قطرات من نبع المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود

للإمام المجدد محمسود خطاب السبكى

الجبزء الأول

فكرة للانتفاع العملى بالسنة للدكتور/ محمد عبد الحكيم محمود خطاب السبكي

> إعداد ومراجعة د. محمسد محمد داود

دار المنسسار للطبع والنشر والتوزيع ۹ ش حسن العدوى - ميدان الحسين - القاهرة ت ، ٥٩١٥٠٨٥

١٤٢٥ ـ ٢٠٠٤م

بطاقة الكتاب

- الكتاب : قطرات من نبع المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود
 - المؤلف: الإمام المجدد/ محمود خطاب السبكى
 - إعداد المختصر: د. محمد محمد داود
 - رقم الإيداع: ٥٥٥٥/٤٠٠٢
 - الترقيم الدولى: 4-144-295-977 I.S.B.N.
 - الناشر: دار المنار
 ۹ شارع حسن العدوى الحسين
 - تليفاكس: ٥٩١٥٠٨٥
 - حقوق الطبع محفوظة لصاحب فكرة المختصر
 د. محمد عبد الحكيم محمود خطاب السبكى

الطبعة الأولى

نبوذج رقم « ۱۷ »

AL - AZHAR AL - SHARIF

ISLAMIC RESEARCH ACADEMY

GENERAL DEPARTMENT

For Research, Writting & Translation

الأزهـــر الشريف مجمع البعــوث الاســلامية الدرارة الســلامية

الإدارة العسامة للبحسوث والتاليف والترجسة

01.4

السسيد /به بنور محربير لحيكيم محرود صُطّاب لِسبك

السسلام علیستم ورحسة اللسه ویونکانه — ویعسد : — و آر لجماً رکلس*شش ولیمُوکُمُطُ* نبناء علی الطلب النخاص بیشتص ویراجعة تختاب : مَعَوْداتْ مِسْرَبُعُ بِجُمِهُنْ لِمُعَرِّبُ بهورووبیسترج/مسلمهالیفکر سسساکس

نفيد بأن ألسكتاب المذكور ليس فيه ما يتعارض مع العقيدة الاسلامية ولا ماتع من طبعت ونشره على نفقتكم الخساصة .

مع التساكيد على ضرورة العنساية التابة بكتساية الآيات المتسراتية والاحاديث النبوية الشريفة والالتزام بتسليم ٥ خمس نسخ لمكتبة الأرهر الشريف بعد الطبيسع .

واللبسه المسوفق ،،،

والمسلام عليسكم ورحمسة اللسه وبركاته ؟؟}

تحريرا في ٢م/ ١ / ١٤٠٥ هـ الموافق عي/ ب / ٢٠٠٤ م

معير مسم ادارة البحوث والتساليف والترجمسة





فريق العمسل

د. محمد محمد داود الإشراف العام

المراجعون*:

مصطفى عبد اللاه مشرفًا على المراجعين

حدد الله حافظ الصفتى شداتة العرابي

شعبان الشريف محمد مصطفى

مساعدو المراجعين:

تامر الغراوى حسين عسلى

صفوت على صالح فاتن ريان

محمد حمد الله نصر

الصف والتنضيـد على الحاسب الألي :

أحمد محمـــد داود مشرفًا على الحاسب الآلى

عبد الله إمام كاسب غددة فيارس

يحيى إمام كاسب

رتبت الأسماء ترتيبًا هجائيًا.

مقدمة المختصر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبى الله ورسوله سيدنا محمد رحمة الله للعالمين، وبعــــد:

فإن "سنن أبي داود" كتاب غنى عن التعريف، وقد ثبتت مكانته ورسخت فى قلوب الأمة حتى قيل: كتاب الله أصل الإسلام، وسنن أبي داود عهد الإسلام. وقال الإمام الخطابي: إن كتاب السنن لأبي داود رحمه الله تعالى كتاب شريف لم يصنف فى علم الدين كتاب مثله، وقد رُزق القبول من كافة الناس، فصار حكمًا بين فرق العلماء وطبقات الفقهاء، فلكل فيه ورد ومنه شرب، وعليه معول أهل العراق ومصر وبلاد المغرب وكثير من أقطار الأرض.

ولمترلة "سنن أبي داود" عند أهل الحديث، فقد نسهض أتمة كثيرون بشرحه، مثل الإمام شمس الحق آبادى وشرحه المعروف "عون المعبود"، والإمام الخطابي فى كتابه "معالم السنن"، والعلامة السهارنفورى فى كتابه المسمى "بذل المجهود فى حل أبي داود"، والإمام المجدد / محمود خطاب السبكى فى شرحه المسمى "المنهل العذب المورود". كما نسهض باختصاره وقمذيه علماء آخرون مثل الإمام المنذرى فى "مختصر سنن أبي داود"، والحافظ ابن قيم الجوزية فى كتابه المسمى "قمذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته". ويعد شرح الإمام السبكى من أجلً هذه الشروح؛ فقد جمع فوائد كثيرة فى معنى الحديث وفقهه ورجاله، حتى خرج الكتاب موسوعيًا فى مادته، لكنه كان أقرب إلى المتخصصين منه إلى عامة القراء فى كثير من مادته.

ولأجل هـــذا فكّر الدكتور محمد عبد الحكيم محمود خطاب السبكى (حفيد الإمـــام الجـــدد رحمه الله) فى اختصار المنهل العذب لتيسيره لعامة المسلمين، ليحصل به الفع والتواب.

واختصار الكتب عمل مألوف فى تراثنا العربي والإسلامي، وغالبًا ما تمليه حاجات عملية، كالتيسير على القراء، وحذف المكررات أو القضايا التي تجاوزها العصر. هذا بالإضافة إلى التخفف من الأسانيد المطولة.

ولهذا الاختصار سوابق فى تراثنا، ولعل من أشهر المختصرات ما جرى لكتاب "الكمال فى أسماء الرجال للكتب الأصول" للحافظ عبد الغنى المقدسي، فقد اختصره الحفظ المزى فى كتابه المسمى "قذيب الكمال"، ثم قام الحافظ ابن حجر العسقلانى نفسه باختصار هذا المختصر فى كتابه المسمى "قذيب النهذيب"، ثم اختصر العسقلانى نفسه عنصره المذكور فى كتابه المسمى "تقويب النهذيب". ومن المختصرات ما تناول كتاب "سنن أبي داود" فقد اختصره الإمام المنذرى فى كتابه المسمى "عنصر سنن أبي داود"، واطافظ ابن قيم الجوزية فى كتابه المسمى "قذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته". وهناك مختصر لتفسير ابن كثير للشيخ/ محمد على الصابوي، وغير ذلك من المختصرات المفيدة.

منهج الاختصار:

قام هذا المختصر على الأسس التالية :

١- اختصار الإسناد، والاقتصار على الصحابي راوى الحديث فقط والتابعي أحيانًا.

٢- حذف المكررات، سواء ما تكرر لفظه، أو ما تكرر بالمعنى.

حذف ما يتعلق بأحوال رجال الإسناد من متن الكتاب.

جمع تخريج الحديث من ثنايا الشرح وإثباته بعد نص الحديث مباشرة دون تفصيل.

حذف بعض المسائل التي تمثل نقدًا ألأحوال كانت شائعة في عصر الإمام، ولم يعد لها
 وجود في واقعنا المعاصر.

عزو الآيات القرآنية الواردة في متن الكتاب.

٧- تصويب الأخطاء الطباعية، وترقيم الكتاب، وتنسيق فقراته.

ابقينا على فقه الحديث كما أثبته الإمام السبكي رحمه الله تعالى.

٩- أبقينا على معنى الحديث كما أثبته الإمام السبكى رحمه الله تعالى.

نسأل الله العلى القدير أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يتقبله يقبول حسن إنه سيحانه وتعالى ولى ذلك والقادر عليه.

﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحممد للمه رب العالممين

د. محمد محمد داود مکتبة العلماء بمعهد معلمی القرآن الکریم فی ۱۱ من صفر الخیر ۲۵ ۱۹ ۱ / ۱ / ۲۰۰۶



نشأة الإمام الشارح لله

ولــــد – رحمه الله تعالى – بسبك الأحد، المشهورة بسبك العويضات بمركز أشجرن بمديـــرية المنوفية، فى اليوم التاسع عشر من شهر ذى القعدة سنة أربع وسبعين ومائتين وألف هجرية.

وكان والده – رحمه الله تعالى – ذا رياسة، سيدًا فى قومه، على جانب عظيم من مكاره الأخلاق وسعة المال. أنجب سنة من الذكور فأواد أن يجمع بسهم بين سعادتى الديسن والمدنيا، فجعل ثلاثة منهم لمعرفة القراءة والكتابة وحفظ القرآن وطلب العلم بالأزهر، وثلاثة أمين ليقوموا بمصالحه المعاشية. فكان الإمام الشارح رحمه الله تعالى من القسم الثانى، فوكل إليه رعاية غنمه، فقام برعايتها مع حداثة سنه خير قيام، وبسهذا تحققست ووائته للنبي ﷺ من مبدأ عمله، ففى الحديث: ما بعث الله نبيًّا إلا رعى العنم. فقال أصحابه: وأنت؟ فقال: نعم كنت أرعاها على قراريط الأهل مكة. رواه البخارى

والحكمـــة فى ذلك أن تتمرن الرسل على حسن القيام بأمر أممهم، ويتعودوا الصبر عــــلى مشـــقة الرعاية، ويتحلوا بحلى الحلم والشفقة وجميل المعاملة وكمال التواضع، فيصلوا بذلك إلى القيام بسياسة الأمم أحسن قيام.

ثم وكسل إليه والده – رحمه الله تعالى – رعاية خيله، فقام بسبها على ما يرام فكان يسسوس الجامحسة منها تارة باللبن، وتارة بالشدة حتى تصير منقادة. ثم وكل إليه أمر الزراعة فقام بسبها على أحسن قيام. ثم وكل إليه ملاحظة شنون بستانه الذى كانت مساحته نحو ستة أفدنة، فأحسن فيه العمــــل حتى صار روضة معدومة النظير محفوظة من عبث العابثين. وكان البستان قبل ذلك كاسداً تخطفت ثمره أيدى المفسدين.

عبادة الإمام الشارح 🛳 :

كان - زاده الله عَلَى كمالاً - مشغوفًا بالخلوة والعبادة مع كثرة ما لديه من أعمال الفلاحسة ونحوهسا، فكان يصوم النهار ويقوم غالب الليل للعبادة، وكان ربما صلى في اللبيلة مائة ركعة غير ما يفعله من الأوراد والأذكار. وجدُّ في ذلك حتى ظهرت عليه علامات القبول والسعادة، ثم دخل الخلوة الأربعينية بملاحظة وإرشاد أستاذه الشيخ أحمد بن محمد أبي جبل السبكي ذي الطريقة الخلوتية، وألبسه تاج الخلافة، وكتب له إجسازة الخلافية والإذن له في إرشاد المريدين إلى عبادة رب البرية، وكذلك كتب له مشايخ سلجاجيد الطرق الأخوى إجازات بذلك، واشتهر أمره بن القريب والبعيد واعستقدوا فسيه الخير اعتقاداً ليس فوقه مزيد، فصار يعاهد الناس على طاعة الله تعالى والرسول ﷺ والبعد عما يخالف ذلك من فعل أو قول، وهم يبادرون إلى السمع والطاعة وترك المخالفات والإضاعة، ويزدادون كل يوم ازديادًا ما كان يخطر بالبال في هـــذا الزمان الذي عم فيه الضلال والإضلال، كل ذلك وهو – رحمه الله تعالى – أمي لا يقرأ ولا يكتب، ولا علاقمة له بمعلم ولا دخل عليه في مكتب، وقد بلغ الرشد وخلـف بعضًا من الأولاد، والله تبارك وتعالى ذو منَّ لا يدرك كنهه على من يشاء من العباد.

تعلمه العلم وحفظه للقرآن:

كان – زاده الله تعالى إنعامًا وإجلالاً – قائمًا في الليل وقت السحر يناجي ربه هجها. إذ خطر له خاطر يتعلق بطلب العلم، فسأل الله فحق أن يمن عليه بمعرفة العلوم وألح في الدعساء، فمسا مضى نحو أسبوع إلا وذهب في صحبة أخيه الشيخ خطاب إلى القاهرة للسسان مسن الشستون فدخلا الجامع الأزهر في حال قراءة العلماء الدروس للطلبة، فأعجب الإمسام الشارح – زاده الله تعالى جلالة وفضلاً – ما رآه من هيئة العلماء والطسلاب حال قراءة العلم، وملك ذلك سويداء قلبه، وتذكر ما طلبه وقت السحر من ربه، وقال في سوه: هاهنا محط الترحال، ولا تحول – إن شاء الله تعالى – حتى الملغ

وأراد الإمام الشارح أن يبقى في القاهرة؛ لتلقى العلم في الأزهر الشريف، فقال له الشيخ خطاب: أنت كبير في السن ولم تحسن القراءة والكتابة ولم تحفظ القرآن، فكيف تطعم في بقائك في الأزهر وتعلمك العلم فيه وأنت على هذه الحال، ولاسهما أن والدك لا يسمح ببعدك عنه لقيامك بأهم أشغاله التي لا يقدر على القيام بسها غيرك وإن كنر عنده الحدم والعمال ؟ فقال له: الله الذي علم الصغير قادر على أن يعلم الكبير ويرضى عنى والدى، وهو تلا على كل شيء قدير. فلما أدرك الشيخ خطاب تصميمه الذي ما كان يخطر بالبال تركه وانصرف قائلاً: الأمر لله الواحد المتعال، وكان ذلك قرب نسهاية الدراسة في الأزهر في ذلك العام، فشرع الإمام الشارح وكان ذلك قرب نسهاية الدراسة في الأزهر في ذلك العام، فشرع الإمام الشارح واكان مخط على بعض اليوم ثلاثة أواجر حفظًا جيدًا لا يعتريه نسبان، مع التجويد الذي بلغ العاية في الحسن

والإنقان، واستمر عاكمًا على ذلك فى الأزهر حتى فى شهر رمضان. فلما جاء وقت الدراسة فى الأزهر اشتغل بحضور الدروس مع اشتغاله بحفظ المتون والقرآن، فكان يحفظ لوحًا فى المقول ولوحًا فى القرآن. كل ذلك قبل شروع الأستاذ فى قراءة الدرس، وربما مضى اليوم بدون أن يتناول فيه شيئًا من المأكول لشدة اشتغاله بما ذكر.

وكان لا يستحسن تدريس كثير من الأساتذة، وإنما كان اهتمامه بإجادة المذاكرة الكثيرة. وبعد مرور نحو ستة أشهر من سنته الأولى، شرع فى قراءة الدروس فى الأزهر لبعض الطالبين، ثم توسع فى ذلك فقراً دروسًا عامة حضرها الكثيرون من أذكياء الطلبة، ثم واظب على قراءة الدروس ليلاً وكان يحضرها من أفاصل الطلبة من لا يسهل حصره، وكان يشهدها بعض أكابر العلماء، وكانت تلك الدروس دائرة بين عمل علوم شتى من توحيد وميراث ومنطق وبيان ومعان وبديع وفقه وآداب بحث، إلى غير

وكان كلما رجع إلى بلده اشتغل بتعليم الناس أمور دينهم من عقائد الدين والفقه والحديث والنقسير والميراث والنحو وغيرها، ويحدرهم من المخالفات حتى صاروا على بصيرة من أحكام دينهم، عاملا بقوله تعالى: ﴿ فَلُولا نَفَرَ مِنْ كُلُّ قِرْقَةً مِنْهُمْ طَائِفَةً لِتَقَالُمْ نَفُومُ مِنْ كُلُّ قِرْقَةً مِنْهُمْ طَائِفَةً لِيَقَالُمْ نَفُومُ مَا لَكُيْنِ وَلَيْئَذِرُوا قَوْمُهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَقَلَهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ النوبة/٢٧ . وكان كلما عَلمَ حُكمًا عمل به.

وقد ظهرت له كرامات كثيرة تستحق أن تفرد فى كتاب، وعلى الجملة فقد منً الله تعالى عليه مننًا خارقة للعادة عديمة النظير لم يحصل مثلها لأحد من أهل زمانه صغيرًا أو كبيرًا، وقد أشار – زاده الله تعالى فتوحًا – إلى ذلك فى أول كتابه "فتارى أنمة المسلمين".

ولما بلغه – أجزل الله تعالى له العطاء – أن كتاب "مجموع الإمام الأمير في فقه المالكية " صعب فهمه على الطالبين ألف حاشية عليه سماها "حكمة البصير على مجموع الأمير" أربعة أجزاء ضخام، فصارت معاني المجموع بسها جلية للناظرين، وكان ذلك في السنة الثالثة من وجوده – رحمه الله تعالى – في الجامع الأزهر، ويا لها من كرامة تفوق ما مبقها من الكرامات!.

بذل كل ما لديه من قوة ومال في نصرة الدين:

لا رأى الإمام الشارح – أدام الله في النفع به – أحوال غالب الناس مخالفة الأحكام الدين، وعلم أنه لا خير في حياة من يخالف شرع رب العالمين، قال: واجب علينا أن نسير بسير الشرع الشريف ونامر وننهى كما أمرنا الله تعالى ورسوله يلكن أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر يحتاجان إلى أدلة صحيحة صريحة تقطع شبهات المخالفين والمعاندين، حتى يظهر الحق ناصحا ليه شائبة ارتياب، وأنه لابد مع ذلك من أخذ أقوال علماء الزمان أرباب المذاهب، في تلك البدع والمخالفات التي شاعت وعمت وحلت محل العمل بالشرع الشريف وعكف عليها غالب الناس، لا فوق بين ذى علم وصاحب جهل سخيف، لتكون أقوالهم محفوظة لديه قبل الشروع في النصوحة، وليظهرها لمن يستدل باقوال وأفعال علماء الزمان على جواز العمل بالبدع المتي حلت محل السنن المحديد، ولتزول شبهة الجاهل ويخسأ المعاند، فرفع أسئلة بذلك إلى العملاء، فأجابوا بأن جميع المدع الموجودة في العبادات باطلة لا يجوز العمل بليها كما هو مقتضى نصوص القرآن والسنة المظهرة، ووضعوا أسماءهم وأحماههم بسها كما هو مقتضى نصوص القرآن والسنة المظهرة، ووضعوا أسماءهم وأحماههم بسها كما هو مقتضى نصوص القرآن والسنة المظهرة، ووضعوا أسماءهم وأحماههم بسها كما هو مقتضى نصوص القرآن والسنة المظهرة، ووضعوا أسماءهم وأحماههم بسها كما هو مقتضى نصوص القرآن والسنة المظهرة، ووضعوا أسماءهم وأحماههم والمحماء المناء المعاماء، فأجابوا بأن جميع اللمعا الموسان القرآن والسنة المظهرة، ووضعوا أسماءهم وأحماههم والمحماء المعاماء، فأجابوا بأن جميع المعامة المؤمن وصعوا أسماء المعامة المعامة والمعامة المعامة المعامة

عليها فتسلمها رهله منهم وطبعها في كتابه المسمى "فتاوى أئمة المسلمين بقطع لسان المبتدعين" ليعم النفع بسها.

وهذا الكتاب موجود فى جميع الأقاليم وفى أيدى العلماء والجهلاء والطلاب، وصور تلك الفتاوى محفوظة لدى الإمام الشارح لوقتنا هذا.

وقد ألف علله عنه كناً ورسائل كثيرة طبقًا لما في المذاهب الأربعة، مشحونة بالأدلة القرآنية والأحاديث النبوية ونصوص أنمة الأمة الحمدية الناطقة بأن الدين هو ما كان عليه رسول الله الله وأصحابه في والأنمة المجتهدون، وأن البدع ليست من الدين. وقد عرضت هذه الكتب والرسائل على جهابذة العلماء أرباب المذاهب الأربعة، فاطلعوا عليها وشهدوا لها كتابة بأن ما فيها من الأحكام هو عين الصواب، وأن ما يخالفه باطأ..

وقد طبعت هذه الكتب والرسائل وانتشرت في جميع أنحاء العالم فتلقوها بالقبول وعمل بما فيها الكتيرون، وعرف الناس أن البدع التي في الأذان والصلاة والصيام والحج والأفراح والأحزان والملبس والمأكل وغير ذلك - مضادة للدين احدثها الجاهلون وحسنها فهم إبليس اللعين، وصاروا يلومون المنسويين للعلم على سكوتسهم على فعل تلك المنكرات وعلى فعلهم لها، وعدحون السبكي ويثنون عليه، حيث ميز فهم الحق من الباطل، فعند ذلك دبَّ الحسد في قلوب كثير ثمن ينتسبون إلى العلم، فصاروا يصدون عن سبيل الله ويُحسَّنون للعوام العمل بالمدع، ويغضونهم في العمل بسنن رسول الله ويختسون السبكي بقوهم: هو متشدد متعمق مخالف، يحب العلم بالداهب، ويذم العلماء، ويكفر الناس إلى غير ذلك تما شاع عنهم وذاع وملاً البقاع، يقصدون بذكرهم هذه الإباطيل رجوع الجهلاء عن العمل بالدين إلى العمل بلدين إلى العمل الدين العمل المدين المعمل المدين المعمل المدين المعمل المدين العمل المدين العمل المدين العمل المدين المعمل المدين المعمل المدين المعمل المدين العمل المدين العمل المدين العمل المدين المعمل المدين المعمل المدين المواقب المعمل المدين المعمل المدين المعمل المدين المعمل المدين المواقب المعمل المدين المعمل المدين المواقب المعمل المدين المعمل المعمل المدين المعمل الم

وقد أغرى بعض أصحاب الأغراض الفاسدة غيرهم من ضعاف العقول بأن يؤلفوا ترهات وخرافات يزعمون أنسهم يردون بسها على الإمام السبكى ليصدوا الجهلة عن طريق الحق ويوبقوهم فى مراحيض الباطل، ولكن العقلاء قابلوا تلك الترهات والحرافات بالسخرية والاستهزاء، وقد أوضح بطلانسها بعض الفضلاء فى كتب، لنلا يقع فى وهم بعض مغفلى الجهلاء أنسها تقرب من الصحة، وها هى تلك الكتب موجودة مطبوعة.

الإمام الشارح والمواعظ الدينية:

أقسبل الإمسام الشارح - أيده الله 動 النصر المبين - على إرشاد العباد إلى معرفة عقساند التوحسيد، ومعرفة ما تصح به العبادات والمعاملات، وأنسهم لا يخرجون عن العمسل الموافق لكستاب الله في وسنة رسول الله في وبين لهم ما أمكن من السنن وحذرهسم من الوقوع في شيء من البدع، ولم يال جهدًا في ذلك، فقد كان يذهب إلى الجهسات البعسدة ليلاً ونسهاراً ماشياً على قدمه في كثير من الأوقات، وقد كان في يمكست في بعسص البلاد مدة من الأيام واللبالي لا يتعاطى طعاماً قط إلا ما كان يحمله معسه، حتى ظهر الحتى للعاقلين ظهور الشمس للناظرين، ولم يبتى عذر للجاهلين أو أية شبهة للمعاندين، فجزاه الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وحشره وكل من عمسل بساخلاص على الشرع الشريف في زمرة سيد الأولين والآخرين ﷺ، وكل من عمل بسهديه إلى يوم الدين.

الإمام الشارح والمرشدون:

كسيراً ما أمر الإمام الشارح – زاده الله تعالى توفيقاً وتبحيلاً – المرشدين الداعين عسباد الله على الم طاعة الله تعالى، بأن يكونوا عاملين بكتاب الله تعالى وسنة رسول الله على ذات في الى قبول موعظتهم، وأن يكون أمرهم بالمعروف ونسهيهم عن المذكر بالحكمة والقول اللين الحسن الحالى من العلظة والشدة والسفه، كما أمر الله المحت حسث قسال جسل جلالسه: ﴿ (أعْ عَلِى سَبِلِ رَبُك بِالْحِكْمَة وَالْمُوطَة الْحَسَنَة ﴾ كان الإمام الشارح، ينصح الدعاة بأن يقابلوا بغى من اعتدى عليهم بالعفو والإحسان وسعة المسدر والسرد الجميل، وبسهذا يتمع المجال لإبداء النصيحة وبسط الأدلة القاطعة لشبه الجاهلين وأباطيل المعاندين، فيتين الحق من الباطل، ويهتدى من أراد الله جسل جلالسه هدايته، ويخذل من أواد الله تعالى إضلاله، ويخسأ إبليس اللعين وجنوده، ولسيهلك مسن هلسك عن بينة ويجي من حيًّ عن بينة، وتظهر ثمرة الموعظة، وما على الموول إلا البلاغ المين، فريق في الجنة وفريق في السعير.

كما كان يعلَّمهم ألا يأمروا ولا ينهوا إلا بعد المعرفة التامة بما يأمرون به أو ينهون عنه. وأن يتباعدوا بعد المشرقين عن مَظَانُ إثارة الفتن، وألا يتدخلوا فيما لا يعنيهم، وأن يسعوا جهدهم في جمع الكلمة على الحق، والبعد عن الشقاق والافتراق، وأن يخلصوا العمل لله تعالى. إلى غير ذلك من العمل على مكارم الأخلاق الشرعية، والبعد عن المخالفات.

وقد بين الإمام الشارح – زاده الله تعالى حرصاً على الخير ونشر مكارم الأخلاق وإزالة المنكرات – ما يعمل عليه العلماء الوعاظ الذين تحت رعابته فظه، النسوبون للجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية، في منشور مطبوع سنة إحدى وثلاثين وثلاثماتة وألف هجرية، لا يؤذن لأحد منهم أن يعظ الناس إلا بعد أن يتمهد بالعمل بمقتضى ذلك المنشور. وقد تضمن القيم التي لابد للداعى أن يراعيها: التزام مذهب أهل السنة والجماعة، والدعوة إلى دين الله والتحذير كما يفسد على المرء دينه ومروءته، ثم العروج إلى رياض الأخلاق المحمدية والآداب النبوية، والتحدير من المبدع والمخالفات، كل ذلك بصدر رحب ومنطق حسن.

عقيدة الإمام الشارح زاده الله عزًّا وكمالاً:

سئل – عفا الله تعالى عنه وحفظه – عن عقيدته في أصول الدين وفروعه، فأجاب بقوله:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الهادى إلى سواء السبيل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد السراج المنير، وعلى آله وصحبه ومن سلك طريقه القريم.

أما بعد، فإن عقيدتى فى الأصول ما كان عليه صالح سلف الأمة المحمدية؛ وهى أن موقن بأن الله إلى واحد متصف بكل كمال منسزه عن كل نقص، وأنه تعالى خلق العرش والمسموات والأرضين والملاتكة والجن والإنس والجنة والنار وغير ذلك من الحوادث وحده لا شريك له، وأنه المتصرف فى جميع الكانيات من غير مشارك، قد بعث لخلقه أنبياء ورسلاً كثيرين لا يعلم عددهم إلا الله تعالى، وآخرهم سيدنا محمد خاتم الأنبياء عليهم وعلى آلهم الصلاة والسلام، قد أيدهم بالمعجزات. وأن رسالة نبينا محمد ﷺ عامة لجميع المكلفين، وأنه لا نبي بعده، وأن الأئمة المجتهدين كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد على هدى. وأعتقد أن لله تعالى أولياء أكرمهم بالوقوف عند حدود الشريعة المحمدية، وبظهور الكرامات. وأنزل على بعض رسله كتبا منها التوارة والإنجيل والقرآن، وأن كلام الله تعالى قديم، وأفوض علم معانى المتشابه من الكتاب والسنة إليه تعالى حيث لم يبينها لنا الرسول ﷺ، مع اعتقاد أنه تعالى ليس كمثله شيء، منسزه عن صفات الحوادث، فليس بجسم ولا مكان له ولا جهة ولا يحل في شيء من مخلوقاته ولا يمر عليه زمان ولا يفتقر إلى شيء بل هو الغني عن كل ما سواه، وغيره مفتقر إليه تعالى، وأومن بالقدر خيره وشره حلوه ومره، وأعتقد أن سؤال القبر حق، ونعيمه للطائعين حتى وعذابه للعاصين حتى، وأومن باليوم الآخر وما يكون فيه من البعث، وأخذ الصحف باليمن لأهل السعادة وأخذها بالشمال لأهل الشقاوة، والحساب والميزان، وغير ذلك مما هو ثابت بالكتاب والسنة، وأن الشفاعة ثابتة لمن أذن الله تعالى له فيها، وأن الشفاعة العظمي في فصل القضاء مختصة بسيدنا محمد ﷺ وأن المؤمنين سيرون ربسهم تبارك وتعالى في الجنة بلا كيفية ولا انحصار، وأن مرتكب المعاصى غير الكفر - والعياذ بالله تعالى -غير كافر، فإن لم يتب فأمره مفوض إلى ربه إن شاء عذبه وإن شاء غفر له. وأن من مات مسلماً يخلد في الجنة، وأن من مات -والعياذ بالله تعالى – كافراً يخلد في النار.

وأما عقيدتى فى الفروع فهى طلب العمل بما ورد فى الكتاب والسنة المحمدية وجوباً واستنانًا، وما أجمع عليه الأنمة المجتهدون. وما لم يرد فيه نص واختلف فيه الأنمة فأعما, فيه مما ذهب إليه الإمام مالك يلهى، وأعتقد أن كل, ما خسالف كتساب الله على وسنة رسوله على وإجماع الأنمة المجتهدين باطل، وأن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مع اللين والحكمة والبعد عن العلطة من الواجبات، وتركهما من الكبائر، وأنا برىء ثمن يخالف ذلك، كما أن أبرا إلى الله تعالى من التعمق فى الدين والغلو فيه والحروج عن حدوده، وإنى برىء من كل قول أو عمل أو تقرير يخالف الكتاب أو السنة المحمدية، ومن نسب إلى شيئاً بخالف ذلك فهو ضال مضل إثمه عليه وكذا من يصدقه فيه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العطيم.

مؤ لفــــاته 👛

- المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود.
- ٢ أعذب المسالك المحمودية في التصوف والأحكام الفقهية (٤ أجزاء).
 - حكمة البصير على مجموع الأمير (٤ أجزاء).
 - الله الأمة المحمدية في الحكم المحمودية السنية (خطب منبرية).
 - اصابة السهام فؤاد من حاد عن سنة خير الأنام.
 - تحفة الأبصار والبصائر في بيان كيفية السير مع الجنازة إلى المقابر.
 - ٧- الرسالة البديعة الرفيعة في الرد على من طغى فخالف الشريعة.
 - ٨ حاشية ديباجة الرسالة البديعة.
 - المقالة الشرعية للرئاسة الإسلامية.
 - ١ غاية التبيان لما به ثبوت الصيام والإفطار في شهر رمضان.
 - ١١ العهد الوثيق لمن أراد سلوك أحسن طريق.
 - ١٢ النصيحة النونية في الحث على العمل بالشريعة المحمدية.
 - ١٣- تعجيل القضاء المبرم لمحق من سعى ضد سنة الرسول الأعظم.
 - ١٤ فتاوى أئمة المسلمين بقطع لسان المبتدعين.

- 10 سيوف إزالة الجهالة عن طريق سنة صاحب الرسالة.
- ١٦- فصل القضية في المرافعات وصور التوثيقات والدعاوى الشرعية.
 - ١٧- المقامات العلية في النشأة الفخيمة النبوية.
 - ١٨ السم الفعال في أمعاء فرق الضلال.
 - ١٩- الصارم الرنان من كلام سيد ولد عدنان.
 - ٢٠- عضب النبوة.
 - ٢١ الرياض القرآنية.
 - ٣٢- خلاصة الزاد لمن أراد سلوك سبيل الرشاد.
 - ٣٧ رسالة البسملة.
 - ٢٤- رسالة مبادئ العلوم.
 - ٥٧- الحكم الإلهية بالدلائل القرآنية (في الخطب المنبرية).
- ٢٦- إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابسهات.

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة الإمام الشارح

الحمد لله رب العالمين، الذى شرح صدور من اصطفاهم من خيار المؤمنين، لنصرة وكشف اللئام عن هدى سيد الأولين والآخرين، فبذلوا الجهد فى بيان ما ورد عنه ﷺ من معالم الدين. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلها صمدًا ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله خير بشير ونذير القائل: نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه؛ فرب مبلغ أوعى من سامع. والقائل: "اللهم ارحم خلفائي. قلنا: يا رسول الله، ومن خلفاؤك؟ قال: الذين يأتون من بعدى يروون أحاديني ويعلمونها الناس. والقائل: من أدى إلى أمتى حديثًا تقام به سنة أو تطلم به بدعة فله الجنة. وعلى كل من نسهج نسهجه القويم.

أما بعد، فيقول محمود بن محمد بن أحمد بن خطاب السبكي: إنى لما شرعت بعون الله تعالى وتيسيره في قراءة سنن الإمام الورع النبت الحجة أيي داود سليمان ابن الأشعت السجستاني في ربيع الثاني من سنة ١٩٣٣ ثلاث وأربعين وثلاثمائة وألف هجرية، وكانت نسخ ذلك الكتاب نادرة الوجود، وقد صعب على الطلبة اقتناؤها، أردت طبعه ليسهل الحصول عليه ويعم النفع به، فطلب منى أن أكتب عليه شرحًا يكشف عنه النقاب، ويوضح ما فيه للطلاب؛ إذ لم يكن مشروحًا شرحًا وافيًا، فضمت عن ساعد الجد والاجتهاد، واستعنت بالملك المقتدر الهادي إلى سبيل الرشاد، وشرحته شرحًا واضحًا غاية الإيضاح، مقصحًا عن معانيه كل الإفصاح، وتوخيت فيه وشرحته شرحًا واصحًا غاية الإيضاح، مقصحًا عن معانيه كل الإفصاح، وتوخيت فيه تأييد الحتى، وقويته حسبما وصل إليه الجهد، وسميته (المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود) وقد عنيت فيه بشرح ألفاظه وبيان معاها، وما يستفاد منها من

الأحكام والفوائد، مبيئا أوجه الحلاف وأدلته إن كان، ثم أذكر من أخرج الحديث غير المصنف سواء أكان من الأثمة الستة أم غيرهم، وأبين حاله من صحة أو حسن أو غيرهما، سالكاً في كل ذلك سبيل الإنصاف، متنكيًا طريق الاعتساف.

ولإقام الفائدة بدأت الشرح بذكر مقدمة تشتمل على نبذة من مصطلح الحديث، وبيان النسخ المروية عنه وأسانيد روايتي هذه السنن عن المصنف. وأسال الله تعالى أن يجعله عملاً مقبولاً لديه خالصًا لوجهه الكريم، ولا اعتماد لى في شيء إلا عليه، وهو حسبي ونعم الوكيل.

ترجمة الإمام الحافظ أبى داود

هو الإمام الحافظ العلم أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمر بن عمران الأزدى السجستان الشافعي أو الحنبلي، أحد حفاظ الحديث ونقاده، وهو في الدرجة العليا من الصلاح والورع والإنقان والفقه.

قال ابن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وحفظًا ونسكًا وإتقائا، وهو أحد من رحل وطوّف البلاد وجمع وصنّف، وسمع بخواسان والعواق والجزيرة والشام والحجاز ومصر.

ولسد سنة اثنين وماتين. وأخذ الحديث عن الإمام أحمد بن حنبل ويجيى بن معين وقتيبة بن سعيد، وغيرهم. قال أحمد بن الليث: جاء سهل بن عبد الله إلى أبي داود فرحب به وأجلسه، فقال له سهل: يا أبا داود، لى إليك حاجة. قال: وما همى؟ قال: حتى تقول: قضيتها مع الإمكان. قال: قضيتها مع الإمكان. قال: أخرج إلى لسانه فقبله.

وقال أبو سليمان بسنده إلى أبي بكر بن جابر خادم أبي داود: كنت معه ببغداد فصلينا المغرب إذ قُرع الباب ففتحته، فإذا الأمر أبو أحمد الموقق يستأذن، فأذن له أبو داود فدخل وقعد ثم أقبل أبو داود وقال: ما جاء بالأمر في مثل هذا الموقت؟ قال: خسلالٌ ثلاث. قال: وما هسي؟ قال: تنقل إلى البصرة فتتخذها وطنًا لترتحل إليك طلبة العلم من أقطار الأرض. قال: هذه واحدة، هات الثانية. قال: تروى لأولادى كتاب السنن. قال: نعم، هات الثالثة. فقال: تُقرد هم مجلسًا للرواية؛ فإن أولاد كتاب السنن. قال: نعم، هات الثالثة. فقال: المعدون مع العامة. فقال: أما هذه فلا سبيل إليها؛ فإن الناس شريفهم

ووضيعهم فى العلم سواء. قال ابن جابر: فكانوا يحضرون ويُضرب بينهم وبين الناس ستر فيسمعون مع العامة.

وقد أخذ الحديث عنه: ابنه أبو بكر عبد الله، وكان من أكابر الحفاظ، عالمًا منفقًا على علمه. وأخذ عنه أيضًا: الحافظ أبو عبد الرحمن النساني صاحب السنن، وعبد الرحمن النيسابوري، وأبو عيسى التومذي، وغيرهم. وروى عنه الإمام أحمد بن حنبل حديثًا واحـــدًا وهو حديث العتيرة، وكان أبو داود يفتخر بذلك. توفي أبو داود علله بالبصرة ودُفن بسها يوم الجمعة منتصف شوال سنة خس وسبعين وماتين.

والسجستاني منسوب إلى سجستان بكسر السين المهملة فالجسيم فسكون السين المهملة: إقليم معروف بين خراسان وكرمان، ويقال فى النسبة إلى سجستان: سجزىً ايضًا، وهو من عجيب التغيير فى النسب.

التعريف بكتاب السنن لأبي داود:

قال الخطاب: إن كتاب السنن لأبي داود _ رحمه الله تعالى _ كتاب شريف لم يصنّف في علم الدين كتاب مثله، وقد رُزق القبول من كافة الناس، فصار حُكَما بين في ورق العلماء وطبقات الفقهاء، فلكلَّ فيه ورد ومنه شرّب، وعليه مُعوَّل أهل العراق ومصر وبلاد المفرب وكثير من أقطار الأرض. وهو أحسن وضمًا وأكثر فقهًا من الصحيحين، والحديث منه صحيح وحسن، وكتاب أبي داود جامع لهما. ومنه سقيم، وهو على طبقات : شرها الموضوع، ثم المقلوب، ثم المجهول. وكتاب أبي داود خلا منها، فإن وقع فيه شيء منها لضرب من الحاجة، فإنه بين أمره ويذكر علمنة ويخرج من عهدته.

وقال أبو العلاء المحسن الودادى: رأيت النبي ﷺ في المنام فقال: من أراد أن يستمسك بالسنن فليقرأ سنن أبي داود.

وقال النووى فى قطعة كتبها فى شرح سنن أبى داود: وينبغى للمشتغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن أبى داود بمعرفته النامة، فإن معظم أحاديث الأحكام التى يُختَجُّ بسها فيه، مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه وبراعة مصنفه واعتنائه بتهذيه.

وقال أبو بكر أحمد بن على الخطب: كان أبو داود قد سكن البصرة وقدم بعداد غير مرة، روى كتابه المصنف في السنن بسها ونقله عنه أهلها، ويقال: إنه صنفه قديمًا وعرضه على أحمد بن حبل في فاستجاده واستحسنه.

وقال أبو بكر محمد بن بكر بن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله الله خسمالة ألف حديث انتخبت منها ما تضمنه كتاب السنن، وهو أربعة آلاف وغاغانة حديث، ليس فيها حديث أجمع الناس على تركه.

وقال ابن الأعوابي: من كان عنده كتاب الله وسنن أبي داود لم يَعتَبخ إلى شيء معهما من العلم؛ ومن ثم صرّح الفزالى وغيره بأنه يكتفى المجتهد فى أحاديث الأحكام سسنن أبي داود وجامع الترمذى ومجتبى النسائى فى الطبقة الثانية من كتب الحديث بعد الصحيحين وموطأ مالك. قد عُرف مصنّفوها بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر فى فنون الحديث، ولم يرضّوا فى كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم؛ فتلقاها مَنْ بعدهم بالقبول، وعلى هاتين الطبقتين اعتماد المحدثين.

وقال أبو داود فى رسالته لأهل مكة يصف كتاب السنن: هو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبى ﷺ إلا وهى فيه، ولا أعلم شيئًا بعد القرآن الزم للناس من هذا الكتاب ولا يضر رجلاً الا يكتب من العلم شيئًا بعد ما يكتب هذا الكتاب، وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه حيننذ يعلم مقداره.

بالمالخ الما

﴿ كتاب الطهارة ﴾

لفظا (كتاب) و (باب) استعملا في زمن التابعين في والكتاب في اللغة: مصدر يمعنى: الجمع والضم، وفي الاصطلاح: اسم لجملة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غائبًا. والطَّهارة بالفتح: مصدر طهر، من بابي (قَتْلُ) ورَقُرُبَ، وهي لغة: النظافة واخلوص من الأدناس حسبة كالأنجاس، أو معنوية كالعيوب والذنوب. وشرعًا: زوال حدث أو خيث بمطهرً.

قسال الإمسام الغزالى: للطهارة مراتب منها: تطهير الظاهر من الحدث والخبث، ثم تطهير الجوارح من الحرام، ثم تطهير القلب من الأخلاق المذمومة، ثم تطهير السر عما سوى الله تعالى...

ولمسا كان الحارج من السبيلين أكثر موجبات الطهارة وقوعًا، بدأ بالكلام على ما يُطلب لقضاء الحاجة فقال:

﴿ باب التخلُّى عند قضاء الحاجة ﴾

عَنِ المُغيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبَى ﷺ كَانَ إذا ذَهَبَ المَذْهَبَ أَبْعَدَ.

والحديث أخرجه أيضًا : الدارمي والنسائي والترمذي.

معنى الحديث: قوله: (كان إذا ذَهَبَ اللَّهَبَ) بفتح الميم والهاء بينهما ذال
 معجمة ساكنة: مَقْعَل من الذهاب، وهو هنا يحتمل أن يكون مصدرًا أو اسم مكان،

وعلى الوجهين فتعريفه للعهد الخارجي، والمعهود محل النخلّي أو الذهاب إليه، يدل على إرادة المصدر، قولسه: (أبعد)، وقولسه في روايسة الترمذي: (أتى حاجته فأبعد في المذهب) فإنه يتبين منها أن يراد بالمذهب المصدر، والمنقول عن أهل العربية إرادة المكان، وبه قال أبو عبيدة وغيره، وجزم به في النهاية، وأيضًا فقد صار المذهب في العرف اسمًا لموضع التغوُّط كالحلاء والمرفق والمرحاض.

قولــه: (ابعد) يعنى: أكثر المشى حتى بَعُدَ عن الناس، والمعنى أنه ﷺ كان إذا أراد قضاء الحاجة ذهب ذهابًا بعيدًا أو إلى مكان بعيد، حتى يتوارى عن أعين الناس.

المقد الحديث: والحديث يدل على طلب البعد عن الناس عند قضاء الحاجة بولاً أو غائطًا، حفظًا لكرامتهم، وبعدًا للأذى عنهم، وراحة لقاضى الحاجة، لأنه مع قربه من الناس يمنعه الحياء من إخراج الربح ونحوه. وعلى مكارم أخلاق النبي ﷺ وحفظه لكرامة الناس، وأنه يُعثُ مُثِينًا لعظائم الأمور وغيرها.

﴿ باب الرجل يتبوأ لبوله ﴾

أى: يتخذ لبوله مكانًا لا يرجع إليه منه رشاش، كأن يكون منخفضًا أو رخوًا.

لَمْ اللّهِ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبّاسِ الْبَصْرَةَ فَكَانَ يُحَدَّثُ عَنْ أَبِي مُوسَى،
 فَكَتَبَ عَبْدُ اللهِ إِلَى أَبِى مُوسَى يَسْأَلُهُ عَنْ أَشْيَاءَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَبُو مُوسَى: إِنِّى كُنتُ مَعْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْم، فَأَرَادَ أَنْ يَبُولَ، فَأَتَى دَمِنًا فِي أَصْلِ جِدَارٍ
 فَبَالَ، ثُمَّ قَالَ ﷺ: إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمُ أَنْ يَبُولَ فَلْيَرِتَدُ لِبُولِهِ مَوْصَعاً.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (يساله عن أشياء) أى: يسأل ابن عباس أبا موسى مكاتبة عن احاديث اخبره بسها اهل البصرة. قولسه: (فكتب إليه) أى: كتب أبو موسى إلى ابن عباس عجيباً له عن كل ما سأله عنه، فاقتصر الراوى على جواب سؤال واحد، ويحتمل أنه اجابه عن سؤال واحد فقط. قولسه: (ذات يوم) ذات ظرف زمان غير منصرف، تقول: لقيته ذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات مرة، وذا صباح وذا صباء بلا تاء فيهما، ولم يقولوا: ذات شهر ولا ذات سنة. وإضافة ذات إلى يوم للبيان. قوله: (دمنًا) بفتح فكسر أو سكون، وهو الأرض السهلة الرخوة، يقال: ذمنًا المكان، وهو الأرض السهلة المؤتف : ذمنًا بالسكون، ودمنًا الرجل دمائةً: سهل خلقه. ومنه الحديث: أنه المصدر فيقال: (دَمْتُ) بالسكون، ودمنَ الرجل دمائةً: سهل خلقه. ومنه الحديث: أنه مال إلى دمث من الأرض قبال فيه. وإنما قعل ذلك لئلا يرتد عليه رشاش البول.

قولسه: (ف أصل جدار) أى: أسفل حائط، وجمع الجدار جُدُّر ككتاب وكتب، والمراد ما قاربه، لعدم إمكان البول أسفل الجدار حقيقة، ولما فى رواية أحمد: (مال رسول الله 議 此 بل جنب حائط فبال... الحديث.

قال الحطابى: يشبه أن يكون ذلك الجدار غير مملوك لأحد؛ فإن البول يضرّ باصل البناء ويوهن أساسه، وهو 囊 لا يفعل ذلك في ملك أحد إلا بإذنه، أو يكون قعوده متراخيًا عنه بحيث لا يصيبه البول. زاد النووى: أو يكون عَلِمَ رضاء صاحب الجدار بذلك.

قولسه: (فليرتد لبوله موضعًا) أى: يطلب له مكاناً سهلاً ليناً، يقال: ارتاد الرجل الشيء: طلبه، وراده يروده ريادًا مثله، وفى الحديث: (إذا بال أحدكم فليرتد لبوله) اى: فليطلب مكانا ليناً أو منحدرًا. فقه الحديث: دل الحديث على جواز الرواية بالكتابة، وعلى أنه ينبغى لمن أراد قضاء الحاجة أن يعمد إلى مكان لين لا صلابة فيه ليأمن من رشاش البول، وإذا كانت الأرض صلبة يستحب أن يعالجها بنحو عود لينثر ترابسها ليصير المكان دمثًا.

﴿ باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء﴾

عَسِنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَحَلَ الْحَلاءَ قَالَ (عَنْ حَبَّادِ) وَعَنْ حَبَّادِ اللَّهِمَّ إِلَى أَعُودُ بِكَ. وَقَالَ: (عَنْ عَبْدِ الْوَارِثِ) قَالَ: أَعُودُ بِاللّهِ مِنَ الْخُبُثِ وَالْحَبَائِدِ.
 باللّه مِنَ الْخُبُثِ وَالْحَبَائِثِ.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم والترمذي والنسائي.

○ معنى الحديث: قولسه: (إذا دخل الحلاء) أى: أراد دخوله، لأنه بعد الدخول لا يقول ذلك، وقد صرح بسهذا البخارى في الأدب المقرد من حديث أنس قال: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يدخل الحلاء...الحديث. وهذا في الأمكنة المعدة لذلك، أما في غيرها فيقوله عند تشمير الثياب. قوله: (قال....!خ) أى: قال مسدد في روايته عن حمد بن زيد، قال ﷺ: اللهم إن أعوذ بك من الحبث والخيائث بزيادة اللهم، بخلاف روايته عن عبد الوارث. وقولسه: (اللهم) أصله: يا الله، حذف منه ياء النداء وعوض عنها الميم، وقولسه: (المهم) أصله: يا المقرذ، يقال: عُذْتُ به أعوذ عُوْداً وعاذاً ومَعاذاً، أى لجأت إليه.

قولسه: (من الحُبُث) بضمتين، قال فى الفتح: كذا فى الرواية. وجاءت بإسكان المرحدة: جمع خبيث، والمراد به ذكور الشياطين. قوله: (والحبائث) جمع خبيفة، والمراد إناث الشياطين.

قال الخطابي: وعامة أصحاب الحديث يقولون: (الحُبّث) بسكون الباء، وهو غلط، والصواب (الحُبّث) بضم الباء. قال العينى: وفيه نظر، لأن أبا عبيد القاسم بن سلام حكى تسكين الباء، وكذا الفارابي والفارسي، ولأن قُعُلا بضمتين قد تسكن عينه قياسًا.

وقال النووى في شرح مسلم: وأما الحبث فيضم الباء وإسكانسها، وهما وجهان مشهوران، وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن في رواية هذا الحديث الباء هاهنا ساكنة، منهم الإمام أبو عبيد إمام هذا الفن والعمدة فيه، واختلفوا في معناه فقيل: هو الشر، وقيل: الكفر، وقيل: الخبث: الشياطين، والخبائث: المعاصى..

قال فى الفتح: قال البخارى: ويقال: الحُبث – بإسكان الباء – فإن كانت مخففة عن المفرد فهى كما قال ابن الأعرابي: عن المخروه، وقال: فإن كان من الكلام فهو الشتم، وإن كان من الملّلِ فهو الكفر، وإن كان من الطلّلِ فهو الكفر، وإن كان من الطعام فهو الحرام، وإن كان من الشراب فهو الضارّ. وعلى هذا فالمراد بالخبائث: المعاصى أو مطلق الأفعال المذمومة ليحصل التناسب.

ضَفَه الحديث: دل الحديث على طلب الاستعادة بالله تعالى عند إرادة دخول الخلاء لقضاء الحاجة، وعليه الإجماع. ومثل الحلاء في ذلك الصحراء، لأن الشياطين تحضر تلك الأمكنة، وهي مواضع يهجر فيها ذكر الله تعالى فيقدم لها الاستعادة تحصنا منهم، لأن لهم فيها تسلطاً على ابن آدم لم يكن في غيرها لبعد الحفظة عنه، والصحراء تصير ماوى لهم بخروج الخارج.

ومن نسى حتى دخل يستعيذ بقلبه لا بلسانه عند الجمهور. ونقل عن بعض المالكية: يستعيذ بلسانه ما لم يخرج الخارج. وروى ابن وهب أن عبد الله بن عمرو بن العاص كان يذكر الله تعالى في المرحاض، وقال العزرمي: قلت للشهبي: أعطس وأنا في الحلاء، أحمد الله ؟ قال: لا حتى تخرج. فأتيت النجعى فسألته عن ذلك فقال لى: احمد الله، فأخبرته بقول الشعبى فقال النجعى: الحمد يصعد و لا يهبط، وهو قول ابن عمر. وذهب ابن عباس وغيره إلى كراهته في المرحاض، أفاده العينى. وظاهر الحديث أن النبي الله كان يجهر بسهذا الذكر فشرع الجهرُ به.

وتُسنَّ التسمية قبل التعوذ؛ لما أخرج سعيد بن منصور فى سننه أنه ﷺ كان يقول:
باسم الله، اللهم إبى أعوذ بك من الحبث والحبائث. ولما ذكره فى الفتح قال: قد روى
المعمرى حديث أنس من طريق عبد العزيز بن المختار عن عبد العزيز بن صهيب بلفظ
الأمر قال: إذا دخلتم الحالاء فقولوا: باسم الله، أعوذ بالله من الحبث والحبائث.
وإسناده على شرط مسلم، وفيه زيادة التسمية، ولم أرها فى غير هذه الرواية.
واستعادته ﷺ إظهار للعبودية وتعليم للأمة، وإلا فهو معصوم من الجن والإنس.

﴿ باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ﴾

أى: فى بيان قبح استقبال القبلة عند قضاء الحاجة. والكراهية بتخفيف الياء المثناة التحتية: مصدر (كَرَة) بالضم، يقال: كَرَةُ الأمر والمنظر كراهةً فهو كريه، مثل قبح قباحة فهو قبيح وزئا ومعتى، وكراهية بالتخفيف أيضًا. وتكون بالتخفيف أيضًا من (كرة) من باب سمم، وفيها التشديد حينئد كما فى القاموس، والاستقبال: المواجهة، والقبلة بكسر القاف فى الأصل: الجهة، يقال: أين قبلتك؟ أى: إلى أى جهة تتوجه؟

عَنْ عَبْد الرَّحْمَٰنِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: قِيلَ لَهُ: لَقَدْ عَلَمْكُمْ لَبِيُكُمْ
 كُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْحِرَاءةَ! قَالَ: أَجَلْ، لَقَدْ نَهَانَا ﷺ أَنْ نُستَقْبِلَ القِبْلَةَ بِعَالِطٍ أَوْ
 بَــوْلِ، وَالا نَستَتْجَى بِالْيَمِنِ، وَالا يَستَنْجَى أَخَدُنَا بِأَقَلَّ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْجَارٍ، أَوْ
 نَستَنْجَى بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم النسائي والتومذي.

معنى الحديث: قوله: (قال) أى عبد الرحمن بن يزيد.

قوله: (قيل له) أى لسلمان، والقائل المشركون، ففى رواية لمسلم: قال، يعنى سلمان، قال لنا المشركون. وفى ابن ماجه: قال: قال له بعض المشركين وهم يستهزئون به: إنى أرى صاحبكم يعلمكم كل شىء حتى الحراءة..!خ.

قولسه:(الخراءة) بالكسر والمد: التخلى والقعود للحاجة، قال الحطابي: وأكثر الرواة يفتحون الخاء، وقال الجوهرى: إنسها بالفتح والمد، يقال: خَرِئَ خَرَاءة مثل كره كراهةً، ويحتمل أن يكون بالفتح الصدر، وبالكسر الاسم.

قوله: (أجل) بسكون اللام مثل نعم وزنًا ومعنّى، يعنى: نعم علمنا رسول الله ﷺ كل شيء نحتاج إليه في ديننا، قال الطبيع: جواب سلمان من باب أسلوب الحكيم، لأن المشرك لما استهزأ كان من حقه أن يهدد أو يسكت عن جوابه، لكن ما التفت سلمان إلى استهزائه وأجاب جواب المرشد للسائل المُجدّ. ويحتمل أنه رد له بأن ما زعمه سببًا للاستهزاء ليس بسبب له، بل المسلم يصرح به عند الأعداء، لأنه أمر يحسنه العقل عند معرفة تفصيله، فلا عبرة بالاستهزاء به لإضافته إلى أمر مستقبح ذكره، والجواب بالرد لا يسمى أسلوب الحكيم. قولـــه: (أن نستقبل القبلة) أى بفروجنا كما فى الموطأ: لا تستقبلوا القبلة بفروجكم. وزأل) فى القبلة للعهد، والمعهود الكعبة كما فسرها حديث أبي أيوب فى قولـــه: فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد ينيت نحو الكعبة، فننحرف ونستغفر الله.

قولسه: (بغائط) قال العراقى: ضبطناه فى سنن أبي داود بالباء الموحدة، وفى مسلم باللام. ومثله للنووى فى شرح مسلم وزاد: وروى (للغائط) باللام والباء، وهما بمعنى. والغائط فى الأصل: المكان المنخفض من الأرض، ثم صار اسمًا للخارج المعروف من دبر الآدمى. قولسه: (أو بول) هو فى الأصل مصدر بال، من باب قال، ثم استعمل فى الخارج المعروف من القبل.

وقد اختلف العلماء في علة النهى عن استقبال القبلة بما ذكر: فعنهم من قال: إنه الإظهار احترام وتعظيم القبلة، وهو الظاهر، لما روى من حديث سراقة بن مالك أن النبى ﷺ قال: إذا أنى أحدكم الغائط فليُكَرَّم قبلة الله ﷺ ولا يستقبلها. أخرجه الله(مي وغيره بسند ضعيف مرسلاً.

ومنهم من علله بأنه لا يخلو من أن يراه مُصَلِّ، فعن عيسى الحناط عن نافع عن ابن عمر قال: (رأيت رسول الله ﷺ في كتيفه مستقبل القبلة) قال عيسى: فقلت للشعبى: عجبت لقول ابن عمر هذا، وقول أبي هريرة رضى الله تعالى عنهما: لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها، فقال الشعبى: أما قول أبي هريرة ففى الصحراء، لأن لله خلقًا من عباده يصلون في الصحراء فلا تستقبلوهم ولا تستدبروهم، وأما بيوتكم هذه الى تتخلونسها للنتن فإنه لا قبلة لها. وذكر الدارقطني أن عيسى الحناط ضعيف.

وينبنى على الحلاف ف التعليل خلافهم فيما إذا كان فى الصحراء فاستتر بشىء، هل يجوز الاستقبال والاستدبار؟ فالتعليل باحترام القبلة يقتضى المنع، والتعليل برؤية المصلين يقتضى الجواز، وقد اختلفوا أيضًا فى محل العلة. فمنهم من قال: المنع للخارج المستقذر، ومنهم من قال: المنع لكشف العورة. وينبنى على هذا الخلاف خلافهم في جواز الوطء مستقبل القبلة مع كشف العورة؛ فمن علل بالخارج أباحه إذ لا خارج، ومن علل بالعورة منعه. أفاده ابن دقيق العيد.

قولسه: (وألا نستنجى باليمين) محتمل أن (لا) زائدة لما فى رواية مسلم والنسائى: أو أن نستنجى باليمين، بإسقاط (لا) وعليه فالمعنى: ونسهانا 養 أن نستنجى باليمين. ويحتمل أن (لا) أصلية ويقدر عامل مناسب؛ أى أمرنا ألا نستنجى، كما فى رواية ابن ماجه: أمرنا ألا نستقبل القبلة ولا نستنجى بأيماننا.

والاستنجاء فى الأصل: إزالة الأذى بالماء أو الحجارة، يقال: استنجيت: غسلت موضع النجو أو مسحته، وفى العرف: إزالة الخارج النجس عن الفرج بماء أو حجر أو مدر، والأول مأخوذ من (استنجيت الشجر) إذا قطعته من أصله، لأن الغسل يزيل الأثر، والثانى من (استنجيت النخلة) إذا التقطت وطبها، لأن المسح لا يقطع النجاسة بل يقى أثرها.

قولسه: (والا يستنجى أحدنا. إلج بإلبات (لا) والذى في مسلم: أو أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار، بإسقاطها. فيقال هنا ما قبل في سابقه. قولسه: (أو أن نستنجى) (أو) بمعنى الواو، أى: ونسهانا أن نستنجى. قولسه: (برجيع أو عظم) (أو) ليست للشك بل لأحد الشيئين، أى نسهانا عن الاستنجاء بأحدها أو بسهما. والرجيع: الروث والعذرة، فعيل بمعنى فاعل، لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان طعائماً أو علفاً، والروث: رجيع ذوات الحافر.

فقه الحديث: دل الحديث على المنع من استقبال القبلة مطلقًا عند قضاء
 الحاجة، وقد المتلف الفقهاء في هذا على أقوال:

(أحدها) أنه يحرم استقبال القبلة في الصحراء عند قضاء الحاجة، ولا يحرم ذلك في البنيان، وهو قول العباس بن عبد المطلب وعبد الله بن عمر والشعبي وإسحاق بن راهويه ومالك والشافعي وأحمد في رواية، واستدلوا على جوازه في البنيان بحديث ابن عمر رضى الله عنهما وحديث جابر الآتين في الباب التالى، وبحديث مروان الأصفر الآتين آخر هذا اللباب، وبحديث عائشة رضى الله تعالى عنها الذي أخرجه ابن ماجه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد قالا: حدثنا وكيع عن حماد بن سلمة عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة قالت: (ذكر عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة قالت: (ذكر عدر رسول الله تلق قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة فقال: أراهم قد فعلوها، استقبلوا بقعدتي القبلة ورواه احد أبيث.

وقوله: (استقبلوا... إلخ)، أى: حوَّلوا موضع قضاء حاجتى إلى جهة القبلة، قالوا: فهذه أحاديث صحيحة مصرحة بالجواز فى البنيان.

(ثانبها) أنه لا يجوز ذلك لا في البنيان ولا في الصحراء، وهو قول أبي أبوب الأنصارى ومجاهد وإبراهيم النخعى وسفيان الثورى وعطاء وأبي حنيفة وأحمد في رواية وبعض السلف من الصححابة والتابعين، ورجحه من المالكية ابن العربي، واستدلوا بالأحاديث الصحيحة الواردة في النهي معلقاً كحديث سلمان المذكور وأحاديث أبي هريرة وأبي أبوب الأنصارى ومعقل بن أبي معقل في الآية بعده، وحديث عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدى قال: أنا أول من سمع النبي فلا يقول: "لا يبولن أحدكم مستقبل القبلة" وأنا أول من حدث الناس بذلك رواه ابن ماجه وابن حبان وصححه، وفي الزوائد: إسناده صحيح وأصله في الصحيحين؛ فلا النفات إلى قول ابن يونس: هو حديث معلول. قالوا: لأن النهى عام، ولأن المنع ليس إلا لتعظيم القبلة، وهو موجود حديث معلول. قالوا: لأن النهى عام، ولأن المنع ليس إلا لتعظيم القبلة، وهو موجود في الصحراء والبنيان، ولو جاز في النيان لوجود الحائل لجاز في الصحراء النائية عن

الكعبة لوجود الحائل أيضًا لأن بينها وبين الكعبة جبالاً وأودية وأبنية ولاسيما عند من يقول بكروِّية الأرض، فإنه لا موازاة إذ ذاك بالكلية، وما ورد عن الشعبي من أنه علل الحواز في البنيان بأن لله خلقًا من عباده يصلون في الصحراء فلا تستقبلوهم ولا تستدبروهم وأما بيوتكم هذه التي تتخذونها للنتن فإنه لا قبلة لها، فهو تعليل في مقابلة النص.

وأجابوا عن أحاديث مروان الأصفر وابن عمر وجابر باجوبة يأتى ذكرها إن شاء الله تعالى في الكلام عليها، وعن حديث عائشة بأنه من طريق خالد بن أبي الصلت وهو مجهول لا ندرى من هو، قاله ابن حزم، وقال الذهبي: هذا الحديث منكر، وقال ابن القيم في تسهذب سنن أبي داود: إن هذا حديث لا يصح وإنما هو موقوف على عائشة رضى الله تعالى عنها، حكاه الترمذى في كتاب العلل عن البخارى. ومن هذا تعلم ما في قول النووى في شرح مسلم: إسناده حسن.

(نالثها) جواز ذلك في البنيان والصحراء جيمًا، وهو مذهب عروة بن الزبير وربيعة بن عبد الرحن شيخ مالك وداود الظاهري، واستدلوا بحديث ابن عمر (أنه رأي علله مستقبلاً بيت المقدس مستدبرًا القبلة) رواه الجماعة، وبحديث عائشة المتقدم في ادلة القول الأول، ورأى مؤلاء أن حديث أبي أبوب منسوخ، وزعموا أن ناسخه حديث جابر قال على: نسهانا رسول الله أن أن نستقبل القبلة ببول، ثم رأيته قبل أن يقبض بعام يستدبرها. رواه الترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم وقال: إنه صحيح على شرط مسلم، وسيأتي في الباب بعد هذا، وقال الترمذي حديث حسن غريب، وصححه البخاري لما سأله الترمذي عنه فقال: حديث صحيح. وعليه فالطعن فيه غير مسلم لما سيأتي في الكلام عليه إن شاء الله تعلى. وفيما استدلوا به نظر. أما حديث ابن عمر فهو أخص من الدعوي، وأما حديث تعلى.

عائشة فهو ضعيف كما علمت فلا يصلح للاحتجاج به، وأما دعوى النسخ فليست بظاهرة لأنه لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع، وهو ممكن هنا لأن ما فى حديث جابر حكاية فعل النبي ﷺ، وهو لا يصلح لنسخ التشريع القولى لجواز الخصوصية، وقد تقرر فى الأصول أن فعله ﷺ لا يعارض قوله الخاص بنا.

وأيضا فإنه يمكن حمل حديثى جابر وابن عمر ﴿ على أنسهما رأياه في ساتر؛ لأن ذلك هو المعهود من حال النبي ﷺ لمبالغته فى النستر، وحمل النهى فى حديث أبى أبو ب ونحوه على الصحراء، وأما تنحيه هو فى البنيان عن القبلة، فيحتمل أنه اجتهاد منه ﷺ على أئا لو سلمنا عدم إمكان الجمع فلا تُسلّم النسخ أيضًا لأن الناسخ لابد أن يكون فى قوة المنسوخ، وحديث جابر – وإن صحّ – لا يقاوم حديث أبى أبوب وغيره كما اتفق عليه الستة.

(رابعها) أنه لا يجوز الاستقبال مطلقًا لا في البنيان ولا في الصحراء ويجوز الاستدبار فيهما، وهو رواية عن أبي حنيفة وأحمد رضى الله عنهما، ودليله حديث سلمان المذكور الاقتصاره على النهى عن الاستقبال. ورُد َّبان النهى عن الاستدبار ثابت في الأحاديث الصحيحة، وهو زيادة يتعين الأخذ بسها.

(خامسها) جواز الاستدبار في البيان فقط، تمسكًا بظاهر حديث ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال: رقيت يومًا على بيت حفصة فرأيت النبي ﷺ قاعدا لحاجته مستقبل الشام مستدبر القبلة رواه الجماعة واللفظ لمسلم، وهو مروى عن أبي يوسف. وهو مردود بورود النهى عن الاسستقبال والاستدبار على السواء، ومما تقدم من أن فعلم ﷺ لا يعارض القول الحاص بنا.

(سادسها) تحريم الاستقبال والاستدبار للكعبة ولبيت المقدس، عمالاً بحديث معقل الأسدى الآمى آخر الباب، وهو محكى عن إبراهيم وابن سيرين، وسيأتى ردّه فى الكلام على حديث معقل إن شاء الله تعالى.

(سابعها) أن التحريم محتصِّ بأهل المدينة ومن كان على سمتها، بخلاف من كانت قبلته إلى الشرق أو الغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقًا، لعموم قولسه: 激: 就 : 術 أو غربوا وهو قول أبي عوانة صاحب المزين، واستدلاله في عاية الركة والضعف، لأن المراد من قولسه 激: شرقوا أو غربوا ! التحول عن استقبال الكعبة واستدبارها، لا فرق بين أهل المدينة وغيسرهم.

(ثامنها) أن النهى للتنسزيه فيكون ما ذكر مكروهًا، وإليه ذهب القاسم بن إبراهيم، ونسبه في البحر إلى المؤيّد بالله وأبي طالب والناصر والنخمى، وهو رواية عن أبي حنيفة وأحمد وأبي ثور وأبي أبوب الأنصارى، واستدل له بأحاديث عائشة وجابر وابن عمر المتقدم ذكرها. قالوا: إنسها صارفة للنهى عن التحريم إلى الكراهة، وهو لا يتم في حديث ابن عمر وجابر، لأنه ليس فيهما إلا مجرد الفعل، وهو لا يعارض القول الحاص بنا كما تقدم، نعم إن صح حديث عائشة صلح لذلك.

وأقرب هذه الأقوال أولها وثانيها، أما الأول فلأن أحاديث الإباحة وردت في العمران فحملت عليه، وأحاديث النهى عامة خص منها العمران بأحاديث الإباحة فيقيت الصحارى على التحريم.

قال الحافظ في الفتح: وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة، ويؤيّده من جهة النظر ما قاله ابن المبير من أن الاستقبال في البنيان مضاف إلى الجدار عرفًا، وأن الأمكنة المعدّة لذلك مأوى الشياطين فليست صالحة لكونسها قبلة، بخلاف الصحراء فيهما. وأما الثانى فسيأتى وجه اختياره فى الكلام على حديث أبى أيوب إن شاء الله تعالى. ودل الحديث أيضاً على النهى عن الاستنجاء باليمين لرفع قدرها وتسريها لها عن مباشرة الأقذار ؛ لأنه لو باشر النجاسة بسها ربحا تذكر عند تناوله الطعام ما باشرت يمينه من الأقذار فيعاف الطعام، فقد كان التي ي يجل اليمنى لطهوره وطعامه وشرابه ولباسه مصونة عن مباشرة أسافل بدنه ومحاسة الأعضاء التي هى مجارى النجاسات، واليسرى لخدمة أسافل بدنه وإماطة ماهناك من الأقذار وتنظيف ما يحدث فيها من الأدناس. وهذا النهى للتنسزيه عند الجمهور، وحمله أهل الظاهر على التحريم حتى قال الحسين بن عبد الله الناصرى الظاهرى في كتابه البرهان: ولو استنجى بيمينه لا يجزئه، وهو وجه عند الحنابلة وطائفة من الشافعية.

وقال النووى: وقد أجمع العلماء على أنه منهى عن الاستنجاء باليمين، ثم الجماهير على أنه نسهى تسزيه وأدب لا نسهى تحريم، وذهب بعض أهل الظاهر إلى أنه حرام، وأشار إلى تحريمه جماعةً من أصحابنا، ولا تعويل على إشارتسهم. قال اصحابنا، ويستحب ألا يستعين باليد اليمنى في شيء من أمور الاستنجاء إلا لعذر، فإذا استنجى بمجر، فإن كان في اللبر مسح باليسرى، وإذا استنجى بمجر، فإن كان في اللبر مسح بيساره، وإن كان في القبل وأمكنه وضع الحجر على الأرض أو بين قدميه بحيث يتأتى مسحه أمسك الذكر بيساره ومسحه على الحجر، فإن لم يمكنه ذلك واضطر إلى حمل المجر حَمَلة بيمينه وأمسك الذكر بيساره ومسح بسها ولا يحرّك اليمنى، هذا هو الصواب. وقال بعض أصحابنا: يأخذ الذكر بيمينه والحجر بيساره ويمسح ويحرك البسرى، وهذا ليس بصحيح لأنه يمس الذكر بيمينه يغير ضرورة وقد نسهى عنه.

ودلَّ الحديث أيضًا على أن الاستنجاء بالأحجار مطهر، وعلى أنه لا يجزئ أقل من ثلاثة أحجار، وقد ورد كيفية استعمال الثلاثة في حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: حجر للصفحة اليمنى، وحجر للصفحة اليسرى، وحجر للوسط. رواه الدارقطنى وحسنه العقيلى فى الضعفاء والبيهقى، وسيأتى تمام الكلام على الاستنجاء بالحجارة فى بابه.

ودلُ الحديث أيضًا على النهى عن الاستنجاء بالرجيع والعظم، ويأتى الكلام عليه وافيًا فى باب ما ينهى عن الاستنجاء به.

عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ قَالَ. قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِنْنُولَةِ الْوَالِدِ،
 أُعَلِّمُكُــمْ؛ فَـــإِذَا أَتَى أَحَدُكُمُ الْغَانِطَ فَلا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلا يَسْتَنْدِرُهَا، وَلا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلا يَسْتَنْدِرُهَا، وَلا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةِ وَكَانَ يَأْمُرُ بِقَلائَةِ أَخْجَارٍ، وَيُنْهَى عَنِ الرَّوْثِ وَالرَّمَّةِ.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم ومالك والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قول...: (إغا أنا لكم بمنسزلة الوالد) لفظ النسائى وابن ماجه: إغا أنا لكم مثل الوالد، وزاد ابن ماجه: "لولده"، أى: فى الشفقة والحنو لا فى الرتبة والعلو لأنه لا يماثله ﷺ فيهما أحد. قول...»: (أعلمكم) أى كل ما تحتاجون إليه من أمر دينكم، ولا يمعنى من ذلك التصريح بما يستهجن، ولا أبالى بما يستحى من ذكره، وهذا التمهيد لما يبين لهم من آداب الخلاء إذ الإنسان كثيرًا ما يستحى من ذكرها ولاسيما فى مجلس العظماء.

قولـــه: (الغائط) هو فى الأصل اسم للمكان المطمئن من الأرض ثم اشتهر بالخارج المعروف من دبر الآدمى كما تقدم، والمراد هنا هو الأول ؛ إذ لا يحسن استعمال الإتيان فى المعنى الثانى، ولا يحسن النهى عن الاستقبال والاستدبار إلا قبل إخراج الخارج، وذلك عند حضور المكان لا عند إخراج ذلك. قولسه: (ولا يستطب) بالجزم على أن "لا" ناهية أى: لا يستنج، والاستطابة الاستنجاء، يقال: استطاب، وأطاب إطابة أيضًا؛ لأن المستنجى تطيب نفسه بإزالة الحبث عن المخرج،وفي نسخة: ولا يستطيب، بالرفع على أنه بلفظ الحبر كقوله تعالى: (لا تُضَارَّ وَاللَّهُ بِوَلَدُهَا﴾ المقرة/٣٣٣. بالرفع على قراءة ابن كثير وأي عمرو، وكحديث ابن عمر عند البخارى مرفوعًا (لا يبيعُ بعضكم على بيع أخيه) وهذا أبلغ في النهى لأن خبر الشارع محقق وقوعه، وأمره قد يخالف، فكانه قال: عامل هذا النهى معاملة الحبر المحقق وقوعه. ولفظ ابن ماجه: ونسهى أن يستطيب الرجل بيمينه. ولفظ المبهقي: وإذا استطاب فلا يستطب بيمينه.

قولسه: (وكان يأمر بنلاثة أحجار) أى كان النبي ﷺ يأمر بالاستنجاء بنلاثة أحجار كما سيأتي التصويح بذلك فى حديث عائشة فى باب الاستنجاء بالحجارة. قوله: (وينهى عن الروث) بفتح فسكون: رجيع ذوات الحافر، والأشبه أن المراد هنا رجيع الحيوان مطلقًا، فيكون من إطلاق اسم الخاص على العام. قوله: (والرمة) بكسر الراء وتشديد الميم هى العظم البالى، وتجمع على رمم مثل سدرة وسدر، والرميم مثل المرة، والمراد هنا مطلق العظم لما تقدم من عموم النهى عن الاستنجاء به، ونصً على الرامة بخصوصها لدفع توهم أن الجن لا ينتقعون به افيجوز الاستنجاء بسها حينذ.

○ فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه يطلب من الأبناء طاعة الآباء، ومن الآباء إرشاد أولادهم وتعليمهم ما يحتاجون إليه من الدين. وعلى أن النبي ﷺ بالنسبة لجميع الأمة كالأب، كما أن أزواجه أمهاقم، لأن منه ﷺ ومن أزواجه تعلم أحكام الدين، فيرة وبرقُمنَّ أوجب من برّ الوالدين؛ لقوله تعالى: ﴿النِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَلْفُسِهِمْ وأَزْوَاجُهُ أُمْهَاتُهُمْ ﴾ الاحزاب/٣. ولحديث أنس: أن النبي ﷺ قال: لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين. رواه مسلم. ودل على المنع من استقبال القبلة واستدبارها بالبول أو الغائط، وقد تقدم بيانه. وقد استنبط ابن الغين منه منع استقبال الشمس والقمر حال قضاء الحاجة. وكأنه قاسه على استقبال القبلة، وقياسه غير ظاهر على ما لا يخفى، ومردود بما يؤخذ من حديث أي أيوب الآتى؛ فإن قوله فيه: ولكن شرقوا أو غربوا. صريح فى جواز استقبال القمرين واستدبارهما؛ إذ لابد أن يكونا فى الشرق أو الغرب غالبًا. وبهذا تعلم أنه لا وجه لمن قال من الفقهاء بكراهة استقبال الشمس أو القمر أو استدبارهما عند قضاء الحاجة.

وما رواه الترمذى عن الحسن قال: حدثنى سبعة رهط من أصحاب رسول الله وهم أبو هريرة وجابر وعبد الله بن عمرو وعمران بن حصين ومعقل بن يسار وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك، يزيد بعضهم على بعض فى الحديث: إن النبي ﷺ نسهى أن يبال فى المغتسل، ونسهى عن البول فى الماء الرّاكد، ونسهى عن البول فى الشارع، ونسهى أن يبول الرجل وفرجه باد إلى الشمس والقمر. قال الحافظ: هو حديث باطل لا أصل له، بل هو من اختلاق عباد بن كثير، وذكر أن مداره عليه. وقال النووى فى شرح المهذب: هذا حديث باطل، وقال ابن الصلاح: لا يعرف، وهو ضعيف.

ودلُّ الحديث أيضًا على المنع من الاستنجاء باليمني وتقدم بيانه.

وفيه أيضًا النهى عن الاستنجاء بالنجاسات والمطعومات، فإنه نه 議 بالرّوث على النجاسات، وبالرّمة على المطعومات، ويلتحق: بسهما المحتومات كاجزاء الحيوان وأوراق كتب العلم، على ما سياتي تفصيله. عَــنْ أَبِى أَيُّوبَ رِوَايَةً قَالَ: إِذَا أَتَيْتُمُ الْفَائِطُ فَلا تَسْتَقْبِلُوا الْقَبْلَةَ بِقَائِط وَلا بَـــوْل وَلَكِنْ شَرْتُوا أَوْ غَرْبُوا. فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَاحِيضَ قَدْ بُنِيَتْ قَبَلَ الْكَفْبَةُ فَكُنَّا نُنْحَرِفُ عَنْهَا وَتَسْتَغْفَرُ اللّهَ.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد وابن ماجه والبيهقي.

○ معنى الحديث: قولد: (الفائط) المراد به هنا المكان المطعن من الأرض.
قولد: (بغائط) متعلق بمحذوف حال من فاعل تستقبلوا، أى لا تستقبلوا الكعبة حال
كونكم تعليسين بقضاء الحاجة، فالمراد بالغائط هنا الحارج المعروف. وفي رواية
البخارى ومسلم: فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها. قوله: (ولكن شرقوا أو غربوا)
أى توجهوا إلى ناحية المشرق أو المغرب حال قضاء حاجتكم لئلا تستقبلوا أو
تستدبروا القبلة، وهذا خطاب لأهل المدينة ومن على هيئتهم من أهل كل جهة إذا
شرقوا أو غربوا ألا يكونوا مستقبلى القبلة ولا مستدبريها، فلا يدخل معهم أهل ناحية
يكونون مستقبلى القبلة أو مستدبريها إذا شرقوا أو غربوا.

وقول ه: (أو غربوا) هو فى اكثر النسخ والكتب السنة ومختصر المنذرى بأو، وفى بعض النسخ بالواو فتكون بمعنى أو. قوله: (فقدمنا الشام) أى عام فتحها، وهو من كلام أبي أيوب كما صرّح به مسلم، والضمير له ولمن معه. قول ه: (مراحيض) يفتح المهم، وبالحاء المهملة والشاد المعجمة: جمع مرحاض بكسر المهم، وهو فى الأصل: موضع الرحض أى الفسل، ثم كنى به عن البيت المتخذ لقضاء حاجة الإنسان من الفائط والبول لأنه موضع غسل النجاسة. قول ه: (قبل الكعبة) أى جهتها، وفى نسخة: (قبل الكعبة) أى جهتها، وفى نسخة: (قبل القبلة) وقبل بكسر القاف وفتح الموحدة. قول ه: (ونستغفر الله) أى نسأكه المغفرة أى محو الذنوب أو سترها عن أعين الملائكة فلا يؤاخذنا بسها. وف شرح

عمدة الأحكام: ونستغفر الله، قيل: يراد به: ونستغفر الله لمن بنى الكنف على هذه الصورة الممنوعة عنده، وإنما هملهم على هذا التأويل أنه إذا انحرف عنها لم يفعل ممنوعًا فلا يحتاج إلى الاستغفار. والأقرب أنه استغفار لفسه، ولعل ذلك لأنه استقبل واستدبر بسبب موافقته للقنضى النهى غلطًا أو سهوًا فيتذكر فينحرف ويستغفر الله.

فإن قلت: فالفالط والساهى لم يفعلا إغاً فلا حاجة بسهما إلى الاستغفار. قلت: أهل الورع والناصب العلية في التقوى قد يفعلون مثل هذا لنسبتهم النقص إلى انفسهم في عدم التحفظ ابتداءً.

ضقه الحديث: دل الحديث على تعظيم القبلة ومنع استقباها ببول أو غائط، وعلى أنه تطلب المحافظة على الآداب ومراعاتسها في كل حال بما يقدر عليه. وبظاهر الحديث أخذ أبو حنيفة ومجاهد وإبراهيم النخعي وسفيان الثورى وغيرهم من أصحاب القول الثاني المذكور في شرح حديث سلمان الفارسي، القائلين بحرمة استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة في الصحواء والبنيان.

قال الحافظ السيوطي: قال القاضى أبو بكر بن العربي: وهو المختار؛ لأنا إذا نظرنا إلى المعانى فالحرمة للقبلة، فلا يختلف فى البنيان ولا فى الصحراء، وإن نظرنا إلى الآثار فحديث أبى أيوب عام وحديث ابن عمر لا يعارضه لأنه قول وهذا فعل، ولا معارضة بين القول والفعل؛ ولأن الفعل لا صيفة له، وإنحا هو حكاية حال، وحكاية الأحوال معرضة للأعذار والأسباب، والأقوال لا تحتمل ذلك.

قال ابن دقيق العيد في شرح العمدة: إن همل حديث أبي أيوب على الصحارى مخالف لما همله عليه أبو أيوب من العموم، فإنه قال: فأتينا الشام فوجدنا مراحيض قد بنيت قبل القبلة فننحرف عنها، فرأى النهى عامًا، وأبو أيوب من أهل اللسان والشرع، وقد استعمل قولسه: (لا تستقبلوا ولا تستدبروا). عامًا في الأماكن، وهو مطلق فيها لأنه إذا أخرج عنه بعض الأماكن فقد خالف صيغة العموم فى النهى عن الاستقبال والاستدبار.

ويؤخذ من قول أبي أيوب ﷺ: فننحرف ونستغفر الله، الحث على طلب الاجتهاد في البعد عن المخالفات، والإكتار من التوبة والاستغفار.

عَنْ مَرْوَانَ الأَصْفَرِ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ أَنَاحَ رَاحِلَتَهُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ ثُمَّ
 جَلَـــسَ يَبُولُ إِلَيْهَا، فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ٱلنَّسَ قَدْ لُهِي عَنْ هَذَا ؟ قَالَ: بَنَى إِنِّمَا لُهِي عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَصَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يُستُمُكُ
 بَلَي إِنِّمَا لُهِي عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَصَاءِ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَكُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَسْتُمُكُ
 قَلا بَاسَ.

والحديث أخرجه أيضًا : ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي والحاكم.

○ معنى الحديث: قولسه: (أناخ راحلته) أى أبركها، يقال: أنخت الجمل فاستناخ، أى أبركها، يقال: أنخت الجمل فاستناخ، أى أبركته فبرك، والواحلة: المركب من الإبل ذكرًا كان أو أنثى، وبعضهم يقول: الراحلة: الناقة التى تصلح أن ترحل، وجمعها رواحل. قوله: (يبول إليها) أى إلى جهة راحلته وجعلها أمامه حائلا بينه وبين القبلة. قوله: (أليس قد نسهى الح) أى ألى ألى ألى قد نسهى رسول الله ﷺ عن استقبال القبلة عند قضاء الحاجة؟ و(نسهى) يحتمل كونه: منيًا للمجهول وهو الأقرب، أو أن يكون منيًا للفاعل.

قولسه: (قال بلي) أى قال ابن عمر مجيبًا مروان: بلي، أى: نسهى عنه، وبلى حرف جواب يرفع حكم النفى ويوجب نقيضه وهو الإثبات، فإذا قيل: ما قام زيد ؟ وقلت فى الجواب: بلى، فمعناه إثبات القيام. وإذا قيل: أليس قد قام زيد ؟ وقلت: بلى، فمعناه التقرير والإثبات أيضًا. ولا تكون إلا بعد نفى، وهذا النفى إما فى أول الكلام كما تقدم وإما فى أثنائه كقوله تعالى: ﴿أَيْخَسَبُ الْإِلْسَانَ أَلْنَ يَجْمَعُ عِظَامَهُ ﴾ القيامة/٣. والتقدير: بلى نجمعها، وقد يكون مع النفى استفهام وقد لا يكون، فالمعنى استفهام وقد لا يكون، فالمعنى هنا على تقرير النبيان كما فهم هنا على تقرير النبي عن استقبال القبلة، إلا أنه غير عام في الفضاء حيث قال: إنما نسهى عن ذلك في الفضاء بلا ساتر، والفضاء بالمدّ: المكان الواسع، يقال: فضا المكان فضوًا، من باب قعد، إذا اتسع فهو فضاء.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه يطلب فمن أشكل عليه شيء في أمر دينه أن يسأل عنه من هو أعلم منه، ولا يمنعه من ذلك نحو حياء، وعلى أن النهى عن الاستقبال والاستدبار إنسما هو في الصحراء مع عدم الساتر، وهو يصلح دليلا لمن فرق بين الصحراء والبنيان فأجاز في البنيان ومنع في الصحراء؛ لأن قول ابن عمر: إنحا نسهى عن ذلك في الفضاء، يدل على أنه قد علم ذلك من رسول الش فلا، ويحتمل أنه قال ذلك استنادًا إلى ما شاهده من جلوس النبي فلا في بيت حفصة مستدبرًا الكعبة كما في الحديث الآتي، فكأنه فهم منه اختصاص النهى بالفضاء؛ فلا يكون فهمه حجة، ولا يصلح قولسه للاستدلال به؛ لأن الدليل إذا تطرّقه الاحتمال فلا يصلح للاستدلال.

﴿ باب الرخصة في كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة ﴾

أى: فى بيان ما ورد فى التسهيل فى استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة، والرخصة كغرفة، جمها رخص: التسهيل فى الأمر والتيسير، يقال: رخص الشرع لنا فى كذا ترخيصًا وأرخص إرخاصًا، إذا يسره وسهله.

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَقَد ارْتَقَیْتُ عَلَى ظَهْرِ الْبَیْتِ فَرَالْیتُ رَسُولَ
 الله ﷺ عَلَى لَیْنَیْنِ مُسْتَقْبِلَ بَیْتِ الْمَقْدسِ لِحَاجّیهِ.
 والحدیث اخرجه ایطن : البحاری ومسلم واحمد والترمذی.

○ معنى الحديث: قولــه: (لقد ارتقيت على ظهر البيت) أى: بيت النبي ﷺ؛ لما في رواية ابن خزيمة: دخلت على حفصة بنت عمر فصعدت ظهر البيت. وفي رواية لمسلم: رقيت على بيت أختى حفصة. وفي رواية للبخارى والنسائى: على ظهر بيتنا. ويجمع بين الروايات بأن الإضافة في قوله: (بيتنا) مجازية، باعتبار أنسها أخته، بل الإضافة إلى حفصة كذلك، باعتبار أنه البيت الذي تسكنه، وإلا فالبيت كان ملكًا للنبي ﷺ.

وأقسم ابن عمر لما فى رواية البخارى من أن ناسًا يقولون: إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس. فقال ابن عمر: لقد ارتقيت....[لخ.

قولسه: (على لبنتين) تثنية لبنة بفتح اللام وكسر الموحدة، ويجوز تسكينها مع فتح اللام وكسرها، وهو ما يعمل من الطين ويبنى به ولابن خزيمة: فأشرفت على رسول الله ﷺ وهو على خلائه. وفي رواية له: فرايته يقضى حاجته محجوبًا عليه بلبن. قولسه: (مستقبل بيت المقدس خاجته) أى لقضائها، والمقدس فيه لغنان: الأولى فتح الميم وسكون القاف وكسر الدال المخففة، وهو إما مصدر أو مكان، والثانية ضم الميم وفتح القاف والدال المهملة المشددة المفتوحة، من التقديس وهو التطهير، وتطهيره: إبعاده عن الأصنام وإخلاؤه عنها، قال في النهاية: ومنه الأرض المقدسة، قيل: هي الشام وفلسطين، وسمى بيت المقدس؛ لأنه الموضع الذي يتقدّس فيه من المذوب، يقال: بيت المقدس والبيت المقدس وبيت القدس.

وقى رواية للبخارى: مستقبل الشام مستديرًا الكعبة. وفى صحيح ابن حبان: مستقبل القبلة مستدبر الشام، وكانه مقلوب.

فإن قلت: كيف نظر ابن عمر رضى الله تعالى عنهما إلى النبى ﷺ وهو فى تلك الحالة وهو لا يجوز؟ قلت: وقع ذلك منه اتفاقًا؛ لأنه إنما صعد السطح لضرورة له فحانت منه التفاتة، كما فى رواية للبخارى والبيهقى، فنقل ما رآه، وقال الكرمانى: يحتمل أن يكون ابن عمر قصد ذلك ورأى رأسه دون ما عداه من جسده ثم تأمل قعوده فعرف كيف هو جالس ليستفيد فعله، فنقل ما شاهده. وفيه نظر.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه ينبغى الوقوف على هدى النبي ﷺ حق فيما يطلب إخفاؤه، وعلى شدة حرص سيدنا عبد الله بن عمر - رضى الله تعالى عنهما - على معرفة أحوال النبي ﷺ، وعلى جواز الإخبار عن مثل ذلك للاقتداء والعمل، وعلى الرخصة فى استدار القبلة عند قضاء الحاجة فى البنيان؛ حيث كان جلوسه فى البنيان أخذاً ثما تقدم عن ابن خزيمة والترمذي، وهو من جملة ما استدل به مالك والشافيمي وإسحاق وآخرون على جواز استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة فى البنيان، وأنه مخصص لعموم النهى كما ذكرناه فى الباب السابق، غير أنه اخص من مدعاهم لأنه مقصور على الاستدبار، وللمانع من الاستقبال والاستدبار والاستدبار.

مطلقاً أن يحمله على أنه قبل النهى أو بعده، لكنه مخصوص بالنبي \$ و النهى لغيره ؛ أو كان للضرورة والنهى عند عدمها؛ إذ الفعل لا عموم له فلا يعارض القول، لما تقدم من أن فعله \$ لا يعارض القول الحاص بنا كما تقرر فى الأصول، وأما أن النبى \$ فعل ذلك لبيان الجواز فبعيد، وكيف ولم تكن رؤية ابن عمر له \$ في تلك الحالة عن قصد من ابن عمر ولا من النبى \$ بل كانت اتفاقية كما تقدم، ومثله لا يكون لبيان الجواز، وقد تقدم بيان الحلاف فى ذلك، وأن الأرجح أن النهى عام فى الصحراء والبنيان، وأن تعظيم حرمة القبلة يقتضى التسوية بينهما.

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْد اللهِ قَالَ: نسهى نبى اللهِ 業 أَنْ نستَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْل،
 فَرَائِتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَام يَسْتَقْبُلُهَا.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والترمذي والحاكم.

○ معنى الحديث: قولـــه: (نـــهى نبى الله ﷺ أن نستقبل القبلة): بفروجنا، ففى رواية البيهقى: أن نستقبل القبلة أو نستدبرها بفروجنا إذا أهرقنا الماء.

قولسه: (ببول) أى: أو غانط، فهسو من بساب الاكتفاء على حدّ قوله تعالى: ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرِ﴾ النحل/٨١. أى: والبرد. قولسه: (فرايته) أى النبي ﷺ قولسه: (قبل أن يقبض بعام) بالبناء للمجهول أى: قبل أن يموت بسنة. قوله: (يستقبلها) أى يستقبل القبلة حين قضاء حاجته.

وبـــهذا الحديث استدلَّ من قال بجواز الاستقبال والاستدبار عند قضاء الحاجة في الصحارى والبنيان، وجعله ناسخًا لحديث النهى، وقد تقدم ردّه، واستدلَّ به أيضًا من فرّق بين البنيان والصحراء، وهو غير ظاهر لعدم تقييده بالبنيان. قال الحافظ في التلخيص: في الاحتجاج به (يعني بحديث جابر) نظر؛ لأنسها حكاية فعل لا عموم لها، فيحتمل أن يكون لعذر، ويحتمل أن يكون في بنيان ونحوه.

وقال ابن القيم في تسهذيب سنن أبي داود: وأما الحديث (يعني حديث جابر) فقد انفرد به محمد بن إسحاق، وليس هو ممن يحتج به في الأحكام، فكيف يعارض بحديثه الأحاديث الصحاح أو تسخ به السنن الثابتة، مع أن التأويل فيه ممكن ؟! وهو لو صح فهو حكاية فعل لا عموم لها، ولا يعلم أكان في فضاء أم بنيان أو كان لعذر من ضيق مكان ونحوه أم اختيارًا ؟ فكيف يقدّم على النصوص الصحيحة الصريحة في المتع مطلقًا؟

﴿ باب كيف التكشف عند الحاجة ﴾

أى: فى بيان كيفية رفع النوب عند إرادة قضاء الحاجة وفى أى وقت يكون. و(كيف) يستفهم بــها عن حال الشيء وصفته، وهي هنا من هذا القبيل. والتكشف مصدر تكشف، مطاوع كشف بمعنى رفع، والكشف: رفعك الشيء عما يواريه ويغطيه.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النِّبِي ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ حَاجَةً لا يَرْفَعُ ثُوبَهُ حَتَّى يَدَنُوَ
 من الأرض.

والحديث أخرجه أيضًا: السهقي.

معنى الحديث: قولسه: (كان) هى من الأفعال الناقصة تدل على الزمان
 الماضى بلا تعرّض لزواله فى الحال أو عدمه، وبسهذا تفترق عن صار، فإن معناها

الانتقال من حال إلى حال، ولذا يجوز أن يقال: كان الله، دون صار. قولسه: (إذا أراد حاجة) أى: قضاءها، والمراد: أراد القعود لبول أو غائط. قوله: (لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض) يعنى: ما كان ﷺ يرفع ثوبه دفعة واحدة بل كان يرفعه شيئًا فشيئًا حتى يقرب من الأرض؛ مبالغة فى دوام الستر استحياءً من الله تعالى.

○ فقسه الحديث: دل الحديث على أن النبي ﷺ كان يبالغ فى ستر العورة حال قضاء الحاجة، فينبغى لنا الاقتداء به. وعلى جواز كشف العورة فى الخلوة للضرورة، أما كشفها لغير حاجة فلا يجوز.

﴿ باب كراهية الكلام عند الخلاء﴾

أى: فى بيان قبح الكلام وقت قضاء الحاجة، فالمراد بالحلاء: الحاجة من بول أو غائط، تسمية للحالَ باسم المحل، وفى نسخة: عند الحاجة.

عَسنْ هلالِ بْنِ عِيَاضِ قَالَ: حَدَّتْنِي أَبُو سَعِيدِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُسولَ
 اللَّسِهِ ﷺ يَشُسولُ: لا يَخْرُجِ الرُّجُلانِ يَضْرِبَانِ الْفَائِطُ كَاشِفْيْنِ عَنْ عُوْرَتِهِمَا
 يَتَحَدُّثَانَ فَإِنَّ اللَّهَ يَمْثُقَتُ عَلَى ذَلك.

○ معنى الحديث: قولسه: (لا يخرج الرجلان) بالجزم، على أن "لا" ناهية، ويحتمل رفعه على أن "لا" ناهية، ويحتمل رفعه على أنسها نافية فيكون خبرًا بمعنى النهى، وخص الرجلين بالذكر جريًا على الغالب، وإلا فللرأتان والمرأة والرجل كذلك بل أولى بالنهى. قولسه: (يضربان الغائط) أى يمشيان إلى قضائه، قال فى النهاية: يقال: ذهب يضرب الغائط والخلاء والأرض، إذا ذهب لقضاء الحاجة.

قولسه: (كاشفين عن عورتسهما) أى: رافعين ثوبيسهما عن عورتيسهما وينظر كل منهما إلى عورة صاحبه كما جاء فى رواية ابن ماجسه عن أبي سعيد أن رسسول الله ﷺ قال: لا يتناجى الثان على غائطهما ينظر كل واحد منهما إلى عورة صاحبه... إلح. والعورة: كل ما يستحيا منه إذا ظهر. وهى من الرجل ما بين السرة والركبة، ومن المرأة الحرّة جميع جسدها إلا الوجه والكفين، وفى قدميها خلاف، والأمة مثل الرجل إلا أن ظهرها وبطنها عورة أيضًا، وستر العورة فى الصلاة وغيرها واجب، وفيه عند الحلوة خلاف بأتى بيانه إن شاء الله تعالى فى محله.

قولسه: (فإن الله يمقت على ذلك) أى: يغضب أشدّ الغضب ويعذب على كشف العورة والتحدّث حال قضاء الحاجة، و"يمقت" مضارع مقت، من باب نصر، من المقت، وهو فى الأصل أشدّ الغضب.

ضَفَة الحديث: فيه دليل على وجوب ستر العورة وحرمة الكلام حال قضاء الحاجة، والتعلل بقت الله لفاعل ذلك يؤكد التحريم، قال في النيل: وقيل: إن الكلام في هذه الحالة مكروه، والصارف للنهى عن التحريم الإجماع على عدم حرمة الكلام في تلك الحالة. ذكره الإمام المهدى في الغيث، فإن صحّ الإجماع صلح للصرف، ولكن يبعد حمل النهى على الكراهة ربطه بتلك العلة.

أقول: ربط النهى بتلك العلة لا يبعد حمل النهى على الكراهة؛ لأن سياق الحديث يدل على أن المقت على مجموع الكلام والنظر، لا على مجرد الكلام، وذكر النظر فى الحديث لزيادة التقبيح، ضرورة أن النظر حرام، مع قطع النظر عن الكلام والتخلى، وعمل النهى عن الكلام حال قضاء الحاجة ما لم تدع إليه ضرورة كإرشاد أعمى يخشى تردّيه فى نحو حفرة أو رؤية نحو عقرب يقصد إنسانًا؛ فإن الكلام حيننذ جائز بل قد يكون واجبًا.

﴿ باب أيردَ السلام وهو يبول؟ ﴾

أى: فى بيان الأحاديث الدالة على جواب هذا الاستفهام، وفى بعض النسخ: باب فى الرجل يردّ السلام وهو يبول، وهى على تقدير الاستفهام، وفى نسخة: باب لا يردّ السلام وهو يبول.

عَـــنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ عَلَى النَّبِي ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ
 يَرُدُ عَلَيْه.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قولسه: (مرّ رجل) هو أبو الجهيم بالتصغير عبد الله بن الخارث بن الصمة، كما بينه الشافعي – رحمه الله تعالى – في روايته لهذا الحديث من طريق الأعرج، وصرّح به في مشكاة المصابيح، قال في باب التيمم: وعن أبي الجهيم بن الحارث بن الصمة قال: مررت على النبي ﷺ وهو يبول فسلمت عليه فلم يردّ على، حتى قام إلى جدار فحثه بعصا كانت معه ثم وضع يديه على الجدار فمسح وجهه وذراعيه، ثم ردّ على. ذكره البغوى في شرح السنة وقال: هذا حديث حسن. ويحتمل أن المراد بالرجل: المهاجر بن قنفذ راوى الحديث الآتي.

قولسه: (فسلم عليه فلم يردّ عليه) وفى رواية النسائى: (فلم يرد عليه السلام) والمراد: أنه أخو الردّ حتى تطهر كما فى الرواية والحديث الآتين؛ لأن السلام اسم من أسماء الله تعالى، ففى حديث أنس مرفوعًا: إن السلام اسم من أسماء الله تعالى وضع فى الأرض، فافشوا السلام بينكم. رواه البخارى فى الأدب. ولذا كره ﷺ أن يذكر اسم الله تعالى فى تلك الحالة. ويحتمل أنه ترك الردّ عليه أصلًا، تاديًا. ويؤيده ما أخرجه ابن

ماجه من طريق جابر قال: إن رجلاً مرَ على النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه فقال له رسول الله ﷺ: إذا رأيتني على مثل هذه الحالة فلا تسلم عليّ. فإنك إن فعلت ذلك لم أردّ عليك. وهو ضعيف لأن في سنده سويد بن سعد، وفيه مقال.

فقه الحديث: دل الحديث على كراهة ذكر الله تعالى حال قضاء الحاجة ولو
 كان واجبًا باعتبار الأصل كرد السلام، وعلى أن المسلّم في هذه الحال لا يستحقّ
 جوابًا، وهذا منفق عليه.

وأما ردّة ﷺ بعد ذلك فمن مكارم أخلاقه، ولذا نسهى ذلك الرجل أن يعود كما في رواية ابن ماجه عن جابر المتقدمة، وكما أنه لا بردّ السلام حال قضاء الحاجة لا يشمت العاطس ولا يحمد الله تعالى إذا عطس، ولا يجبب المؤذن. وكذا لا يأتى بشيء من ذلك حال الجماع، وإذا عطس في هذه الأحوال يحمد الله تعالى في نفسه ولا يحرّك به لسانه، وكراهة الذكر في هذه الأحوال كراهة تسزيه لا تحريم كما عليه الأكثرون، وحكى عن إبراهيم النخعى وابن سيرين أنه لا بأس بالذكر حال قضاء الحاجة، لكن لا وجه لهما.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبِي ﷺ تَيْمًام ثُمَّ رَدًّ عَلَى الرَّجُلِ السَّلام.

 الرجل أن يتوارى فى السكة ضرب بيديه على الحائط إخ. وقول النووى فى شرح روايسة أبي الجهيم: هذا الحديث محمول على أنه ﷺ تيمم لعدم وجود الماء، فإن التيمم مع وجوده لا يجوز للقادر على استعماله ولو خاف فوات الوقت، لا فرق فى ذلك بين صلاة الحنازة والعيدين وتحوهما عند الجمهور. إنما يظهر فى عبادة تتوقف على طهارة، وليس ردّ السلام منها، وسيأتى بيان ذلك فى باب التيمم إن شاء الله تعالى.

وقد دلت هذه الروايات – زيادة على ما تقدم – على أن الأفضل لمن سُلَم عليه عقيه فراغه من قضاء الحاجة أن يؤخر الردّ حتى ينظهر، قال النووى في شرح مسلم: وفيه دليل على جواز النيمم للنوافل والفضائل كسجود الثلاوة والشكر ومس المصحف ونحوها، كما يجوز للفرائض، وهذا مذهب العلماء كافةً إلا وجهًا شادًا منكرًا لبعض أصحابنا أنه لا يجوز النيمم إلا للفرائض، وليس هذا الوجه بشيء.

عَنِ الْمُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُدُ آلَهُ أَلَى النَّبِي ﷺ وَهُوَ يَبُولُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَرُدُّ
 عَلَـــيْهِ حَــــتَّى تُوطَّأً، ثُمَّ اعْتَنَارَ إِلَيْهِ فَقَالَ: إِنِّى كَرِهْتُ أَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ – تَعَالى ذكرُهُ – إلا عَلَى طُهْر، أَوْ قَالَ: عَلَى طَهَارَة.

والحديث أخرجه أيضًا : النسائى وابن ماجه والبيهقى.

○ معنى الحديث: قواـــه: (وهو يبول) كذا فى رواية النسائى، وظاهر حديثى الباب ورواية أبي الجهيم عند البغوى ورواية أبي هريرة عند ابن ماجه المتقدمتين أن " السلام كان حال قضاء الحاجة، وظاهر رواية أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث المهاجر بن قنفذ أنه سلم على رسول الله ﷺ وهو يتوضاً فلم يردّ عليه الحديث، وما تقدم من رواية المصنف والشيخين من حديث أبي الجهيم وابن عمر وابن عباس أن السلام كان بعد قضاء الحاجة. ولا تنافى بين هذه الروايات لأن الواقعة متعدّدة.

قولـــه: (ثم اعتذر إليه) عطفًا منه ﷺ على الرجل وتطييًا لقلبه إذ أخر ردّ سلامه إلى أن فرغ من الوضوء، وإلا فترك الردّ حال البول لا يحتاج إلى اعتذار. وهذا هو اللائق بمكارم أخلاقه العالية عليه وعلى آله الصلاة والـــلام.

قولسه: (تعالى ذكره) أى: تنسرَّه ذكره عما لا يليق به، وفى نسخة: فلق. قوله: (إلا على طهر) يعنى: إلا متوضنًا، و"على" هنا للمصاحبة، على حدّ قولسه تعسسالى: ((وَإِنَّ رَبُّكَ لَلُّهِ مَلْفِرَةِ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمُ الرعد/٦. والطهر بضم فسكسون مصدر طهر الشيء طهارة، من بابي قتل وقرب، وهو فى الأصل: النقاء من الدنس والنجس. قولسه: (أو قال: على طهارة) الشك من المهاجر أو محن دونه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على كراهة ذكر الله تعالى حال قضاء الحاجة. وعلى أنه ينبغى لمن سُلَمَ عليه في حال قضاء الحاجة ألا يرد السلام، بل ينتظر حتى يقضى حاجته، ثم إذا أراد الرد فالأفضل أن يؤخره حتى يتطهر. وعلى ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق وعظيم الشيم وكمال الشفقة، وقد تقدم بيان ذلك في الحدث قبله.

﴿ باب في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر ﴾

أى: فى بيان ما يدلَ على جواز ذكر الله تعالى حال عدم الطهارة، ومثل الرجل فى هذا المرأة.

عَــنْ عَانِشَــةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَذْكُرُ اللهَ تَعَالَى عَلَى كُلِّ
 خانه.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم والترمذي وأحمد، والبخاري تعليقًا.

○ معنى الحديث: قولسه: (يذكر الله تعالى على كل أحيانه)، وفي نسخة: يذكر الله ﷺ ... إلخ، أى: في كسل أوقاته، فعلى بمعنى فى، وعموم الأحيان يستلزم عموم الأحوال، وهي حالة التطهر والحدث الأصغر أو الأكبر، والقيام والقعود، وغير ذلك. والمراد بالذكر: الذكر اللسان، وعليه فيستنى من عموم الأحوال حال الجنابة؛ فإنه ﷺ كان لا يقرأ القرآن حينذ؛ لحديث على هي قال: كان رسول الله ﷺ يقرئنا القرآن ما لم يكسن جنباً. رواه أحمد والأربعة، وهذا لفظ الترمذي وحسنه وصححه، ابن حبان وابسن السكن وعبد الحق والبغوي، وكذا يستنى حال كشف العورة للجماع وقضاء الحاجة، فإنه ﷺ ما كان يتكلم حينئذ إلا لداع.

وأمًّا ما تقدم فى الباب السابق نما يدلً على كراهته ذكر الله تعالى إلا على طهر، فمحمول على الأفضل كما تقدم. ويحتمل أن يراد بالذكر: الذكر القلبي، فيبقى العموم على حاله؛ لأنه 養 كان دائم التفكير لا يفتر عن الذكر القلبي لا فى يقظة ولا نوم. قال فى المرقاة: الذكر نوعان: قلبى ولسانى، والأول أعلاهما، وهو المراد فى الحديث وفى قوله تعالى: ﴿(أَذَكُرُوا اللَّهُ ذَكُراً كَنْيِرًا﴾ الاحزاب/٤١. وهو ألا ينسى الله تعالى فى كل حال، وكان للنبى ﷺ حظّ وافر من هذين النوعين إلا فى حالة الجنابة ودخول الحلاء، فإنه كان يقتصر فى الأولى على ما عدا القرآن، وفى الثانية على الذكر القلي، ولذلك كان إذا خرج من الحلاء قال: غفوانك.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الني ﷺ كان يذكر الله تعالى متطهرًا وعداً وعداً وعداً وعداً وعداً وعداً وعداً وعداً وعداً ومشاعرة والذكر عام يشمل ومحدثاً والوحدة والدلام جميع أنواعه من تسهليل وتكبير وتحميد وتسبيح واستغفار، ومثله الصلاة والسلام على النبي ﷺ. وهذا مشروع بإجماع المسلمين في غير محل القاذورات وحال الجماع فإنه يكره فيهما كما تقدم.

وأما قراءة القرآن فحكمها كما ذكر إلا فى حق الجنب والحائض، فالجمهور على تحريمها عليهما، وسيأتي تمام الكلام على ذلك فى (باب الجنب يقرأ القرآن). وفى الحديث تبيه على طلب ذكر الله تعالى فى جميع الأوقات الممكنة ؛ وذلك لأنه أعظم وسيلة فى الحصول على خيرى الدنيا والآخرة.

﴿ باب الحاتم يكون فيه ذكر الله تعالى يدخل به الخلاء ﴾

أى: فى بسيان حكسم دخول الخلاء بالخاتم الذى يكون مكتوبًا عليه اسم الله تعالى. والخساتم بفتح المثناة الفوقية وكسوها، والكسر أشهر: هو حلقة ذات فص من غيرها، فإن لم يكن لها فص فهى فتحة فتحات كقصية.

• عَنْ أَنُس قَالَ: كَانَ النَّبِي ﷺ إذًا دَخَلَ الْخَلاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ.

والحديث أخرجه أيضًا : الترمذي والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قولـــه: (إذا دخل الحلاء) أى: أراد دخوله. قوله: (وضع خاتمه) أى ألقاه، يقال: وضع الشيء من يده يضعه وضعًا إذا ألقاه. وكان 囊 يضع خاتمه وقتلذ، صيانة لاسم الله تعالى واسم رسوله 業 عن محل القاذورات لأن نقشه (محمد رسول الله).

O فقه الحديث: دل الحديث على أنه يندب لمن يريد النيرز أن ينحى عنه كل ما عليه معظّم من اسم الله تعالى أو اسم نبى أو ملك، وبسهذا قالت الحنيفية والمالكية والشافعية والحنابلة، فإن خالف كره له ذلك إلا لحاجة كأن يخاف عليه الصياع، وهذا في غير القرآن، أما القرآن فقالوا: يحرم استصحابه في تلك الحالة كلاً أو بعضًا إلا إن خيف عليه الضياع أو كان حرزًا فله استصحابه، ويجب ستره حينذ إن أمكن.

﴿ باب الاستبراء من البول ﴾

أى: فى بيان ما ورد فى طلب البراءة من أثر البول. والاستيراء: استفراغ بقية البول وإنقاء موضعه ومجراه، يقال: استيراً ذكره من بقية بوله بالنتر والتحريك حتى يعلم أنه لم يسبق فسيه شسىء، واستيرات من البول: تنسؤهت عنه، وفى بعض النسخ: (باب الاستنسزاه من البول) وهو بمعنى الاستيراء.

حَدَّنَاتَ أَهْيَرُ بْنُ حَرْب وهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالا: ثَنَا وَكِيعٌ ثَنَا الأَعْمَشُ
 عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: إنسهما يُغذَّبَان، وَمَا يُغذَّبِن فَهَالَ: إنسهما يُغذَّبن وَمَا يُغذَّبن فَهَالَ يَهُشَيى

بِالنَّمِسِيمَة. تُسمَّ دَعَا بِعَسِيبِ رَطْبِ فَشَقَّهُ بِاثْنَيْنِ، ثُمَّ غَرَسَ عَلَى هَذَا وَاحِلنَا وَعَلَى هَذَا وَاحِلنَا وَقَالَ: لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَيْبَسَا. قَالَ هَنَّادُ: (يَسْتَتُورُ) مَكَانَ (يَسْتَنْزُهُ).

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم وأحمد والنسائي.

قوله: (إنسهما يعذبان) أى: اللذين فى القبرين، من إطلاق المحل وإرادة الحال؛ لأن المعذب حقيقة صاحبا القبرين، ويحتمل عود الضمير على معلوم من القام، وهو من فى القبر، لأن سياق الكلام يدل عليه، فهو على حذف مضاف على حد (وأسأل القريّة) يوسف/٨٨. و(يعذبان) على محل رفع خبر إن، وفى رواية (ليعذبان) باللام، ففيه التأكيد بسها أيضًا، وإنما سيق الكلام مؤكدًا على خلاف مقتضى الظاهر؛ لما فيه من الإنجار بُعَيِّب، وما كان هكذا شأنه أن ينكر، بقطع النظر عن المخبر به، ولتأكيد التنفير من هذا الصنع الشنيع المؤدى إلى العذاب، والعذاب أصله فى كلام العرب الضرب، ثم استعمل فى كل عقوبة مؤلة.

قولسه: (ق كبير) أى: بسبب أمر كبير، ففي للسببية، على حدّ (دخلت امرأة النار في هرة)، ومعناه: أنسهما لا يعذبان في أمر كبير يشق عليهما تركه، فإنه لا يشق على أحدهما التنسزة من البول وعلى الآخر ترك النميمة، وإلا لكانا معذُررَين كصاحب سلس البول، أو أنسهما لا يعذبان في أمر يستعظمه الناس بل يتهاونون به ويجترئون عليه، ولم يرد أن الذنب فيهما هين غير كبير في الدين، كيف لا يكون كبيرًا وقي جاء في رواية البخارى في كتاب الوضوء: وما يعذبان في كبير، بلي إنه كبيرًا و في

كتاب الأدب في باب النميمة: وما يعذبان في كبير، وإنه لكبير! أي: عظيم عند الله تعالى، ومصداقه قولسه تعالى: ﴿وَرَحْمَسُونَهُ هَيَّنا وَهُوَ عَنْدَ اللهُ عَظيم﴾ النور/١٥.

وقال القاضى عياض: معناه أنه ليس بأكبر الكبائر، وعليه يكون المراد: الزجر والتحذير عن ارتكاب أي معصية، أي: لا يتوهم أحد أن التعذيب لا يكون إلا في أكبر الكبائر كالقتل والزنا، بل يكون في غيرها. وسبب كونسهما كبيرتين أن عدم التسوّة من البول يلزم منه بطلان الصلاة، فتركمه كبيرة، والمشي بالنميمة والسعى بالفساد من القبائح فهو كبيرة، ولا سيما مع قولسه ﷺ: (كان يمشي) بلفظ كان التي هي للحالة المستمرة غالبًا، وقوله ﷺ: لا يدخل الجنة قتات. أي: غام. رواه الشيخان عن حذيفة.

قولسه: (أما هذا) أما هنا للتفصيل وفيها معنى الشرط بدليل لزوم الفاء بعدها، والإشارة لمن فى أحد القبرين على ما تقدم. قولسه: (لا يستنسزه) بنون ساكنة فزاى فهاء، هذه رواية المصنف والنسائي وابن ماجه ورواية لمسلم، وفى رواية ابن عساكر: (لا يستبرى) بالموحدة وهمزة بعد الراء أى: لا يستفرغ بقية بوله ولا ينقى موضعه ومجراه حتى يبينه عنهما، فالروايتان بمعنى. قال فى النهاية: وفي حديث المعذب فى قبره: (كان لا يستنسزه من البول) أى: لا يستبرى ولا ينظهر ولا يستبعد منه. وفي رواية السنيخين والشارح: (لا يستتر) بمثناتين فوقيين، وهو يحتمل أن يكون من الاستنار، أى لا يستنر حال البول عن الأعين، ويكون العذاب على كشف العورة. والأقرب أن معنى (يستنر): لا يجعل بينه وبين البول سترا أى: مانعًا يمنع وصوله إليه حتى لا يصبيه، فيكون المراد بعدم الاستنار: عدم النسرة عن البول والاستبراء منه، فتكون موافقة للروايات الأخر. وروى: لا يستنتر، بنون بين تاءين، من النتر وهو جذب فيه قرة. وفى الحديث: إذا بال أحدكم فلينتو ذكره ثلاث نيرات. رواه أحد وأبو داود مرسلا عن يزداد. وروى (لا يستنش) بناء مشاة من فوق مفتوحة ونون ساكنة وثاء

مثلثة مكسورة، أى لا ينثر بوله من قناة الذكر كما ينثر الماء من أنفه بعد استنشاقه. وفى رواية أبى نعيم فى المستخرج من طريق وكيع عن الأعمش: كان لا يتوقى، وهى تفسر المراد من كل الروايات.

قول...: (ثم دعا بعسيب) بفتح فكسر: الجريدة والفصن من النخل، وقيل: الجريدة التي لم ينبت عليها خوص، فإن نبت فهي السعفة كقصبة. قول...: (رطب) بفتح فسكون: خلاف اليابس. قول....: (فشقه باثنين) أي جعل العسيب مشقوقًا اثنين، فالمباء زائدة للتأكيد، واثنين حال له. قول....: (ففرس) يعنى غرز بالزاى كما في رواية للبخارى، وموضع الغوس كان بإزاء الوأس، قال في الفتح: وقع في مسند عبد بن حميد من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش: ثم غرز عند رأس كل واحد منهما قطعة.

قولسه: (وقال) أى: 議社 قبل له: لم صنعت هذا ؟ كما فى رواية البخارى. قوله: (لعلف) اى: العذاب الذى دلَ عليه قوله "بعذبان". قوله: (يخفف) بضم المتناة التحتية وفتح الفاء الأولى أو كسرها، فالضمير لله أو للغرس مجازًا. قوله: (عنهما) أى :عن المَمْرَرِين، قال الحافظ فى الفتح: لم يعرف اسمهما ولا أحدهما، والظاهر أن ذلك كان على عمد من الرواة لقصد الستر عليهما، وهو عمل مستحسن، فينبغى الا يبالغ فى الفحص عن اسم من وقع فى حقه ما يذم به، ثم قال: وقد اختلف فيهما فقيل: كانا كافرين، وبه جزم أبو موسى المدينى، واحتج بما رواه من حديث جابر بسند فيه ابن لهية أن النبي نش مر على قبرين من بني النجار هلكا فى الجاهلية فسمعهما يعذبان فى

البول والنميمة، قال أبو موسى: هذا وإن كان ليس بقوى لكن معناه صحيح، لأنسهما لو كانا مسلمين لما كان لشفاعته إلى أن تيبس الجريدتان معنى، ولكنه لما رآهما يعذبان لم يستجز للطفه وعطفه حرمانسهما من إحسانه وشع فيما إلى المذة المذكورة. لكن الحديث ضعيف، وقد رواه أحمد بسند صحيح على شرط مسلم، وليس فيه سبب التعذيب، فهو من تخليط ابن فيعة. وجزم ابن العطار في شرح العمدة أنسهما كانا مسلمين، وهو الظاهر من مجموع طرق حديث الباب، ففي رواية ابن ماجه: مرّ بقبرين جديدين. فانفى كونسهما في الجاهلية، وفي حديث أبي أمامة عند احمد أنه في مرّ بالبقيع فقال: من دفيتم اليوم هاهنا؟ فهذا يدل على أنسهما كانا مسلمين؛ لأن البقيع مقبرة المسلمين، والخطاب هم لجريان العادة بأن كل فريق يتولاه من هو منهم.

قولسه: (ما لم يبسا) ما: مصدرية زمانية، ويبس: بحف، يقال: يبس يبس، من باب تعب، وفي لغة بالكسر فيهما، إذا جف بعد رطوبته فهو يابس، وشيء يبس ساكن الباء بمعني يابس. والمعنى: يخفف عنهما العذاب مدّة عدم يبس العسيب، وفي رواية للبخارى: (ما لم تيبسا) بالمتنة الفوقية، أي الشقتان، قال في الفتح: قال المازرى: يحتمل أن يكون أوحى إليه # أن العذاب يخفف عنهما هذه المدة. وعلى هذا فـــ(لعل) هنا للتعالى.

ووضع العسيب على القبر إما لأنه عليه وعلى آله الصلاة والسلام سأل الشفاعة للمقبورين فأجيب إليها كما فى رواية مسلم عن جابر قال: فأجيب شفاعتى أن يوفعا عنهما مادام الغصنان رطبين. وإما لأنه عليه وعلى آله الصلاة والسلام يدعو لهما تلك المذة. وقيل: لكونسهما يسبحان ما داما رطين وليس لليابس تسبيح، قالوا فى قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْء إِلا يُسَبِّحُ بِحَمْده ﴾ الإسراء/٤٤. معناه: وإن من شيء حيّ، وحياة كل شيء بحسبه، فعياة الحشب ما لم يبس والحجر ما لم يقطع، وذهب المحققون إلى أن الآية على عمومها. ثم اختلفوا فى الجمادات والحيوانات العجم: فذهب الجمهور إلى إنسها تسبح حقيقة؛ لجيء النص به، والعقل لا يحيل جعل التمييز فيها، فيترجح المصير إليه عملاً بظاهر الآية مع عدم القتضى للعدول عنه.

وقيل: إنسها تسبح بلسان الحال، فهى دلالة على أن لها صانعًا متصفًا بالكمالات منسرَهًا عن النقائص، فكان ذلك تسبيحًا لها، وعلى هذا فليس التقييد بالرطب لمعنى يخصه ليس في اليابس، بل التخفيف؛ لدعاء النبي ﷺ به، فكأنه عليه وعلى آله الصلاة والسلام جعل مدة بقاء النداوة فيهما حدًّا لما وقع له الدعاء من تخفيف العذاب عنهما.

قولـــه: (قال هناد) هو أحد شيخى المؤلف. قوله: (يستتر) مكان يستنـــزه قد سبق ذكر هذه الرواية وتفسيرها وأن المراد بالروايتين واحد.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن عذاب القبر حق يجب الإيمان به، وهو مذهب أهل السنة والجماعة والمحققين من المعتزلة، فقد قال القاضى عبد الجبار رئيس المعتزلة في كتاب الطبقات: إن قبل: مذهبكم أذاكم إلى إنكار عذاب القبر وقد أطبقت عليه الأمة. قبل: إن هذا الأمر إنما أنكره أولا ضرار بن عمرو لما كان من أصحاب واصل، فطنوا أن ذلك ثما أنكرته المعتزلة، وليس الأمر كذلك، بل المعتزلة رجلان: أحدهما يجوز ذلك كما وردت به الأخبار، والثاني يقطع بذلك؛ وأكثر شيوخنا يقطعون به، وإنما ينكرون قول بعض الجهلة إنسهم يعذبون وهم موتى، والعقل يمنع ذلك.

فيجب الإيمان بأن الله تعالى يجيى العبد ويرة إليه الحياة والعقل كما نطقت به الأخبار، وكذا يكمل العقل للصغار ليعلموا منسزلتهم وسعادتسهم، وقد جاء أنَّ القبر ينضم عليه كالكبير، والمعذب عند أهل السنة الجسد كله أو بعضه بعد إعادة الروح إليه أو إلى جزئه. أفاده العيني في شرح البخارى.

وقد جاء في عذاب القبر أحاديث كثيرة:

منها حديث عائشة رضى الله تعالى عنها أن يهودية دخلت عليها فذكرت عذاب القبر فقالت لها: أعادك الله من عذاب القبر. قالت عائشة: فسألت رسول الله 養 عن عذاب القبر قال: فعم عذاب القبر حق. قالت: فعا وأيت رسول الله 永 يَعُدُ صلَّى صلاة إلا تعوذ من عذاب القبر. رواه البخارى ومسلم.

ومنها حديث ابن مسعود ﴾ أن النبي ﷺ قال: إن الموتى ليعذبون في قبورهم حتى إن البهائم لتسمع أصواتـــهم. رواه الطبران في الكبير بإسناد حسن.

ومنها حديث أنس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: لولا ألاَّ تدافعوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر. رواه مسلم.

وخلاف بعض المعتزلة في ذلك من الأباطيل التي لا مستند لها إلا مجرد الهوى.

ودلُ الحديث أيضًا على نجاسة بول الإنسان قليله وكثيره، وهو مذهب عامة الفقهاء، غير أنه يعفى عما لا يمكن الاحتواز عنه، وليس فيه دليل على نجاسة بول الحيوان مطلقًا من ماكول اللحم وغيره.

قال الحافظ فى الفتح: قال ابن بطال: أراد البخارى أن المراد بقوله فى رواية الباب: (كان لا يستتر من البول): بول الناس، لا بول ساتر الحيوان، فلا يكون فيه حجة لمن حمله على العموم فى بول جميع الحيوان، وكانه (يعنى ابن بطال) أراد الردّ على الحظائي حيث قال: فيه دليل على نجاسة الأبوال كلها، ومحصل الردّ أن العموم فى رواية (من البول) أريد به الخصوص؛ لقوله فى الرواية الأخرى: من بوله، أو الألف واللام عوض عن الضمير، لكن يلتحق ببوله بول من هو فى معناه من الناس لعدم

الفارق، وكذا غير المأكول، وأما المأكول فلا حجة فى هذا الحديث لمن قال بنجاسة بوله ولمن قال بطهارته حجج أخرى.

ودل أيضًا على وجوب الاستبراء من البول؛ لما يترتب على تركه من بطلان الصدة والعذاب في القبر. فعن أبي هريرة في أن النبي في قال: أكثر عذاب القبر من البول. رواه ابن خزيمة في صحيحه وأحمد وابن ماجه واللفظ له، والحاكم وقال: الموحيح على شرط الشيخين، وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله في: عامة عذاب القبر من البول، استنسزهوا من البول. رواه البزار والطبراني في الكبير والحاكم والدارقطني، وعن أبي أمامة أن النبي في قال: اتقوا البول فإنه أوّل ما يكسب به العبد في القبر. رواه الطبراني في الكبير بسند لا بأس به.

وعلى غلظ تحريم النميمة وأنسها من أعظم أسباب عذاب القبر، قال ابن دقيق العيد: هو محمول على النميمة الحرّمة؛ فإن النميمة إذا اقتضى تركها مفسدة تتعلق بالمغير، أو فعلها مصلحة يستضر الهير بتركها لم تكن ثمنوعة، كما نقول في اللهية إذا كانت للنصيحة أو لدفع المفسدة لم تمنع، فلو أن شخصًا اطلع من آخر على قول يقتضى إيقاع ضرر بإنسان، فإذا نقل إليه ذلك القول احترز عن ذلك الضرر لوجب ذكره له.

وليس في الحديث دليل على استحباب ما اعتيد من وضع الرّبحان والجريد على القبور؛ لأنه واقعةُ حال خاصة لا تفيد العموم؛ ولذا قال الحطابي في كتابه معالم السنن: وأما غرسه ﷺ شقة العسيب على القبر و قولــه: يخفف عنهما ما لم يبسا فإنه من ناحية التبرّك بأثره ﷺ ودعائه بالتخفيف عنهما، فكأنه ﷺ جعل مدّة بقاء النداوة فيهما حدًا لما وقعت به المسألة من تخفيف العذاب عنهما، وليس ذلك من أجل أن في الجريد

الرطب معنى ليس فى اليابس، والعامة فى كثير من البلدان يغرسون الحوص فى قبور موتاهم، وأراهم ذهبوا إلى هذا، وليس لما تعاطوه من ذلك وجه، و الله تعالى أعلم.

وقال الحافظ فى الفتح: قد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد ونحوه فى القبر عملاً بسهذا الحديث. قال الطرطوشى: لأن ذلك خاص ببركة بده ﷺ، وقال القاضى عياض: لأنه علل غرزهما على القبر لأمر مغيب، وهو قوله: "ليعذبان". ثم قال الحافظ: وليس فى السياق ما يقطع بأنه باشر الوضع بيده الكريمة، بل يحمل أن يكون أمر به، وقد تأسى بريدة بن الحصيب الصحابي بذلك فاوصى أن يوضع على قبره جريدتان كما سيأتى فى الجنائز من هذا الكتاب، وهو أولى أن يتبع من غيره.

وفيه: أن الحديث صريح في أن النبي ه و الذي شق الجريدة اثنين ووضع على كل قبر منهما قطعة، ولم يثبت أنه عليه وعلى آله الصلاة والسلام فعل هذا الوضع على قبر أحد غير هذين، فدل ذلك على أنسها واقعة حال وشفاعة خاصة وليست سنة عامة، ويدل على ذلك أنه لم يثبت عن أحد من الصحابة غير يريدة، ولا سيما الحلفاء الراشدين، أنه وضع جرياة لا غيره على القبور، ولو كان ذلك سنة ما تركه أولئك الأئمة، وقد قال أ : فعليكم بسنتي وسنة الحلفاء الراشدين المهديين عَشُوا عليها بالنواجذ. الحديث رواه المصنف وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والترمذي وقال: حديث حسن صحيح. ووصية بريدة فيه ليست حجة على غيره كما هو معلوم، فما قاله الخطابي ومن ذكر معه هو الأولى، ولا سيما أن غالب الناس اعتقد في وضع هذا الجريد ونحوه اعتقادًا تأباه الشريعة المطهرة كما هو معروف من حالهم.

عَسنْ عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنَةَ قَالَ: الطَلَقْتُ أَنَا وَعَمْرُو بْنُ الْغَاصِ إِلَى
 النَّسبى ﷺ فَحَرَجَ وَتَعَهُ ذَرَقَةٌ ثُمَّ الشَتَرَ بسها ثُمَّ بَالَ، فَقُلْنَا: الظُّرُوا إلَيْه يَبُولُ

حَمَسًا تُسبُولُ الْمَسرَّأَةُ. فَسَمِعَ ذَلِكَ فَقَالَ: أَلَمْ تَعْلَمُوا مَا لَقِي صَاحِبُ بَنِي إِسْسرَائِيلَ؟ كَسَائُوا إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَوْلُ قَطَعُوا مَا أَصَابَهُ الْبُوْلُ مِنْهُم، فَنَهَاهُمْ، فَعُذَّبٌ فِي قَبْرِهِ.

والحديث أخرجه أيضًا : ابن حبان وابن أبى شيبة والنسائى.

○ معنى الحديث: قوله: (ومعه درقة) هذه الجملة حال من فاعل (خرج)، والدرقة بفتحات: الترس من جلد ليس فيه خشب ولا عصب، وهو ما تعمل منه الأوتار، وإنما استتر بسها لئلا يطلع أحد على عورته. قوله: (فقلنا انظروا... إنم) أى قال بعض القوم كما فى رواية أحمد والنسائي، وفى رواية ابن ماجه: فقال بعضهم وقالوا ذلك تعجباً لما رأوه مخالفاً لما عليه عادتهم فى الجاهلية من بول الرجال قيامًا منهم ذلك. قوله: (كما تبول المرأة) فإنسهم كانوا يزعمون أن شهامة الرجل لا تقضى النستر، على ما كانوا عليه فى الجاهلية، وفى رواية البغوى فى معجمه: فقال بعضنا لبعض: يبول رسول الله ﷺ كما تبول المرأة وهو قاعد، ورواية الطيرانى فى معجمه: يبول رسول الله ﷺ وهو جالس.

قوله: (فقال) أى: النبى ﷺ ممينًا لهم بقوله :ألم تعلموا... إلخ. فكانسهم قالوا: نعم أخبرنا هذا، على أن الاستفهام حقيقى، فلذلك بين لهم ﷺ بقولـــه: (كانوا ﴿ إِخْ) ويحتمل أن يكون للتوبيخ والتقريع نظرًا لشناعة مقالتهم، فيكون بيانه ﷺ من باب التنبيه على ما هو معلوم رأفة بـــهم.

قولسه: (صاحب بنى إسرائيل) برفع صاحب على أنه فاعل (لقى) ويكون نظم الكلام عليه: ألم تعلموا العذاب الذى لقيه صاحب بنى إسرائيل؟ هذا على كون ما موصولة. أما على كونسها موصوفة فيكون التقدير: ألم تعلموا عذابًا لقيه صاحب بنى إسرائيل؟ ويجوز نصبه على أنه مفعول لقى، وتقدير الكلام عليه: ألم تعلموا العذاب الذى لقى رأى هو) صاحب بنى إسرائيل؟

والمتبادر أن المراد بصاحب بنى إسرائيل واحد منهم، وعلى هذا فلا إشكال فى الحديث، وقيل: المراد به موسى عليه الصلاة والسلام كما ذكره العينى، وعلى هذا يشكل قولسه: (فنهاهم فعذَب فى قبره)، وطريق دفعه أن يقال: فنهاهم عن النهاون فى البول فعذَب فى قبره من لم يُنتَه عنه، ولا يخفى بُعده. وبنو إسرائيل أولاد يعقوب بن إسحاق، وإسرائيل هو يعقوب ومعناه بالسريانية: عبد الله، لأن إسرا بمعنى عبد وإيل

قول. : (إذا أصاب. هم البول...! في أى: أصاب جسدهم أو ثياب. هم البول قطعوا الموضع الذي أون يجوز لهم أن يطهروا موضع النجاسة بالماء إنما كان يجوز لهم أن يطهروا موضع النجاسة بالماء إنما كان النطهير في دينهم بقطع المتنجس. قول. : (فنهاهم إلح) أى: نسهى المذكور بني إسرائيل عن هذا القطع وقال: هذا تكليف شديد فاتركوا العمل به، فعلنه الله تعالى بسبب هذه المخالفة، فحذر النبي الله أصحابه من إنكار ما هو مقرر في الشرع، فكانه لله قال لهم: لا تستقلوا ما أبيته لكم من الأحكام ولو كان على خلاف معتادكم في الجاهلية كما استقل صاحب بني إسرائيل، وإلا فيحشى أن يصيبكم مثل ما أصابه. وهذا على أن القائل: (انظروا... إلح) من الصحابة، أما على يصيبكم مثر أو منافق كما قاله في المرقاة، فيكون قصد النبي لله بذلك توبيخه وتسهديده، وأنه من أصحاب النار، حيث عيَّره بالحياء وفعل النساء.

فقه الحديث: دل الحديث على جواز ترك التباعد عن الناس عند قضاء
 الحاجة مع النستر، وإن كان غالب أحواله ﷺ التباعد كما تقدم.وعلى أنه لا يجوز
 الحاجة مع النستر، وإن كان غالب أحواله ﷺ التباعد كما تقدم.وعلى أنه لا يجوز
 الحاجة مع النستر، وإن كان غالب أحواله ﷺ التباعد كما تقدم.وعلى أنه لا يجوز
 المستركة المستركة

لأحد النكلم فى شىء من أمر الدين حتى يعلم حكم الله فيه، وعلى طلب النلطف فى المخاطبة عند التعليم؛ فإنه ﷺ لما سمع مقالتهم لم يقابلهم بالغلظة، بل تلطف بسهم، شفقة عليهم ورحمة بسهم. وعلى طلب التحرز عن النجاسات والاحتياط فى ذلك، وعلى طلب التستر عند قضاء الحاجة ولا سيما إذا كان قريبًا من الناس. وعلى أن المخالفة سبب فى الضرر والهلاك خصوصًا فى الدار الآخرة ؛ فقد نه ﷺ أن صاحب بنى إسرائيل نسهاهم عن المعروف فى دينهم فنسبب عنه عذابه.

﴿ باب البول قائمًا ﴾

أى: في بيان حكم البول قائمًا.

حَدَّثنا حَقْصُ بْنُ عُمَرَ ومُسْلَمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالا: ثَنَا شَعْبَةُ ح وَثَنا مُسَدَّدٌ
 ثَنَا أَبُو عَوَائَةَ – وهَذا لَفْظُ حَقْصِ عَنْ سُلْيَمَانَ عَنْ أَبِي واثِلِ عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ:
 أَلَسى رَسُولُ اللهِ ﷺ سُبَاطَةَ قَوْمٌ فَبَالَ قَائِمًا، ثُمَّ دَعَا بِمَاء فَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ.
 قَسالَ: أَبسو دَاود: قَالَ مُسَدَّدٌ: قَالَ: فَلَهْبَتْ أَتَبَاعَدُ فَنَعَانِي حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ
 عَقبه.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والترمذي وأحمد والنسائي.

○ معنى الحديث: قولسه: (سباطة قوم) بضم السين المهملة وبعدها موحدة عنفقة: هى الموضع الذى يرمى فيه التراب والأوساخ، وقيل: هى الكناسة نفسها، وإضافتها إلى القوم إضافة تخصيص لا ملك؛ لأنسها كانت مواتًا مباحة، والسباطة فى العادة تكون قريبة من البيوت مِرْفقًا لأهلها، والشأن فيها أن تكون رخوة غير صلبة لا يعود البول منها على البائل فيها، وكون السباطة مواتًا غير مملوكة لأحد هو الظاهر، ويحتمل أنسها كانت مملوكة لأولئك القوم وأنه ﷺ علم رضاهم بذلك ولو بطريق المساعة العاديّة خصوصًا وأنسهم كانوا يتبرّكون بآثاره ﷺ أو أنه ﷺ له أن يتصرف في ملك أمته بدون إذن ؛ لأنه أولى بسهم من أنفسهم وأمواهم. قال الحافظ: وهذا وإن كان صحيح المعني لكن لم يعهد ذلك من سيرته ومكارم أحلاقه ﷺ، وبما تقدم من الاحتمالات يسقط ما يقال: كيف يبسول ﷺ في ملك أولئك القوم بدون إذنسهم؟ قولسه: (فبال قائمًا) اختلف العلماء في سبب بوله ﷺ قائمًا: فقال الشافعي: إن العرب كانت تستشفى لوجع الصلب بالبول قائمًا، فلعله كان به ﷺ إذ ذاك، وقبل: إنه لم يجد مكانا للقعود لامتلاء السباطة بالنجاسة، وقبل: فعل ذلك لبيان الجواز، وكانت عادته المسمرة المول قاعدًا، وقبل غير ذلك.

قال فى الفتح: وسلك أبو عوانة فى صحيحه وابن شاهين فيه مسلكا آخر، فزعما أن البول عن قيام منسوخ، واستدل عليه بما رواه أبو عوانة فى صحيحه والحاكم عن عاشة قالت: "ما بال قائماً منذ أنول عليه القرآن" وبما رواه أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجه عنها أيضاً قالت: "من حدّلكم أنه كان يبول قائماً فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعدا" والصواب أنه غير منسوخ، والجواب عن حديث عائشة أنه مستند إلى علمها، فيحمل على ما وقع منه فى البيوت، وأما فى غير البيوت فلم تطلع هى عليه، وقد حفظه حذيفة وهو من كبار الصحابة، وقد بينًا أن ذلك كان بالمدينة، فتضمن الردّ على ما نفته من أن ذلك لم يقع بعد نزول القرآن. وقد ثبت عن على وعمر وزيد بن ثابت وغيرهم أنسهم بالوا قيامًا، وهو دال على الجواز من غير كراهة إذا أمن الرشاش، ولم ينبت عن النبي ملا النبي على هنهء.

وقال الترمذى في جامعه: وقد رخص قوم من أهل العلم في البول قائمًا، ومعنى النهي عن البول قائمًا ومعنى النهي عن البول قائمًا ومعنى النهي عن البول قائمًا والله أبو عمد: لا أعلم فيه كراهية. وقال النووى: وقد روى في النهي عن البول قائمًا أحاديث لا تنبت؛ فلهذا قال العلماء: يكره البول قائمًا إلا لعذر، وهي كراهة تسـزيه لا تحريم.

قال ابن المنذر فى الأشراف: احتلفوا فى البول قائمًا، فنبت عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن عمر وسهل بن سعد أنسهم بالوا قيامًا. قال: وروى ذلك عن أنس وعلى وأبى هريرة، وفعل ذلك ابن سيرين وعروة بن الزبير، وكرهه ابن مسعود والشعبى وإبراهيم بن سعد لا يجيز شهادة من بال قائمًا، وقال ابن المنذر: البول جالسًا أحب إلى، وقائماً مباح، وكل ذلك ثابت عن رسول الله ﷺ.

وقال مالك: إن كان فى مكان لا يتطاير عليه منه شيء فلا بأس به، وإلا فمكروه، فإن قلت: قد روى أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أراد حاجة أبعد، فكيف بال فى السباطة التى بقرب الدور؟ قلت: لعله كان مشغولا بأمور المسلمين والنظر فى مصالحهم وطال عليه المجلس حتى اضطرّه البول ولم يمكنه التباعد، فلو أبعد لتضرّر، وقصد ﷺ السباطة لدمنها.

قوله: (ثم دعا بماء) أى: بعد أن فرغ من البول طلب ماء ليتوضأ. قوله: (فمسح على خفيه) أى فتوضأ به ومسح على خفيه كما فى رواية أحمد، وهذا المسح بدل عن الفسل، وسيأتى بيان ذلك فى باب المسح على الخفين.

قولــه: (قال مسدّد إخ) أى: قال مسدّد فى روايته زيادة على رواية حفص بن عمــر: (فذهبت أتباعد) أى: شرعت أتباعد عن النبي 雅 لئلا يسمع شيئًا ثما يقع حال قضــاء الحاجــة. قولـــه: (فدعاني) أى: فقال 雅: يا حذيفة استرى. كما فى رواية الطــران من حديث عصمة بن مالك قال: خرج علينا رسول الله 雅 فى بعض سكك المديسة فانتهى إلى سباطة قوم فقال: يا حذيفة، استرى فذكر الحديث. قولسه: (حتى كنست عند عقبه) أى: فأتيت إلى أن كنت عند عقبه ، وعقب بالإفراد، وفي بعض الروايات: (عقبيه) بالتثنية، واستتر ، بخيفة؛ لأن السباطة إنما تكون في أفنية البيوت المسكونة أو قريبًا منها، وهي لا تكاد تخلو من مارّ.

قال النووى في شرح مسلم: وجاء في حديث آخر: لما أراد قضاء الحاجة قال: تنخ. لكونسه كسان يقضيها قاعدًا ويحتاج إلى الحدثين جميًا فتحصل الرائحة المستكرهة وما يتسبعها. ولهذا قال بعض العلماء في هذا الحديث: من السنة القرب من البائل إذا كان قائمًا، فإذا كان قاعداً فالسنة الإبعاد عنه. وقولسه: "الرائحة المستكرهة" أى: ما شأنه ذلسك بحسب العادة، وإلا ففضلات النبي ي لي ليست مستكرهة، وقولسه: "من السنة القرب من البائل إذا كان قائمًا" علمه إذا دعت الحاجة لذلك وطلبه البائل.

O فقسه الحديست: دل الحديث على جواز البول من قيام لسبب من الأسباب المستقدمة، وعسلى مشروعية المسح على الخفين فى الحضر؛ لأن السباطة كانت بالمدينة كمسا أخسرجه ابسن عبد البر فى التمهيد بإسناد صحيح، وعلى جواز استخدام الغير والاستعانة به عند المذاعية، وعلى طلب التستر عند قضاء الحاجة ولو بآدمي، وعلى جسواز البول بقرب الديار إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وعلى جواز قرب الإنسان من البائل وقت الاحتياج.

﴿ باب في الرجل يبول بالليل في الإناء ثم يضعه عنده ﴾

وفي نسخة: في الإناء يضعه عنده. أي في بيان حكم ذلك.

عَـــنْ حُكَيْمَةَ بِنْتِ أَمْيْمَةَ ابْنَةِ رُفْقِقَةَ عَنْ أَمِّهَا أَهَا قَالَتَ: كَانَ لِلنِّبِي ﷺ
 قَدَّ مِنْ عَيْدَانِ تَحْتَ سَرِيرِهِ يَبُولُ فِيهِ بِاللَّلِلِ.

والحديث أخرجه أيضًا : النسائي وابن حبان والحاكم.

 معنى الحديث: قولـــه: (قدح) بفتحتين: إناء يكون من خشب أو غيره، وجمعه أقداح.

قول.....ه: (من عيدان) بفتح العين المهملة وسكون المثناة التحتية: جمع عيدانة، هى الطــوال من النخيل المتجرّدة من السعف. قال فى القاموس: والعيدان بالفتح: الطوال من النخل، واحدتــها بــهاء، ومنها كان قدح يبول فيه النبي ﷺ، وقيل: بكسر العين وسكون الياء جمع عود، قال الزركشي: اختلف فى ضبطه أهو بالكسر والسكون جمع عــد، أو بالفتح والسكون جمع عيدانة بالفتح ؟ وقيل: الكسر أشهر رواية، وردّ بأنه خطأ معنى؛ لأنه جمع عود، وإذا اجتمعت الأعواد لا يتأتى منها قدح لحفظ الماء، بخلاف من فتح العين فإن المراد حينئذ قدح من خشب هذه صفته، ينقر ليحفظ ما يجعل فيه.

أقسول: دعسوى أن الأعواد لا يتأتى منها قدح يحفظ فيه الماء غير مسلمة، بل هو متأت وواقع كما هو مشاهد. وحديث الباب وإن كان فيه مقال لكنه تقوى بطرق أخر، فقد أخرج الحسن بن سفيان في مسنده والحاكم والدارقطني والطبراي وأبو نعيم عن أم أيمن قالت: قام رسول الله ﷺ من الليل إلى فخارة له في جانب البيت فبال فيها، فقمت من الليل وأنا عطشانة فشربت ما فيها، فقمت من الليل وأنا عطشانة فشربت ما فيها، قالت: فضحك رسول فأهريقي ما في تلك الفخارة. قلت: قد والله شربت ما فيها، قالت: فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه ثم قال: أما والله إنه لا تبجعن بطنك أبدًا، وتبجعن بالموحدة، ورواه أبو أحمد العسكرى بلفظ: "أن تشتكي يطنك". وأبو مالك ضعيف، ونبيح لم يدرك أم أيمن. وله طريق أخرى رواها عبد الرزاق عن ابن جريح أن النبي ﷺ كان يبول في قدح من عيدان ثم يوضع تحت سريره، فجاء فإذا القدح ليس فيه شيء، فقال لامرأة يقال لها بركة كانت تخدم أم حبيبة جاءت معها من أرض الحبشة: أين البول الذي كان في القدح ؟ قالت: شربته. قال: صحة يا أم يوسف، وكانت تكني أم يوسف، فما مرضت قط حتى كان مرضها الذي مات فيه. كذا في الناخيص الحبير.

وفيه: وصحح ابن دحية أنسهما قضيتان وقعتا لامرأتين، وهو واضح من اختلاف السياق، ووضح أن بركة أم يوسف غير بركة أم أيمن مولاته.

فإن قيل: يعارض حديث الباب ما أخرجه أبو يعلى الموصلى في مسنده وابن أبي حاتم في العلل والعقيلى في الضعفاء وابن عدى في الكامل وابن السنى وأبو نعيم مما في الطب وأبو نعيم أيضًا في الحلية وابن مردويه في تفسيره والرامهرمزى في الأمثال والمستغفرى في الطب النبوى وعثمان الدارمي في الأطعمة عن على ظي أن النبي للله قال أن أن المن الله المتجر شجرة أكرم على الله تعالى من شجرة ولدت تحتها مربم بنت عمران، فأطعموا الشجر شجرة أكرم على الله تعالى من شجرة ولدت تحتها مربم بنت عمران، فأطعموا نساءكم الولد الرطب، فإن لم يكن رطب فتمر لأن اتخاذ القدح منها للبول ينافي الإكرام. يجاب عنه بأن طرق حديث على في كلها ضعيفة حتى أورده ابن الجوزى في المرضوعات كما ذكره المناوى في شرحه الكبير، فلا يعارض حديث الباب. وعلى فرض صحته فاتخاذ القدح منها للبول فيه لا ينافي إكرامها ؛ إذ إكرامها سقيها وتلقيحها ونحو ذلك، فإذا انفصلت واتخذت قدحًا زال اسم النخلة عنها.

فإن قلت: يعارضه أيضًا ما رواه الطبراني في الأوسط بسند جيد كما قاله العراقي عن عبد الله بن يزيد عن النبي ﷺ قال: لا ينقع البول في طست في البيت؛ فإن الملائكة لا تدخل بيئًا فيه بول منتقع. وما رواه ابن أبي شيبة في مصففه عن ابن عمر قال: لا تدخل الملائكة بيئًا فيه بول. أي منتقع. قلنا: المراد بانتقاعه: طول مكنه، يقال: نقع الماء نقمًا، من باب نفع: طال مكنه، وما يجعل في الإناء لا يطول مكنه غالبًا. فقه الحديث: دل الحديث على جواز إعداد الآنية واتخاذها للبول فيها
 بالليل في البيوت، وعلى جواز بول الرجل بقرب أهل بيته للحاجة. وعلى جواز اتخاذ
 السرير، وأنه لا ينافي الزهد والتواضع.

﴿باب المواضع التي نسهي عن البول فيها ﴾

وفى نسخة: باب المواضع التي نسهى النبي ﷺ عن البول فيها. أي: في بيان الأماكن التي نسهى الشارع عن قضاء الحاجة فيها، فالمراد بالبول ما يشمل الغائط.

عَنْ أَبِى هُرِيْرَةَ أَنْ النَّيْ ﷺ قَالَ: اتْقُوا اللاعتَيْنِ. قَالُوا: وَمَا اللاعِتَانِ يَا
 رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ: اللَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ ظِلْهِمْ.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم وأحمد والبيهقي وابن حبان.

○ معنى الحديث: قولسه: (اتقوا اللاعدين) اتقوا، من الوقاية وهى الحفظ، فناؤه الأولى بدل من واو، أى احفظوا أنفسكم من الوقوع فى الفعل الذى يترتب عليه اللعن وهو التعوط فى طريق الناس أو ظلهم، و"اللاعدين" تشية لاعن، من اللعن وهو الطرد والإبعاد أو السبّ. قال فى المصباح: لعنه لعنًا، من باب نفع: طرده وأبعده أو سبّه.

وفى رواية مسلم: "اللعانين" تشية لعان بصيفة المبالغة، واللاعنان: يحتمل أن يراد بسهما: الملعونان، فيكون من باب إسناد الفاعل للمفعول على حدّ قولهم: سرّ كاتم، أى مكتوم، وعيشة راضية، أى مرضية، أى اتقوا الفعلين الملعون فاعلهما. ويحتمل أن يكون المراد بسهما الأسباب الموجبة للعن، وهى قضاء الحاجة في طريق الناس أو ظلهم؛ لأن من فعل هذا سبّ ولعن عادة، فهو من باب المجاز العقلى على كلا الاحتمالين.

قول... (وما اللاعنان؟) الواو عاطفة على محذوف فكأنسهم قالوا: سمعنا وأطعنا، وما اللاعنان يا رسول الله. قوله: (قال: الذى يتخلى إلج) أى قال النبى ﷺ مجيبا فهم: أحدهما الذى يتخلى في طريق الناس، وثانيهما الذى يتخلى في ظلهم. هذا على أن المراد باللاعنين: الملعونان، وأما على أن المراد بسهما الأسباب الموجبة للعن فيكون الكلام على تقدير مضاف، أى أحدهما تحلّى الذى يتخلى في الطريق، والثاني تخلى . الذى يتخلّى في الظلّ و"يتخلّى" من التخلى وهو التفرّد لقضاء الحاجة من غائط أو بول.

وإلى التعميم فى الحاجة ذهب الأكثر، وهو الظاهر من الحديث لأن الناذى بالرائحة والاستقذار والتنجس يحصل بسهما، وذهب النووى إلى أن المراد بالتخلى: التغرّط فقط، ولعل وجهه أن التضرر فى الغائط محقق، بخلاف البول فقد لا يحصل به النضرر.

قولسه: (في طريق الناس) الطريق فعيل بمعنى مفعول، أى مطروق، وسمى موضع المرور به لطرقه بالأرجل والحوافر، وتذكر في لفة نجد، وبسها جاء القرآن: ﴿فَاضَرِبُ لَهُمْ طَرِيقًا في البَحْرِ يَبَسًا﴾ طه/٧٧. وتؤنث في لفة الحجاز، تقول: الطريق سلكته وسلكتها، وجمعه طرق وأطرق وأطرقة، والمراد بسها المسلوكة غالبًا لا المهجورة.

قولسه: (أو ظلهم) قال في النهاية: الظل: الفيء الحاصل من الحاجز بينك وبين الشمس أيّ شيء كان. وقيل: هو مخصوص بما كان منه إلى زوال الشمس، وما كان بعده فهو الفيء. وهو عام يتناول كل ظل، وعمومه ليس مرادًا، بل هو مخصوص بما يتخذ مقيلا ومنسزلا ينسزلونه، يؤيده ما في رواية أحمد: "أو ظل يستظل به". وما ورد من أن النبي ً قعد لحاجته تحت حاتش من النخل، وللحائش لا محالة ظل، والحائش: النخل الملتف المجتمع.

 المحديث: دل الحديث على تحريم قضاء الحاجة فيما ذكر من المواضع، لما فيه من إيذاء المسلمين بالتنجيس والاستقذار والنتن، وإليه ذهب النووي والرافعي من الشافعية، وقال المناوى: قال الذهبي إنه من الكبائر، وعدّه ابن حجر في الزواجر من الكبائر. وذهب جماعة إلى الكراهة، والظاهر الأول، نظراً للنهي المستفاد من الأمر في الحديث، ولحديث: "من سلَّ سخيمته على طريق عامر من طرق المسلمين فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين" رواه البيهقي والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة بسند رجال ثقات، وفيه محمد بن عمرو الأنصاري، وثقه ابن معين. والسخيمة بفتح السين المهملة: العذرة. ولحديث "من آذي المسلمين في طرقهم وجبت عليه لعنتهم" رواه الطبراني بإسناد حسن، واللعنة من أمارات التحريم. ومحل الخلاف إذا كانت تلك المواضع مباحة كما تفيده إضافتها إلى الناس، فإن الإضافة للمنفعة لا للملك، أما إذا كانت مملوكة فيحرم اتفاقًا حيث لا إذن. ودلَ الحديث على جواز لعن من فعل ذلك إذا لم يكن معينًا، أما إذا كان معينا ففي جواز لعنه خلاف، والأصح عدمه. قال في الخازن: أما العصاة من المؤمنين فلا يجوز لعن أحد منهم على التعيين، وأما على الإطلاق فيجوز؛ لحديث: "لعن الله السارق يسرق البيضة والحبل فتقطع يده" رواه أهمد والشيخان، وفيه قال العلماء: لا يجوز لعن كافر معن لأن حاله عند الوفاة لا يعلم، فلعله يموت على الإسلام، وقيل: يجوز لعن كافر معين بدليل جواز قتاله.

أما لعن الكفار بلا تعيين فجائز اتفاقًا؛ لحديث: "لعن الله اليهود والنصارى؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد" رواه الشيخان عن أبى هريرة. وعلى أنه يطلب من المتعلم أن يسأل عن الشىء الذى يخفى عليه ولا تمنعه مهابة المعلم من السؤال، وعلى أنه يجوز للمعلم الإجمال فى عباراته تشويقا للمتعلم ليثبت الحكم عنده، وعلى أنه يطلب البعد عما يؤذى الناس ويدعوهم إلى السبّ واللعن.

عَـــنْ مُعَادْ بْنِ جَبَلِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَتَقُوا الْمَلاعِنَ الثَّلاثَةَ:
 الْبُرَازُ في الْمُوَارِد، وَقَارَعَة الطُّرِيق، وَالظَّلِّ.

والحديث أخرجه أيضًا : الحاكم والطبرابي والبيهقي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قولـــه: (الملاعن) جم ملعنة، وهى المواضع التى يرتفق الناس بـــها فيلعنون من يقضى حاجته فيها ويسبونه، قال فى المصباح: والملعنة بفتح الميم والعين: موضع لعن الناس لما يؤذيهم كقارعة الطريق ومتحدثهم، والجمع الملاعن.

والمعنى: اجتبوا مجالب اللعن، لأن أصحابها تلعنهم المارة على فعلهم القبيح، ولأنهم يفسدون على الناس منفعتهم، وهو ظلم، والظالم ملعون. ويحتمل أن يراد بسها الفعلات التى يتسبب عنها اللعن فيكون مجازًا مرسلاً أطلق فيه اسم المسبب على السبب. قال في النهاية: والملاعن جمع ملعنة وهى الفعلة التى يلعن بسها فاعلها كأنسها مظنة للعن وعمل له، وهى أن يتغوط الإنسان على قارعة الطريق أو ظل الشجر أو جانب النهر، فإذا مرّ بسها الناس لعنوا فاعلها. وقيل: إنه جمع ملعن، مصدر ميمى، والمعنى: اتقوا اللعنات، أى أسبابها، أو المصدر بمعنى الفاعل، أى: الحاملات على اللعن.

قولـــه: (الثلاثة) كذا فى أكثر النسخ وهو واضح، على القول بأن الملاعن جمع ملعن، أما على أنـــها جمع ملعنة، فكان مقتضى القياس حذف التاء كما فى بعض النسخ ورواية ابن ماجه؛ لأن المعدود مؤنث فتحذف التاء من اسم العدد، ولكنه ليس بواجب إلا إذا ذكر المعدود مؤخرًا وهنا ذكر مقدمًا. قوله: (البراز) بفتح الموحدة وقيل: بكسوها. منصوب على البدلية من الملاعن، ويجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أى أحدها البراز، وهو فى الأصل: الفضاء الواسع الخالى من الشجر، أطلق على العذرة لأنسهم كانوا يقضونسها فيه، إطلاقًا لاسم المحل على الحالَ فهو مجاز مرسل كما تقدم.

قولسه: (في الموارد) أى المجارى والطرق إلى الماء، واحدها مورد، يقال: وردت الماء إذا حضرته لتشرب، والورد: الماء المدى ترد عليه. وقال الخطابي: هى طرق الماء، واحدها موردة. وقال الطبيى: المورد هو الماء الذى ترد عليه الناس من عين أو نسهر. ويؤيده ما فى رواية أحمد: "أو نقع ماء" بدل الموارد. والنقع الماء المجتمع. وقيل: الموارد الأمكنة التى تأتيها الناس كالأندية. ولا مانع من إرادة جميعها.

قولسه: (وقارعة الطريق) بالجر عطفًا على (الموارد) أى: والبراز في قارعة الطريق، أى: وسطه، وقبل: أعلاه، والمراد بسها هنا نفس الطريق، وقارعة مشتقة من القرع وهو الضرب، فهي قارعة بمنى مقروعة، فاعلة بمنى مفعولة، سميت بذلك لقرعها وضربسها بالنعال والحوافر؛ فالإضافة فيه من إضافة الصفة للموصوف، أى الطريق المقروعة. قوله: (والظل) بالجر عطفًا على الموارد أيضًا، وتقدم بيانه والمراد منه.

 فقه الحديث: دل الحديث على تحريم قضاء الحاجة ف مجارى الماء والطرق التي تمرّ فيها الناس والأمكنة التي يؤخذ منها الماء؛ لما فيه من الإيذاء للناس بالتقذير ونحوه، وتقدمت بقية الفوائد في الحديث الذي قبله.

﴿ باب: في البول في المستحم ﴾

أى: ف بيان حكم البول فى المستحم، وهو بضم الميم وفتح الحاء المهملة فى الأصل: الموضع الذى يغتسل فيه بالحميم وهو الماء الحارّ، ثم أطلق على مكان الاغتسال بأى ماء كان، وهو المراد بالمغتسل المصرّح به فى رواية الطبراني فى الأوسط بإسناد حسن، وفى رواية الحاكم بإسناد صحيح بلفظ: "ولا تبولن فى مغتسلك"، وفى رواية المحارف بعض النسخ إسقاط هذه الترجمة.

عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: لا يَبُولَنُ أَحَدُكُمْ في مُستَحَمِّهُ ثُمَّ يَنْقَسُونُ اللّهِ ﷺ: فَإِنَّ عَامَةَ الْوَسُواسِ مِنْهُ.
 والحديث أخرجه أيضًا: أحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان.

○ معنى الحديث: قولسه: (لا يولن أحدكم) النهى فيه متوجه لجميع الأمة، وإن كان ظاهر الخطاب لمن كان حاضرًا من الصحابة. قولسه: (في مستحمه) الإضافة فيه الأدبى ملابسة؛ لأن المراد مكان الاغتسال ولو غير مملوك. قولسه: (ثم يغتسل فيه) "ثم" استبعادية، يعنى: يستبعد من العاقل أن يغتسل أو يتوضأ في محل بال فيه؛ لما يترتب على ذلك من الوسوسة، ونظيره قولسه تعالى: ﴿(أَلْحَمْلُ للهِ الذي حَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضُ وَجَعَلَ الظُلْمَاتِ وَالْقُورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفُرُوا بِرَبُهِمَ يَفْدُلُونَ﴾ الانعام/١. أي يستبعد كفر من كفر بعد قيام الأدلة على وحدانية الله تعالى. "ويغتسل" الرواية فيه بالرفع فيكون خبرا لمبتدأ محذوف، اى ثم هو يغتسل فيه، والمعنى عليه: لينته أحدكم عن البول في المستحم وله أن يغتسل فيه، وإن لم ينته فليس له أن يغتسل فيه. ويجوز نصبل فيه. وبعن المواو.

وقول النووى: لا يجوز النصب لأنه يقتضى أن المنهى عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقل به أحد، بل البول منهى عنه سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا – غير مسلم؛ فإن النهى عن الجمع بين البول والاغتسال في مكان واحد لا مانع من إرادته في الحديث بدليل التعليل الآتي، وكونه يترتب عليه جواز البول في المستحم، ولم يقل به أحد، هذا وإن كان مُسَسلَّمًا إلا أنه جاء من طريق المفهوم، وهو معارض بالتعليل المذكور في الحديث؛ فإنه لو بال في المغتسل أحد واغتسل فيه آخر أورثه ذلك الوسوسة، ومعارض أيضًا بنحو قولمه ﷺ: "لا ضرر ولا ضرار". رواه أحمد وابن ماجه عن ابن عباس. وقال ابن دقيق العيد: النهى عن الجمع بينهما يؤخذ من هذا الحديث إن ثبتت رواية النصب، ويؤخذ النهى عن الإفراد من حديث آخر.

وأما لو بال فى المستحم وهجره من الاغتسال فيه، جاز له ذلك. ويجوز جزم "يغتسل" عطفًا على "يبولن" والمعنى عليه النهى عن البول فى المستحم، وهو ظاهر، وعن الاغتسال فيه على معنى الانغماس فيه؛ لما يترتب عليه من قذارة الماء، وعليه فالنهى للنسزيه.

قولسه: رقال أحمد: ثم يتوضأ، أى قال أحمد بن محمد بن حبل في روايته: "ثم يتوضأ"، بدل "يغتسل" في رواية الحسن، وهذا ظاهر كلام المصنف، والذى في رواية السهقى من طريق أحمد: ثم يغتسل فيه ثم يتوضأ.

قولـــه: (فإن عامة الوسواس منه) أى من الفسل أو الوضوء فى محل البول، وهو علة للنهى، وعامة الشىء جميعه، أو أكثره وهو المراد هنا، والوسواس: حديث النفس بما لا خير فيه أو بما فيه شرّ، وهو مصدر وسوس، يقال: وسوس يوسوس وسوسة ووسواسًا بكسر الواو ووَسواسًا بفتحها، والوسواس بالفتح اسم للشيطان أيضًا، وكل منهما يصح إرادته هنا، أما الأول فظاهر، وأما الثابى فعلى تقدير مضاف، أى فإن عامة فعل الوسواس منه، والمراد بفعل الوسواس: وسوسته.

قال العراقي: علل النبي ﷺ هذا النهي بأن هذا الفعل يورث الوسواس، ومعناه أن المغتسل يتوهم أنه أصابه شيء من رشاشه فيحصل له وسواس. وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أنس بن مالك ﷺ أقال: إنحا يكره البول في المغتسل مخافة اللمم، وذكر صاحب الصحاح وغرة أن اللمم طرف من الجنون، وهذا يقتضي أن العلة في النهي عن البول في المغتسل خشية أن يصيبه شيء من الجن، وهو معنى مناسب لأن المغتسل محل حضور الشياطين لما فيه من كشف العورة، فهر في معنى البول في الجحر. لكن محلى الذي علل به النبي ﷺ أولى بالاتباع، قال: ويمكن جعله موافقًا لقول أنس، بان المغتسل الدي عالم فعل يكون المراد بالوسواس في الحديث الشيطان، وفيه حذف تقديره: فإن عامة فعل الوسواس حانى الشيطان حمنه، وفعل الوسواس هنا اللمم. لكنه خلاف ما فهمه العلماء من الحديث، ولا ماته من التعليل بسهما؛ فكل منهما علة مستقلة.

وقال السيوطى: هما علة واحدة، ولا منافاة، فإن اللمم الذى ذكره أنس هو الوسواس بعينه، وذلك طرف من الجنون، فإنه قد كثر في الحديث والآثار وأشعار العرب إطلاق الوسواس مرادًا به الجنون، فمن ذلك حديث أحمد عن عثمان على: لما توفى النبي على حزن أصحابه حتى كاد بعضهم يوسوس. أى يجنّ، وقيل: لولا مخافة الهو المن المن الله النبي الكنت بأرض ليس فيها ناس، فالذى قاله أنس هو عن الذى قاله النبي الله.

قال الشيخ العراقي: حمل جماعة من العلماء هذا الحديث على ما إذا كان المغسل لينًا وليس فيه منفذ بحيث إذا نزل فيه البول شربته الأرض واستقرّ فيها، فإن كان صلبًا ببلاط ونحوه بحيث يجرى عليه البول ولا يستقر أو كان فيه منفذ كالبالوعة، فلا بسط فقد روى ابن أبي شيبة عن عطاء قال: إذا كان يسيل فلا بأس. وقال ابن

المبارك فيما نقله عنه الترمذى: قد وسع فى البول فى المغتسل إذا جرى فيه الماء، وقال النووى: إنما نسهى عن الاغتسال فيه إذا كان صلبًا يخاف منه إصابة رشاشه، فإن كان لا يخاف ذلك بأن يكون له منفذ أو غير ذلك فلا كراهة. ونحوه لابن الأثير والخطابى.

قال الشيخ ولى الدين: وهو عكس ما ذكره الجماعة، فإنسهم حملوا النهي على الأرض اللينة وحمله هو على الصلبة، وقد لمح هو معنى آخر، وهو أنه في الصلبة يخشى عَوْدُ الرشاش، وهم نظروا إلى أنه في الرخوة يستقرّ موضعه، وفي الصلبة يجرى ولا يستقرّ فإذا صب عليه الماء ذهب أثره بالكلية، والحديث ليس مقيدًا بشيء مما ذكر، بل الظاهر إبقاؤه على عمومه ما بقى أثر النجاسة لينقطع سبيل الوسواس، فلا فرق في المستحم بين أن يكون صلبًا أو رخوًا له منفذ أو لا، أما إذا زال أثرها فلا نسهى. واعلم أن رسول الله ﷺ كان أحرص الناس على هداية الأمة وإرشادهم إلى ما فيه فلاحهم دنيا وأخرى، فلم يدع سبيلاً يوشد إلى الخير إلا وقد أمر به، ولا طريقا يوصل إلى الشرّ إلا وقد نسهي عنه كما قال ﷺ: "ما تركت شيئًا يقرّبكم إلى الله تعالى إلا وقد أمرتكم به، ولا شيئًا يبعدكم عن الله تعالى إلا وقد نــهيتكم عنه". رواه الطبراني في الكبير عن زيد بن أرقم، وقد امتنَّ الله ﷺ على أمته ببعثته فقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولاً مِنْ أَلْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكتَابَ وَالْحَكْمَةَ وَإِنْ كَاتُوا مِنْ قَبْلُ لَفي ضَلال مُبين ﴾ آل عمران/١٦٤. فهو ﷺ رحمة عامة ونعمة تامة، فمن هدايته ﷺ وشفقته علينا نسهيه لنا عن البول في محل الطهارة، وإعلامه أن عامة الوسواس منه، ذلك الأمر الذي يترتب عليه الخروج عن هدى رسول الله ﷺ واستحواذ الشيطان على من قام به حتى يوقعه في المشقة والعناء، فيخيل لمن رآه أن به جنونًا. وحسبك أن فحول العلماء المحققين قد ألفوا في ذم الوسواس كتبًا مستقلة وأطالوا الكلام بما يشفى ويكفى، فمن ذلك ما ذكره ابن قدامة المقدسي في

كتابه "ذم الموسوسين" قال: إن طائفة الموسوسين قد تحقق منهم طاعة الشيطان حيث اتصفوا بوسوسته وقبلوا قولم وأطاعوه ورغبوا عن اتباع رسول الله ﷺ وصحابته، حتى إن أحدهم ليمي أنه إذا توضأ وضوء رسول الله ﷺ أو صلى كصلاته فوضوؤه باطل وصلاته غير صحيحة، ويرى أنه إذا فعل مثل فعل رسمول الله علا في مؤاكلة الصبيان وأكل طعام عامة المسلمين أنه قد صار نجسًا يجب عليه تسبيع يده وفمه كما لو ولغ فيهما كلب، ثم إنه بلغ من استيلاء إبليس عليهم أنسهم أجابوه إلى ما يشبه الجنون ويقارب مذهب السوفسطائية الذين ينكرون حقائق الموجودات والأمور المحسوسات، وعلم الإنسان بحال نفسه من الأمور الضروريات اليقينيات، وهؤلاء يغسل أحدهم عضوه غسلاً يشاهده ببصره، ويكبر ويقرأ بلسانه بحيث تسمعه أذناه ويعلمه قلبه بل يعلمه غيره منه ويتيقنه، ثم يشك هل فعل ذلك! وكذلك يشككه الشيطان في نبته التي يعلمها من نفسه يقينًا، بل يعلمها غيره منه بقرائن أحواله، ومع هذا يقبل قول إبليس له، إنه ما نوى الصلاة ولا أرادها مكابرة منه لعيانه وجحدًا ليقين نفسه، حتى تراه متردّدًا متحيرًا كأنه يعالج شيئًا يجتذبه أو يجد شيئًا في باطنه يستخرجه، كل ذلك مبالغة في طاعة إبليس وقبول وسوسته، ومن انتهت طاعته لإبليس إلى هذا الحدّ فقد بلغ النهاية في طاعته، ثم إنه يقبل قوله في تعذيب نفسه ويطيعه في الإضرار بجسده، تارة بالغوص في الماء البارد وتارة بكثرة استعماله وإطالة العرك، وربما أفضى إلى كشف عورته للناس، وربما فتح عينيه في الماء البارد وغسل داخلهما حتى يضر ببصره، وريما صار إلى حال يسخر منه الشيطان ويستهزئ به من ير ٥١.

 اذهب فقد سقطت عنك الصلاةا قال: وكيف؟ قال: لأن النبي ﷺ قال: "رفع القلم عن لائة: عن المجنون المغلوب على عقله حتى يبرأ، والنائم حتى يستيقظ، والصبى حتى يبلغ" وواه أحمد وأبو داود عن على وعمر رضى الله تعالى عنهما، ومن ينغمس فى الماء مرارًا ويشك هل أصابه الماء فهو مجنون. قال: وربما شغله بوسواسه حتى تفوته الجماعة وربما فاته الوقت، ويشغله بوسوسته فى النية حتى تفوته التكييرة الأولى، وربما فوّت عليه دكمة أو أكثر، ومنهم من يجلف أنه لا يزيد على هذه ويكذب.

وحكى لى من ألق به عن موسوس عظيم رأيته أنه يكرّر عقد النية مرارا فيشق على المأمومين مشقة كبيرة، فعرض له أن حلف بالطلاق أنه لا يزيد على تلك المرّة، فلم يدعه إبليس حتى زاد ففرّق بينه وبين امرأته، فأصابه لذلك غمّ شديد، وأقاما متفرقين دهرًا طويلا حتى تزوجت تلك المرأة برجل آخر وجاءه منها ولد، ثم إنه حنث في يمن حلفها ففرّق بينهما وردت إلى الأول بعد أن كاد يتلف لمفارقتها.

وبلغنى عن آخر كان شديد التنطع فى التلفظ بالنية، فاشتذ به التنطع والتشديد يومًا إلى أن قال: أصلى أصلى، مرارًا صلاة كذا وكذا، وأراد أن يقول: "اداء" فاعجم الدال وقال: أذاء لله ! فقطع الصلاة رجل إلى جانبه فقال: ولرسوله وملائكته وجماعة المصلين.

قال: ومنهم من يتوسوس في إخراج الحرف حتى يكرّره مرارًا، قال: فرأيت منهم من يتوسوس في إخراج الحرف حتى يكرّره مرارًا، قال: فرأيت منهم من يقول: السلام عليكم: فقلت له: قل مثل ما قد قلت الآن وقد استرحت. وقد بلغ الشيطان منهم أن علبهم في الدنيا والآخرة، وأخرجهم عن اتباع الرسول ﷺ، وأدخلهم في جملة أهل التنطع والغلوّ وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا. فمن أراد التخلص من هذه البلية فليستشعر أن الحق في اتباع رسول الله ﷺ في قوله وفعله، وليعزم على سلوك طريقته

○ فقه الحديث: دل الحديث على منع البول في محل التطهير، وعلى أنه يطلب من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أن يبين السبب ليقع كلامه عند المأمور والمنهى موقع القبول، وعلى أنه يطلب من الإنسان البعد عما يصرّه، وعلى أنه يطلب إيقاع الغسل والوضوء في محل طاهر، وعلى أنه يطلب من الرئيس أن يرشد رعيته إلى ما فيه صلاحهم وترك ما لا خير فيه.

عَسنْ حُمَيْد الْحِمْيْرِي - وَهُوَ ابْنُ عَبْد الرَّحْمْنِ - قَالَ: لَقيتُ رَجُلا صَحِبَ النَّسبي ﷺ كَمْسَا صَحِبَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ: نسهى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَمِتشِطُ اَحَدُنَا كُلَّ يَوْمُ أَوْ يَبُولُ فَى مُغْتَسَلِه.
 والحديث اعرجه أيضًا: البيهقي واحمد والنسائي.

○ معنى الحديث: قولسه: (لقيت رجلاً) لم يعرف ذلك الرجل، وهذا لا يضرً؛ لأن الصحابة كلهم عدول؛ لثناء الله تعالى عليهم ورسوله ﷺ: وقيل: هو حكم بن عمرو الففارى، وقيل: عبد الله بن سرجس، وقيل: عبد الله بن مغفل. قولسه: (كما صحبه أبو هريرة) يعنى صحبه مدّة طويلة، وفي رواية النسائي: لقيت رجلاً صحب النبي ﷺ أربع سنين. قولسه: (نسهى) النهى ضدّ الأمر وهو الكفّ يقال: نسهاه ينهاه نسهيًا، أى كفُّه وفي العرف: اقتضاء كف، عن فعل لا بقول: كف، والأداة الموضوعة له "لا" الجازمة، والنهي في حديث الباب محمول على الكراهة عند العلماء.

قول...: (أن يمتشط أحدنا) أى معشر الرجال، والفعل فى تأويل مصدر مجرور بعن مقدرة أى: نسهى عن امتشاط أحدنا، والامتشاط تسريح الشعر بالمشط لتحسينه، يقال: مشطت الشعر مشطًا من بابى قتل وضرب: سرحته، والتثقيل مبالغة، والمشط الذى يمتشط به بضم الميم وقيم تكسرها، وهو القياس، لأنه آلة، والجمع أمشاط. وإنما نسهى ﷺ عن الامتشاط كل يوم؛ لما يترتب عليه من تساقط شعر اللحية المامور بإعفائها، ولما فيه من الترفه المنافي لشهامة الرجال.

قال ابن حجر في شرح الشمائل: إنما نسهى عن التوجل إلا عبًّا؛ لأن إدمانه يشعو بمزيد الإمعان في الزينة والترفه، وذلك إنما يليق بالنساء، وهو ينافي شهامة الرجال. وقال ابن العربي: موالاته تصنع، وتركه تدليس، وإغبابه سنة. وإغبابه أن يقعله يومًا ويتركه يومًا، ويؤيده ما روى عن عبد الله بن فيفل قال: نسهى رسول الله ﷺ عن الترجل إلا غبًا. رواه أحمد والنسائي والترمذي، وسياتي للمصنف في أول كتاب الترجل، وصححه الترمذي وابن حبان. والترجل: تسريح الشعر، وفي ترك الترجيل إيامًا نوع من المباذة التي هي من الإيمان كما جاء عند المصنف في كتاب الترجيل وابن ماجه من حديث أبي أمامة قال: ذكر أصحاب رسول الله ﷺ يومًا عنده الدنيا فقال: "ألا تسمعون؟ إن البذاذة من الإيمان" إن البذاذة من الإيمان" والمبداذة أنه كانت له جمة ضخمة فسأل التي ﷺ فأمره أن يحسن إليها المصحيح عن أبي قنادة أنه كانت له جمة ضخمة فسأل التي ﷺ فأمره أن يحسن إليها وأن يترجل كل يوم، لإمكان الجمع بينهما بأن النهى عضوص بمن لا يحتاج شعوه إلى النرجل كل يوم أما من يحتاج إلى ذلك كل يوم، كاى قنادة فلا يشمله النهي، وكذا لا

يعارضه حديث أنس الذى أورده الترمذى فى الشمائل: كان ﷺ يكثر تسريح لحيته، لأن إكثار التسريح لا يستلزم الفعل كل يوم، بل لو فعله يومًا وتركه يومًا يعدَّ مكثرًا، وما ذكره الغزالى فى الإحياء من أنه ﷺ كان يسرّح لحيته فى اليوم مرتين، لم يرد بسهذا اللفظ كما قاله شارحه الزبيدى قولسه: (أو يبول فى مغتسله) أى ونسهى ﷺ أن يبول أحدنا فى مغتسله ف (أو) فيه بمعنى الواو، والمغتسل بضم الميم وفتح السين المهملة: موضع الاغتسال كما تقدم.

نقد الحديث: دل الحديث على كراهة امتشاط الرجال كل يوم ؛ لما فيه من المبالغة في الترفه والزينة، وكل منهما مناف لشهامة الرجال، بخلاف النساء فإنه لا يكره ذلك في حقهن ؛ لأنسهن محل الزينة والترف، وعلى أنه يطلب من كل شخص المخافظة على وقته من الضياع، فلا يصرفه في غير المطلوب شرعًا، وعلى أنه يطلب البعد عن تنجيس محل الطهارة. وقد تقدم بسط ذلك في الحديث الذي قبله.

﴿ باب النهي عن البول في الجحر ﴾

بجيم مضمومة فحاء مهملة ساكنة، أي الشق في الأرض أو في الحائط.

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسُرَةَ ثَنَا مُعادُ بْنُ هِشَامِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ
 قَتَادَةَ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سَرْجِسَ أَنَّ النِّبِيِّ ﷺ نسهى أَنْ يُبَالَ في الْجُحْرِ، قال:
 قَسَالُوا لِقَتَادَةَ: مَا يَكُورُهُ مِنَ الْبُولِ فِي الْجُحْرِ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ إِنسها مَسَاكِنُ الْجَحْرِ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ إِنسها مَسَاكِنُ الْجَحْرِ، قَالَ:

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والنسائي والحاكم والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (نسهى أن يبال فى الجحر) الفعل فى تأويل مصدر عجرور بعن مقدّرة، أى نسهى رسول الله ﷺ عن البول فى الجحر، ومثل البول الغائط بل هو أولى. والجحر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة فى الأصل: ما تحتفره السباع والهزام لأنفسها، والمواد به فى الحديث: الشق فى الخانط أو فى الأرض أو غيرهما، وجمعه جحرة كعنبة، وأجحار كأقفال. ومحل النهى عن البول فيه ما لم يكن مُعَدُّا لقضاء الحاجة.

قوله: (قال) أى هشام الدستوانى تلميذ قتادة. قوله: (ما يكره من البول) "ما" استفهامية، "ويكره" بضم أوله مبنى لما لم يسمة فاعله، أى يبغض، "ومن" زائدة، والبول اناب فاعل، أى قالوا: لأى شىء يكره البول فى الجحر؟ فالاستفهام إنما هو عن سبب كراهة البول فى الجحر. قولسه: (قال: كان يقال إلى أى: قال قتادة: قال فى سبب كراهة البول فى الجحر: إنسها مساكن الجن؛ فينبغى اجتناب البول فيها منعًا للإيذاء والضرر.

وفى رواية البيهقى والحاكم: فقال: إنسها مساكن الجن، بدون قوله: كان يقال. قال المناوى فى شرحه الكبير: ويؤيده الأثر الصحيح أن سعد بن عبادة الخزرجى بال فى جحر ثم خرّ مينًا فسمعت الجن تقول:

قال فى المرقاة شرح المشكاة بعد أن ذكر هذا الأثر: الله أعلم بصحته. والضمير فى "إنسها" يحتمل أن يكون عائداً على الأجحار المفهومة من السياق بدليل الجمع فى قولسه: (مساكن)، ويحتمل أن يكون عائدًا على الجحر بمعنى الفرجة، وجمع الخبر التقلين، فيشمل الحشرات والهوام. والجن فى الأصل: ضدّ الإنس، ما خصوص أحد التقلين، فيشمل الحشرات والهوام. والجن فى الأصل: ضدّ الإنس، ماخوذ من الاجتنان وهو الاستتار، سمّوا بذلك لاستنارهم عن أعين الناس، وهو اسم جنس واحده جنى، وهم أجسام يغلب عليها الجزء النارى، وقيل: الهوائى، من شأنهم الحفاء ولهم قدرة على التشكل بالصور الشريفة والحسيسة وتحكم عليهم الصورة، بخلاف الملائكة فإنسهم أجسام نورانية لهم قدرة على التشكل بالصور الشريفة فقط ولا تحكم عليهم المورة، خلاف المركزة أصناف كما جاء فى الحديث، روى ابن أبى المدرداء قال: قال رسول الله تقد خلق الله تعالى الجن ثلاثة أصناف: صنف عليهم عنا والمعقار، وخشاش الأرض، وصنف كالريح فى الهواء، وصنف عليهم الحساب والعقاب.

وهذا القسم الأخير هو المكلف من حين الحلقة فمنهم المؤمن ومنهم الكافر، قال تعالى حكاية عنهم: ﴿ وَآلًا منَّا الصَّالَحُونُ وَمنًا هُونَ ذَلِكَ كُنًّا طُرَّائِقَ قِنَداً ﴾ الجن/١١. قال الفسرون: أى فرقًا مختلفة الأديان، يهوذًا ونصارى وعبدة أوثان.

وقال الألوسى في "روح المعاني": أخرج البيهقى في "الأسماء"، وأبو نعيم والديلمي وغيرهم بإسناد صحيح كما قاله العراقي عن أبي ثعلبة قال: قال رسول الله ﷺ: الجن ثلاثة أصناف: صنف لهم أجنحة يطيرون في الهواء، وصنف حيات وكلاب، وصنف يحلون ويظعنون. وقال وهب: إن من الجن من يولد له ويأكلون ويشربون بمترلة الآدمين، ومنهم من هو بمنسزلة الربح لا يتوالدون ولا يأكلون ولا يشربون وهم الشياطن.

واختلف في أصل الجن فقيل: هم ذرية إبليس، كما قاله الحسن، وعليه فالممرّد منهم يسمى شيطانًا، وقيل: هم ذرية غيره، كما قاله مجاهد، والشياطين ولد إبليس يموتون معه عند النفخة. والراجح الأول، فمن آمن من الجن فقد انقطعت نسبته من أبيه والتحق بآدم، ومن كفر من الإنس فقد انقطعت نسبته من أبيه والتحق بإبليس. ومن أراد زيادة البيان فعليه بكتاب آكام المرجان فى أخبار الجان.

○ فقه الحديث: دل الحديث على كراهة البول فى الحفر التى تسكنها السباع والهوام خشية الأذى، ومحل الكراهة ما لم يغلب على الظن أذى له أو لما فى الجحر من حيوان محترم، وإلا حرم كما هو ظاهر النهى. وعلى أنه يطلب من العاقل البعد عما يخشى منه الضرر. وعلى مزيد رأفة النبى ﷺ بالأمة. وعلى أنه يطلب عمن تولى أمر جماعة أن يأمرهم بما فيه نفعهم، وينهاهم عما فيه ضررهم.

﴿ باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء ﴾

وفى نسخة: باب ما يقول إذا خرج من الخلاء، ومثل الرجل فى ذلك المرأة. والمراد بالخلاء: المكان الذى تُقضَى فيه الحاجة كما تقدم.

♦ عَــنْ يُوسُفَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ رَضِي الله عَنْهَا أَنْ
 النَّبي ﷺ كَانَ إِذَا حَرَجَ مَن الْقائط قَالَ: غَفْرَائك.

○ معنى الحديث: قوله: (كان إذا خرج إلج أى كان من عادته ﷺ إذا فارق محل قضاء الحاجة قال: غفرانك. "وكان" تفيد التكرار لغة، وبه جزم القاضيان أبو بكر وأبو الطيب. وقبل: تفيده عرفًا، وإليه ذهب ابن الحاجب وابن دقيق العيد. وقبل: لا تفيده مطلقًا، وإليه ذهب الإمام الوازى والأكثر، وهي هنا للتكرار، لتكرّر خروجه ﷺ من الخلاء. ولفظ "خرج" يشعر بأن هذا خاص بالخروج من المكان المعدّ لقضاء الحاجة، وليس مرادًا، بل المراد منه الانتقال عن محل قضاء الحاجة، فيشمل ما لو كان في الصحواء.

قولسه: (غفرانك) مصدر بمعنى الستر والنفطية، يقال: غفر يغفر غفرًا وغفرانا ومغفرة، والمغفرة: العفو عن المذنبين. وقال النووى: المراد بغفران الذنب إزالته وإسقاطه. وهو منصوب إما على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: أسألك أو اطلب منك، أو على أنه مفعول مطلق، أى اغفر غفرانك. وعلى كل فالجملة مقول القول، وإضافته للضمير من إضافة المصدر لفاعله، والمفعول محذوف، أى: أسألك أن تغفر لى ذنوبي.

قال المناوى: وظاهر الحديث أنه يقوله مرة، وقال القاضى وغيره: مرتين، وقال الهب الطبرى: ثلاثًا. ولم نقف على ما يدل على التكرار. وفى سبب طلب المغفرة هنا احتمالات:

(الأول) أنه سأل المفترة لتركه ذكر الله تعالى فى تلك الحالة، فإنه كان لا يترك ذكر الله تعالى إلا عند قضاء الحاجة، فكانه فلا رأى ذلك تقصيرًا فتداركه بالاستغفار. فإن قيل: ترك الذكر حال قضاء الحاجة مأمور به، فكيف يستغفر الله منه ؟ فالجواب: أن قضاء الحاجة مسبب عن تناول الغذاء وهو ناشئ عن الشهوة.

(الثانى) لعله ﷺ سأل المغفرة لظنه العجز عن القيام بتمام شكر النعمة، من تيسير الغذاء وهضمه وإبقاء منفعته وإخراج فضلته على سهولة.

(الثالث) أنه 宏 كان يقول هذا القول تعليمًا لأمته، وهو الأنسب بمقامه 紫 ؛ فإن قلبه ما كان يففل عن مراقبة الله تعالى لا حال قضاء الحاجة ولا غيرها. فقه الحديث: دل الحديث على أنه يطلب ممن قضى حاجته أن يقول:
 غفرانك، سواء أكان في الصحراء أم البيان. وعلى أن الصحابة في كانوا حريصين
 على حفظ آثاره \$ حق حين خروجه من الحلاء.

﴿ باب كراهية مس الذكر باليمين في الاستبراء ﴾

وفى نسخة: باب كراهية مس الذكر فى الاستبراء باليمين، والمراد بالاسستبراء: ما يعم الاستنجاء.

عَنْ عَبْدِ اللّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ لَبِي ﷺ : إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلا يَمَسَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا أَتَى الْخَلاَءَ فَلا يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَى الْخَلاَءَ فَلا يَتَمَسَّحْ بِيَمِينِهِ، وَإِذَا شَرَبُ فَفَسًا وَاحداً.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والترمذي والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (فلا يمس ذكره بيمينه) أى فلا يُفضِ بباطن كفه اليمنى إلى ذكره؛ لظاهر رواية البخارى: "إذا بال أحدكم فلا يأخلن ذكره بيمينه"، فيمس مجزوم بلا الناهية، وبجوز رفعه على أنسها نافية وكذا الأفعال بعده، ومثل الذكر في ذلك فرح المرأة والدبر، وخرج بإضافة الذكر إلى البائل ذكر غيره ممن يشتهى فيحرم مسه إلا لضرورة. قال المناوى: والنهى فيه للتنسزيه عند الشافعية، وللتحريم عند الحنابلة والظاهرية.

وإنما نسهى عن مسّ الذكر باليمين حال البول أو بعده لاستبراء أو استنجاء؛ تكريًما وتنسـزيهًا لها عن مباشرة العضو الذى يكون منه النجاسات، ولأنسها معدّة لتناول نحو الطعام، فإذا مس بسها فوجه ربما تذكر عند التناول فتعافه نفسه، وقد كان النبي ﷺ يجعل يمينه لطعامه وشرابه ولباسه ونحوها من الأمور الشريفة، ويسراه لما سوى ذلك.

قال الناوى: وأفهم تقييده المس بحالة البول عدم كراهته فى غير تلك الحالة، وبه أخذ بعضهم. قال: ووجه التخصيص أن مجاور الشيء يعطى حكمه، فلما منع الاستنجاء باليمين منع مس ذكره فى تلك الحالة، ولا ينافيه ما فى مسلم والترمذى والنسائى من إطلاق النهى؛ لوجوب حمل المطلق على المقيد فإن الحديث واحد، والمخرج واحد، ولا خلاف فى حمل المطلق على المقيد عند اتحاد الواقعة.

لكن الأصح كما قال النووى: أنه لا فرق بين حال الاستنجاء وغيرها، ولا يلزم منه ترك همل العام على الخاص؛ إذ لا محذور فيه هنا؛ لأن ذاك محله إذا لم يخرج القيد مخرج الفالب ولم يكن العام أولى بالحكم، وإنما ذكر حالة الاستنجاء فى الحديث تنبيها على ما سواها؛ لأنه إذا كره المس باليمين حالة الاستنجاء مع مظنة الحاجة فغيره أولى، ولأن العالب أنه لا يحصل مس الذكر إلا فى تلك الحالة، فخصت بالذكر لفلبة حضورها فى الذهن، وما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له، والحق أن هذا من ذكر بعض أفراد العام لا من المطلق والمقيد؛ لأن الأفعال فى حكم النكرات، والنكرة فى سياق النفى تعمّ.

قوله: (وإذا أتى الخلاء فلا يتمسّع بيمينه) أى إذا حضر محل قضاء الحاجة فبال أو تغوطُ فلا يستنج بيمينه، كما فى رواية البخارى والبيهقى، بل بيساره. والتمسح فى الأصل: إمرار اليد ونحوها على الشيء كما فى القاموس، والمراد به هنا الاستنجاء كما فى حديث سلمان السابق: "نسهانا أن نستنجى باليمين"، وهذا النهى للتنسزيه أو التحريم كما تقدم بيانه وافيا فى باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة. فإن قيل: النهى عن مس الذكر والاستنجاء باليمين مشكل؛ لأنه إن استنجى بيساره احتاج إلى مس ذكره بيمينه، وإن استنجى بيمينه احتاج إلى مسه بيساره فهو واقع في المنهى عنه بكل حال. أجيب: بأنه يمسك الحجر ونحوه بيمينه، والذكر بيساره ويمرّ عليه العضو ولا يحرّك يمينه، فلا يعدّ مستجمرًا باليمين ولا ماسًا بسها. قال الحافظ ابن حجر: ومن ادّعى أنه مستجمر بسها فقد غلط، وإنما هو كمن صب الماء بيمينه على يساره.

قولسه: (وإذا شرب... إلى أى شرع في الشرب فلا يشرب نفسا واحدًا بل يشرب نفسين أو ثلاثة، مع فصل القدح عن فيه مخافة سقوط شيء من الفم أو الأنف فيه، وهذا من آداب الشريعة، وذكر هنا أدب الشرب لأن الغالب من أخلاق المؤمنين المؤمنين بأفعال النبي من أخلاق المؤمنين وشوئه فالمؤمن بصدد أن يفعل ذلك، فعلمه أدب الشرب مطلقاً لاستحضاره غالبًا عند الوضوء. والنهي في الحديث محمول على الكراهة عند العلماء. ونسهى عن الشرب نفسًا واحدًا لكناه ألى موارد حلقه وأثقل معدته نفسًا واحدًا لأنه إذا استوفى شربه نفسًا واحدًا تكاثر الماء في موارد حلقه وأثقل معدته بن منصور وابن السني وأبو نعيم والبيهقي عن أبي حسين موسلاً: "إذا شرب أحدكم عبد الرحن ابن الحارث المكي النوفلي ثقة خرج له الجماعة. وأخرج البيهقي عن ابن عبد الرحن ابن الحارث المكي النوفلي ثقة خرج له الجماعة. وأخرج البيهقي عن ابن المباب موسلاً إيضًا: نسهي رسول الله تلا عن العب نفسسًا واحدًا وقال: ذلك شرب المنطان. وفي الاحتجاج بالمرسل خلاف.

وفى مسند الفردوسى عن على مرفوعًا: إذا شربتم الماء فاشربوه مصًا، ولا تشربوه عبًا؛ فإن العبّ يورث الكباد. وفيه محمد بن خلف، قال الذهبى عن الدارقطنى: متروك، يتقرّى بما روى عن أبي حسين.

وأخرج البيهقى عن أنس بن مالك: مصوا الماء مصًا ولا تعبوه عبًا، وفي سنده لين. والكباد بضم الكاف: وجع الكبد. والعبّ: الشرب بلا تنفس، فإذا جعل شربه على نفسين أو ثلاثة كان أخف على معدته وأنفع لربه وأحسن في الأدب وأقمع للعطش وأقوى في الهضم وأبعد من فعل أرباب الشره. والسنة فيه أن يشرب على نفسين أو ثلاثة يسمى الله تعالى في بداية كل واحدة وبحمده في آخرها. فقد روى الترمذى عن ابن عباس في قال: قال رسول الله في: لا تشربوا واحدًا كشرب البعر، ولكن اشربوا منفي وثلاث، وسحّوا إذا أنتم شربتم واحمدوا إذا أنتم رفعتم. قال الترمذى: هذا حديث غريب.

وورد أنه ﷺ كان يشرب فى ثلاثة أنفاس، إذا أدبى الإناء إلى فيه سمى الله تعالى، وإذا أخره حمد الله، يفعل ذلك ثلاثًا، قال الحافظ فى الفتح: أخرجه الطبراني فى الأوسط بسند حسن عن أبى هويد ة.

قال ابن القيم: للتسمية فى الأول والحمد فى الآخر سرّ عجيب فى نفع الطعام والشراب ودفع مضرّته. ويستوى فيما ذكر الماء واللبن وجميع المائعات.

فقه الحديث: دل الحديث على النهى عن مس الفرج باليمين حال قضاء
 الحاجة، وعلى النهى عن الاستنجاء بسها، وعلى كراهة الشرب في نفس واحد لما فيه
 من الضرر، وعلى شرف اليمين وطلب صونها عن النجاسات.

عَنْ حَارِنَة بْنِ وَهْبِ الْخُزاعِي قَالَ: حَدَّتْنِي حَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِي ﷺ أَنَّ النَّبِي ﷺ كَانَ يَجْعَلُ شِمَالُهُ لِمَا سِوَى
 أَنَّ النَّبِي ﷺ كَانَ يَجْعَلُ يَمِيتَهُ لِطَعَامِهِ وَشَرَابِهِ وَثِيَابِهِ، وَيَبَجْعَلُ شِمَالُهُ لِمَا سِوَى
 ذَلك.

والحديث أخرجه أيضًا : ابن حبان والحاكم والبيهقى.

○ معنى الحديث: قوله: (بجعل يمينه لطعامه... إلخ، يعنى أنه ﷺ كان يتناول بيمينه المطعوم والمشروب والملبوس ونحوها من كل ما هو من باب التكريم والتشريف، وبجعل شماله لغير ذلك من الأمور الحسيسة كالاستنجاء والامتخاط. والطعام في الأصل يطلق على كل ما يساغ حتى الماء، وعلى ذوق الشيء، وفي العرف: اسم لما يؤكل، وجمعه أطعمة، والشراب ما يشرب من المائعات.

قوله: (رئيابه) جمع ثوب وهو مذكر، ويجمع على أثواب وهو ما يلبسه الناس من كتان وصوف وقطن ونحو ذلك. قوله: (وشماله) بكسر الشين: خلاف اليمين وهى مؤنفة، وجمعها أشمل مثل ذراع وأذرع، وشمائل أيضًا. قوله: (لما سوى ذلك) كالاستجاء والامتخاط، وذكر الثلاثة في الحديث لا يفيد الحصر، فإن النبي كل كان يجب التيمن في الأمور الشريفة كلها، فقد روى الشيخان عن عائشة قالت: كان رسول الله يعجبه التيمن في ترجله وتعلمه وطهوره في شأنه كله. كذا في أكثر الروايات بغير واو، وفي بعضها: "وفي شأنه كله" بإثبات الواو. واعتمد عليها صاحب العمدة، وسيأتي الكلام على هذا الحديث في كتاب اللباس إن شاء الله تعانى.

وروى النسائى عن عائشة أيضًا: كان رسول الله ﷺ يحب النيامن، يأخذ بيمينه ويعطى بيمينه، ويحب النيمن في جميع أموره". قال النووى: هذه قاعدة مستمرّة في الشرع، وهي أن ما كان من باب التكريم والتشريف كلبس اللوب والسراويل والخف ودخول المسجد والسواك والاكتحال وتقليم الأظفار وقص الشارب وترجيل الشعر ونتف الإبط وحلق الرأس والسلام من الصلاة وغسل أعضاء الطهارة والحروج من الحلاء والمصافحة والأكل والشرب واستلام الحجر الأسود وغير ذلك مما هو في معناه، يستحب التيامن فيه. وأما ما كان بضدة كدخول الحلاء والحروج من المسجد والامتخاط والاستنجاء وخلع الثوب والسراويل والحف وما أشبه ذلك فيستحب التياسر فيه، وذلك كله لكوامة اليمين وشرفها.

فقه الحديث: دل الحديث على طلب التيامن فى كل ما كان من باب التكريم
 والتشريف والتياسر فيما سوى ذلك ؛ وهذا لكرامة اليمين وشرفها، والله الله يفضل
 ما شاء على ما شاء.

ويؤخذ من نقل أم المؤمنين حفصة رضى الله تعالى عنها الحديث عن النبي 議 أنه يطلب من أهل العلم والفضل نقل آثار الرسول 議 إلى الناس للتاسي به 議.

﴿ باب الاستتار في الخلاء ﴾

الاستتار فى الأصل: مصدر استتر يستتر بمعنى احتجب، والمراد بالخلاء هنا: موضع قضاء الحاجة. والمقصود من هذا الباب بيان طلب الاستتار عن أعين الناس عند قضاء الحاجة، ومن باب التخلى عند قضاء الحاجة المتقدم بيان طلب التفرّد عن الناس عند قضاء الحاجة تشامائها، فهما متغايران، ويؤخذ منهما طلب التفرّد عن الناس عند قضاء الحاجة والاستتار عن أعينهم.

عَسِنْ أَبِى هُرِيْرَةَ عَنِ النّبِي ﷺ قَالَ : مَنِ اكْتَحَلَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقْدَ
 أخسَنَ وَمَنْ لا فَلاَ حَرَجَ. وَمَن اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لا أَ

فَلاَ حَرُجٍ. وَمَنْ أَكَلَ فَمَا تَخَلَّلُ فَلْبِلْفِظْ وَمَا لاَكَ بِلِسَانِهِ فَلْيَبْتَلِعْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَخْسَنَ وَمَنْ لاَ فَلاَ حَرَجٍ. وَمَنْ أَتَى الْفائِطَ فَلْيَسْتَتَوْ فَإِنَّ لَمْ يَجِدْ إِلاَ أَنْ يُجْمَع كَثِيبًا مِنْ رَمْلٍ فَلْيَسْتَنذِيرُهُ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدَ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَخْسَنَ وَمَنْ لاَ فَلاَ حَرَجٍ.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والدارمي وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (من اكتحل) أى أراد الاكتحال، والاكتحال: وضع الشخص الكحل في عينه بنفسه، يقال: كحلت الرجل كحلاً، من باب قتل، واكتحلت: فعلت ذلك بنفسي، والمراد هنا: ما هو أعمِّ سواء أفعل ذلك بنفسه أم فعله غيره به. قوله: (فليوتر) أي ثلاثًا متوالية في كل عين، وقيل: ثلاثًا في اليمني واثنتين في اليسرى ليكون المجموع وترًا، ففي شمائل الترمذي أن النبي ﷺ كانت له مكحلة يكتحل منها كل ليلة ثلاثة في هذه وثلاثة في هذه. وروى الطبراني عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا اكتحل يجعل في اليمني ثلاثة مراود وفي الأخرى مرودين، فالتثليث علم من فعله ﷺ وإلا فالوتو صادق بمرَّة. وقال العيني: قوله: "من اكتحل فليوتر"، أي فليجعل الاكتحال فردًا إما واحدة أو ثلاثًا أو خمسًا، وإنما أمر بالإيتار لقوله ﷺ: إن الله وتر يحب الوتر. وهذا الأمــر من الأمور الندبيــة كقولــه تعــالى: ﴿ فَكَاتَبُوهُمْ ﴾ النور/٣٣، والأولى أن يكون للإرشاد، والفرق بينهما أن الندب لثواب الآخرة والإرشاد لمنافع الدنيا غير مشتمل على ثواب الآخرة، فافهم. وقوله: "فليجعل الاكتحال فردًا إما واحدة إلخ"، بيان للوتر في الأصل، فلا ينافي ما قدّمناه عن صاحب الشمائل والطبراني، وفيما قاله من الأولوية وقصر الثواب على الندب دون الإرشاد نظر؛ لأنه لا مانع من ترتب الثواب على الفعل المرشد إليه إذا قصد المرشد (بصيغة المفعول) الامتئال لإرشاد الشارع. قولسه: (من فعل فقد أحسن) أى فعل فعلاً حسنًا يثاب عليه لأنه سنة رسول الله 蒙 ؛ ولتضمن "من" معنى الشرط دخل فى جوابسها الفاء. قوله: (ومن لا فلا حرج) أى من لم يوتر فلا إثم عليه، وقد دلَ نفى الحرج على أن الإيتار ليس بواجب، وعلى أن أصل الأمر للوجوب، وإلا لما احتاج إلى بيان سقوط وجوبه بقوله: (ومن لا فلا حرج).

قال ابن العربي: الكحل يشتمل على منفعين إحداهما زينة والثانية تطب، فإذا استعمل للزينة فهو مستنى من التصنع الذى يلبس الصنعة بالحلقة كالوصل والوشم؛ رحمة من الله تعالى لحلقه ورخصة منه لعباده، وإذا استعمل بنية التطبب فهو لتقوية البصر من ضعف يعتوره، واستبات الشعر الذى يجمع النور للإدراك ويصد الأشعة الفائلية له، ثم إن كحل الزينة لا حد له شرعًا وإنما هو بقدر الحاجة في بدوة وخفائه، وأما كحل النفعة (أى التطبب) فقد وقته صاحب الشرع كل ليلة كما تقرر، وفائدته أن الكحل عند النوم يلتقى عليه الجفن ويسكن حرارة العين ويتمكن من السراية في تجاويف العين ويتمكن من السراية في

وقال ابن القيم: في الكحل حفظ لصحة العين وتقوية للنور الباصر وجلاء لها، وتلطيف للمادّة الردينة واستخراج لها، مع الزينة في بعض أنواعه، وله عند النوم مزيد فضل لاشتمالها على الكحل وسكونها عقيبه عن الحركة المضرّة بهها، وخدمة الطبيعة لها، وللإثمد من ذلك خاصية، ففي سنن ابن ماجه عن سالم عن أبيه يرفعه: عليكم بالإ ثمد فإنه يجلو البصر وينبت الشعر، وفيها أيضًا عن ابن عباس رضى الله تعلى عنهما يرفعه: خير أكحالكم الإثمد، يجلو البصر وينبت الشعر. "وفي كتاب أبي نعيم: فإنه منبتة للشعر مذهبة للقذى مصفاة للبصر. قوله: (ومن استجمر) أي استنجى بالحجر، مأخوذ من الاستجمار، وهو قلع النجاسة بالجمار وهي الأحجار الصغار، قال العيني في شرح البخاري: الاستجمار هو مسح محل البول والغائط بالجمار وهي الأحجار الصغار، ويقال: الاستطابة والاستنجاء والاستجمار لتطهير محل البول والغائط، والاستجمار مختص بالمسح بالأحجار، والاستنجاء والاستطابة يكونان بالماء والأحجار. وقال ابن حبيب: وكان ابن عمر -رضى الله تعالى عنهما - يتأول الاستجمار هنا على إجمال الثياب بالمجمر، ونحن نستحب الوتر في الوجهين جميعًا، وحكى عن مالك أيضًا، والأظهر الأول، ويقال: إنما سمى به التمسح بالجمار التي هي الحجارة الصغار؛ لأنه يطيب المحل كما يطيبه الاستجمار بالبخور. قوله: (فليوتر) أى فليجعل الحجارة التي يستنجي بسها وترًا: واحدًا أو ثلاثًا أو خمسًا، وقال الكرماني: المراد بالإيتار أن يكون عدّة المسحات ثلاثًا أو خمسًا أو فوق ذلك من الأوتار. قوله: (ومن لا فلا حرج) أي من لم يوتر في الاستجمار فلا إثم عليه؛ لأن المقصود الإنقاء، وهو دليل لأبي حنيفة وأصحابه ومالك فيما ذهبوا إليه من أن الاستنجاء يجوز بأقلُّ من ثلاثة أحجار إذا حصل الإنقاء به، وأن الاستجمار لا يشترط فيه عدد مخصوص؛ لأن الإيتار يقع على الواحد كما يقع على الثلاثة، وإنما يدل على مجرّد الإيتار فقط، وسيأتي تمام الكلام على هذا في باب الاستنجاء بالأحجار إن شاء الله تعالى.

قوالــه: (ومن أكل فما تخلل فليلفظ) الفاء فى قوله: (فما تخلل) للترتيب، واقعة فى جواب مَنْ، والتخلل إخراج ما بين أسنانه بالحلال وهو العود، يقال: خلل الشخص أسنانه تخليلاً، إذا أخرج ما يبقى من المأكول بينها، واسم الخارج خُلالة بالضم، وقوله: (فليلفظ) بكسر الفاء أى فَلَيْرِم ما يخرجه الحلال من بين أسنانه، والفاء فاء الجزاء على أنسها موصولة، وإنما أمر برمى الحلالة أن "ما" شرطية، أو واقعة فى خبرها على أنسها موصولة، وإنما أمر برمى الحلالة

لأنسها تتغير بين الأسنان فنصير مستقذرة وربما خرج بسها دم، وعن ابن عمر أن تركها يوهن الأضراس. قوله: (ومالاك بلسانه... إخ) عطف على "تخلل" يعنى ما أخرجه بلسانه من بين أسنانه ولحمها وسقف حلقه فليبتلعه. ويحتمل أن يكون المعنى أن ما أخرجه مل ان وحلال، وما بقى من أثر الطعام على لحم الأسنان وسقف الحلق إذا أخرجه بلسانه يبغى أن يبتلعه ولا يرميه، والقرق بينه وبين ما استقر بين أسنانه أن هذا يتغير باستقراره بينها، بخلاف ما كان عليها وعلى سقف الحلق. واللوك في الأصل: إدارة الشيء بلسانه في الفم، يقال: لاك اللقمة يلوكها لوكًا، من باب قعل: مضفها.

قولسه: (من فعل...!خ) أى من رمى ما أخرجه بالعود من الأسنان وابتلع ما أداره بلسانه فقد أحسن إلى نفسه حيث امتثل أمر الشارع. قوله: (ومن لا فلا حرج) أى من لم يلفظ ما أخرجه بالعود من بين أسنانه بل أكله، ومن لم يبتلع ما أخرجه بلسانه بل طرحه، فلا إثم عليه، ونفى الحرج بالنسبة إلى الأولى إذا لم يتيقن خروج الذم معه وإلا حرم.

قولسه: (فإن لم بجد إلا أن يجمع كنيًا) أى إن لم يجد شيئًا يستتر به إلا رملاً مجتمعًا ليستتر به فليفعل. فالكثيب: المجتمع من الرمل. وفي رواية ابن ماجه: إلا كثيبًا. قوله: (فليستدبره) أى فليجعله خلفه لثلا يراه أحد. وفي رواية ابن ماجه: (فليمدده عليه). قوله: (فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم) أي يقصد أسافل بدن بني آدم بالشرّ إن لم يستتر وقت قضاء الحاجة، أو يوسوس له في موضع قضاء الحاجة خلوه عن الذكر. والشيطان فيعال من "شطن" أي بعد عن الرحمة والحق، أو ففلان من "شاط" إذا احترق و"ال" فيه للجنس. والمقاعد جمع مقعد، يطلق على أسفل البدن وعلى موضع القعود لقضاء الحاجة، وكلاهما تصح إرادته هنا، وعلى الأول الباء في

قوله: (بمقاعد) للإلصاق ويحتاج إلى قيد، أى يلعب بمقاعد الإنسان إذا وجدها مكثوفة. وعلى الثانى تكون للظرفية، أى يلعب فى مواضع قضاء الحاجة لحلوما عن ذكر الله تعالى ؛ فلذا أمر رسول الله ﷺ بالتستر ما أمكن، وألا يكون قعود الإنسان لقضاء حاجته فى براح من الأرض يقع عليه أعين الناظرين فيتعرض لانتهاك الستر أو تسهب الرياح عليه فيصيبه المبول فيلوث بدنه أو ثيابه، وكل ذلك من لعب الشيطان به وقصده إياه بالأذى والفساد.

قولسه: (من فعل فقد أحسن) أى من جمع كنيًا ليستتر به فقد أحسن بإتبان السنة المأمور بسها وإساءته للشيطان ودفع وسوسته، ومن لم يجمع الكتيب فلا إثم عليه في عدم استدباره الكتيب ونحوه. وأما ستر العورة عن الناس فواجب، وفي تركه الحرج، اللهم إلا إذا كان في حالة لا يقدر فيها على النستر أصلاً، فيكون حينئذ لا حرج عليه، ويكون المعنى على هذا: ومن لم يفعل ذلك لأجل الضرورة فلا حرج عليه، بل الحرج على من نظر إليه حينذ.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الاكتحال مندوب وعلى ندب إيتاره، وعلى أن الاستجمار مشروع ويطلب أن يكون وترًا، وعلى ندب تحليل الأسنان وطرح ما خرج بالحلال وبلع ما خرج من الأسنان إذا كان خروجه بدون خلال، على ما تقدم تفصيله. وعلى أن الاستتار وقت قضاء الحاجة مطلوب، وعلى أن الشياطين تحضر أمكنة قضاء الحاجة وترصدها بالأذى والفساد؛ لأنسها مواضع يهجر فيها ذكر الله تعلى، وتكشف فيها العورات كما يدل عليه ما تقدم من قوله ﷺ: إن هذه الحشوش. عنصرة.

﴿ باب ما ينهي عنه أن يستنجي به ﴾

أى في بيان الأشياء التي نسهى الشارع عن الاستنجاء بسها، وفي نسخة: ما ينهى ان يستنجى به.

﴿ عَنْ شَيْبَانَ الْقَتَبَانِي قَالَ: إِنْ مَسْلَمَةُ بْنَ مُخَلِّد اسْتَغْمَلُ رُونِفِعْ بْنَ ثَابِت عَلَى أَسْفُلِ الأَرْضِ. قَالَ شَيْبَانُ، فَسِرْنَا مَعَهُ مِنْ كُوْمٍ شَرِيك إِلَى عَلْقَمَاءَ، أَوْ مِسْنُ عَلْقَمَاءً إِنَّى عَلْقَمَاءً أَوْ مِسْنُ عَلْقَمَاءً إِنَّى كُومٍ شَرِيك، يُرِيدُ عَلْقَامَ. فَقَالَ رُونِفِعْ: إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَسِنِ رَسُسُولِ اللَّهِ ﷺ يَا أَخُدُ نَصْوَ أَحِيهِ عَلَى أَنْ لَهُ النَّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ وَلَنَ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى أَنْ لَهُ النَّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ وَلَنَ اللَّهِ عَلَى أَنْ لَهُ النَّصْفَ مَمَّ يَغْنَمُ وَلَنَ اللَّهِ عَلَى أَنْ لَهُ النَّصْفَ مَا يَعْنَمُ وَلَكَ اللَّهِ عَلَى أَنْ لَهُ النَّصْفَ مَمَّ يَغْنَمُ وَلَكَ وَاللَّهِ وَالْمَالُ وَالرِّيْسُ وَللْآخِرُ الْقِلْحُ. ثُمَّ قَالَ: قَالَ لَكِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : يَا رُونِفِعِي، لَعَلَى الْحَيَاةُ سَتَطُولُ لِمِكَ بَعْدِى، فَأَخْبِو السَّنْمَ اللَّهُ مَنْ عَقَدَ لِحَيْنَهُ أَوْ تَقَلَّدُ وَتَوْا أَوِ اسْتُنْجَى بِرَجِيعِ دَائِةٍ أَوْ عَظْمٍ فَإِنْ عَلَمْ فَإِنْ مُنْ مَنِي مُنْ اللَّهُ اللَّهِ الْمَنْ الْمُنْ الْمُعَلِّدُ وَتُوا أَوْ اسْتُنْجَى بِرَجِيعِ دَائَةٍ أَوْ عَظْمٍ فَإِنْ مُنْ مَنْ مَنَا لَهُ مَنْ عَقَدَ لِحَيْنَهُ أَوْ تَقَلَّدُ وَتُوا أَوْ اسْتُنْجَى بِرَجِيعٍ دَائَةٍ أَوْ عَظْمٍ فَإِنْ مُعْمَلًا ﷺ مَا مُعْمَدًا اللَّهِ الْمُؤْمِدُ عَلَيْهُ أَنْ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْمِنَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُسُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلْمُ الْمُعْمَلُونَ اللَّهُ الْمُعَالَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْمَالَةُ الْمُعْمَلِي اللَّهُ الْمُعْمَالِيْهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ اللَّهُ الْمُعْمِلِي اللَّهُ الْمُعْمِ الْمَالِي اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْمَلِي اللَّهُ الْمُعْمَلِي الْمُعْمَالِهُ الْمُعْمِلُولُولُولُولُولُولُهُ الْمُعْلِقِيلُولُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ اللَّهُ الْمُعْلِقَ الْمُعَلِيلُولُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْمِلِيلُولُولُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِيلُولُ الْمُعْلِقَالِهُ الْمُؤْمِقِيلُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقِيلُولُولُولُولُولُولُولُولُنَا اللَّهُ الْمُعْلَمِ الْمُعْلَمُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْمَالَةُ الْمُعْلَمُ الْمُعْمِلُولُ اللْمُعْلَى الْمُعْلِقُولُ الْمُعْتَا

والحديث أخرجه أيضًا : النسائي والبيهقي.

⊙ معنى الحديث: قوله: (إن كان أحدنا إلح) إن محففة من الثقيلة، واجبة الإهمال لدخولها على الفعل، بخلاف ما لو دخلت على الجملة الاسمية فيقل عملها. قوله: (نِصْرُ أَخِيه) النضو بكسر النون وسكون المعجمة: البعير المهزول، يقال: بعير نضو وناقة نضو ونضوة، كذا في المصباح. وقال في النهاية: النضو: الدابة التي أهزلتها الأسفار وأذهبت لحمها. قولسه: (مما يغنم) أى يصيبه فى الجهاد، يقال: غنمت الشىء أغنمه غنمًا، من باب شرب: أصبت غنيمة، والغنيمة: ما نيل من أهل الشرك عنوة والحرب قائمة، يخلاف الفىء فإنه ما أخذ منهم بعد أن تضع الحرب أوزارها.

قولسه: (ولنا النصف) أى للآخذ والمستأجر النصف. قال العيني: وف هذا حجة لمن أجاز أن يعطى الرجل فرسه أو بعيره على شطر ما يصيبه المستأجر من الغنيمة، وهو قول أحمد والأوزاعي ولم يجوز ذلك أكثر العلماء وأوجبوا في مثل هذا أجرة المثل. ومثله للخطاي في معالم السبن.

قوله: (بلطير له) أى يحصل له فى القسمة، يقال: طار لفلان النصف ولفلان النطث، إذا وقع له ذلك فى القسمة. قوله: (النصل) بفتح فسكون: حديدة السهم والرمح والسيف ما لم يكن له مقبض، وجمعه أنصل ونصال ونصول. قاموس. قوله: (والريش) بكسر الراء: سن السهم يركب فى النصل، يقال: راش السهم يريشه ريشًا، إذا ركَّب عليه الريش، فهو مريش كمبيع. قوله: (وللآخر القدح) بكسر القاف وسكون الدال المهملة: خشب السهم، ويقال للسهم أول ما يقطع: قطع بكسر القاف، ثم يتحت ويبرى فيسمى بريًا ثم يقوّم فيسمى قدحًا، ثم يراش ويركب نصله فيسمى سهمًا.

وحاصل الحديث: أنه كان يقتسم الرجلان السهم فيقع لأحدهما نصله وريشه وللآخر قدحه. قال الخطاب: في هذا دليل على أن الشيء المشترك بين الجماعة إذا احتمل القسمة فطلب أحد الشركاء مقاسمته كان له ذلك ما دام ينتفع بالشيء الذي يخصه منه وإن قلّ، وذلك أن القدح قد ينتفع به عربانًا من الريش والنصل، وكذلك قد ينتفع بالريش والنصل وإن لم يكونا مركين في قدح، فأما ما لا ينتفع بقسمته احد من الشركاء وكان في ذلك الضرر والإفساد للمال، كاللؤلؤة تكون بين الشركاء، فإن المقاسمة تمنع فيه لأنسها حينتذ من باب إضاعة المال، فيبيعون الشيء ويقتسمون الثمن بينهم على قدر حقوقهم منه.

قولسه: (لعلَّ الحياة...! خ) لعلَّ للترجى، والمعنى: أرجو أن تطول بك الحياة بعدى، فإذا طالت ورأيت الناس قد ارتكبوا أمورًا من المخالفات فأخبرهم.. إلخ. وقد حقق الله تعالى رجاء ﷺ فطالت به الحياة حتى مات سنة ست وشمسين بإفريقية، وهو آخر من مات بسها من الصحابة. ويحتمل أن تكون لعل للتحقق، ففيه إخبار بالغيب معجزةً له ﷺ فقد طالت به الحياة وما مات حتى رأى كثيرًا من المخالفات.

قوله: (أنه من عقد لحيته) الضمير فى "أنه" للشأن، والعقد فى الأصل: الربط، يقال: عقدت الحيل عقدًا فانعقد، يعنى ربطته، من باب ضرب. واللحية بكسر اللام: شعر الخدين والذقن، وتجمع على لحى بكسر اللام مثل سدرة وسدر، وبضمها أيضًا مثل حلية وخمّلى، واللحى: عظم الحنك الذى عليه الأسنان، وهو من الإنسان حيث ينبت الشعر، وهو أعلى وأسفل، والمعنى كما قاله فى النهاية: من عالج لحيته حتى تعقد وتتجعد. وقال: فى المرقاة: قال الأكورون: هو معالجتها حتى تتعقد وتتجعد، وهذا عملان المناف للسنة التى هى تسريح اللحية، وقيل: كانوا يعقدونسها فى الحرب زمن عالف الجاهلية، فأمرهم ﷺ بإرسافا؛ لما فى عقدها من التشبه بالنساء، وقيل: كان ذلك من مادة الموب أن من له زوجة واحدة عقد عقدة واحدة صغيرة، ومن كان له زوجتان عقد عقدة...

قولـــه: (أو تقلد وترًا) أى جعل الوتر فى عنقه كالقلادة، والوتر بفتحتين: ما يشدّ به القوس، أو مطلق الحبل، وقبل: المراد به الخيط الذى يعلق فيه التمائم أو خرزات لدفع العين والحفظ من الآفات كانوا يعلقونـــها فى رقاب الأولاد والحيل، وفى شرح العينى: هى التمانم التى يشدّونسها بالأوتار، وكانوا يرون أنسها تعصمهم من الآفات وتدفع المكاره، فابطل النبي ﷺ ذلك. وقال أبو عبيدة: الأشبه أنه نسهى عن تقليد الحيل أوتار القسى، نهوا عن ذلك؛ إما لاعتقادهم أن تقليدها بذلك يدفع عنها العين، وإما لمخافة اختناقها به لاسيما عند شدة الركض، بدليل ما روى أنه ﷺ أمر بقطع الأوتار عن أعناق الحيل، تنبيهًا على أنسها لا ترذ القدر.

قولسه: (أو استنجى برجيع داية) الرجيع: الروث والقذرة، سمى رجيعًا لأنه رجع عن حالته الأولى من كونه طعامًا أو علقًا، ونسهى عن الاستجاء بروث الداية لأنه نجس ولأنه طعام دواب الجن. قوله: (أو عظم) عطف على رجيع، ونسهى عنه؛ لأنه زاد الجن، والشكير فيه للعموم، فيشمل عظم الميتة والمذكى.

قولسه: (فإن محملنا ﷺ منه برىء) خبر "من" فى قوله: من عقد لحبته، إن كانت موصولة، أو جواب إن كانت شرطية. وهو وعيد شديد على فعل أيّ واحد مما ذكر، منعوذ بالله تعالى من كل ما لا يرضى الله ﷺ ورسوله ﷺ. وإغا قال النبي ﷺ: (فإن محمداً)، دون فأنا أو فإنى ؛ لتلا يتوهم أن البراءة من الراوى المخبر، مع الإشارة إلى أن المسمى بسهذا الاسم المعظم الذى حمده الأولون والآخرون منه برىء فيكون دلالة على غاية ذمه، وأنه ﷺ لا يتبرأ إلا من مذموم.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز الاستعانة بالغير عند الحاجة لاسيما فى مهمات الأعمال، وعلى جواز إجارة الدابة بجزء ثما ينتج من عملها، وعلى أن الشيء المشترك المختمل للقسمة يصح قسمته بطلب احد الشركاء، وعلى أن الله تعالى يكرم نبيه ﷺ بتحقيق رجائه، وعلى منع الاستنجاء بالرجيح والعظم، وعلى أن ارتكاب الجرائم سبب فى هلاك مرتكبها وبراءة رسول الله تغاه. منه.

عَسِيْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودَ قَالَ: قَدَمَ وَفَدُ الْحِنَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصَّلُوا: يَا مُحْمَّدُ، اللَّهَ أَثْنَكَ أَنْ يُسْتَنْجُوا بِعَظْمِ أَوْ رَوَّقَةَ أَوْ حُمْمَةٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ عَلَى جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا. قَالَ فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذُلِكَ.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقي والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (قدم وفد الجن) الوفد: قوم يجتمعون ويردون البلاد، الواحد وافد، وكذا من يقصد الأمراء لزيارة أو طلب عطاء وانتجاع أى: طلب الكلأ في موضعه أو غير ذلك، يقال: وفد يفد فهو وافد وأوفدته فوفد وأوفد على الشيء فهو موفد، إذا أشرف. والجن: خلاف الإنس، الواحد جنى، سحوا بذلك لاستتارهم عن أعين الناس، وتجوز رؤيتهم، يئاب الطائع منهم ويعذب العاصى، وهم مكلفون من حين الحلقة، وقد تقدم الكلام عليهم والخلاف فيهم.

وهذا الوفد تسع أو سبع من جن نصيبين: مدينة في الشمال الغربي للموصل على منبع نسهر الفرات، جنها سادات الجن وأكثرهم عددًا، وهم أول بعث بعنه إبليس حين بعث جنوده ليتعرفوا له الأخبار عن سبب منعهم من استراق السمع، فلما سمعوا قراءة النبي من آمنوا وولوا إلى قومهم منذرين فقص الله تعالى على نبه منه خبرهم على فقال: ﴿وَإِذْ صَرَقْنَا إِلَيْكَ نَفُواً مِنْ الْجِنِّ﴾ الاحقاف/٢٩. وكان حضورهم بوادى نخلة على خو ليلة من مكة، فعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال: ما قرأ رسول الله تلا على الجن ولا رآهم، انطلق رسول الله يلا في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ، وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء وأرسل عليهم الشهب، فرجعت الشياطين إلى قومهم فقالوا: ما ذاك إلا من شيء حدث، فاضربوا مشارق الأرض ومغارسها. فمرّ

النفر الذين أخذوا نحو تسهامة بالنبي ﷺ وهو يصلى بأصحابه صلاة الفجر، فلما سمعوا القرآن استمعوا له وقالوا: هذا الذي حال بيننا وبين خبر السماء، فرجعوا إلى قومهم وقالوا: إنا سمعنا قرآنًا عجبًا يهدى إلى الرشد قامنا به ولن نشرك بربنا أحدًا، فأنزل الله تعلى على نبيه ﷺ: ﴿قُلْ أُوحِي إِلَى أَنَّهُ اسْتَمْعَ نَفُرٌ مِنَ الْجِنِ﴾ الجن/1. أخرجه الشيخان والترمذي.

وقد وردت أحاديث أخر تدل على تكرر اجتماعهم بالدي ﷺ، فعن علقمة: قلت لابن مسعود ﷺ، فعن علقمة: قلت لابن مسعود ﷺ، قال: ها صحب النبي ﷺ هنكم أحد ليلة الجن؟ قال: ها صحبه أحد منا، ولكنا كنا معه ذات ليلة قفدناك فالنصناه في الأودية والشعاب، فقلنا: استطير أو اغتيل. فبتنا بشر ليلة بات بسها قوم، فلما أصبحنا فإذا هو جاء من قبل حراء فقلنا: يا رسل الله، فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بسها قوم. فقال: أتان داعى الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن. قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نبراسهم، وسألوه الزاد فقال: لكم كل عظم ذكر اسم الله تعالى عليه، يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً، وكل بعرة علف لدوابكم. فقال ﷺ: فلا تستنجوا بسهما فإنسهما طعام إخوانكم. أخرجه مسلم والمصنف والترمذي، ورواية ابن عباس مشبتة قراءته ﷺ على الجن؛ فهي مقدّمة على رواية ابن مسعود السابقة النافية ها؛ لأن المنبت

قوله: (الله أمنك... إلج) بفتح الهاء: أمر من النهى، يقال: نسهيته عن الشيء أنسهاه نسهيًا فانتهى، ونسهوته نسهوًا لغة، ونسهى الله تعالى أى: حرّم، أى: امنع أتباعك من الإنس من الاستنجاء بعظم أو روث أو فحم. والأمة جمها أمم كفرفة وغرف، والحممة بضم الحاء المهملة وميمين مفتوحتين على وزن رطبة: ما أحرق من خشب وغوه، والجمع هم كرطب. قال الخطابي: الحمم والفحم ما أحرق من الخشب والعظام وغوهما، والاستنجاء به منسهيٌّ عنه لأنه رزق الجن فلا يجوز إفساده عليهم.

قوله: (جعل لنا فيها) أى فى العظم وما بعده. وظاهره أنسهم يرزقون من هذه الأشياء فلذلك منع النبي ﷺ الاستنجاء بسها، ولا ينحصر الرزق فى الأكل، فلعلهم ينتفعون بالحممة ونحوها بوجه آخر.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أنه يسوغ للشخص أن يسعى إلى تحصيل ما ينفعه ودفع ما يضره، وعلى أنه يجوز لمن هضم حقه أن يسعى لدى الولاة للحصول على حقه، وعلى أنه يطلب من الرئيس مساعدة المظلوم حتى يحصل على حقه. وعلى أن للجن حقوقًا يقضى بسها كالإنس، وعلى أنه يطلب البعد عما يؤذيهم كغيرهم. ودلت أحاديث الباب على منع الاستنجاء بالنجاسات والعظم، ومثل العظم ما فى معناه من المفحومات، ومثل الفحم غيره مما يلوث ولا ينقى.

واختلف العلماء في ذلك: فقال الثورى والشافعي وأحمد وإسحاق والظاهرية: لا يصح الاستنجاء بسها، و استدلوا بظاهر احاديث الباب وحديث سلمان المتقدم في يصح الاستنجاء بسها، و استدلوا بظاهر احاديث الباب وحديث سلمان المتقدم في الباب كراهية استقبال القبلة عند الحاجة، وبما رواه البخارى عن أبي هريرة عليه قال: البغي أحجازًا الستنفض بسها ولا تأتني بعظم ولا روث و"أستفض" بالنون والفاء المكسورة يعني: انظف بسها نفسى من الحدث. وفي رواية رزين عن أبي هريرة: قلت: ما بال العظم والروثة ؟ قال: هما من طعام الجن، وإنه أتاني وقد جن نصيبين ونعم الجن فسألوبي عن الزاد فدعوت الله تعالى لهم ألا يمروا بعظم (لا بروث إلا وجدوا عليها طعامًا. وبما النجاري أيضًا عن ابن مسعود قال: أتى النبي الله الغاتم فأمري أن آتيه بثلاثة

أحجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجد، فأخذت روثة فأتيته بسها، فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: هذا ركس. يعني نجسًا كما فسره الترمذي.

قال النووى فى شرح مسلم: نبه النبى ﷺ بالرجيع على جنس النجس؛ فإن الرجيع هو الروث، وأما العظم فلكونه طعامًا للجن، فنبه به على جميع المطعومات، وتلحق به انحترمات كاجزاء الحيوان وأوراق كتب العلم، ولا فرق فى النجس بين المائع والجامد، فإن استنجى بنجس لم يصح استنجاؤه ووجب عليه بعد ذلك الاستنجاء بلماء، ولا يجزئه الحجر لأن الموضع صار نجسًا بنجاسة أجنبية، ولو استنجى بمطعوم أو غيره من انحترمات الطاهرات فالأصح أنه لا يصح استنجازه ولكن يجزئه الحجر بعد ذلك إن لم يكن نقل النجاسة من موضعها. وقيل: إن استنجاءه الأول يجزئ مع المعصية.

وقالت المالكية: لا يجوز الاستنجاء بالنجس كارواث الحيل والحمير وعظم الميتة والعذرة، ولا يمحترم لكونه مطعومًا لآدمى كخبز، أو مكتوبًا لحرمة الحروف ولو بخط غير عربي، أو مشرفًا لذاته كذهب وفضة، أو حقًا للغير كجدار مملوك للغير ولو وقفًا، وأجزأ الاستنجاء بما ذكر مع الحرمة إن حصل الإنقاء، قالوا: ويكره الاستنجاء بعظم وروث طاهرين. قال العينى: وذهب بعض البغدادين إلى جواز ذلك، وهو قول أبي حنيفة، ولى البدائع: فإن فعل ذلك يعنى الاستنجاء بالعظم يعتد به عندنا، فيكون مقيمًا سئة وم تكبًا كراهية، وشذ إبن جوير فاجاز الاستنجاء بكل طاهر ونجس.

ويكره بالذهب والفضة عند أبي حنيفة، وقال فى الهداية: ولا يستنجى بعظم ولا بروث؛ لأن النبى ﷺ نسهى عن ذلك، ولو فعل يجزئه لحصول المقصود، ومعنى النهى فى الروث النجاسة، وفى العظم كونه زاد الجن، ولا يستنجى بطعام لأنه إسراف وإهانة. وقال فى فتح القدير: وإذا كرهوا وضع المملحة على الخبز للإهانة فهذا أولى، فلم فعل فانقى أثم وطهر المحل على إحدى الروايتين.

وقال الحافظ فى الفتح: من قال: علة النهى عن الروث كونه نجسًا – ألحق به كل نجس ومتنجس، وعن العظم كونه لزجًا فلا يزيل إزالة تامة – ألحق به ما فى معناه كالزجاج الأملس، ويؤيده ما رواه الدارقطنى وصححه من حديث أبي هسريرة أن النبي ﷺ: نسهى أن يستنجى بروث أو بعظم وقال: إنسهما لا يطهران. وفي هذا ردّ على من زعم أن الاستنجاء بسهما بجزئ وإن كان منهيًا عنه.

وفى سبل السلام شرح بلوغ المرام فى الكلام على حديث أبي هريرة قال: إن رسول الله ﷺ نسهى أن يستنجى بعظم أو روث وقال: إنسهما لا يطهران، رواه الدارقطنى وصححه ما نصه: وعلل هنا بأنسهما لايطهران، وعلَّل بأنسهما طعام الجن، وعلَّل بأنسها ركس، والتعليل بعدم التطهير فيها عائد إلى كونسها ركسا، وأما عدم تطهير العظم فلأنه لزج لا يكاد يتماسك فلا ينشف النجاسة ولا يقطع البلة، ولما على قلب أن العظم والروثة طعام الجن قال له ابن مسعود: وما يغنى عنهم ذلك يا رسول الله ؟ قال: إنسهم لا يجدون عظمًا إلا وجدوا عليه لحمه الذي كان عليه يوم أخذ، ولا وجدوا روثًا إلا وجدوا فيه حبه الذي كان يوم أكل. رواه أبو عبد الله الحكم في الدلائل. ولا ينافيه ما ورد أن الروث علف لدوابسهم كما لا يخفى. أي

﴿ باب الاستنجاء بالأحجار ﴾

وفى نسخة: بالحجارة، أى فى بيان ما يدلّ على مشروعية الاستنجاء بالأحجار جمع حجر. وقد تقدم الاتفاق على أنه ليس متعينًا، بل يقوم مقامه الحرق والخشب ونحوها من كل جامد طاهر مزيل للعين غير محترم ولا هو جزء من حيوان، خلافًا لمن قال من الظاهرية: إن ما ذكر لا يقوم مقام الحجر؛ لنصه ﷺ.

عَـنْ عَانِشَــةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا ذَهَبَ أَخَدُكُمْ إِلَى الْفَانِطِ
 فَلْيُذْهَبُ مَعْهُ بِفَلاَئِةً أَخْجَارِ يَسْتَطِيبُ بِهِنَّ فَإنــها تُخْزِئُ عَنْهُ.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والنسائي والدارمي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا ذهب أحدكم إلى الغائط) أى إذا أراد أحدكم الذهاب إلى مكان قضاء الحاجة، والخطاب وإن كان للذكور لكنه غير مختص بسهم بل مثلهم الإناث لأنسهن شقائق الرجال. قوله: (فليذهب. إلخ) اللام لام الأمر، أى فليمض بثلاثة أحجار حال كونسها مصحوبة معه، فالباء للتعدية، و"مع" متعلقة بمحذوف حال. قوله: (يستطيب بسهن) أى يستنجى بالأحجار فإنسها تكفى عن الماء المفهوم من المقام، والاستطابة: الاستنجاء، يقال: استطاب وأطاب إطابة، أى: استنجى بأن المستنجى تطيب نفسه بإزالة الحبث عن المخرج، وجملة: (يستطيب) فى محل جو صفة لأحجار، أو فى محل رفع مستأنفة علة للأمر، أو فى محل نصب حال مقدرة أى عازمًا على الاستطابة بسهن. وبه يندفع قول العينى: لا يجوز أن تكون حالاً لأن الاستطابة لا تحصل حالة الذهاب.

قوله: (فإنسها تجزئ عنه) بضم المثناة الفوقية، من الإجزاء بمعنى الكفاية، وقال الزركشي: ضبطه بعضهم بفتح التاء، ومنه قولـــه تعالى: ﴿لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْنًا﴾ القرة/٨٤. أى: تغنى وتنوب، فهو من باب قضى يقضى، وفى هذا دليل على أن الاستطابة بالأحجار الثلاثة تكفى عن الماء، لكن محله إذا زالت عين النجاسة ولا يضرّ بقاء أثرها فإنه رخصة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الاستنجاء بالأحجار بجزى. واختلف العلماء فى هذا: فذهب الشافعى وأحمد وإسحاق بن راهويه وأبر ثور إلى أنه لابد فى الاستنجاء بالحجر من إزالة عين النجاسة واسيفاء ثلاث مسحات، فلو مسح مرة أو مرين وحصل الإنقاء لا يجزئه ولابد من مسحة ثالثة. واستدلوا بحديث الباب وحديثى سلمان وأبي هورية المذكورين فى باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة. قال الحظابي: ولو كان القصد الإنقاء فقط، خلا اشتراط العدد عن القائدة، وأن الإنقاء يحصل بالمسحة والمسحين، فلما اشترط العدد لفظًا وعلم الإنقاء فيه معنى دل على إيجاب الأمرين. قالوا: وإذا استنجى فى القبل والدبر وجب ست مسحات، والأفضل أن يكون بستة أحجار، فإن اقتصر على حجر واحد له ستة أحرف أجزأه، وتجب الزيادة على ثلاثة أحجار إن لم يحصل الإنقاء بسها.

وذهب مالك وأبو حنيفة وداود إلى أنه لا يلزم عدد معين، بل المدار على الإنقاء، وهو قول عمر، قال النووى: وهو وجه لبعض الشافعية، واستدلوا بحديث ابن مسعود قال: أتى النبي ﷺ الغائط فأمرئ أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده فأخذت روثة، فأتيت بسهن النبي ﷺ فأخذ الحجرين وألقى الروثة وقال: هذه ركس. رواه البخارى وابن ماجه والبيهقى والنسائى واللفظ له. قال الطحاوى: لأنه لو كان (يعنى العدد) شرطًا لطلب ثالًا، وقال الخطابي: فيه (يعنى

حديث ابن مسعود) إيجاب عدد الثلاث فى الاستنجاء لأنه إنما استدعاها ليستنجى بسها كلها، وليس فى قوله: (فأخذ الحجرين)، دليل على أنه اقتصر عليهما ؛ لجواز أن يكون بحضرته ثالث فيكون قد استوفاها عددًا.

قال العينى: لا نسلم أن فيه إيجاب عدد الثلاث بل كان ذلك للاحتياط، لأن التطهير بواحد أو اثنين لم يكن محققاً فلذلك نص على الثلاث لأن بسها بحصل التطهير غالبًا، ونحن نقول: إذا تحقق شخص أنه لا يطهر إلا بالثلاثة تعينت عليه، لا لأجل التوفية، بل للإنقاء الحاصل في العدد، حتى إذا احتاج إلى رابع أو خامس وهلم جزا تعين علم ذلك، وعلى أن الحديث متروك الظاهر فإنه لو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف جاز بالإجماع، وقوله: وليس في قوله: فأخذ (الحجرين) دليل على أنه اقتصر عليهما غير مسلم؛ لأنه لو كان الثالث شرطاً لطلبه، فحيث لم يطلبه دل على ما قلناه، وتعليله بقوله: لجواز أن يكون بحضرته ثالث، تمنوع لأن قهوده ي المعانط كان في مكان ليس فيه أحجار؛ إذ لو كانت هناك أحجار لما قال له: اتننى بثلاثة أحجار، ومن أمعن النظر في أحاديث الباب ودقق ذهنه في معانيها علم وتحقق أن الحديث حجة عليهم وأن المراد الإنقاء لا التثليث.

وما قاله العينى فى توجيه حديث ابن مسعود مجرد احتمال فى المقام، وحديث سلمان نص فى أنه لا يقتصر على ما دون الثلاث، وأيضًا فحديث سلمان قول وحديث ابن مسعود فعل، وإذا تعارضا قدم القول لاسيما وقد ورد الأمر بالاستنجاء بثلاثة أحجار فى غير حديث منها حديث الباب، ومنها ما رواه ابن خزيمة وابن حبان والدارمى والشافعى من حديث أبى هريرة وفيه: "وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار" وما رواه مسلم من حديث سلمان بلفظ: "أمرنا رسول الله 對 الا نجترى باقل من ثلاثة

أحجار"، قال فى النيل: فى سائر الأحاديث الناصة على وجوب الثلائة زيادة يجب المصير إليها مع عدم منافاتسها بالاتفاق، ولم تقع هنا منافية فالأخذ بسها متحتم.

ويدل الحديث أيضًا على وجوب الاستنجاء، وبه قال الشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق وداود ومالك فى المشهور عنه، وقالوا باشتراطه فى صحة الصلاة محتجين بظاهر الأوامر الواردة فى مثل حديث الباب وحديث خلاد بن السائب عن أبيه أنه سمع النبي ي يقول: "إذا تفوّط الرجل فليتمسح ثلاث مرات". رواه النسائى والطبراني والبعري.

وذهب أبو حيفة ومالك فى رواية والمزئ من أصحاب الشافعي إلى أنه سنة، محتجين بما تقدم من قوله ﷺ: "من استجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج". قالوا: النفى فى قوله: "ومن لا"، مسلط على أصل الاستنجاء لا على الإيتار فقط، فقد نفى الشارع الحرج عن تارك الاستنجاء فدل على عدم وجوبه. وقالوا: إن الأمر بالاستنجاء فى بعض الأحاديث للاستحباب، جمّاً بين الأحاديث، وهذا كله ما لم تتجاوز النجاسة المخرج وإلا تعين الماء.

وقالت الحنفية: يجب غسله إن كان المتجاوز درهمًا فأقل, ويفترض غسله إن زاد على ذلك، وقال الأولون: إن النفى فى قوله: "ومن لا فلا حرج"، راجع إلى الإيتار لا إلى أصل الاستنجاء فإنه خلاف ظاهر الحديث، وعلى فرض أنه ظاهره فليس بمتعين فلا يصلح لصرف الأوامر المتعلقة بالاستنجاء عن ظاهرها.

عَـــنْ عَمَارَةَ بْنِ خُرْيْمَةَ عَنْ خُرْيْمَةَ بْنِ ثَابِت قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 عَنِ الاسْتَطَابَة فَقَالَ: بثلاثة أَحْبَجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيعٌ.
 والحديث اعرجه إيضًا: احمد والسيقي.

○ معنى الحديث: قولسه: (سئل النبي ﷺ) بالبناء للمفعول أى سأله بعض الصحابة استرشاذا، ولم يذكر السائل إما لجهل الراوى به، وإما لعدم تعلق الغرض بذكره. قوله: (عن الاستطابة) أى عن المستطاب به، فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول. قوله: (فقال بثلاثة أحجار) أى قال النبي ﷺ: يكون الاستنجاء بثلاثة أحجار، وهو صريح فى أن الإيتار مطلوب شرعًا وأن أقله ثلاثة. قولسه: (ليس فيها رجيع) الجملة صفة مؤكدة للأحجار مزيلة لتوهم عموم المجاز فى الأحجار، وذلك أنه قد يتوهم أن المراد منها كل ما يزيل الأثر ويتقى ولو نجسًا أو محترمًا، فنبه ياخراج الرجيع والعظم كما تقدم، على أن الحجر بعد التجوز فيه لا يشملهما وإن شمل غيرهما من كل جامد طاهر مُنتيَّ غير محترمًا، خلاقًا لبعض الظاهرية والحنابلة.

﴿باب في الاستبراء﴾

يعنى: الاستنجاء بالماء، أهو مطلوب عقب قضاء الحاجة أم لا؟ فلا يقال: إن هذه الترجمة مكررة مع باب الاستبراء من البول المتقدم ؛ لأن ذاك فى التحذير من النهاون بالاستبراء، وهذه فى أن الاستنجاء بالماء عقب البول ليس بلازم. وترجم ابن ماجه للحديث بقوله: باب من بال ولم يمس ماء.

عَسنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: بَالَ رَسُولُ الله ﷺ فَقَامَ عُمْرُ حَلْفَهُ بِكُورِ مِنْ مَاء،
 فَقَـــالَ: مَا هَذَا يَا عُمْرُ ؟ فَقَالَ: هَذَا مَاءٌ تَتَوَصَّأُ بِهِ. قَالَ: مَا أُمِرْتُ كُلَّمَا بُلْتُ
 أَنْ أَتَوَضًا، وَلَوْ فَعَلْتُ لَكَانَتْ سُئَةً.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد واليبهقي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (بال... إخ) أى ذهب ليبول، فسار خلفه عمر بماء كما فى رواية ابن ماجه: انطلق النبي ﷺ يبول فاتبعه عمر بماء..!خ. قوله: (بكوز من ماء) الكوز بالضم جمعه كيزان وأكواز، وهو ما له عروة من أوانى الشرب، وما لا عروة له يسمى كوبًا وجمعه أكواب.

قوله: (فقال: هذا ماء تتوضأ به) أى قال عمر على عنه مجيبًا النبي على الناء واحدة، لتظهر به، فيشمل الاستنجاء بالماء، وهو المراد هنا. وفي نسخة: توضأ بناء واحدة، وأصله: (تتوضأ)، فحذفت إحدى التاءين. قوله: (قال: ما أمرت) بصيغة المجهول أى: ما أمرق الله تعالى وجوبًا. قوله: (كلما بلت) بضم المرحدة، من باب قال، حذفت عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء لإسناده إلى ضمير رفع متحرك وهو ضمير المتكلم. قوله: (أن أتوضأ) يعنى أستنجى بعد البول بالماء، بل جوز لى الاكتفاء بالحجر ونحوه، وبسهذا يظهر وجه مطابقة الحديث للترهة.

قولسه: (ولو فعلت... إلخ أى: لو توضأت كلما أحدثت لكانت فعلى هذه سُنَّة، وفي نسخة: لكان رأى الفعلى سنة، أى طريقة واجبة لازمة لأمق فيمتنع عليهم الترخص فى استعمال الحجر فيلزم الحرج، وهو مرفوع؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدَّينِ مِنْ حَرَجِ الحج/٧٨. أو المراد السنة المؤكدة، وإلا فالاستنجاء بالماء مستحب بلا خلاف. والأصل في السنة: الطريقة والسيرة، وفي عرف الشرع يراد بسها: ما أمر به النبي ﷺ أو نسهى عنه أو ندب إليه قولاً أو فعلاً ثما لم يأت به الكتاب العزيز، وقد يراد بسها: المستحب سواء دل عليه كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس، ومن سنن الصلاة، وقد يراد بسها: ما واظب عليه النبي ﷺ ثما ليس بواجب، ومن الأول حديث الباب، وبحتمل الثالث، أى لو فعلته مرة ألم وعنى المؤطبة عليه؛ لأنه ﷺ

كان إذا عمل عملاً داوم عليه. والتحقيق أن المراد هو المعنى الأول فيحمل على الوجوب.

قال المناوى فى فتح القدير: وما ذكر من حمله الوضوء على المعنى اللغوى هو ما فهمه أبو داود وغيره وبربوا عليه، وهو مخالف للظاهر بلا ضرورة، والظاهر – كما قاله المواقى – حمله على الشرعى الممهود، فأراد عمر في أن يتوضأ رسول الله في عقب الحدث فتركم في تحقيقية وبيانًا للجواز، ولا يقال: قوله: (ولو فعلت. الحي يقتضى أن الوضوء عقب الحدث ليس بسنة لكونه لم يفعله، مع أنه سنة بدليل قوله في البلال لما قال: "ما أحدث قط إلا توضأت" لأنا نقول: ليس المراد بالسنة هنا ما هو مصطلح الفقهاء بل المراد بسها الواجب، فمعناه: لو فعلت ذلك الوضوء عقب الحدث له اظيت عليه لوم الأمة اتباعى.

لكن يلزم على حمل الوضوء على الشرعى أن يكون الحديث غير مناسب للترجمة، فالأولى حمله على الوضوء اللغوى كما فهم المصنف، فإنه المبادر من ذهاب عمر بالماء خلف النبي ﷺ إلى عمل قضاء الحاجة.

○ فقه الحديث: دل الحديث على جواز القرب من قاضى الحاجة لنقدم ما يحتاج إليه، وعلى مشروعية خدمة أهل الفضل وإن كان الحادم كاملا، ولا يعد ذلك خلاك في منصبه بل شرفًا، وعلى أنه لا يتعين الاستنجاء بالماء ولو كان حاضرًا، وعلى طلب الاقتداء بأفعاله 養 كاقواله، وعلى أن حكم فعله 養 ف حقنا كحكمه في حقه 緣 إنْ واجبًا فواجب وإن مندوبًا فمندوب وإن مباحًا فمباح، ما لم يقم دليل على الحصوصية، وعلى وجوب اتباع فعله حتى يدل دليل على عدم الوجسوب، وعلى أنسه 緣 عبد مأمور وإن جل مقامه، وعلى أن ستنه مأمور بسها وإن لم تكن فرضًا، وعلى أن أصل الأمر للوجوب ؛ فإنه علل عدم استعمال الماء بكونه لم يؤمر به، فدلً على أنه لو أمر به ما جاز له تركه, وعلى أنه 囊 كان يترك فى بعض الأحيان ما هو أولى وأفضل؛ تخفيفًا على الأمة, وأن الأمر مبنىً على اليسر.

﴿ باب في الاستنجاء بالماء ﴾

أى: بعد قضاء الحاجة، وفي نسخة: باب الاستنجاء بالماء. ولما فرغ من بيان الاستنجاء بالأحجار ونحوها شرع في بيان الاستنجاء بالماء، وقدّم الاستنجاء بالأحجار مع كونه رخصة؛ اهتمامًا به ليقوى أمره في القبول فلا يترك.

عَسنْ أَنسسِ بْنِ مَالِك أَنَّ رُسُولَ اللهِ ﷺ دَحَلَ حَالِطًا وَمَعَهُ غُلامٌ مَعَهُ مَعِهُ مَعَهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعَهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعَهُ مَعْهُ مَا لَكُونَ مَعْهُ مَا لَمْ مَعْهُ مَا لَمُعْهُ مَعْهُ مَالِمُ مَا مُعْهُ مَعْهُ مُعْهُ مُعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مُعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مُعْهُ مُعْهُ مُعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مَعْهُ مُعْهُ مُعْهُ مَعْهُ مُعْمُومٌ مَعْهُ مَعْهُ مُعْمُومٌ مَعْهُ مُعْمُومٌ مَعْهُ مُعُمُ مَعُهُ مَعْهُ مُعْمُعُ مُعُمُ مُعُمُ مُعُمُومٌ مَعْهُ مُعُمُ مُعُمُومٌ مُعُمُومٌ مُعُمُومٌ مُعُمُعُ مُعُمُعُ مُعُمُ مُعُمُومٌ مُعُمُ مُعُمُومٌ مُعُمُومٌ مُعُمُومٌ مُعُمُومٌ مُعُمُ مُعُمُ مُع

والحديث أخرجه أيضًا : البخاري ومسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (دخل حائطًا) أى: بستانًا، قال فى النهاية: الحائط: البستان من النخيل إذا كان عليه حائط، وهو الجدار، وجمعه: حوائط. والحائط بمعنى الجدار يجمع على حيطان. قوله: (ومعه غلام) حكى الزعشرى أن الغلام هو الصغير الجداء، فإن قبل له بعد الالتحاء: غلام – كان مجازًا، والفلام: الابن الصغير، ويطلق على الرجل مجازًا باعتبار ما كان كما يقال للصغير "شيخ" مجازًا باعتبار ما يؤول إليه، وقد أشار البخارى إلى أن الغلام هو ابن مسعود حيث قال: قال أبو المداء: أليس فيكم صاحب العلين والطهور والوسادة؟ وساق حديثًا لأنس نحو حديث النس غو حديث النس عم عدا الطرف من حديث الباب. قال في الفتح: إيراد المصنف لحديث أنس مع هذا الطرف من حديث

أبي الدرداء يشعر إشعارًا قويًّا بأن الغلام المذكور في حديث أنس هو ابن مسعود، وقد قدمنا أن لفظ الغلام يطلق على غير الصغير مجازًا، ويبعده قول أنس: وهو أصغرنا.

ويحتمل أن يراد بالغلام جابر؛ لما رواه مسلم فى آخر صحيحه فى حديث جابر الطويل، وفيه: قال جابر: فذهب رسول الله ﷺ يقضى حاجته فاتبعته بإداوة من ماء. فيحتمل أن يكون هو المراد هنا ولاسيما وهو انصارى، وقد قال أنس فى رواية البخارى: تبعته أنا وغلام منا، أى من الأنصار، والأقرب أن المراد بالغلام أبو هريرة؛ لحديثه الآتي فى الباب بعده، ولما رواه البخارى فى ذكر الجن من حديث أبى هريرة أنه كان يحمل مع النبى ﷺ الإداوة لوضوئه وحاجته، ويكون المراد بقول أنس: وهو أصغرنا. دخولاً فى الإسلام لقرب عهده به.

قوله: (وقد استنجى بالماء) جملة فعلية وقعت حالاً وقرنت بقد، لما هو مقرّر من أن الجملة الفعلية إذا وقعت حالاً وكان فعلها ماضيًا مثبتًا لابدّ من قرنه بقد ظاهرة أو مقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصَرَتُ صُدُورُهُمُ ﴾ الساء ٩٠٠. أى قد حصرت، وذلك لأن الماضى من حيث إنه منقطع الوجود عن زمن الحال مناف للحال المتصف بالثبوت، فلابدٌ من "قد" ليقرب به من الحال فإن القريب من الشّيء في حكمه، وجرّز بعضهم ترك قد مطلقا إذا وجدت الواء، والأصح خلافه.

وبـــهذا الحديث يردّ على من كره الاستنجاء بالماء، وعلى من نفى وقوعه من النبي ﷺ مستدلين بما رواه ابن أبي شبية بأسانيد صحيحة عن حذيفة بن اليمان أنه سئل عن الاستنجاء بالماء فقال: إذن لا يزال فى يدى نتن. أى: لو استنجيت بالماء لاستمرّ النتن فى يدى، وعن نافع أن ابن عمر كان لا يستنجى بالماء، وعن ابن الزبير قال: ما كنا نفعله. ونقل ابن التين عن مالك أنه أنكر أن يكون النبى 難 استنجى بالماء، وعن ابن حبيب من المالكية أنه منع الاستنجاء بالماء لأنه مطعوم، كذا فى الفتح وغيره. قال الحطاب: وهذان النقلان ربعنى ما عن مالك وابن حبيب) غريبان، والمنقول عن ابن حبيب أنه منع الاستجمار مع وجود الماء، بل لا أعرفهما فى المذهب.

أقول: السنة تقضى على هذه الأقوال وتبطلها، فقد تظاهرت الأحاديث على استجاء النبي ﷺ بالماء والأمر به، (منها) حديث الباب. ومنها ما رواه الحاكم عن ابن عاس قال: كان رسول الله ﷺ فى بيت ميمونة فوضعت وضوءًا، فقالت له ميمونة: وضع لك عبد الله بن عباس وضوءًا فقال: اللهم فَــقَــقَــهُــهُ فى الدين وعلمه التأويل. ومنها ما رواه مسلم لما عد الفطرة عشرة، عد منه انتقاص الماء وفسر بالاستنجاء به. ومنها ما رواه ابن حبان في صحيحه عن عائشة رضى الله عنها قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ خرج من غائط قط إلا مس ماء.

○ فقه الحديث: دل الحديث على استحباب النباعد عند قضاء الحاجة عن الناس، وعلى طلب الاستتار عن أعين الناظرين، وعلى جواز استخدام الرجل الفاضل والعبرك بعض أصحابه فى حاجته، وعلى استحباب خدمة الصالحين وأهل الفضل والعبرك بذلك، وعلى جواز الاستعانة فى أسباب الوضوء، وعلى جواز اتخاذ آنية للوضوء كالإبريق وحمل الماء معه إلى محل قضاء الحاجة، وعلى مشروعية الاستنجاء بالماء، ورجحانه على الاقتصار على الحجر.

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة: فالذي عليه الجمهور من السلف والخلف أن الأفضل أن يجمع بين الماء والحجر، فيستعمل الحجر أولاً لتخفيف النجاسة ثم يستعمل الماء، فإن أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل، لأصالته فى التنقية ولإزالته العين والأثر، وقد قيل: إن الحجر أفضل. ولا يخفى بُفدُه. وقال ابن حبيب المالكى: لا يجزئ الحجر إلا لمن عدم الماء، وهو خلاف ما ورد عن النبي ﷺ وما عليه الإجماع.

عَنْ أَبِى هُرِيْرَةَ عَنِ النَّبِي ﷺ قَالَ: نَوْلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاء ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحتِّبُونَ بِالْمَاءِ فَنَوْلَتْ فِيهُمْ هَذِهِ رِجَالٌ يُحتِّبُونَ بِالْمَاءِ فَنَوْلَتْ فِيهُمْ هَذِهِ الآنَة.
 الآنة.

والحديث أخرجه أيضًا : ابن ماجه والبيهقي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (نزلت) أى: نزل بــها جبريل، فهو مجاز عقلى من باب إسناد ما للفاعل للمفعول. قوله: (أهل قباء) بضم القاف وبموحدة خفيفة وألف محدودة أو مقصورة، قال فى المصباح: قباء موضع بقرب مدينة النبي ﷺ من جهة الجنوب نحو ميلين، وهو بضم القاف، يقصر ويمذ، ويصرف ولا يصوف. وقال صاحب المطالح: قباء على ثلاثة أميال من المدينة، وأصله اسم بئر هنالك، وألفه واو.

قولسه: (فيه رجال) أى في مسجد قباء، وهو المسجد الذي اسس على النقوى يوم أن قدم النبي ﷺ وصلى فيه، وهو أول مسجد بني في الإسلام. وقد ورد في فضله أحاديث، فعن سهل بن حنيف أن النبي ﷺ قال: من خرج حتى يأتي مسجد قباء فصلى فيه ركعتين، كان له كعدل عمرة. رواه النسائي. وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال: كان النبي ﷺ ليزور مسجد قباء كل سبت راكبًا وماشيًا ويصلى فيه ركعتين. رواه السنة إلا التو مذي.

قولسه: ﴿ يُحِبُّونَ أَنْ يَنَطَهُرُوا ﴾ النوبة/١٠٨. أى يحبون المبالغة فى الطهارة.ومنها الاستنجاء بالماء، فمن جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وأبي أيوب الانصارى: لما نزلت ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُعجُّونُ أَنْ يَنْطَهُرُوا﴾ قال رسول الله ﷺ: يا معشر الأنصار، إن الله قد أثنى عليكُم فى الطهور فما طهوركم ؟ قالوا: نتوضاً للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجى بالماء. قال: هو ذاكم فعليكموه. رواه ابن ماجه والدارقطنى والحاكم وابن أبى حاتم.

قول.... (قال: كانوا يستنجون بالماء) أى قال أبو هريرة فى بيان سبب نزول الآية فى شأن أهل قياء: إنسهم كانوا يستنجون بالماء فقط ؛ للاقتصار عليه فى أكثر الروايات كحديث جابر ومن معه. وما أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه عن عويمر بن اساعدة أنه كل أتاهم فى مسجد قياء فقال: إن الله تعالى قد أحسن عليكم الثناء فى الطهور فى قصة مسجدكم، فما هذا الطهور الذى تطهرون به ؟ فقالوا: والله يا رسول الله، ما نعلم شيئًا، إلا أنه كان لنا جيران من اليهود فكانوا يفسلون أدبارهم من الفائط ففسلنا كما غسلوا. وما رواه الحاكم والطبرانى وغيرهما عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية بعث الذى كل عويمر بن ساعدة فقال: ما هذا الطهور الذى أثنى الله بعلم؟ فقالوا: يا رسول الله، ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل ديره فقالوا: يا رسول الله، ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل ديره فقالوا: يا رسول الله، ما خرج منا رجل ولا امرأة من الغائط إلا غسل ديره

وروى أنسهم كانوا يجمعون بين الحجارة والماء، فقد أخرج البزار في مسنده قال: حدثنا عبد الله بن شبيب ثنا أحمد بن عبد العزيز قال: وجدت في كتاب أبي: عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية فسى أهل قباء: ﴿ فِه رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهُّرُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ ﴾ التوية/١٠٨. فسألهم رسول الله فَظ فقالوا: إنا نتبع الحجارة الماء. وقال البزار: لا نعلم أحدًا رواه عن الزهرى إلا محمد بن عبد العزيز، ولا عنه إلا ابنه. قال في النلخيص: ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم فقال: ليس له ولا لأخويه: عمران وعبد الله حديث مستقيم، وعبد الله بن شبيب ضعيف أيضًا. قال الزيلعي: وذهل الشيخ محيى الدين النووى عن هذا الحديث فقال فى الحلاصة: وأما ما اشتهر فى كتب التفسير والفقه من جمعهم بين الأحجار والماء فباطل لا يعرف.

وقال الحافظ فى التلخيص: وقد روى الحاكم من حديث مجاهد عن ابن عباس أصل هذا الحديث، وليس فيه إلا ذكر الاستنجاء بالماء حسب؛ ولهذا قال النووى فى شرح المهذب: المعروف فى طرق الحديث أنسهم كانوا يستنجون بالماء، وليس فيها أنسهم يجمعون بين الماء والأحجار. وتبعه ابن الرفعة فقال: لا يوجد هذا فى كتب الحديث، وكذا قال المحب الطبرى نحوه، ورواية البزار واردة عليهم وإن كانت ضعيفة.

قال فى سبل السلام: يحتمل أنه يريدون: لا توجد فى كتب الحديث بسند صحيح، ولكن الأولى الردّ بما فى الإمام لابن دقيق العيد فإنه صحح ذلك، قال فى البدر المنير: والنووى معذور فإن رواية ذلك غريبة فى زوايا وخيايا لو قطعت إليها أكباد الإبل لكان قليلاً. قلت: يتحصل من هذا كله أن الاستنجاء بالماء أفضل من الحجارة، والجمع بينهما أفضل من كلّ، بعد صحة ما فى الإمام، ولم نجد عنه ﷺ أنه جمع بينهما.

قال ابنه عبد الله رحمه الله تعالى: ووهم والدى فى قوله: إنه صحح ذلك فلم يصححه بل ضعفه كما هنا، وإنما الردّ على النووى لما قال: إنه لم يرد فى كتب الحديث جمع أهل قباء بين الماء والحجارة، فردّ عليه بأنه قد ورد، وقوله: لم نجد أنه 繼 جمع بينهما، كأن والدى أراد الاعتراض على ابن القيم فإنه قال فى الهدى وكان _ يعنى النبى 繼 _ يستنجى بالماء تارة ويستجمر بالأحجار تارة ويجمع بينهما تارة. فأما الأولان فنابتان. وأما الجمع من فعله فلم يئيت، ولو ثبت لما احتاج من قال: إن

الأفضل الجمع بينهما إلى الاستدلال بحديث أهل قباء الذى أخرجه البزار مع ضعفه. ولكان الدليل على الأفضلية لو ثبت، والله أعلم.

فقه الحديث: دل الحديث على ثبوت الاستنجاء بالماء، والثناء على فاعله؛ لما
 فيه من كمال التطهير.

﴿ باب الرجل يدلك يده بالأرض إذا استنجى ﴾

أى: في بيان حكم دلك اليد بالأرض بعد الاستنجاء لتزول الرائحة الكريهة،
 يقال: دلكت الأرض بالنعل دلكًا من باب نصر، إذا مسحتها بسها.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِي ﷺ إِذَا أَتِي الْخَلاءَ أَتَيْتُهُ بِمَاء فِي تَوْرَ أَوْ
 رَكْسُورَةٍ فَاسْتُنْجَى ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الأَرْضِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِإِنَاءٍ آخَرَ فُتُوطَّأً. قَالَ أَبو دَاوِد: وَحَديثُ الأَسْوَد بْنِ عَامِرِ أَتَمُّ.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقى وابن ماجه والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (الخلاء) بالمذ: محل قضاء الحاجة. قوله: (في تور) بفتح المثنة الفوقية وسكون الواو: إناء صغير من نحاس أو حجارة يشرب منه ويتوضأ منه ويؤكل فيه الطعام. قوله: (أو ركوة) بفتح فسكون: إناء صغير من جلد يتوضأ منه ويشرب فيه الماء، والجمع: ركاء مثل ظبية وظباء، و(أو) للشك من الراوى عن أبي هريرة، أو للتنويع، أى أن أبا هريرة كان يأتيه تارة بالركوة وتارة بالتور.

قولسه: (ثم مسح يده على الأرض) وفى رواية ابن ماجه: "دلك يده بالأرض"، وكان ﷺ يفعل ذلك عند غسلها مبالغة فى تنظيفها، وتعليمًا لما به تدفع الرائحة الكربهة واثر النجاسة، وأما النبي ﷺ ففضلته طاهرة ليس لها رائحة كربهة. قوله: (ثم أتيته...إخ) أى قال أبو هربرة: ثم أتيت النبي ﷺ بإناء غير الإناء الذى كان يستنجى منه فيتوضأ منه، وكان يأتي بالإناء الآخر إما لعدم بقاء الماء الكافي للوضوء في الإناء الذى استنجى منه، وإما أن يكون اتفاقيًّا، وإما أن يكون لعلمه أن النبي ﷺ كان يحب أن يكون إناء الاستنجاء غير إناء الوضوء.

قولسه: (قال أبو داود: وحديث الأسود بن عامر أتم) أى أطول من حديث وكيع، فإن ما ذكره المؤلف هو لفظ حديث الأسود، وأما حديث وكيع عن شريك فقد ذكره النسائى بلفظ: إن النبي تلا توضأ، فلما استنجى دلك يده بالأرض. وكذا أخرجه ابن ماجه بلفظ: إن النبي الله دخل الغيضة فقضى حاجته، فأتاه جرير بإداوة من ماء فاستنجى منها ومسح يده بالتراب.

ويوجد فى بعض النسخ بين قوله (فاستنجى) وقوله (ثم مسح يده على الأرض): (قال أبو داود فى حديث وكيج) وهو غلط؛ لما علمت أن رواية وكيع أخرجها النسائى وابن ماجه وليس فيها (ثم أتيته بإناء آخر فتوضاً). ولقول المصنف فى آخر الحديث: (وحديث الأسود ابن عامر أتم). فإنه يدل على أن رواية وكيع أقل من رواية الأسود. فلم كان ما ذكر من رواية وكيع لكانت أتم من رواية الأسود.

فقه الحديث: دل الحديث، زيادة على ما تقدم، على استحباب دلك اليد
 بالأرض بعد الفراغ من الاستنجاء، لنزول الرائحة الكريهة، وعلى أنه يستحب أن
 يكون إناء الوضوء غير إناء الاستنجاء، فإن توضاً من الإناء الذي استنجى منه جاز.

﴿ باب السواك ﴾

لما فرغ من بيان الاستنجاء وأحكامه أعقبه بالكلام على السواك ؛ لأنه يكون غالبًا بعد الاستنجاء، ومناسبته للاستنجاء أن كُلاً منهما يشتمل على الإزالة، غير أن الاستنجاء به إزالة النجاسة والسواك به إزالة راتحة الفم، وذكر قبل الوضوء لأنه يقع عنده. والسواك بكسر السين المهملة، والمسواك: ما تدلك به الأسنان من العبدان، من ساك فاه يسوكه سُوك به تذكر الفم، قلت: استاك وتسوّلك، ويؤنث، وأنكر الأزهرى تأنيثه، وجمعه سُوك بسكون الواو وأصله بضمتين ككتاب وكتب، وذكر صاحب المحكم أنه يجوز سؤك بالهمزة، ويطلق على الفعل والآلة، والأول هو المراد هنا. وهو في اصطلاح العلماء: استعمال عود أو نحوه في الأسان ليذهب الصفرة وغيرها عنها.

ويستحب بلّه إن كان يابسًا وغسله بعد الاستياك، وأن يكون في غلظ الخنصر طول شير مستويًا قليل العقد، وأن يكون من شجر مرّ، وأفضله الأراك ثم الزيتون، فعن أبي خيرة الصباحى قال: كنت في الوفد فزودنا رسول الله ب الأراك وقال: استاكوا بسهذا. رواه المبخارى في تاريخه. وعن معاذ بن جبل قال: سمعت المبى لله يقول: نعم السواك الزيتون، من شجرة مباركة، يطيب الفم ويذهب بالحفر، وهو سواكى وسواك الأنياء من قبلي. رواه الطيراني في الأوسط، والحفر بفتح فسكون، وفي لغة بفتحين: داء يفسد أصول الأسنان.

وفضله يحصل بالأصبح وكل خشن طاهر يزيل الوسخ عند فقده أو فقد أسنانه أو ضرر بفمه، فعن عائشة: قلت: يا رسول الله، الرجل يذهب فوه أيستاك ؟ قال: نعم. قلت: كيف يصنع ؟ قال: يدخل أصبعه في فيه. رواه الطبراني في الأوسط، وعن أنس أن النبي 蒙 قال: يجزئ من السواك الأصابع. رواه الضياء والطبراني في سننه وضعفه، وإسناده لا بأس به كما في العزيزي. والعلك (أى اللبان) يقوم مقام السواك للمرأة، ولا يستاك بعود من الريحان؛ لما روى عن ضمرة بن حبيب قال: نسهى النبي 紫 عن السواك بعود الريحان، وقال: إنه يحرّك الجذام. رواه الحارث في مسنده.

عَنْ أَبِى هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ قَالَ: لَوْلا أَنْ أَشْقً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ لأَمَرْتُهُمْ بِتَأْخِيرِ الْعَشَاء، وَبِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاةٍ.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والترمذي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (قال) أى النبى ﷺ. قوله: (لولا أن أشق) أن مصدرية والفعل مسبوك بسها مرفوع على الابتداء والخبر محذوف وجوبًا، والكلام على تقدير مضاف، أى لولا خوف المشقة موجود، فلا يرد أن (لولا) لامتناع شىء لوجود غيره ولا وجود للمشقة هنا.

قولـــه: (على المؤمنين) كذا فى رواية لمسلم، وفى رواية له والنسائى: على أمتى، وفى البخارى : على أمتى، أو على الناس.

قوله: (لأمرتسهم بتأخير العشاء) أى: أمرت المؤمنين بتأخير العشاء الآخرة إلى ثلث الليل أو نصفه؛ لما فى رواية الترمذى وأحمد من حديث زيد بن خالد: لولا أن أشق على أمتى لأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل. ولما رواه الحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ: لأخرت صلاة العشاء إلى نصف الليل. والمنفى أمر الإيجاب، وإلا فتأخيرها مأمور به على سبيل الندب.

قولسه: (وبالسواك) أى: لأمرتسهم باستعمال السواك؛ لأن السواك هو الآلة، وقد يطلق على الفعل أيضًا، فعلى هذا لا تقدير. قوله: (عند كل صلاة) أى: عند إرادة الصلاة فرضا أو نفلاً، وهو كذلك في رواية الشيخين والنسائي من طريق أبي الزناد عن الأعرج بلفظ: "عند كل صلاة" أيضاً، وفي رواية مالك والشافعي والبيهةي وابن خزيمة في صحيحه والحاكم وقال: صحيح الإسناد، وذكره البخارى تعليقًا في كتاب الصوم عن أبي هريرة مرفوعًا: لولا أن أشق على أمتى لأمرتسهم بالسواك عند كل وضوء. والتوفيق بين الروايين، أن السواك الواقع عند الوضوء واقع للصلاة لأن الموضوء شرع لها، على أن المعرّل عليه أنه يطلب عند كل صلاة ووضوء عملاً بالروايين، كما يطلب عند كل صلاة ووضوء عملاً بالروايين، كما يطلب عند كل شيء يغير الفم وعند القيام من النوم؛ لما رواه أحمد والنسائي والترمذي عن عائشة أن النبي ﷺ قال: السواك مطهرة للفم مرضاة للرب. وعنها قالت: كان النبي ﷺ قال: السواك مطهرة للفم مرضاة للرب. يتوضاً. رواه أحمد ويأتي للمصنف.

قال في المرقاة: فظهر أن ما ذكر في بعض الكتب من التصريح بالكراهة عند الصلاة معللاً بأنه قد يخرج الدم فينقش الوضوء، ليس له وجه، نعم من يخاف ذلك فليستعمل بالرفق على نفس الأسنان واللسان دون اللئة.

قال الحافظ: قال البيضاوى: (لولا) كلمة تدل على انتفاء الشيء لثبوت غيره. والحق أنسها مركبة من (لو) الدالة على انتفاء الشيء لانتفاء غيره و(لا) النافية، فدلً الحديث على انتفاء الأمر لثبوت المشقة ؛ لأن انتفاء النفي ثبوت فيكون الأمر منفيًا لئم ت المشقة.

وفيه دليل على أن الأمر للوجوب من وجهين: (أحدهما) أنه نفى الأمر مع ثبوت الندبية، ولو كان للندب لما جاز النفى، (ثانيهما) أنه جعل الأمر مشقة عليهم، وذلك إنما يتحقق إذا كان الأمر للوجوب؛ إذ الندب لا مشقة فيه لأنه جائز الترك. وقال الشيخ أبو إسحاق في اللمع: في هذا الحديث دليل على أن الطلب على جهة الندب ليس بأمر حقيقة؛ لأن السواك عند كل صلاة مندوب إليه، وقد أخبر الشارع أنه لم يأمر به. ويؤيده ما في رواية سعيد القبرى عن أبي هريرة عند النسائي من قوله ﷺ: "لفرضت عليهم السواك مع الوضوء". بدل "لأمر تسهم"، وقال الشافعي: فيه دليل على أن السواك ليس بواجب؛ لأنه لو كان واجًا لأمرهم به شقً أو لم يَشْق. وإلى القول بعدم وجوبه ذهب أكثر أهل العلم، بل ادّعى بعضهم فيه الإجماع، لكن حكى الشيخ أبو حامد وتبعه الماردى عن إسحاق بن راهويه أنه قال: هو واجب لكل صلاة فمن تركه عامدًا بطلت صلاته. وعن داود أنه واجب لكن ليس شرطً.

واحتج من قال بوجوبه بورود الأمر به ؛ فعند ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوغا: "تسوّكوا"، ولأحمد نحوه من حديث العباس، وعن ابن عمر مرفوعا: "عليكم بالسواك فإنه مطيبة للفم مرضاة للرب" رواه أحمد. ولا يثبت شيء منها، وعلى تقدير الصحة فالمنفى في مفهوم حديث الباب الأمر به مقيدًا بكل صلاة لا مطلق الأمر، ولا يلزم من نفى المقيد نفى المطلق، ولا من ثبوت المطلق التكرار.

وقال النووى: قد أنكر أصحابنا المتاخرون على الشيخ أبي حامد وغيره نقل الوجوب عن داود، وقالوا: مذهبه أنه سنة كقول الجماعة، ولو صح إيجابه عن داود لم تضر مخالفته في انعقاد الإجماع، وأما إسحاق فلم يصح هذا المحكى عنه.

○ فقه الحديث: دل الحديث على ندية تأخير صلاة العشاء إلى ثلث الليل أو نصلاة ما علمت، وذلك ليحصل للمصلين فضل الانتظار؛ لأن الإنسان في صلاة ما انتظرها؛ لقوله 護: "أما إنكم في صلاة ما انتظرها واله المخارى من حديث أنس. وعلى ندب الاستياك عند إرادة الصلاة، والسر فيه أنا مأمورون في كل حالة من أحوال القرب إلى الله تعالى أن نكون في حالة كمال ونظافة إظهارًا لشرف العبادة.

وقد ورد ما يدل على أنه لأمر يتعلق بالملك الذى يستمع القرآن من المصلى ؛ فقد روى أبو نعيم برواة ثقات من حديث جابر: إذا قام أحدكم من الليل يصلى فليستك؛ فإنه إذا قام يصلى أتاه ملك فيضع فاه على فيه فلا يخرج شيء من فيه إلا وقع فى فى الملك. ودلَّ أيضا على بيان ما كان عليه النهي ﷺ من الرفق بأمته والشفقة عليها؛ لأنه لم يأمر بالسواك على سبيل الوجوب مخافة المشقة عليهم.

قال المهلب: فيه جواز الاجتهاد من النبي ﷺ فيما لم ينـــزل عليه فيه نص، لكونه جعل المشقة سببًا لعدم أمره، فلو كان الحكم متوقفًا على النص لكان سبب انتفاء الوجوب عدم ورود النص لا وجود المشقة.

قال ابن دقیق العید: وفیه بحث، قال الحافظ: وهو کما قال. لأنه یسجوز أن یکون 業 أخبر أمته بأن سبب عدم ورود النص وجود المشقة، فیکون معنی قوله: لأمرتـــهم، ای عن الله تعالی بأنه واجب.

ودل على استحباب السواك للفرائض والنوافل ؛ لعموم الحديث، وعلى إباحة الاستباك فى المسجد لأن (عند) تقتضى الظرفية حقيقة فيقتضى استحبابه فى كل صلاة سواء فى المسجد وغيره، ويدل أيضًا بعمومه على استحباب الاستياك للصائم بعد الزوال ؛ لأن الصلاتين بعده داخلتان تحت عموم الصلاة، فلا تتم دعوى الكراهة إلا بدليل يخصص هذا العموم، وسيأتى لذلك مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

عَنْ زَيْد بْنِ خَالد الْجُهَنِي قَالَ: سَمِغْتُ رَسُولَ اللَّه ﷺ يَقُولُ: لَوْلا أَنْ الشَقْ عَلَى أُمِّي لِالمَّرَافِي عَلْمَ حُلَّ صَلاة. قَالَ أَبُو سَلْمَة: فَرَأَلِتُ زَيْدًا يَبْخُلُ صَلاة. قَالَ أَبُو سَلْمَة: فَرَأَلِتُ زَيْدًا يَبْخُلُلُسسُ فِسَى الْمَسْجِد وَإِنَّ السَّوَاكَ مِنْ أُذُنِهِ مُوضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِب، يَبْخُلُلُسسُ فِسَى الْمَسْجِد وَإِنَّ السَّوَاكَ مِنْ أُذُنِهِ مُوضِعَ الْقَلَمِ مِنْ أُذُنِ الْكَاتِب، فَكُلَّمَا قَامَ إِلَى الصَّلاة اسْتَاك.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقى والترمذي.

⊙ معنى الحديث: قوله: (فرايت زيداً إلى أى رأيت زيدًا حال كونه جالسًا في المسجد منتظرًا الصلاة، والحال أن السواك موضوع من أذنه في موضع القلم من أذن الكاتب. قال ابن حجر: وحكمته أن وضعه في هذا الموضع يسهل تناوله ويذكر صاحب به، فيُستَنَ. قال ملا على: ولا يخفى ما في هذا الموضع من التكلف المؤدى إلى الحرج، ورواية: "كان محل السواك من أصحاب رسول الله مج محل القلم"، محمولة على تقدير صحتها على بعضهم الصادق على الواحد فلا يفيد السنية.

ولعل الرواية التي اشار إليها ما روى الحطيب من طريق يجي بن ثابت عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: كان أصحاب النبي ﷺ يضعون السوكتهم خلف آذانسهم يستنون بسها لكل صلاة. وما رواه ابن أبي شبية عن صالح بن كيسان أن عبادة بن الصامت وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا يروحون والسواك على آذانسهم. لكن حمل هاتين الروايين على البعض الصادق على الواحد وأنسهما لا يفيدان السنية – خلاف المتبادر منهما، فالأولى إبقاؤها على ظاهرهما فهما مفيدان لسنية الوضع المذكور كما قال ابن حجر، ودعوى أن في ذلك الوضع تكلفًا يؤدى إلى الحسر.

ضَقَة الحَمديث: دل الحديث على أن الاستياك سنة ثابتة عند الصلاة كما تقدم، وعلى أنه مشروع فى المسجد. وقال بعض المالكية: يكره فيه لاستقذاره، والمسجد ينسزه عنه، لكن قد علمت أن بعض الصحابة كان يضع سواكه على أذنه فى المسجد يستاك به كلما قام إلى الصلاة، فلا وجه للقول بكراهته فى المسجد.

وفى فتاوى شبخ الإسلام تقى الدين ما نصه: (مسألة) فى السواك وتسريح اللحية فى المسجد هل هو جانز أم لا ؟ الجواب: أما السواك فى المسجد فما علمت أحدًا من العلماء كرهه، بل الآثار
تدل على أن السلف كانوا يستاكون فى المسجد، ويجوز أن يبصق الرجل فى ثيابه فى
المسجد، ويمتخط فى ثيابه باتفاق الأئمة وبسنة رسول الله ﷺ الثابتة عنه، بل يجوز
التوضؤ فى المسجد بلا كراهة عند جمهور العلماء، فإذا جاز الوضوء فيه مع أن الوضوء
يكون فيه السواك، وتجوز الصلاة فيه والصلاة يستاك عندها، فكيف يكره السواك ؟
وإذا جاز البصاق والامتخاط فيه فكيف يكره السواك ؟

وأما التسريح فإنما كرهه بعض الناس ؛ بناء على أن شعر الإنسان المنفصل عنه نجس، وبمع أن يكون في المسجد شيء نجس، أو بناء على أنه كالقذاة. وجهور العلماء على أن شعر الإنسان النفصل عنه ظاهر كمذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه، وأحد الوجهين في مذهب الشافعي وهو الصحيح ؛ فإن النبي ﷺ حلق رأسه وأعطى نصفه لأبي طلحة ونصفه قسمه بين الناس، وأيضًا الصحيح الذي عليه الجمهور أن شعور المينة طاهرة، بل في أحد قولى العلماء وهو ظاهر مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين أن جميع الشعور طاهرة حتى شعر الخنسزير، وعلى القولين إذا سرح شعره وجمع الشعر فلم يترك في المسجد فلا بأس بذلك، وأما ترك شعره في المسجد فهذا يكره وإن لم يكن نجسًا؛ فإن المسجد يصان حتى عن القذاة التي تقع في العين،

وقولسه: بجوز التوضؤ في المسجد بلا كراهة، محله ما لم يترتب على ذلك ضرر للمصلين، وإلا فلا يجوز.

﴿ باب كيف يستاك ﴾

أى: في بيان كيفية الاستياك.

﴿ حَدَثنا مُسَدُّدٌ وَسُلَيَمانُ بن داود العَنْكِيُّ الْمُعْنَى قالا: ثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدِ
 عَنْ غَيْلا بْنِ جَرِيرِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتُبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ئَسْتَحْمِلُهُ
 وَهُوَ يَسْتَاكُ وَقَدْ وَضَعَ السَّوْاكُ عَلَى طَرِف لِسَانِه وَهُوَ يَقُولُ إِهِدْ إِهْد، يَغْنِى وَهُوَ يَشُولُ إِهِدْ وَإِهْد، يَغْنِى يَتَهُوعُ عَنْ اللَّهِ عَلَى طَرِف سَانِه وَهُو يَقُولُ إِهِدْ إِهْد، يَغْنِى يَتَهُوعُ عَنْ اللَّهِ عَلَى طَرِق عَدَيْنًا طَوِيلا، وَلَكِنِّى اختَصَرَتُهُ.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والبيهقي والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (قال أتينا) وفى نسخة: (قال مسدد: قال: أتينا) أى قال مسدد فى روايته: قال أبو موسى: أتينا إلخ. والضمير لأبي موسى و جماعة من الأشعريين، لما فى رواية الشيخين وغيرهما: أتيت رسول الله ﷺ فى رهط من الأشعريين... إلخ.

قوله: (نستحمله) جملة حالية أى أتيناه طالبين أن يحملنا إلى غزوة تبوك، فقال: لا والله لا أحملكم ولا أجد ما أحملكم عليه، ثم أتى له ﷺ يابل فأرسلها إليهم ليركبوها، فقالوا: لا نركب حتى نسأل النبي ﷺ فإنه قد حلف ألا يجملنا، فأتوه فقال: ما أنا حملتكم بل الله حملكم. قوله: (يستاك على لسانه) جملة في محل نصب حال؛ أى: رأيته ﷺ حال كونه يستاك على لسانه طولاً؛ لما في رواية أحمد، وطرف السواك على لسانه يستن إلى فوق. قال الراوى: كأنه يَسْتَقُ طولاً. وبسهذا يظهر وجه مطابقة الحديث للترجمة. قوله: (وقال سليمان إلخ)، وفي نسخة: قال أبو داود: وقال سليمان أي قال سليمان بن داود في روايته بسنده: قال أبو موسى: دخلت. قوله: (على طرف لسانه) أى: طرفه الداخل. لما عند أحمد: يستن إلى فوق. قوله: (وهو يقول) جملة في محل نصب حال أيضًا من فاعل يستاك فهي حال مترادفة. قوله: (إهد إهد) بسهمزة مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة وهاء ساكنة، وفي رواية البخاري: "أع أع" بضم الهمزة وسكون العين المهملة، وفي رواية النسائي وابن خزيمة والبيهقي: "عاعاً" بتقديم العين المهملة المفتوحة على الهمزة الساكنة، وللجوزقي بخاء معجمة أو حاء مهملة بعد الهمزة المكسورة، قال الحافظ: ورواية "أع أع" أشهر، وإنما اختلف الرواة لتقارب مخارج هذه الأحرف، وكلها ترجع إلى حكاية صوته ﷺ إذ جعل السواك على طرف لسانه. قوله: (يعني يتهوّع) أي يتقياً، وهو من باب التفعل، يقال: هاع يهوع هوعًا، إذا قاء بلا تكلف، فإذا تكلف يقال: تهوّع، والاسم الهواع بالضم، وهذا تفسير لقوله: (إهـ إهـ) من أحد الرواة دون أبي موسى؛ لقوله: "يعني"؛ ولما في مختصر المنذرى: "أراه يعني يتهوع"، وفي رواية البخارى: "كأنه يتهوع"، فيكون من كلام أبي هو سي.

قوله: (وكان حديثًا طويلاً [خ) ولى نسخة: فكان - أى كان حديث أيي بردة عن أبيه - حديثا طويلاً فاختصره مسدد بحذف ما فى رواية سليمان من قوله: وقد وضع السواك... [خ.

 فقه الحديث: دلّ الحديث على أنه لا يختص السواك بالأسنان، وأنه من باب التنظيف والتطيب لا من باب إزالة القاذورات، وعلى جواز الاستياك بحضرة الغير، وعلى مشروعية السواك في اللسان طولاً، أما الأسنان فالأحب فيها أن تكون عرضًا ؛ لحديث عائشة رضى الله عنها: قالت: كان النبي ﷺ يستاك عرضًا ولا يستاك طولاً. رواه أبو نعيم، وفي إسناده عبد الله بن حكيم، وهو متروك.

وفى مراسيل أبى داود من طريق عطاء: إذا شربتم فاشربوا مصًا، وإذا استكتم فاستاكوا عرضًا. وفيه محمد بن خالد القرشى قال ابن القطان: لا يعرف، وقال الحفظ: وثقه ابن معين وابن حبان، ورواه البغوى والعقيلي والطيراني وغيرهم من حديث سعيد بن المسيب عن بسهز بن حكيم بلفظ: كان البي قلة يستاك عرضًا. وفي إساده ثبيت بن كثير وهو ضعيف، واليمان بن على وهو اضعف منه. وعن إمام الحرمين أنه يمرّ السواك على طول الأسنان وعرضها، فإن اقتصر على أحدهما فالعرض أولى.

والسنة إمساكه باليمين وأن يكون خنصرها أسفله، والبنصر والوسطى والسبابة فوقه، والإبسهام أسفل رأسه كما رواه ابن مسعود. وق حجة الله البالفة: ينبغى للإنسان أن يبلغ بالسواك أقاصى القم، فيخرج بلاغم الحلق والصدر، والاستقصاء في السواك يذهب بالقلاع، أى داء الفم، ويصفى الصوت ويطب النكهة.

﴿ باب في الرجل يستاك بسواك غيره ﴾

و في نسخة: باب فيمن يستاك بسواك غيره، وفي أخرى: باب الرجل يستاك. إخ، أي في حكم الاستياك بسواك الغير.

عَــنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَسْتَنُ وَعِنْدَهُ رَجُلانِ أَحَدُهُمَا أَحُدُهُمَا أَحُـــمُ مَا أَحْـــمُ اللّهِ فِي فَضْلِ السّوَاكِ أَنْ كَبُرْ، أَعْطِ السّوَاكَ أَنْ كَبُرْ، أَعْطِ السّوَاكَ أَكْبَرُهُمَا.
 أَكْبَرُهُمَا.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم وأحمد والبيهقي، والبخاري تعليقًا.

عنى الحديث: قوله: (يستن) بفتح أوله وسكون السين المهملة وفتح المثناة الفوقية وتشديد النون أي: يستاك، من الاستنان الذي هو دلك الأسنان وحكها بما يجلوها. وقال ابن الأثير: الاستنان استعمال السواك، افتعال من الأسنان، أي يمرّه عليها. قوله: (أحدهما أكبر من الآخر) يعني سنًّا أو فضلاً؛ والظاهر الأول لما في رواية الشيخين: فجاءين رجلان أحدهما أكبر من الآخر فناولت السواك الأصغر منهما فقيل لى: كبر. قوله: (فأوحى إليه... إلخ) وفي نسخة: (فأوحى الله إليه)، أي: أمر النبي ﷺ في شأن باقى أثر الاستياك أن يقدّم الأكبر في إعطائه السواك ليستعمله بعده، و(أوحى) من الإيحاء، وهو والوحي: الرسالة، ويجيء بمعنى الإلهام والإشارة والكتابة، وكل ما ألقيته لغيرك ليعلمه، ثم غلب استعماله فيما يلقى إلى الأنبياء وهو المراد هنا، ويكون بالرؤيا المنامية، أو بالإلهام، أو بسماع كلام الله تعالى بلا واسطة، أو بإرسال ملك. ويؤخذ ذلك من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَبَشَرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلا وَحْيًا أَوْ مَنْ وَرَاء حجَابِ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ الشوري/٥١. و" أنَّ " في قوله: "أن كبر " مفسرة بمنزلة "أَى" نُظير قولُه تعالى: ﴿فَأُوْحَيْنَا إَلَيْه أَن اصْنَع الْفُلْكَ﴾ المؤمنون/٢٧. ويلحق بالسواك في تقديم الأكبر الطعام والشراب والكلام ونحو ذلك، وهذا ما لم يترتب القوم في الجلوس، وإلا فالسـنة تقديم الأيمن ؛ لما رواه الشيخـان من حديث أنس أن رسول الله ﷺ أتى بلين قد شيب بماء وعن يمينه أعرابي وعن شماله أبو بكر فشرب ثم أعطى الأعوابي وقال: الأيمن فالأيمن. قوله: (أعط السواك أكبرهما) يحتمل أنه تفسير من الراوي، وأنه من قول النبي ﷺ الموحى به إليه.

والحديث يقتضى أن الوحى كان فى اليقظة، ويشهد له ما رواه أحمد والبيهقى عن ابن عمر بلفظ: رأيت رسول الله ﷺ يستق فأعطاه أكبر القوم، ثم قال: إن جبريل أمرين أن كبر. وما رواه الطبران في الأوسط بلفظ: أمرين جبريل أن كبر. وأما ما رواه البخارى تعليقًا قال: وقال عفان: حدثنا صخو بن جويرية عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: أواني أتسوّك بسواك، فجاءين رجلان أحدهما أكبر من الآخر، فناولت السواك الأصغر منهما فقيل لي: كبر، فدفعته للأكبر منهما. ورأواني، بفتح الهمزة من الوقيا. وما رواه مسلم في كتاب الرؤيا من طريق على بن نصر عن صخر عن نافع أن عبد الله بن عمر حدّثه أن رسول الله ﷺ قال: "أواني في المنام أتسوّك بسواك، فجد بني رجلان أحدهما أكبر من الآخر، فناولت السواك الأصغر منهما فقيل لي: كبر، فدفعته إلى الأكبر". فهما صويحان في أن الوحى حصل في غير اليقظة.

وجمع الحافظ بينهما بأن ذلك لما وقع فى اليقظة أخبرهم 義 بما رآه فى النوم، تنبيهًا على أن أمره بذلك بوحى متقدّم، فحفظ بعض الرواة ما لم يحفظه البعض الآخر.

ضفه الحديث: دل الحديث على مشروعية السواك وفضيلته، وعلى طلب
 تقديم الأكبر من الحاضرين على الأصغر، وهو السنة أيضًا في المصافحة والتحية
 والكلام ونحو ذلك، وعلى جواز استعمال سواك الغير بإذنه بدون كواهة، غير أنه
 يطلب غسله لما يحتمل من استقذار ربق المستعمل، وبدل عليه حديث الباب الآتي.

﴿ باب غسل السواك ﴾

أى: فى بيان طلب غسل السواك بعد الاستياك للنظافة تما أصابه من الفم لئلا ينفر منه الطبع.

عَــنْ عَانِشــةَ أنــها قَالَتْ: كَانَ نبى الله ﷺ يَسْتَاكُ فَيُعْطِينِي السَّوَاكَ الْغُسلَة، وَأَلْفَعُهُ إِلْهِ.
 لأغْسلَة، فَأَلِثَاأً به فَأَسْتَاكُ ثُرِمَّ أَغْسلُهُ وَأَلْفَعُهُ إِلَيْه.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقى.

 معنى الحديث: قوله: (فأبدأ به) أى: باستعماله فى فمى قبل الغسل للنبرّك بأثر رسول الله # و الاستشفاء بريقه.

نقم الحديث: دل الحديث على جواز الاستياك بسواك الغير برضاه، بدون كراهة، وعلى جواز التيرك بآثار الصالحين، ولذلك لم تفسله أم المؤمنين قبل أن تستاك به، وهذا يدل على كمال فطنتها وحرصها على الخير، وعلى أنه يسن غسل السواك بعد الاستياك به.

﴿ باب السواك من الفطرة ﴾

بكسر الفاء بمعنى الخلقة: اسم من (الفطر) بفتح فسكون، وهو الحلق والابتداء والاختراع، يقال: فطر الله الحلق فطرًا، من باب نصر، خلقهم، والمراد بسها هنا السنة التى اختارها الله تعالى لعباده، وفى مقدّمتهم الأنبياء والمرسلون.

حَدَّلَـــنا يَحْى بْنُ مَعِين ثَنَا وَكِيعٌ عَن زَكَرِيًّا بْنِ أَبِي زَائِدَةً عَنْ مُصْعَب بُسنِ شَيْبَةً عَنْ طَلْقِ بْنِ حَبِيبٌ عَنْ ابْنِ الزَّبْيْرِ عَنْ عَائِشَةً قَالَتَٰ: قَالَ رَسُــولُ اللَّهِ ﷺ : عَشْــرٌ مِــنَ الْفُطْرَةِ: قَصُّ الشَّارِب، وَإِغْفَاءُ اللَّحْيَة، وَالسَّوَاكُ، وَالاسْشَشْــاقُ بِالْمَاءِ ، وَقَصُّ الأَظْفَارِ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِم، وَتَغْفُ الْإِيطِ، وَحَلْقُ الْعَائِمَة، وَالشَّوَاكُ، الْعَائِمَة، وَالشَّفَانِ ، وَغَسْلُ الْبَرَاجِم، وَتَغْفُ الْإِيطِ، وَحَلْقُ الْعَائِمَة، وَالشَّفَانِ ، وَعَسْلُ النَّرَاجِم، وَتَغْفُ الْعَلِم ، وَحَلْقُ وَلَيسَ الْعَاشِرَة إلا أَنْ تَكُونَ الْمَطْمُونَة.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم وأحمد والترمذي والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (عشر من الفطرة) أى: عشر خصال من خصال الدين، فالكلام على تقدير مضاف، أو هو صفة لموصوف محذوف، أى: خصال عشر من خصال الدين، واتى بمن النبعضية إشارة إلى عدم انحصار خصال الدين في العشر لأن خصاله كثيرة. قال الحطابي: فسر أكثر العلماء الفطرة في هذا الحديث بالسنة، والمعنى: أن هذه الحصال من سنن الأنبياء الذين أمرنا أن نقتدى بسهم بقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْقَدْهُ} الأعام/ ٩٠ وأول من أمر بسها إبراهيم ﷺ، وهي المرادة من قوله تعالى: ﴿وَلَهُ النَّمْ إِبْرَاهِيمُ رَبُّهُ بِكُلْمَات فَأْتَمُهُنَّ البقرة/ ١٤ . قال ابن عباس: أمره بعشر خصال، ثم عذه ن فلما فعلهن قال: ﴿إِنِّى جَاعِلُكُ لِلنَّاسِ إِمَاماً ﴾. ليقتدى بك ويستن بسنتك، وقد أمرت هذه الأمة بمتابعت خصوصاً، لقوله تعالى: ﴿فَهُ أُوحَيْنَا إِلِكُ أَنِ البَّعِ مِلْةً إِلْمَا اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

قولسه: (قص الشارب)، أى: أحد الخصال العشرة قص الشارب، فهو مرفوع على أنه خبر لمبتدا محدوف، أو بدل من عشر، ويصح أن يقراً بالجر على البدلية من الفطرة، وكذا يقال في المعطوفات. والقص: القطع، يقال: قصصت الشعر قصاً من باب قتل: قطعته، والشارب: الشعر النابت على الشفة العليا، قال العينى: يستحب أن يبدأ بالجانب الأيمن، وهو محير بين القص بنفسه وبين أن يولى ذلك غيره لحصول المقصود، بخلاف الإبط والعائة. واختلف في حدّ ما يؤخذ من الشارب: فقال الطحاوى: قص الشارب حسن والحلق سنة وهو أحسن من القص، وهو قول أبي الطحاوى: قص الشارب حسن والحلق سنة وهو أحسن من القص، وهو قول أبي حيفة وأبي يوسف ومحمد ؛ لحديث: أحفوا الشوارب. وقال ابن القاسم عن مالك: إحفاء الشارب حتى يبدو حرف

الشفة، وقال أشهب: سألت مالكًا عمن يحفى شاربه، فقال: أرى أن يوجع ضربًا، وقال لمن يحلق شاربه: هذه بدعة ظهرت في الناس.

وقال النووى: المحتار فى قص الشارب أن يقصه حتى يبدو طرف الشفة ولا يخفه من أصله، وأما رواية "أحفوا" فمعناها أزيلوا ما طال على الشفتين. قال ابن دقيق الهيد: ما أدرى هل نقله عن المذهب أو قاله اختيارًا منه لمذهب مالك. قلت: صرح فى شرح المهذب بأن هذا مذهبنا. وقال الأثرم: كان أحمد يحفى شاربه إحفاء شديدًا. ونص على أنه أولى من القص.

والحاصل أن السنة دلت على الأمرين، ولا تعارض، فإن القص يدل على أخذ البعض، والإحفاء يدل على أخذ الكل، وكلاهما ثابت، فيختار المكلف أيهما شاء، فينبغى لمن يريد المحافظة على السنن أن يستعمل هذا مرة وهذا مرة، فيكون قد عمل بكل ما ورد، وقد ذهب بعض الحنفية وابن حزم إلى وجوب أخذ الشارب ؛ لحديث: أنسهكوا الشوارب وأعفوا اللحى. رواه الستة عن ابن عمر، وحديث: من لم ياخذ من شاربه فليس منا. رواه أحمد والترمذى والنسائى وصححه عن زيد بن أرقم.

أما قول ابن دقيق العيد: لا أعلم أحدًا قال بوجوب قص الشارب من حيث هو، فكانه لم يقف على ما ذكر. وف شرح الشرعة: لا بأس بترك سباليه وهما طرفا الشارب، فعل ذلك عمر فله. ومحل جواز ترك السبالين ما لم يفحش ذلك.

قوله: (وإعفاء اللحية) إرساها وتوفيرها، وأصله من عفا الشيء إذا كثر وزاد، ومنه قوله تعالى: ﴿خَتَى عَفُوا﴾ الاعراف/٩٥. أى كثروا، ويستعمل متعديًا بالهمزة وبعدمها، يقال: أعفيته وعفيته، واللحية بكسر اللام: اسم لما نبت على الحدين والذقن، وجمعها لحى بكسر اللام وضمها كسدرة وسدر وحلية وخُلى. والذقن مجتمع لحيه. وقد ورد في إعفاء اللحية أحاديث كثيرة منها ما رواه البخارى في صحيحه بسنده عن ابن عمر عن النبي # قال: "خالفوا المشركين: وفروا اللحى وأحفوا الشوارب". ومنها ما رواه أيضًا عن ابن عمر قال: قال رسول الله # : "أسهكوا الشوارب وأعفوا اللحى"، وقد أخرج هذا الحديث أيضًا الأنمة الستة. وفي رواية لمسلم عن ابن عمر عن النبي # قال: "أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى"، وفي رواية له عن ابن عمر أيضًا عن رسول الله # قال: "خالفوا المشركين: أحفوا الشوارب وأوفوا اللحى"، وروى أيضًا بسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله # : "جزُوا الشوارب وأرفوا اللحى"، وخوك البيان وأرفوا اللحى وخالفوا الجوس". وفي رواية لأهد و البخارى ومسلم عن النبي # قال: "خالفوا الجوس" وفيوا اللحى، وأحفوا الشوارب". إلى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة الصريحة التي يطول ذكرها في الأمر بإعفاء اللحية، وأصل الأمر الوجوب، المحيد عرمًا عند أنمة المسلمين المجتهدين أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم. وهاك يعض نصوص المذاهف فيها:

قال فى كتاب الصوم من الدرّ المختار للحنفية: لا يكره دهن شارب إذا لم يقصد الزينة، أو تطويل اللحية إذا كانت بقدر المسنون وهو القبضة. وصرّح فى النهاية بوجوب قطع ما زاد على القبضة (بالضم) ومقتضاه الإثم يتركه إلا أن يمحل الوجوب على النبوت، وأما الأخد منها وهى دون ذلك كما يفعله بعض المفاربة ومختثة الرجال فلم يبحه أحد، وأخذ كلها فعل يهود افند ومجوس الأعاجم.

وقال فى البحر الرائق: ويستحسن دهن الشارب إذا لم يكن من قصده الزينة؛ لأنه يعمل عمل الخضاب، ولا يفعل لتطويل اللحية إذا كانت بقدر المسنون وهو القبضة، كذا فى الهداية. وكان ابن عمر يقبض على لحيته فيقطع ما زاد على الكف. رواه أبو داود فى سننه. وما فى الصحيحين عن ابن عمر عنه 激: "أحفوا الشوارب وأعفوا اللحيّ"، فمحمول على إعفائها من أن يأخذ غالبها أو كلها كما هو فعل مجوس الأعاجم من حلق لحاهم، فيقع بذلك الجمع بين الروايات، وأما الأخذ منها وهى دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة والمحتنة من الرجال فلم يبحه أحد، كذا في فتح القدير، ونحوه في شرح الزيلمي على الكنــز وحاشية الشرمبلالي على الدرر وغيرهما من كتب السادة الحنفية.

وقال العلامة الشيخ أحمد بن قاسم العبادى فى آخر فصل العقيقة من حاشيته على تُعفة المختاج بشرح المنهاج، ردًا على من قال من الشافعية: إن القول بحرمة حلق اللحية خلاف المتعد ما نصه فى شرح العباب:

(فائدة): قال الشيخان، يعنى الرافعى والنووى: يكره حلق اللحية. واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بأن الشافعى الله نص فى الأم على التحريم، قال الزركشي: وكذا الحليمي في محاسن الشريعة. وقال الأذعى: الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بسها.

ونحوه فى حاشية العلامة الشبخ عبد المجيد الشروانى على الكتاب المذكور، ومنه تعلم أن الشافعى نفسه نص على حرمة حلق اللحية، وأن القول بالكراهة خطأ لقول الأذرعى: الصواب تحريم حلقها [2.

وقال العلامة الشيخ أحمد النفراوى المالكى فى باب الفطرة والخنان من شرحه على رسالة الإمام ابن أبي زيد ما نصه: وفى قص الشوارب وإعفاء اللحى مخالفة لفعل الأعاجم، فإنسهم كانوا يحلقون لحاهم ويعفون الشوارب، وآل كسرى أيضًا كانت تحمله الجند فى زماننا من أمر الحدم بحلق لحاهم دون شواربهم لا شك فى حرمته عند جميع الأئمة لمخالفته لسنة المصطفى الله ولمواقد لا يجوز العمل بسها إلا عند عدم نص عن الشارع

مخالف لها، وإلا كانت فاسدة يحرم العمل بسها، ألا ترى لو اعتاد الناس فعل الزنا أو شرب الخمر لم يقل أحد بجواز العمل بسها.

ثم قال: وأمر النبي ﷺ – كما فى الموطأ – أن تعفى اللحية، أى يوفر شعرها، وبيقى من غير إزالة لشىء منها، والمتبادر من قوله : (وأمر) الوجوب، وهو كذلك إذ يجرم حلقها إذا كانت لرجل، وأما قصها فإن لم تكن طالت فكذلك، وأما لو طالت كثيرًا فأشار إلى حكمه بقوله: قال مالك هند: ولا بأس بالأخذ من طولها إذا طالت طولاً كثيرًا بحيث خرجت عن المعتاد لغالب الناس، فيقص الزائد لأن بقاءه يقبح به المنظر، وحكم الأخذ الندب، والمعروف أنه لا حدّ للمأخوذ، وينبغى الاقتصار على ما تحسن به الهيئة.

وقال الباجى: يقص ما زاد على القبضة، ويدل عليه فعل ابن عمر وأبي هريرة رضى الله تعالى عنهما، فإنسهما كانا يأخذان من لحيتهما ما زاد على القبضة، والمراد بطوفا طول شعرها فيشمل جوانبها، فلا بأس بالأخذ منها أيضًا، وقاله – أى ندب الأخذ من الطويلة – قبل مالك غير واحد من الصحابة والتابعين رضى الله تعالى عن الجميع، فيكون هذا هو الراجح، ولا يعارضه ما روى عن مالك من ترك طوفا حتى تبلغ حد التشويه لأنه بيان للطول كثيرًا؛ لأن المطلق يحمل على المقيد، ثم قال: ظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز إلا أخذ الزائد على المعتاد، فيفهم منه أنه لا يجوز حلق ما تحت الحنك، وهو كذلك، فقد نقل عن مالك كراهته حتى قال: إنه من فعل المجوس، ونقل عن بعض الشيوخ أن حلقه من الزينة، فتكون إزائته من الفطرة.

وأقول: يمكن الجمّع بحمل كلام الإمام على ما لا يلزم على بقائه تضرّر الشخص ولا تشويه خلقته، وكلام غيره على ما يلزم على بقائه قبح منظر صاحبه أو تضرّره به، وقد روى أنه ﷺ كان يأخذ من عرض لحيته وطولها وكان يأمر أن يؤخذ من باطن اللحية، وأما شعر الخذ فالذى اختاره ابن عرفة جواز إزالته، وأما شعر الأنف فقد استحب بعض الفضلاء قصه لا نتفه لأن بقاءه أمان من الجذام، ونتفه يورث الأكلة، وأما شعر العنفقة فيحوم إزالته كحرمة إزالة شعر اللحية ؛ وقيدنا ذلك بالرجل لما من أن المرأة يجب عليها إزالة ما عدا شعر رأسها.

وأما نتف الشيب من اللحية فقد قال مالك حين ستل عنه: لا أعلمه حرامًا، وتركه أحب إلى، أى: وإزالته مكروهة على الصواب، كما يكره تخفيف اللحية والشارب بالموسى تحسينًا وتزيينًا، وإن قصد بذلك التلبيس على النساء كان أشد في النهى.

وقال العلامة الشيخ أحمد الفاسى المعروف بزرّوق في شرحه على قول الإمام ابن أبي زيد: "وأمر أن تعفى اللحية وتوفر ولا تنقص، قال مالك: ولا بأس بالأخذ من طوها إذا طالت كثيرًا، وقاله غير واحد من الصحابة والتابعين" ما نصه: فاعل (أمر) هو النبي في للحديث: "أنسهكوا الشوارب وأعفوا اللحي"، أى اتركوها موفورة، وذكر النووى في همزة رأعفوا) وإسقاطها قولين، ومعنى (توفر): تترك على حالها دون نقص لأنسها وجه الإنسان وزينته، ويمنع حلقها وحلق الشيب منها ونغه، ويجرم عقدها وضفوها، يعنى للمثلة في ذلك، ويستحب تسريحها لأنه جمال، وقيل: لا يكره ولا يستحب. وقال مالك: ولا بأس بالأخذ من طولها، قال الباجي: يؤخذ منها ما زاد على القبضة، وعن مالك أنه كره حلق ما تحت الذقن من الشعر، وقال: هو من فعل المجود وما يحصوها ثما يلى الوجه، لكنه من الجمال ويعارضه الأمر بالإعفاء فانظره.

ونحوه في شرح أبي الحسن للرسالة وحاشية العدوى عليه.وقال في باب السواك من شرح مختصر المقنع للسادة الخنابلة ما نصه: ويعفى لحيته ويحرم حلقها، ذكره الشيخ تقى الدين، ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة وما تحت حلقه ويحف شاربه. وهو أولى من قصه.

وقال العلامة الشيخ منصور بن إدريس الخيلى فى فضل الامتشاط وغيره من كتابه كشاف القناع على متن الإقناع ما نصه: وإعفاء اللحية بألا يأخذ منها شيئا. قال فى المذهب: ما لم يستهجن طولها ويحرم حلقها. ذكره الشيخ تقى الدين ولا يكره أخذ ما زاد على القبضة ونصه: لا بأس بأخذه ولا أخذ ما تحت حلقه لفعل ابن عمر، لكن إنما فعله إذا حج أو اعتمر رواه البخارى وأخذ الإمام أحمد من حاجيه وعارضيه نقله ابن هائء. ونحوه فى شرح المنتهى للعلامة الشيخ منصور بن يونس.

وقال العلامة الشيخ محمد السفاريني الحنبلي في كتاب غذاء الألباب لشرح منظومة الآداب ما نصه: المعتمد في المذهب حرمة حلق اللحية، قال في الإقناع: وبحرم حلقها، كذا في شرح المنتهى وغيره. قال في الفروع: ويحرم حلقها، ذكره شيخنا. وذكره في الإنصاف ولم يحك فيه خلافًا، وفي الصحيحين عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "خالفوا المشركين، و فروا اللحى وأحفوا الشوارب"، عنه البخارى: وكان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته فما فضل أخذه.

وقد ذكرنا هذه النصوص ليتنه من شرح الله صدره للعمل بالدين إلى أن أقوال الفقهاء الذين تصدّوا الاستنباط الأحكام صريحة فى النحريم كما هو مقتضى الأحاديث، فيعمل على مقتضاها ؛ إذ الواجب على المكلف والاسيما أهل العلم ألا يخرجوا عن العمل بالأحكام الواردة على لمسان الرسول الله يوحى من رب العالمين، قسال تعسالى: ﴿وَمَا آتُكُمُ الرَّسُولُ فَعَدُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَاتَهُوا ﴾ اختر/٧. ففي ذلك شرفهم وفضلهم، وقد تساهل في هذا الزمان كثير من المتعلمين فحلقوا أطراف الشارب، ووفورا ما تحت الأنف واغترً بسهم كثير من الجاهلين.

وأما المرأة إذا نبت لها لحية فيطلب منها إزالتها، فهل اعتقد الذين يحلقون لحاهم ووفروا شواربسهم، وتشبه جماعة منهم ببعض الكافرين، فحلقوا لحاهم أنسهم نساء ففعلوا ما يطلب فعله من النساء؟ فلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم ! وإنا لله وإنا إليه راجعون.

قولسه: (والسواك) وكان ذلك من الفطرة لأنه مطهرة للفم مرصاة للرب، قال العينى في شرحه: ويستحب أن يكون من شجر مرّ لأنه يطيب النكهة ويشدّ الأسنان ويقرّى المعدة، سواء أكان مبلولاً أم رطبًا، صائمًا أم غير صائم، قبل الزوال وبعده، وعند تغير الفم يستحب بالإجماع، ولا يسن في حق النساء لضعف أسنانسهن.

وفيه أن الحديث لم يفرق في طلب السواك بين الرجال والنساء بل الفوائد المترتبة على الاستياك مطلوبة للنساء كالرجال، بل هي في النساء أشدّ كما لا يخفي، وضعف أسنانسهن لا يقتضى عدم طلبه في حقهن، إذ تستاك المرأة بلطف وحالة تلبق بسها والرجل كذلك، وقد تقدم في الحديث الذي قبل هذا أن عائشة رضى الله تعالى عنها استاكت بسواك الذي ﷺ.

وقال النووى: ويستحب أن يبدأ باليدين قبل الرجلين فيبدأ بمسبحة يده اليمنى ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم الإبسهام ثم يعود إلى البسرى فيبدأ بخنصرها ثم ببنصرها... إلح، ثم يعود إلى الرجل اليمنى فيبدأ بخنصرها ويختم بخنصر البسرى. وقال ابن دقيق العيد: وما اشتهر من قصها على وجه مخصوص لا أصـــل له ف الشريعة، ولا يجوز اعتقاد استحبابه لأن الاستحباب حكم شرعى لا بد له من دليل، وليس استسهال ذلك بصواب.

قولسه: (وغسل البراجم) بفتح الموحدة وكسر الجيم: جمع برجمة بضم الموحدة والجيم وهي العقد التي في ظهور الأصابع، والمراد بسها هنا عقد الأصابع ومفاصلها كلها، وغسلها تنظيف المواضع التي يجتمع فيها الوسخ. ويلحق بذلك ما يجتمع من الوسخ في معاطف الأذن والصماخ فيزيله بالمسح؛ لأن الغسل ربما أضر بالسمع. وكذلك ما يجتمع في داخل الأنف وجميع الوسخ المجتمع على أي موضع من البدن بالعرق والغبار ونحوهما، وغسل ما ذكر سنة مستقلة ليست مختصة بالوضوء.

قول (وننف الإبطى المشهور أنه بكسر الهمزة والمرحدة وسكون بها وهو يذكر ويؤنث، والمستحب البداءة فيه بالهمنى، وبحصل أصل السنة بالحلق ولاسهما من يؤلمه الننف. قال العينى: والأفضل فيه الننف لمن قوى عليه، وبحصل أيضًا بالحلق والتورة، وحكى عن يونس بن عبد الأعلى قال: دخلت على الشافعى وعنده المزين يحلق إبطه، فقال: علمت أن السنة الننف، ولكن لا أقوى على الوجع، ويستحب أن يبدأ بالإبط اليمنى. وقال الغزالى: هو في الابتداء موجع ولكن يسهل على من اعتاده، قال: والحلق كاف الأن المقصود النظافة.

وتعقب: بان ألحكمة في نتفه أنه محل للواتحة الكربهة، وإنما ينشأ ذلك من الوسخ الذى يجتمع بالعرق فيتلبد ويهيج، فشرع فيه النتف الذى يضعفه فتخف الرائحة به، بخلاف الحلق فإنه يقوى الشعر ويهيجه فتكثر الرائحة لذلك. وقال ابن دقيق العيد: من نظر إلى اللفظ وقف مع النتف، ومن نظر إلى المعنى أجازه بكل مزيل. قول...: (وحلق العانة) قال النووى: المراد بالعانة: الشعر الذى فوق ذكر الرجل وحواليه وكذلك الشعر الذى حوالي فرج المرأة، ونقل عن أبي العباس بن سريج أنه الشعر النابت حول حلقة الدبر، فيحصل من مجموع هذا استحباب حلق جميع ما على القبل والدبر وما حوفها. وقال: ابن دقيق العيد: كأن الذى ذهب إلى استحباب حلق ما حول الدبر ذكره بطريق القياس، والأولى في إزالة الشعر هاهنا الحلق اتباعًا. والأفضل فيه الحلق، ويجوز القص والنعف والبورة، ولا يوقت بل يضبط بالحاجة فإذا طال حلق. وكذلك الشارب ونتف الإبط وتقليم الأظفار، أما حديث أنس الذى رواه مسلم أن الذي يقل وقت لنا في قص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط وحلق العانة ألا يتوك أكثر من أربعين ليلة، فمعناه لا يتوك تركًا يتجاوز به أربعين، لا أنه وقت لهم الدي أبيرك أربعين، لا أنه وقت لهم الديرة.

وقال في المرقاة: قال ابن الملك: لو أزال شعرها بغير الحلق لا يكون على وجه السنة، وفيه أن إزالته قد تكون بالنورة، وقد ثبت أنه الله استعمل النورة على ما ذكره السيوطى في رسالته، نعم لو أزالها بالمقص مثلاً لا يكون آتيا بالسنة على وجه الكمال. ثم قال: قال ابن حجر: وحلق العانة ولو للمرأة كما اقتضاه الإطلاق، بل جديث "تستحد المغيبة" ظاهر فيه، لكن قيده كثيرون بالرجل وقالوا: الأولى للمرأة السنف لأنه أنظف لنفرة الزوج من بقايا أثر الحلق، ولأن شهوة المرأة أضعاف شهوة الرجل ؛ إذ جاء أن لها تسعًا وتسعين جزءً منها وللرجل جزء واحد، والنتف يضعفها والحلق يقريها فأمر كل عاهو الأنسب به.

قوله : (وانتقاص الماء) بالقاف والصاد المهملة، وقد فسره المصنف، وقيل: إنه بالفاء والضاد المعجمة أو الصاد المهملة، وهو الانتضاح بالماء كما في رواية للمصنف. قال النورى: أما انتقاص الماء فهو بالقاف والصاد المهملة وقد فسره وكيع في الكتاب (يعني مسلمًا) بأنه الاستنجاء.

وقال أبو عبيدة وغيره: معناه انتقاص البول باستعمال الماء في غسل المذاكر، وقيل: هو "الانتضاح". وقد جاء في رواية "الانتضاح" بدل الانتقاص بالماء. قال الجمهور: الانتضاح: نضح الفرج بماء قليل بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس، وقيل: هو الاستنجاء بالماء.

وذكر ابن الأثير أنه روى (انتفاص) الماء بالفاء والصاد المهملة، وقال: المشهور في الرواية بالقاف، وقيل: الصواب بالفاء والمراد نضحه على الذكر، من قولهم لنضح الدم القليل: نفصة وجمها نفص. قال النووى وهذا الذى نقله شاذ، يعنى به ضبطه بالفاء والصواب ما سبق.

أقول: والذى فى كتب اللغة أن الانتقاص بالقاف، والانتفاص بالفاء بمعنى، قال فى القاموس: الانتفاص بالفاء: رشّ الماء من خلل الأصابع على الذكر، والانتقاص الانتفاص.

قولسه: (يعنى الاستنجاء بالماء) هذا التفسير من وكيع كما بينه قتيبة فى رواية مسلم، وعليه فالمراد بالماء فى قوله: (وانتقاص الماء): الماء المستنجى به، فهو من إضافة المصدر لفاعله، وكذا إذا فسر الانتقاص بالانتضاح، وعلى تفسير أبى عبيدة المتقدم، المراد بالماء: البول، فيكون من إضافة المصدر لمفعوله.

قولسه: (ونسيت العاشرة) بالتخفيف والبناء للفاعل، وفى نسخة بالتشديد والبناء للمفعول. قوله: (إلا أن تكون المضمضة) استثناء مفرغ و(نسى) مضمن معنى النفى، أى لم أتذكر شيئًا يتم الخصال عشرًا، إلا أن تكون المضمضة لأنسها تذكر مع الاستنشاق غالبًا، يريد أنه يظن أن العاشرة هى المضمضة. وهذا شك من مصعب فى العاشرة.

وقال العينى: يجوز أن تكون (إلا) زائدة، ويكون قوله: (أن تكون المضمضة) بدلاً من العاشرة، ويكون المعنى: ونسيت كون العاشرة مضمضة، فيكون نبه به على أن الحصلة العاشرة هي المضمضة مع نسيانه إياها.

قال القاضى عياض: ولعلها الحتان المذكور فى رواية الخمس، قال الدوى: وهو أولى. ومراده بالحمس ما رواه البخارى عن أبي هريرة روايةً: "خمس من الفطرة: الحتان والاستحداد ونتف الإبط وقص الأظفار وقص الشارب".

○ فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية هذه الخصال المذكورة، وقد علمت أن منها الواجب وغيره، قال الدوى: إن معظم هذه الحصال ليس بواجب عند العلماء، وفي بعضها خلاف في وجوبه كالحتان والمضمضة والاستنشاق، ولا يمنع قرن العاجب بغيره كما قال الله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ تَمْرِهِ إِذَا أَلْمَرَ وَآلُوا حَقَهُ يُولُمَ حَصَادِهِ﴾ 181. فإن الإتيان واجب والأكل ليس بواجب.

ودل الحديث على أن هذه الحصال ليست خاصة بسهذه الأمة، وبسهذا تعلم أن السوك من سنن الدين العامة خلافًا لمن قصره على الوضوء والصلاة فقط، ويقويه ما روى عن أبي أيوب أن النبي ﷺ قال: أربع من سنن المرسلين: الحياء — ويروى: الحتان — والتعطر والسواك والنكاح. رواه أحمد والترمذى وقال: حسن غريب. وماروى عن أبي هويرة أن النبي ﷺ قال: الطهارات أربع: قص الشارب وحلق العانة وتقليم الأظفار والسواك. رواه المزار وكذا الطبران من حديث أبي الدرداء. فإن تلك الأحاديث ظاهرة في العموم فلا تُصرَفُ عنه إلا بدليل.

عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ مِنَ الْفَطْرَةِ الْمَضْمَصَةَ وَالاسْتَنْشَسَاقَ. فَلَكَرَ تَحْوَةُ وَلَمْ يَذْكُرْ إِغْفَاءَ اللَّحْيَةِ، وَزَادَ: وَالْحِتَانَ. قَالَ: وَالانْتِصَاحَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْنِقَاصَ الْمَاءِ يَشْنِي الاسْتِنْجَاءَ.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد وابن ماجه والطحاوى.

○ معنى الحديث: قوله: (المضمضة) هي لغةً: تحريك الماء في الفه، واصطلاك: استيعاب الماء هيع الفهم ولو بلا إدارة ولا مج والأكمل مجهً. قوله: (فذكر نحوه) أي: ذكر عمار بن ياسر أو ابنه محمد نحو حديث عائشة، ولفظه عند ابن ماجه: "من الفطرة المضمضة والاستشاق والسواك وقص الشارب وتقليم الأظافر وننف الإبط والاستحداد وغسل البراجم والانتضاح والاختتان"، وانقلم، من القلم وهو القطع. والاستحداد استعمال الحديدة وهي الموسى والمراد به حلق العانة.

قولسه: (ولم يذكر إعفاء اللحية... إلخ) أى: لم يذكر الراوى في هذا الحديث إعفاء اللحية ولا انتقاص الماء، وزاد فيه على حديث عائشة: الحتان والانتضاح. والحتان بكسر المعجمة وتخفيف المتناة من فوق: مصدر ختن، من باب ضرب أى قطع، ويطلق على موضع الحتان، وفي رواية: والاختتان.

واختلف العلماء فى حكمه فقال بوجوبه على الرجال والنساء الشافعى وجمهور أصحابه وعطاء، وهو المشهور عن أحمد وقول لبعض المالكية. وعن أبي حنيفة أنه واجب وليس بفرض. ومشهور مذهبه أنه سنة من شعائر الإسلام فلو اجتمع أهل بلدة على تركه حاربــهم الإمام، فلا يترك إلا لعذر.

والمشهور عند مالك أنه سنة في حق الذكور مندوب في حق الإناث، محتجين بحديث شدّاد بن أوس مرفوعًا: الختان سنة للرجال مكرمة للنساء. رواه أحمد والبيهقى، وفى إسناده حجاج بن أرطاة ولا يحتج به، وله شاهد رواه الطبرانى من طريق سعيد بن بشر إلى ابن عباس، وسعيد مختلف فيه. وأخرجه أبو الشيخ والبيهقى من طريق آخر عن ابن عباس. وضعفه البيهقى فى السنن وقال فى المعرفة: لا يصح رفعه، ورواته موثقون إلا أن فيه تدليسًا. وأخرجه البيهقى أيضًا من حديث أبى أيوب، والحديث وإن تقوّى بكثرة طرقه وبالشاهد فهو أعم من مُدَّعاهم لأن لفظ السنة فى لسان الشارع أعم من السنة فى اصطلاح الأصوليين.

واحتج من قال بالوجوب بأدلة:

منها حديث ابن جريح قال: أخبرت عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء إلى النبي # فقال: قد أسلمت. فقال له النبي #: (ألق عنك شعر الكفر، يقول: احلق). قال: وأخبرى آخر معه أن النبي # قال لآخر معه: "ألق عنك شعر الكفر واختن". رواه أحمد والطبراني وغيرهم، وسيأتي للمصنف، وسنده ضعيف؛ لأن عثيمًا وأباه مجهولان وفيه انقطاع.

ومنها حديث أبي هريرة أن النبي # قال: من أسلم فليختن ولو كان كبيرًا. رواه حرب بن إسماعيل كما قال الحافظ في التلخيص ولم يضعفه، وتعقب بقول ابن المنذر: ليس في الخنان خبر يرجع إليه ولا سنة تتبع.

ومنها حديث أم عطية وكانت خافضة أن النبي الله قال فا: "أشى ولا تنهكى". رواه الحاكم والطبران وغيرهما من حديث الضحاك بن قيس. وقد اختلف فيه على عبد الملك بن عمير. فقيل: عنه عن الضحاك، وقيل: عنه عن عطية القرظى كما في أبي نعيم. وقيل: عنه عن أم عطية كما في أبي داود، وأعله بأن في سنده محمد بن حسان وهو مجهول ضعيف، ورواه ابن عدى من حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعًا بلفظ: "يا نساء الأنصار، اختضين غماً، واختفضن ولا تنهكن، وإياكن وكفران النعمة". وفي إسناده خالد بن عمرو القرشى وهو ضعيف جدًا. أفاده الحافظ في الفتح والشوكاني وقال: والحق أنه لم يقم دليل صحيح يدلّ على الوجوب، والمتيقن السنة كما في حديث: "خمس من الفطرة"، والواجب الوقوف على المتيقن إلى أن يقوم ما يفيد خلافه.

واحتجاج الخطاي على وجوب الختان بأنه من شعائر الدين وبه يعرف المسلم من الكافر حتى لو وجد مختون بين جماعة قتلى غير مختونين صلى عليه ودفن في مقابر المسلمين، تعقبه أبو شامة بأن شعائر الدين ليست كلها واجبة، وما ادّعاه في المقتول مردود لأن اليهود وكثيرًا من النصارى يختنون فليقيد ما ذكر بالفرينة، وكذا استدلاله على الوجوب بأنه لو لم يجب الحتان لما جاز كشف العورة من المختون، تعقبه القاضى عباض بأن كشف العورة مباح لمصلحة الحبسم، والنظر إليها يباح للمداواة وليس ذلك واجبًا إجماعًا، وإذا جاز في المصلحة الدنيوية كان في المصلحة الدنيية أولى، قاله الحافظ، وهناك ادلة أخرى على الوجوب قد ردّها الحافظ في الفتح.

والمطلوب فى الرجل أن تقطع جميع الجلدة التى تفطى الحشفة، وفى المرأة قطع الجلدة التى فوق محل الإيلاج وهى تشبه عرف الديك، ويستحب ألا تؤخذ كلها لحديث الضحاك بن قيس مرفوعًا: "يا أم عطية اخفضى ولا تنهكى، فإنه أنضر للوجه وأحظى عند الزوج". رواه الطبراني والحاكم.

واختلف فى وقت الختان فروى ابن حبيب عن مالك أنه من سبع سنين إلى عشر، وروى اللخمى أن وقته يوم يطيقه، ونقل الباجى أنه وقت الإثغار (أى سقوط أسنان الصبى). وقال مالك: يكره يوم الولادة واليوم السابع لأنه من فعل اليهود، فإن يلغ الشخص ولم يختن، فإن أمكنه أن يختن نفسه فعل، وإلا سقط، وسقوطه عن الأنثى أولى حينله.

وقالت الحنابلة: يستحب من بعد السابع إلى التعييز، أما قبل السابع فمكروه، فإن بلغ وجب عليه ما لم يخف على نفسه.

وقال أبو حيفة: لا علم لى بوقته. ولم يرو عن صاحبيه فيه شيء، ولذا اختلف فى وقته عند الحنفية فقيل: سبع سنين أو تسع أو عشر أو اثنتا عشرة أو حين البلوغ، والصحيح عند الشافعي أنه فى حال الصغر جائز، وفى وجه أنه يجب على الولى أن يختن الصغير قبل بلوغه، وفى وجه يحرم ختائه قبل عشر سنين، وعلى الصحيح: يستحب أن يختن يوم السابع من ولادته، وإذا ولد مختولًا لا يختن إلا إذا كان شيء يوارى بعض الحشفة.

واختلفت الشافعية فى اختتان الخشمى: فقيل: يختن فى فرجيه قبل البلوغ، وقيل: لا يختن حتى يتبين، وهو الأظهر، والحق عند المالكية أنه لا يختن حتى يتبين، وعند الحنفية تشترى له أمة تختنه، ويكره أن يختنه رجل أو امرأة، وعند الحنابلة يختن فى فرجيه عند البلوغ.

والشيخ الكبير إذا أسلم ولم يطق الحتان يترك، وكذا إذا مات الشخص بلا ختان، وعند الشافعية ثلاثة أقوال: الصحيح أنه لا يختن صغيرًا كان أو كبيرًا، وقيل: يختن إذا كان صغيرًا، وقيل بالعكس، ومن له ذكران فإن كانا عاملين وجب ختانهما، وإن كان أحدهما عاملاً دون الآخر يختن العامل، وقيما يعتبر العمل به وجهان أحدهما بالبول والآخر بالجماع، أفاده النووى وغيره. قوله: (والانتضاح) هو رشّ الفرج بماء بعد الوضوء لدفع الوسواس، قيل: هو الاستنجاء بالماء.

﴿ باب السواك لمن قام من الليل ﴾

أى: فى بيان ما يدل على استحباب السواك لمن قام فى الليل، و"من" فى قوله من الليل، و"من" فى قوله من الليل بمعنى "ق" على حدّ قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَيُّهِا اللَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تُودِى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجَمَعَةِ فَاسَعُوا إِنِّى ذِكْرٍ اللَّهِ وَذَرُوا النِّيْحَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنَّ كُشْمَ تَعْلَمُونَ﴾ الجَمعة/٩ وفى بعض النسخ: باب السواك لمن قام بالليل.

عَنْ حُذَيْفَةَ أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَشُوصُ فَاهُ بِالسَّوَاك.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (إذا قام من الليل) ظاهره يقتضى تعليق الحكم بمجرّد القيام، فيكون عامًّا فى كل حالة سواء أكان القيام للصلاة أم غيرها، ويؤيده أن الغرض من السواك النظافة وهى مطلوبة فى كل حال، ولا ينافيه ما فى بعض الروايات: "إذا قام يتهجد" لأنه من باب الحكم على بعض أفراد العام، وهو لا يخصصه، أو يقال: إن النقيد بما ذكر جرى على العالب من أحواله ﷺ من أنه كان إذا قام من الليل يتهجد، ومثل القيام من الليل يتهجد، ومثل لا يتر عن عائشة رضى الله تعلى عنها أنسه كلا يتسوك قبل أن يتوضاً.

قوله: (يشوص فاه) بفتح المشاة التحية وضم الشين المعجمة وبالصاد المهملة، من الشوص، وهو دلك الأسنان بالسواك، وكان إلى يفعل ذلك تعليما للأمة، والإزالة الرائحة الكريهة المتصاعدة إلى فم النائم من أبحرة المعدة.

 فقه الحديث: دل الحديث على استحباب الاستياك عند القيام من النوم للسظف.

عَــنْ عَائِشةَ أَنَّ النَّبِي ﷺ كَانَ لا يَرْقُدُ مِنْ لَيْلٍ وَلا نَهَارٍ فَيَسْتَيْقِظُ إِلا لَسُولُكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوْضاً.
 تَسَوُلُكَ قَبْلَ أَنْ يَتَوْضاً.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقي وأبو نعيم.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يرقد) بضم القاف أى لا ينام، يقال: رقد رقدًا ورقودًا ورقادًا: نام ليلا كان أو نسهارًا، وبعضهم يخصه بنوم الليل، والأول هو الحق. قوله: (من ليل) أى في ليل، أو بعض ليل فسرمن) بمعنى (في) أو تبعيضية. قولسه: (فيستيقظ) بالرفع عطف على قوله (يرقد) ويكون النفى منصبًا عليهما، وقيل: بالنصب على أنه جواب للنفى لأن الاستيقاظ مسبب عن النوم، والمعنى: لا يوجد منه نوم في ليل أو نسهار واستيقاظ، أو لا يوجد منه نوم يتسبب عنه الاستيقاظ إلا يوجد منه النسوًك قبل أن يتوضاً.

 ○ فقه الحديث: دل الحديث على تأكد الاستياك ليلاً ونسهارًا عند القيام من النوم قبل الوضوء، وعلى أن ذلك كان دأب النبي ﷺ، وعلى أن السواك سنة مؤكدة، لمواظبته ﷺ عليه ليلاً ونسهارًا. (ص) حَدَّثُنَا مُحَمَّدُ بَنْ عِيسَى ثَنَا هُشَيِّمٌ أَنَا حُصَيْنٌ عَنْ حَبِيب بَنِ أَبِي ثَابِت عَسْبُد الله بُسنِ عَسْبَاسِ عَنْ أَبِيه عَنْ جَدَّهُ عَسِدُ الله بُسنِ عَسْبَاسِ عَنْ أَبِيه عَنْ جَدَّهُ عَسِدُ الله بُنِ عَبْسِ عَالَى عَلَيْ الشَيْقَطَ مَنْ مَنامِه أَتَى عَلَيْهِ فَلَمَّا اسْتَيْقَطَ مَنْ مَنامِه أَتَى طَهُورَهُ فَأَخَذَ سَوَاكَهُ فَاسْتَاكُ، ثُمُّ لَا هَذِهِ الآيسَاتِ ﴿ إِنَّ فِي حَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتَدَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لِآيات لَأُولِي الأَلْبَابِ ﴾ حَتَّى قَارَب أَنْ يَخْتِمُ السَّمُوات السَّمَورَات أَنْ عَصَلُم وَاخْتَدَفِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ السَّيْقَطَ فَلَعَلَ مِثْلَ وَاللهِ قَنَامٌ، ثُمُّ السَّيْقَطَ فَلَعَلَ مِثْلَ وَلِللهِ قَنَامٌ، ثُمُّ السَّيْقَطَ فَلَعَلَ مِثْلَ وَاللهِ قَنَامٌ، ثُمُّ السَّيْقَطَ فَلَعَلَ مِثْلُ وَاللهِ قَنَامٌ، ثُمُّ السَّيْقَطَ فَلَعَلَ مِثْلُ وَلِكَ يُسَتَاكُ وَيُصَلِّى رَكَعَيْنِ ثُمَّ أُولَاقٍ مَنْ السَّيْقَطَ فَلَعَلَى مَثْلُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ السَّهُ السَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (بت ليلة عند النبي ﷺ) وفي رواية الشيخين: بت ليلة عند خالق ميمونة، وإنما فعل ذلك ليعرف كيف كان النبي ﷺ يقوم الليل. قوله: (أتى طهوره) بفتح الطاء المهملة: الماء الذي يتطهر به. قوله: (أوَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ آل عمران / ١٩٠. أي: في إنجادهما وإنشائهما على ما هما عليه من المعجانب والبدائم، أو في الحلق الكائن فيهما، فاخلق على الأول مصدر باق على مصدريته، وعلى الكاني بمعنى المخلوق، وأتى بسرإن) تأكيدًا لتحقيق مضمون الجملة، وجمع "السَّمَاوَات" وأفود "وَالأَرْضِ " للانتفاع بجميع أجزاء الأولى باعتبار ما فيها من نور الكواكب وغيره، دون النائية فإنه إنما يتنفع بواحدة منها، وهي ما نشاهده منها، أو

تعالى: ﴿ فَسَوَّاهُمُّ سَبِّعَ سَمَاوَاتٍ ﴾ الهرة، ٩٠١ سواء أكانت متماسة كما هو رأى الحكماء أم لا، كما جاء في الآثار من أن بين كل سماءين مسيرة خمسمائة عام، وأيضًا فإن طبقاتها ليست مختلفة الحقيقة الخلقيقة، بخلاف الأرض فإن طبقاتها ليست مختلفة الحقيقة التفاقى، سواء أكانت متصلة كما هو رأى الحكماء أم منفصلة كما جاء في الآثار؛ من أن ما بين كل أرضين كما بين كل سماءين. وقدم "السماوات" لما قيسل إنسها أشرف من الأرض لكونسها مسكن المظهرين لا غير.

قوله: ﴿وَاخْتَلَافَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ أى: تعاقبهما وكون كل منهما خلفًا للآخر، أو اختلاف كل منهما في أنفسهما ظلمة ونورًا ونحو ذلك، وقدم (الليل) لسبقه في الخلق على الصحيح، ولا ينافيه قوله تعالى: ﴿وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ يس/٤٠. لأن المعنى ليس الليل يسبق النهار بحيث يأتي قبل انقضاء النهار فلا يأتي في أثنائه. قوله: (لآيسات) أي علامات و دلائل على وحدانية الله تعالى و كمال علمه وعظيم قدرته. والتنوين فُيه للتفخيم كمًّا وكيفًا أي آيات كثيرة عظيمة، وجمع القلة هنا قائم مقام جمع الكثرة. قوله: (لأولى الألباب) آل عمران/١٩٠. أي: لذوى العقول الكاملة، فالألباب جمع لبّ وهو العقل. ووجه دلالة المذكورات على وحدانية الله تعالى أنسها تدلُّ على وجود الصانع لتغيرها المستلزم لحدوثها واستنادها لمؤثر قديم، ووجه دلالتها على كمال علمه وعظيم قدرته أنسها في غاية الإتقان ونسهاية الإحكام لمن تأمل فيها وتفكر في ظاهرها وباطنها، وذلك يستدعي كمال العلم والقدرة، والاقتصار على هذه الثلاثة لأنها أمهات الدلائل، إذ الآيات مع كثرتها منحصرة في السماوية والأرضية والمركبة منهما، وقد ورد عن النبي ﷺ ما يحمل العاقل على التفكر في هذه الآية والجدّ في الطاعة، فقد أخرج ابن حبان في صحيحه وابن عساكر وغيرهما عن عطاء قال: قلت لعائشة رضى الله تعالى عنها: أخــبريني بأعجب ما رأيت من رسول الله ﷺ. قالت: وأى شأنه لم يكن عجبًا، إنه أتابى ليلة فدخل معى في خافى، ثم قال: ذرينى أتعبد لربي. فقام فتوضأ ثم قام يصلى فبكى حتى سالت دموعه على صدره، ثم
ركع فبكى ثم سجد فبكى، ثم رفع رأسه فبكى، فلم يزل كذلك حتى جاء بلال فآذنه
بالصلاة، فقلت: يا رسول الله، ما يبكيك، وقد غفر الله تعالى لك ما تقدم من ذنبك
وما تأخر ؟ قال: أفلا أكون عبدًا شكورًا ؟ ولم لا أفعل وقد أنزل الله تعالى على في هذه
الليلة: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الفرة/١٩٤٨. إلى قوله: ﴿سُبُحَالُكُ فَقِنَا
عَذَابَ اللَّهِ ﴾ آل عمران/١٩١. ثم قال: ويل لمن قرأها ولم يشكر فيها.

قوله: (أو ختمها) الشك من هشيم؛ لما فى رواية ابن فضيل عن حصين الآتية:
"حتى ختم السورة" بدون شك. والحكمة فى تلاوة هذه الآيات ما فيها من اللطائف
العظيمة والمعارف الجسيمة لمن تأمل فى مبانيها وتين له بعض معانيها. قولسه: (فأتى
مصلاه) بضم الميم أى الموضع الذى كان يصلى فيه 議 ببيته. قوله: (كل ذلك يستاك
ويصلى ركعتين) تفسير لقوله: (مثل ذلك)، فمجموع صلاته 畿 ست ركعات كما
صرّح به فى الحديث الآتى فى باب صلاة الليل. قوله: (ثم أوتر) أى صلى الوتر ثلاثًا؛
لما سيأتى فى هذا الحديث من رواية ابن فضيل فى صلاة الليل، وفيه: "ثم أوتر بثلاث.

○ فقه الحديث: دل الحديث على استحباب تسهينة الطهور فى كل وقت، والتأهب لأسباب العبادة قبل وقتها والاهتمام بسها. وعلى استحباب الاستياك عند القيام من النوم. وعلى استحباب قراءة هذه الآيات: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَارَاتِ﴾ إلى آخر سورة آل عمران عقب القيام من النوم. وعلى جواز قراءة القرآن للمحدث حدثًا أصفر، وعلى من كره قراءة القرآن على

غير طهارة إذا كان غير جنب ؛ لأنه 瓣 قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يعرضاً.

وتعقبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع على أن النوم ينقض وضوءه 議، وليس كذلك، لأنه قال: "تنام عيناى و لا ينام قلبي". وأما كونه توضأ عقب ذلك فلعله جدّد الوضوء أو أحدث بعد ذلك فتوضأ.

وعلى استحباب صلاة الليل. وعلى استحباب تأخير الوتر إلى آخر الليل لمن عنده عزم على التهجد. وعلى جواز نوم الرجل مع أهله بحضرة بعض محارمها وإن كان مميزًا، وعلى تواضعه ﷺ وما كان عليه من مكارم الأخلاق، وعلى جواز المبيت عند العالم لمراقبة أفعاله فيقندى به.

﴿ باب فرض الوضوء ﴾

أى: ف ذكر ما يدل على فرضية الوضوء، والفرص لفة: التقدير والقطع، وشرعًا: ما يتاب على فعله ويعاقب على تركه، ويقال: ما ثبت لزومه بدليل قطعي، والوضوء بضم الواو اسم للفعل، وبالفتح اسم للماء الذي يتوضأ به على المشهور ولموضوء بضمى أو كل منهما الأمران. وهو لفة: مأخوذ من الوضاءة، وسمى الحسن والنظافة. وشرعًا: غسل ومسح أعضاء مخصوصة، على وجه مخصوص، وسمى هذا الفعل وضوءً لأنه ينظف المتوضى وبحسنه، ويطلق أيضًا على غسل البدين فقط، ومنه حديث: "بركة الطعام الوضوء قبله وبعده" رواه الترمذي عن سلمان، وسيأتي للمصنف في باب غسل البدين عند الطعام، من كتاب الأطعمة، وضعفه. وقدّم على المقدلة) الفدلة) المناسرة) المشاس وغره لكترة وقوعه، ولتقدّمه في قوله تعالى: ﴿إذَا قَدْمُ إِلَى الصّلاةِ﴾ المائدة﴾ المائدة.

عَـــنْ أَبِى الْمَلِيحِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النّبِي ﷺ قَالَ: لا يَقْبَلُ اللّهُ ﷺ صَدَقَةً
 مِنْ غُلُولِ وَلا صَلاقً بِغَيْرٍ طُهُورٍ.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم والترمذي والنسائي والبيهقي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يقبل الله...إلخ) يعنى: لا يثيب عليها بل يعاقب فاعل ذلك لتصرُّفه في ملك الغير بدون وجه شرعي، والصدقة: العطية التي يريد بــها صاحبها الثواب من الله تعالى، وهي نكرة في سياق النفي، فتعم الفرض والنفل، والغرض منها طهارة النفس من رذيلة البخل والقسوة، وعود البركة على المال، قال الله تعالى: ﴿خُذْ مَنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزكِّيهِمْ بِهَا﴾ التوبة/١٠٣. والغلول بضم الغين المعجمة: مصدر غل يغل من باب قعد: السرقة من مال الغنيمة قبل القسمة، ويطلق أيضًا على أخذ مال الغير خُفْيَةً مطلقًا من غنيمة أو غيرها، والمراد به هنا مطلق المال الحرام أخذ خفية أم لا، وسمى غلولاً لأن الأيدى يجعل فيها الغلّ بسببه، والغارّ: الحديدة التي تجمع يد الأسير إلى عنقه. والحاصل أن كل مال يأخذه الشخص من غير حلُّ ثم يتصدق به لا يقبل منه، وكذلك إن نوى التصدق عن صاحبه، ولا تسقط عنه تبعته، اللهم إلا إذا رضي صاحبه وجعله في حلِّ من ذلك، ويدخل فيه صدقة المرأة من مال زوجها بغير رضاه، وصدقة العبد من مال سيده بغير إذنه، وصدقة الوكيل من مال موكله، والشريك من مال شريكه، والوصى الذي وكل إليه التصدق بمال فأنفقه على نفسه أو أخرجه في غير مصرفه، ونظار الأوقاف الذين يتناولون من ريعها من غير استحقاق، ثم يتصدقون بــها أو يصرفون ربعها في غير مصرفه، ومن هذا قالوا: إن من أخذ مال غيره بلا وجه شرعي لزمه ردّه لصاحبه إن كان حيًّا، وإلا ردّه على ورثته، فإن لم يكن له ورثة يتصدّق به عنه ويرجى له الخلاص يوم القيامة، وكذا إذا لم يدر صاحبه أو استولى عليه بعقد فاسد ولم يتمكن من فسخه فإنه يتصدق به على الفقراء تخلصًا من الحرام لا طمعًا في التواب. وهذا لا ينافي الحديث ولا قوله تعسالي: ﴿وَلا تَبْشَهُوا الْخَبِيثُ مَنْهُ تُشْقُونُ﴾ القرة/٢٦٧. لأنسهما يدلان على حرمة النصدق بالمال الحرام طمعاً في الأجر والتواب.

وهذا إن لم تعلم الرواية وإلا اتبعت، وضبطه ابن سيد الناس بضم الطاء لا غير. والحديث نص على فرضية الطهارة للصلاة؛ لأنه تعالى إذا لم يقبل الصلاة إلا بالطهارة تكون صحتها موقوفة على وجود الطهارة، فتكون شرطًا، والمشروط لا يوجد بدون شرطه. قال النووى في شرح مسلم: هذا الحديث نص في وجوب الطهارة للصلاة، وقد أجمعت الأمة على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة.

وقال القاضى عياض: اختلفوا متى فرضت الطهارة للصلاة: فذهب ابن الجهم إلى أن الوضوء فى أول الإسلام كان سنة ثم نزل فرضه فى آية التيمم، وقال الجمهور: بل كان قبل ذلك فرضًا.

واختلفوا فى أن الوضوء فرض على كل قائم إلى الصلاة أم على المحدث خاصة، فذهب بعض السلف إلى أن الوضوء لكل صلاة فرض، بدليل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُشُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ الماندة.٦/ وذهب الجمهور إلى أن ذلك قد كان ثم نسخ، وقيل: الأمر به لكل صلاة على الندب، وقيل: لم يشرع إلا لمن أحدث ولكن تجديده لكل صلاة مستحب، وعلى هذا أجمع أهل الفتوى ولم يبق بينهم فيه خلاف بعد ذلك، ومعنى الآية عندهم: إذا قمتم محدثين، ويدل على هذا التأويل ما أخرجه أحمد وأبو داود عن عبد الله بن حنظلة الأنصارى أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرًا كان أو غير طاهر، فلما شق عليه وُضخ عنه الوضوء إلا من حدث.

ولمسلم من حديث بريدة: كان النبي تلل يتوضأ عند كل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد فقال له عمد: إنك فعلت شيئًا لم تكن تفعله. فقال: عمدًا فعلته. وفعله ليبان الجواز. واستدل الدارمي في مسنده على ذلك بقوله تللا: "لا وضوء إلا من حدث"، والمعول عليه أن سبب وجوب الطهارة إرادة المحدث ما لا يحل إلا بسها كالصلاة وسجدة التلاوة، وتقدم بعض ذلك في باب السواك.

قال العينى: فإن قلت ما سبب وجوب الطهارة ؟ قلت: إرادة الصلاة، بشرط الحدث؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُشَمُ إِلَى الصَّلاةَ فَاغْسُلُوا وُجُوهَكُمُ المَائدَارِ. أَي: إِذَا أَرْدَمُ القَالِم بِلَى الصَّلاةُ وَأَنتِم عَنتُونَ فَاغْسُلُوا، لا القيام مطلقاً كما هو مذهب أهل الطاهر، ولا الحدث مطلقاً كما هو مذهب أهل الطرد، وفسادهما ظاهر. وقال الناوي: اختلف أصحابنا في الموجب للوضوء على ثلاثة أوجه:

(أحدها) أنه يجب بالحدث وجوبًا موسعًا.

(والثانى) لا يجب إلا عند القيام إلى الصلاة.

(والثالث) يجب بالأمرين، وهو الراجح.

والحكمة فى جمع ﷺ بين الصدقة والصلاة فى هذا الحديث أن العبادة نوعان: مالى وبدنى، فاختار من المالية الصدقة لكثرة نفعها وعموم خيرها، ومن البدنية الصلاة لكونسها تالية للإيمان فى الكتاب والسنة، ولكونسها عماد الدين والفارقة بين الإسلام والكفر، ولكون كل منهما محتاجًا إلى الطهارة: أما الصدقة فلاحتياجها إلى طهارة المال، وأما الصلاة فلاحتياجها إلى طهارة البدن من الحدث.

ضفه الحديث: دل الحديث على أن الصدقة من المال الحرام غير مقبولة ولا ثواب فيها، وعلى أن الصلاة بغير طهارة لا تصح، لا فرق في ذلك بين صلاة الجنازة وغيرها، خلافًا لما حكى عن الشعبي والطبرى من أنسهما أجازا صلاة الجنازة بلا طهارة؛ فإنه باطل لعموم هذا الحديث وإجماع العلماء على خلافه، فلو صلى محدثًا منا علم غديقة أنه يكفر عند الجمهور، وحكى عن أبي حيفة أنه يكفر لتلاعبه.

أما المعذور كمن لم يجد ماء ولا ما يقوم مقامه كالتراب، فالأقرى دليلاً وجوب الصلاة عليه بلا إعادة. أما الوجوب قلحديث: "وما أمرتكم بأمر فافعلوا منه ما استطعتم". رواه البخارى ومسلم، وأما عدم الإعادة فلأنها إنما تجب بأمر جديد، والأصل عدمه، وهو قول أحمد واختاره المزين من الشافعية، ويجب عليه أن يقتصر في صلاته على ما لا تصح إلا به، وقيل: بوجوب الصلاة في الوقت ووجوب الإعادة عند التمكن من الطهارة، وهو مشهور مذهب الشافعية وقول لبعض المالكية، والمعتمد عندهم سقوط الصلاة أداء وقضاء، وقيل باستحباب الصلاة ووجوب القضاء. وقيل بحرة المصلاة في الحال ووجوب القضاء عند التمكن، وبه قال أبو حنيفة، وقال أبو يوسف: يتشبه بالمصلى فلا ينوى ولا يقرأ، ويركع ويسجد ويعيد الصلاة متى قدر على وسدى الطهار تن.

عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لا يَقْبَلُ اللهُ صَلاةَ أَحَدِكُمْ
 إذا أخدَثَ حَتَّى يَتَوَضَأَ.

والحديث أخرجه أيضًا : البخاري ومسلم والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يقبل الله) وفى رواية للبخارى: "لا تُقبُل" بالبناء لما لم يسم فاعله والمراد بالقبول: الإجزاء الذى يرادف الصحة، ولما كان الإتيان بالمبادة مستوفية لشروطها مظنة إجزائها؛ عبر عنه بالقبول مجازًا، فلا يرد ما قبل من أنه لا يلزم من نفى القبول نفى الإجزاء والصحة، بخلاف القبول المنفى فى حديث: "من أتى عرافاً لم تقبل له صلاة" وحديث المسبل إزاره والعبد الآبق؛ فإن معناه فيها عدم حصول الثواب لهم وإن سقط بسها الفرض. لأنه المعنى الحقيقى.

قولمه: (إذا أحدث) أي: وجد منه الحدث قبل الصلاة أو في أثنائها، وهو كل ناقض للطهارة فيشمل الأكم كالجنابة والحيض، وفسره أبه هريرة بأخص من هذا لما قيل له: ما الحدث يا أبا هويرة ؟ قال: فساء أو ضواط، كما في البخاري، تنبيهًا بالأخف على الأغلظ، ولأنسهما يقعان في الصلاة أكثر من غيرهما، أو لأنه لم يرد بذكرهما قصر الحكم عليهما، فيدخل ما كان في معناهما من كل ما خرج من السبيلين، وقد يطلق الحدث على المنع المترتب على خروج الخارج، وعليه يصح قولهم: رفعت الحدث، ونويت رفعه؛ لأن الشارع حكم بالمنع من العبادة ومدّ غايته إلى استعمال الطهور، فباستعماله يرتفع المنع، وبهذا يقوى قول من قال: إن التيمم يرفع الحدث، لكون المرتفع هو المنع وهو مرتفع بالتيمم، لكنه مخصوص بحالة أو بوقت ما؛ ولا غرابة في ذلك فإن الأحكام تختلف باختلاف محلها، وقد كان الوضوء في صدر الإسلام واجبًا لكل صلاة، فقد ثبت أنه كان مختصًّا بوقت مع كونه رافعًا للحدث اتفاقًا، ولا يلزم من انتهائه في ذلك الوقت بانتهاء وقت الصلاة ألا يكون رافعًا للحدث، ثم نسخ وجوب الوضوء لكل صلاة كما تقدّم، نعم هنا معنى آخر يدّعيه كثير من الفقهاء وهو أن الحدث وصف حكمي مقدر قيامه بالأعضاء على مقتضى الوصف الحسى، وينزلون الوصف الحكمي منسزلة الحسى، في قيامه بالأعضاء، فمن يقول: إن التيمم لا يرفع الحدث، يقول: إن المعنى المقدّر القائم بالأعضاء حكمًا باق لم يزل، والمنح المترتب عليه زائل. أفاده ابن دقيق العيد. ثم قال ردًا على ما ادّعاه بعض الفقهاء: هم مطالبون بدليل شرعى بدلّ على إثبات هذا المعنى الذى ادّعوه مقدرًا قائمًا بالأعضاء، فإنه منفى بالحقيقة، والأصل موافقة الشرع لها، ويبعد أن يأتوا بدليل على ذلك.

قوله: (حتى يتوضأ) أى: يتطهر بماء أو ما يقوم مقامه كالتراب عند عدم الماء أو عدم الفادة على استعماله، وإنما اقتصر على الوضوء لكونه الأصل أو لكونه الغالب أو لأن الوضوء يطلق على التيمم؛ فعن أبي فرّ: الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين. رواه النسائي بإسناد جيد، وهنا قيد آخر ترك للعلم به، وحتى هنا لانتهاء الغاية، والمعنى: عدم قبول الصلاة مستمر إلى أن يتطهر، مع باقى الشروط، فعبل حينذ.

○ فقه الحديث: دل الحديث على عدم صحة الصلاة بالحدث سواء أكان خروجه احتياريًّا أم اضطراريًّا لعدم النفرقة في الحديث بين الحدث الاختيارى وغيره، وعلى أن الطهارة شرط في صحة الصلاة، وعلى أن الوضوء لا يجب لكل صلاة؛ لأن القبول انتفى لغاية الوضوء مطلقًا ما دام متوضئًا، وليس في الحديث ردّ على الحنفية القاتلين: إن من سبقه الحدث وهو في الصلاة يتوضأ وبيني على ما فعل منها، خلافًا لمن زعم ذلك؛ لأن من سبقه الحدث إذا توضاً وبنى على صلاته يصدق عليه أنه صلى بالوضوء وإن كان القياس يقتضى بطلان صلاته، لكنه خولف لما روى عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضى الله تعلى عنها أن النبي ﷺ قال: "من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذى فلينصرف فليتوضاً ثم لين على صلاته، وهو في ذلك لا يتكلم". رواه أبن ماجه، وفي رواية المدارقطنى: "ثم لين على صلاته ما لم يتكلم"، وسيأتي تمام الكلام على هذه المسألة في باب الشك في الحدث إن شاء الله تعالى."

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (مفتاح الصلاة الطهور) أى: أن أول ما يفتتج به من اعمالها الطهور، والمفتاح بكسر الميم مفعال من الفتح، شبه الصلاة بالخزانة المقفولة، بجامع اشتمال كلَّ على الغرض المقصود، ثم حذف المشبه به ورمز إليه بشيء من لوازهه وهو المفتاح، والطهور بالضم والفتح، وساه النبي الله مفتاحًا مجازًا؛ لأن الحدث مانع من الصلاة فهو على الحدث كالقفل على الباب فإذا توضاً زال ذلك المانع. ونحو حديث الباب حديث أحمد: "مفتاح الجنة الصلاة"، لأن أبواب الجنة معلقة تفتحها الطاعات، وأعطم الطاعات بعد الشهادتين الصلاة".

قوله: (وتحريمها التكبير) أى: تحريم ما حرّم الله فيها من الأفعال، فالإضافة لأدن ملابسة، والمراد بالنجريم الحرّم، من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل، وإسناد التحريم للتكبير مجاز، والحرم فى الحقيقة هو الله تعالى.

ويمكن أن يكون التحريم يمعني الإحرام أى: الدخول في حرمتها، ولابدّ من تقدير مضاف أى سبب الدخول في حرمتها التكبير. قوله: (وتحليلها التسليم) أى تحليل ما حرّم فيها من الأفعال، ويقال فيه ما قيل في الذي قبله، قال ابن القيم في تسهذيب السنن ما ملخصه:

اشتمل هذا الحديث على ثلاثة أحكام:

(الأول) أن مفتاح الصلاة الطهور، والمفتاح ما يفتح به الشيء المغلق فيكون فائحًا له، ومنه: "مفتاح الجنة لا إله إلا الله"، وقوله (مفتاح الصلاة الطهور) يفيد الحصر وأنه لا مفتاح لها سواه؛ من طريقين: (الأول) حصر المبتدأ فى الخبر؛ لأنه إذا كان المبتدأ معرَّفًا بمَا يقتضى عمومه كاللام ثم أخبر عنه بخبر اقتضى صحة الإخبار أن يكون إخبارًا عن جميع أفراد المبتدأ، إذا عرف هذا لزم الحصر، وأنه لا فرد من أفراد ما يفتح به الصلاة إلا وهو الطهور.

(الثانى) أن المبتدأ مضاف إلى الصلاة والإضافة تعمّ، فكانه قبل: جميع مفتاح الصلاة هو الطهور، وإذا كان الطهور هو جميع ما يفتح به لم يكن لها مفتاح غيره، وإذا عرفت هذا ثبت أن الصلاة لا يمكن الدخول فيها إلا بالطهور، وهذا أدلَّ على اشتراط الطهارة للصلاة من قوله: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ". هن وجهين:

(الأول) أن نفى القبول قد يكون لفوات الشرط وعدمه، وقد يكون لمقارنة محرّم يمنع من القبول كالإباق وتصديق العرّاف وشرب الحمر وتطيب المرأة إذا خرجت للصلاة ونحوه.

(الثانى) أن عدم الافتتاح بالمفتاح يقتضى أنه لم يحصل له الدخول فيها، وأنه مصدود عنها كالبيت المقفل على من أراد دخوله بغير مفتاح، وأما عدم القبول فمعناه عدم الاعتداد بسها، وأنه لم يرتب عليها أثرها المطلوب منها بل هى مردودة عليه، وهذا قد يحصل بعدم ثوابه عليها ورضا الرب عنه بسها، وإن كان لا يعاقبه عليها عقوبة تاركها جملة بل عقوبة ترك ثوابه وفوات الرضا لها بعد دخولسه فيها، بخلاف من لم يفتحها أصلاً بمفتاحها فإن عقابه عليها عقوبة تاركها، وهذا أوضح.

فإن قيل: فهل فى الحديث حجة لمن قال: إن عادم الطهورين لا يصلى حتى يقدر على أحدهما لأن صلاته غير مفتتحة بمفتاحها فلا تقبل منه.

قيل: قد استدل به من يرى ذلك، ولا حجة فيه. ولابدٌ من تمهيد قاعدة يتبين بسها مقصود الحديث، وهي: أن ما أوجبه الله ورسوله أو جعله شرطًا للعبادة أو ركنًا وأما في حال العجز فهو غير مقدور ولا مأمور به فلا تتوقف صحة العبادة عليه، وهذا وأما في حال العجز فهو غير مقدور ولا مأمور به فلا تتوقف صحة العبادة عليه، وهذا كوجوب القيام والقراءة والركوع والسجود عند القدرة وسقوط ذلك بالعجز، وقد قال : "لا يقبل الله صلاة الحدار صلت بدونه وصحت صلاتها، وكذلك قوله: "لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضاً"، فإنه لو تعدر عليه الوضوء صلى بدونه وكانت صلاته مقبولة، فيكون العهور مقتاح الصلاة) أى: عند الإمكان، لكن هنا نظر آخر وهو: أنه إذا لم يمكن اعتبار الطهور عند تعذره فإنه يسقط وجوبه، فمن أين لكم أن الصلاة تشرع بدونه في مشروعة حينما كان الطهور غير مقدور للمرأة فلما صار مقدورًا لها شرعت لها الصلاة وترتبت في ذمتها، فما الفرق بين العاجز عن الطهور شرعا والعاجز عنه حسًا، مع أن كلاً منهما غير متمكن من الطهور؟

والجواب: أن زمن الحيض جعله الشارع منافيًا لشرعية العبادات من الصلاة والصوم والاعتكاف، فليس وقنًا لعبادة الحائض فلا يترتب عليها فيه شيء، وأما العاجز فالوقت في حقه قابل لترتب العبادة المقدورة في ذمته، فالوقت في حقه غير مناف لشرعية العبادة بحسب قدرته بخلاف الحائض، فالعاجز ملحق بالمريض المعذور الذي يؤمر بما يقدر عليه ويسقط عنه ما يعجز عنه، والحائض ملحقة بمن هو من غير أهل النكليف فافترقا.

وقد ثبت فى صحيح مسلم أن النبى # بعث أناسًا لطلب قلادة أضلتها عائشة فحضرت الصلاة فصلوا بغير وضوء، فأتوا النبى # فذكروا ذلك له، فسنزلت آية النيمم فلم ينكر النبى # عليهم ولم يأمرهم بالإعادة، وحالة عدم التراب كحالة عدم مشروعيته ولا فرق، فإنسهم صلوا بغير تيمم لعدم مشروعية التيمم، فمقتضى القياس والسنة أن العادم يصلى على حسب حاله فإن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها، ولا يعيد؛ لأنه فعل ما أمر به فلم تجب عليه الإعادة كمن ترك القيام والاستقبال والسترة والقراءة لعجزه عن ذلك.

فإن قيل: القيام له بدل وهو القعود فقام بدله مقامه كالتراب عند عدم الماء، والعادم هنا صلى بغير أصل ولا بدل.

قيل: هذا هو مأخذ المانعين من الصلاة والموجين للإعادة، ولكنه منتقض بالعاجز عن ستر العورة فإنه يصلى من غير اعتبار بدل، وكذلك العاجز عن الاستقبال، وأيضًا فالعجز عن البدل فى الشرع كالعجز عن المبدل، وإذا كان عجزه عن المبدل لا يمنعه من الصلاة فكذلك عجزه عن البدل.

وق الحديث دليل على اعتبار النية في الطهارة بوجه بديع؛ لأنه 議 جعل الطهور مفتاح الصلاة التي لا تفتتح ولا يدخل فيها إلا به، وما كان مفتاحًا للشيء كان قد وضع لأجله وأعد له، ومن المعلوم أن ما شرع للشيء ووضع لأجله لابد أن يكون الآتي به قاصدًا ما جعل مفتاحًا له ومدخلاً إليه، هذا هو المعروف حسًا كما هو ثابت شرعًا، ومن المعلوم أن من سقط في ماء وهو لا يريد التطهر لم يأت بما هو مفتاح الصلاة، فلا تفتح له الصلاة، وحار هذا كمن حكى عن غيره أنه قال: لا إله إلا الله، وهو غير قاصد لقولها؛ فإنسها لا تكون مفتاحًا للجنة منه لأنه لم يقصدها، وهكذا هذا لم يقصد الطهور لم يحصل له مفتاح الصلاة.

(الحكم الثانى) قوله: (وتحريمها التكبير)، يفيد حصر التحريم فى التكبير نظير ما تقدم، وهو دليل بيِّن على أنه لا تحريم لها إلا التكبير، وهذا قول الجمهور وعامة أهل العلم قديًّا وحديثًا. وقال أبو حنيفة: ينعقد بكل لفظ يدل على التعظيم، فاحتج الجمهور عليه بسهذا الحديث، ثم اختلفوا فقال أحمد ومالك واكثر السلف: تتمين لفظة (الله أكبر)، وحدها. وقال الشافعي: يتعين أحد اللفظين: (الله أكبر)، أو (الله الأكبر). وقال أبو يوسف: يتعين التكبير وما تصرّف منه نحو (الله الكبير)، وحجته أنه يسمى تكبيرًا حقيقة فيدخل في قوله: (تمريمها التكبير)، وحجة الشافعي أن المعرّف في معنى المنكر، فاللام لم تخرجه عن موضوعه، بل هي زيادة في اللفظ غير مخلة بالمعنى، يخلاف (الله الكبير)، وركبرت الله)، وغوه؛ فإنه ليس فيه من التعظيم والتفضيل والاختصاص ما في لفظة (الله أكبر) والصحيح قول الأكثرين وأنه يتعين (الله أكبر) بخمس حجج:

(الأولى) قوله: (تحريمها الكبير)، واللام هنا للعهد فهي كاللام في قوله: (مفتاح الصلاة الطهور)، وليس المراد به كل طهور، بل الطهور الذى واظب عليه رسـول الله ﷺ وشرعه لأمته وكان فعله له تعليمًا وبيانًا لمراد الله تعلى من كلامه، وهذا النكبير هنا هو الكبير المعهود الذى نقلته الأمة نقلاً ضروريًا خلفًا عن سلف عن نبيّها ﷺ أنه كان يقوله فى كل صلاة لا يقول غيره ولا مرة واحدة، فهذا هو المراد بلا شك من قوله: (غيريمها التكبير). وهذا حجة على من جوزً (الله الأكبر) و (الله الكبير)، فإنه وإن سمى تكبيرًا لكنه ليس التكبير المعهود المراد بالحديث.

(الثانية) أن النبي ﷺ قال للمسىء في صلاته: "إذا قمت إلى الصلاة فكبر"، ولا يكون تمثلاً للأمر إلا بالتكبير، وهذا أمر مطلق يتقيد بتعليمه الذي لم يخل به هو ولا أحد من خلفائه ولا أصحابه.

(الثالثة) ما روى أبو داود من حديث رفاعة أن النبي 雅 قال: "لا يقبل الله صلاة امرى حتى يضع الطهور مواضعه، ثم يستقبل القبلة ويقول: الله أكبر". (الرابعة) أنه لو كانت تنعقد الصلاة بغير هذا اللفظ لتركه النبي 養 ف عمره ولو مرّة واحدة لبيان الجواز؛ فحيث لم ينقل أحد عنه قط أنه عدل عنه حتى فارق الدنيا، دلّ علمي أن الصلاة لا تنعقد بغيره.

(الخامسة) أنه لو قام غيره مقامه لجاز أن يقوم غير كلمات الأذان مقامها وأن يقول المؤذن: (كبرت الله)، أو (الله الكبير)، أو (الله أعظم)، ونحوه، بل تعين لفظة (الله أكبر) في الصلاة أعظم من تعينها في الأذان؛ لأن كل مسلم لابدً له منها، وأما الأذان فقد يكون في المصر مؤذن واحد أو اثنان، والأمر بالتكبير في الصلاة آكد من الأمر بالتكبير في الأذان.

وأما حجة أصحاب الشافعي على ترادف (الله أكبر) و(الله الأكبر) فجوابها أنسهما ليسا بمترادفين؛ فإن الألف واللام اشتملت على زيادة في اللفظ ونقص في المعنى.

وبيانه أن أفعل التفضيل إذا نكر وأطلق يتضمن من عموم المفضل عليه وإطلاقه ما لم يتضمن المعرّف، فإذا قبل: (الله أكبر) لكان معناه: أكبر من كل شيء، وأما إذا قبل: (الله الأكبر) فإنه يتقيد معناه ويتخصص، ولا يستعمل هذا إلا في مفضل معين، على مفضل عليه معين، كما إذا قبل: من أفضل، أزيد أم عمرو ؟ فيقال: زيد الأفضل.

هذا هو المعروف فى اللغة والاستعمال، فإن (من) لا يمكن أن يؤتمى بسها مع اللام، وأما بدون اللام فيؤتمى بسها، فإذا حذف المفضل عليه مع (من) أفاد التعميم،وهذا لا يتأتى مع اللام، وهذا المعنى مطلوب من القائل: (الله أكبر)؛ بدليل ما روى الترمذى من حديث عدى بن حاتم الطويل أن النبي ﷺ قال له: ما يضرك ؟ أيضرك أن يقال: الله أكبر، فهل تعلم شيئًا أكبر من الله، وهذا مطابق لقوله تعالى: ﴿ فُلُ

الله، فالله اكبر شهادة من كل شيء كما أن قوله لعدى: "هل تعلم شيئا اكبر من الله" يقتضى جوابًا هو: لا شيء اكبر من الله، فالله أكبر من كل شيء. وق افتتاح الصلاة بسهذا اللفظ المقصود منه استحضار هذا المعنى وتصوره، سرّ عظيم يعرفه أهل الحضور المصلون بقلوبسهم وأبدانسهم؛ فإن العبد إذا وقف بين يدى الله فَقَى وقد علم أنه لا شيء اكبر منه وتحقق قلبه ذلك وأشربه سرّه، استحيا من الله وكبريائه أن يشتغل قلبه بغيره، وما لم يستحضر هذا المعنى فهو واقف بين يديه بجسمه، وقلبه يهيم في أودية الوساوس والخطرات، والله المستعان. ولو كان الله أكبر من كل شيء في قلب هذا لما اشتغل عنه وصرف كلية قلبه إلى غيره، كما أن الواقف بين يدى الملك المخلوق لما لم يكن في قلبه أعظم منه لم يشتغل قلبه بغيره ولم يصرفه عنه.

أقول: ما ذكر من أن حديث الباب ونحوه حجة على أبي حنيفة، غير مسلّم بل هو حجة له؛ لأنه حديث آحاد لا تنبت به الفرضية بل الوجوب، وبه يقول. وحاصل مذهب الحنيفية أن التحريمة شرط لصحة الصلاة عندهم لقولسه تعالى: ﴿ وَرَبُّكُ فَكَبّرُ ﴾ المدتر/٣. أجمع المفسرون على أن المراد به تكبيرة الإحرام، وعليه انعقد الإجماع.

وقال تعالى: ﴿وَذَكَرُ اسْمَ رَبِّهُ فَصَلَى﴾ الأعلى ١٥. والمراد ذكر اسم الرب لافتتاح الصلاة؛ لأنه عقب الذكر بالصلاة بحرف يوجب التعقب بلا فاصل، والذكر الذى تعقبه الصلاة بلا فاصل هو تكبيرة الافتتاح، ولإطلاق الآية قالوا: يصح الشروع بكل ذكر خالص دال على التعظيم لله تعالى لكن مع الكراهة التحريمية؛ لحديث: (وتحريمها التكبير)، ونحوه، ومواظبة النبي ﷺ على الافتتاح، فالحاصل أن الثابت بالنص عندهم الافتتاح بذكر يدل على التعظيم، ولفظ التكبير ثبت بدليل ظنيّ يفيد الوجوب فيكره تحريمًا الافتتاح بغيره لمن يحسنه

قال ابن القيم: الحكم الثالث قوله: (وتحليلها التسليم) والكلام في إفادته الحصر كالذى قبله، وهو يدل على أنه لا ينصرف من الصلاة إلا بالتسليم، وهذا قول جهور العلماء.

وقال أبو حنيفة: لا يتعين التسليم، بل يخرج منها بالمنافى لها من حدث أو عمل مبطل ونحوه، وروى هذا الترمذى عن أحمد وإسحاق بن راهويه، وروى عن على وعبد الله بن مسعود، واحتج بما جاء عن زهير بن معاوية عن الحسن بن الحرّ عن القاسم بن مخيمرة قال: أخذ علقمة بيدى فحدثنى أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وأن رسول الله فلا أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد فى الصلاة ثم قال: إذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد. رواه أحمد وأبو داود والدارقطنى، وبأن النبى لله لم يعلمه المسىء فى صلاته، ولو كان فرصًا لعلمه إياه، هذا غاية ما يحتج له به.

وأجاب الجمهور عن ذلك فقالوا: أما حديث ابن مسعود فقال الدارقطني والخطيب والبيهةي وأكثر الحفاظ: الصحيح أن قوله: "إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك"، من كلام ابن مسعود، فصله شبابة عن زهير وجعله من كلام ابن مسعود، وقد اتفق من روى تشهد ابن مسعود على حذفه، وأما كون النبي ﷺ لم يعلمه المسيء في صلاته فما أكثر ما يحتج بهذه الحجة على عدم واجبات في الصلاة، ولا تدل لأن المسيء لم يسي في كل جزء من الصلاة فلعله لم يسئ في السلام، بل هذا هو الظاهر فإنسهم لم يكونوا يعرفون الحروج منها إلا بالسلام. بتصرف، وسيأتي تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى في باب الإمام يحدث بعدما يرفع رأسه.

فقه الحديث: دل الحديث على أن الطهارة شرط في صحة الصلاة، وعلى أن الدخول فيها لا يكون إلا بالتسليم الدخول فيها لا يكون إلا بالتسليم لأنسها جل معرّفة الطرفين تفيد الحصر كما علمت، ولاسيما وأن المقام مقام بيان، والاقتصار فيه يفيد الحصر كما هو معلوم.

﴿ باب الرجل يجدد الوضوء من غير حدث ﴾

 أى: فى بيان ما يدل على الترغيب فى تجديد الوضوء لمن لم يكن محدثاً طلبًا لزيادة الثواب، و(جدد) من التجديد، وفى بعض النسخ: باب الرجل يحدث الوضوء من غير حدث، وهما بمعنى واحد.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْتَى بْنُ فَارِسِ ثَنَا عَبْدُ اللهِ بِنُ يَزِيدَ اللهْرِئ و وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ثَنَا عِسمَى بْنُ يُولُسَ قَالا: ثَنَا عَبدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِياد - قَالَ أَبُو دَاوُد: وأنسا خديست ابن يجى اضبط - عن غطيف، وقال محمد: عن أبى غُطَيف اللهَ لَيْنَ عَمْرَ، فَلَمَّا بُودى بالظَّهْرِ تَوَعَنَّا فَصَلَّى، فَلَمَّ الله عَشْرَ حَسَناتٍ. قالَ أبو دَاود: وَهَذَا حَدِيثُ مُسَدَّد، وَهُوَ أَتَمُّ. مُسْدَد، وهُوَ أَتَمُّ.

والحديث أحرجه أيضًا : الترمذي وابن ماجه والطحاوي.

○ معنى الحديث: قوله: (فلما نودى بالظهر) أى: أذن فى وقت الظهر أو بسبب دخول وقت الظهر، فالباء للظرفيه أو السببية. قوله: (فقلت له.. إلح) يعنى سالت ابن عمر عن سبب تجديد الوضوء فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: (من توضأ على طهر)، أى مع كونه متطهرًا لم ينتقض وضوؤه الأول، فعلى يمحى (مع) على حسة قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَلُو مَفْقَرَة للنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمُ ﴾ الرعداح. قوله: (كتب الله له عشر حسنات) أى جعل الله له تُواب عشر حسنات، والحسنة: الخصلة التي يعملها العبد من الخير، وما يعطاه عليها يسمى جزاء وثوابًا. والعشر أقل ما وعد الله به على فعل الحسنة، وإلا فقد يجازى عليها إلى سبعن وإلى سعمائة وإلى أكثر من ذلك.

قولسه: (وهذا حديث مسدد وهو أنم) أى: أكمل وأزيد من حديث محمد بن يحيى, وهذا لا يناقى قوله: "وأنا خديث ابن يحيى أضبط" لأن الضبط الإتقان والحفظ وهما غير الكمال والزيادة. وكون حديث مسدد أتم من حديث محمد بن يحيى باعتبار وهما غير الكمال والزيادة. وكون حديث مسجد أن حديث ابن يحيى أنم، ولفظه: حدثنا ما وقع للمصنف، وإلا فالذي في سنن ابن ماجه أن حديث ابن يحيى أنم، ولفظه: حدثنا قال: سحت عبد الله بن عزيد المقرئ ثنا عبد الرحمن بن زياد عن أبي غطيف الهذلي قال سحت عبد الله بن عمر بن الخطاب فى مجلسه فى المسجد، فلما حضرت الصلاق قام فتوضا وصلى ثم عاد إلى مجلسه، فقلت: أصلحك عليما، فلما حضرت المغرب قام فتوضا وصلى ثم عاد إلى مجلسه، فقلت: أصلحك الله، أفريضة أم سنة الوضوء عند كل صلاة ؟ قال: أو فطنت إلى وإلى هذا من؟ أحدث، ولكن سعم رسول الله يش يقول: من توضا على طهر فله عشر حسنات،

○ فقه الحديث: دل الحديث على استحباب تجديد الوضوء لكل صلاة، لا فرق بين القيم والمسافر، وهو مذهب جمهور العلماء والمحدثين، خلافًا لمن ذهب من الظاهرية والشيعة إلى وجوب الوضوء لكل صلاة فى حق المقيم دون المسافر، محتجًا بحديث بريدة بن الحصيب أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد، فقال له عمر: فعلت شيئًا لم تكن تفعله. قال: "عمدًا لفطته يا عمر". رواه الطحاوى وابن أبي شيبة وأبو يعلى وابن ماجه والنسائى وهذا.

ورد بأنه يجوز أن يكون وضوؤه \$ لكل صلاة طلبًا للفضل لا على الوجوب، وأن ذلك كان فرصًا ثم نسخ؛ لما تقدّم عن عبد الله بن حنظلة أن النبي \$ أمر بالوضوء لكل صلاة طاهرًا كان أو غير طاهر، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة. وصححه ابن خزيمة، وخلافًا لم قال بعدم استحباب تجديد الوضوء لكل صلاة من غير حدث، متمسكًا بشبهة مهدومة هي: مخافة الوقوع بذلك في الوعيد الذى ورد في حديث: "فمن زاد فقد أساء وتعتى وظلم" وسيأتي للمصنف، وهي شبهة واهية مردودة بالأدلة الكثيرة الصريحة في أن الوضوء على الوضوء مطلوب، كحديث الباب وحديث أي في ويرة مرفوعًا: "لولا أن أشق على أمتى لأمرتسهم عند كل صلاة بوضوء معلى وضوء بسواك". رواه أحمد، وحديث أنس: كان النبي \$ يتوضأ عند كل وضوء بسواك". رواه أحمد، وحديث أنس: كان النبي \$ يتوضأ عند كل المحديث في موضعه إن شاء الله تعلى، فهل يجمل بطالب الحق الراغب في الأجر أن يدع الحديث في موضعه إن شاء الله تعلى، فهل يجمل بطالب الحق الراغب في الأجر أن يدع هذه الأدلة التي لا تحتجب أنوارها، ويتمسك بأذيال تشكيك منهار وشبهة ساقطة ؟!

﴿ باب ما ينجس الماء ﴾

أى: فى بيان الأمور التى تنجس الماء إذا حلت فيه، يعنى: وما لا تنجسه، وفى نسخة: باب الماء لا ينجس.

حَدَّتَ مَحَدَّت الْمُحَمَّت الْبُسِنُ العلاء وعُثْمَانُ اللهُ اللهِ شَيْبَةَ والْحَسَنُ ابْنُ عَلِيً وَعَشِرُهُمْ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةً عَنِ الوَلَيدِ ابْنِ كَثِيرِ عَن مُحَمَّد ابْنِ جَعْفَر ابْنِ الرَّبَيْ عَلَى الرَّبِيةِ قَالَ: سُنلً النَّبَيُ اللهِ عَن عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سُنلً النَّبي اللهِ عَن المُحَدِي الْمُسَاعِ قَقَلَ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْحَسَنَ. هَذَا لَفُطُ أَبْنِ الْعَلاء، وقَالَ عُنْمَانُ وَالْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ: عَنْ مُحَمَّدِ الْنِحْبَدِ الْنِ عَبْد الله عِفْد، قالَ أَبُو دَاود: الصَّوابُ: محمد بن جعفو.

وَالْحَدَيْثُ أَخْرَجُهُ أَيْضًا : أَحَمَدُ وَالنَّسَائِي وَالْحَاكُمُ.

 ⊙ معنى الحديث: قوله: (وما ينوبه ! ﴿ عطف على الماء، أى: سئل رسول الله 業 عن الماء الذى ترد عليه الدواب والسباع مرة بعد أخرى للشرب منه وتبول فيه وتروث فهل ينتجس؟

والدواب جمع دابة، وهى لغة: ما يدب على وجه الأرض، وفى العرف تطلق على ذوات الأربع ثما يركب، وقال فى الصحاح: الدابة التى تركب، والسباع جمع سبع وهو كل حيوان عاد مفترس. قوله: (إذا كان الماء قلين) تثنية (قلة) بضم القاف وتشديد اللام وهى اُلجَرَة العظيمة، والجمع قلال مثل برمة وبرام، أو قلل مثل غرفة وغرف. واختلفوا في مقدار القلة: فقيل: خمس قرب، كل قربة خمسون مثًا، والمن رطلان، وقيل: القلة خمسة وعشرون وتسعمانة من، وقال الحطابي: القلة تطلق على الجرّة الكبيرة الصغير الذي تنقله الأيدي وتعاطى فيه الشراب كالكيزان، وتطلق على الجرّة الكبيرة التي يقلها القوى من الرجال، وسباق الحبر دل على أن المراد النوع الثاني لأنه إنحا سال عن الماء الذي يكون بالفلاة من الأرض في الوهاد والغدران ونحوها، ومثل هذه المياه لأم الكوز والكوزين في العرف والعادة لأن النجس إذا أصابه لجَسه. وقد روى من غير طريق أبي داود من رواية ابن جريج: (إذا كان الماء قلتين بقلال هجر)، وقلال هجر، وقلال في معلومة المقدار، وهي أكبر ما يكون من القلال وأشهر، ولذلك قبل: (قلين)، على لفظ التثبية، ولو كان وراءها قلة في الكبر لأشكلت دلالته، فلما على الشقدر بواحدة كبيرة.

وهجر التى تنسب إليها اسم لناحية البحرين كلها، وقيل: هى قاعدتــها، وهى إما أن تكون عملت بـــها وجلبت إلى المدينة وإما أن تكون عملت فى المدينة على مثلها.

قوله: (لم يحمل الحبث) يفتح الحاء المعجمة والموحدة أى: لم يحمل النجس، كما وقع تفسيره بالنجس فى الروايات الأخر، والمعنى: لم يقبل النجاسة بل يدفعها عن نفسه، ولو كان المعنى أنه يضعف عن حملها لم يكن للتقييد بالقلتين معنى، فإن مادونسهما أولى بذلك، وقيل: معناه حكم النجاسة. وللخبث معان أخر ذكرها فى النهاية، والمراد هنا ما ذكرنا، كذا فى نيل الأوطار.

واحتج الشافعي وأصحابه بـــهذا الحديث على أن الماء إذا بلغ قلتين لا ينجس إلا بالتغيير، وهو مذهب أحمد وأن ثور، وقالوا: معنى: قوله ﷺ: (لم يحمل الخبث)، أنه يدفعه عن نفسه، كما يقال: فلان يحمل الضيم، إذا كان يأباه ويدفعه عن نفسه. ويؤكد ذلك الرواية الأخرى: (فإنه لا ينجس). وقالوا: إذا لم يبلغ القلتين وحلت فيه نجاسة نجسته ولو لم يتغير.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن كان الماء راكدًا قليلاً ووقعت فيه نجاسة تنجس ولا يتظهر به. أما الجارى فتصح به الطهارة إذا لم يظهر فيه أثر النجاسة، والكثير إذا وقعت نجاسة في إحدى جانبيه تصح الطهارة من الجانب الآخر.

واختلفوا فى حدّ الكثير على أقوال: أشهرها: أن يكون عشرة أذرع فى عشرة وعمقه ذراع، وقيل: شير. قال الزيلعى: الصحيح أنه إذا أخذ الماء وجه الأرض يكفى، ولا تقدير فيه فى ظاهر الرواية، وقال: وظاهر الرواية عن أبي حنيفة أنه يعتبر أكبر الراي يعنى رأى المتوضئ أو المغتسل؛ فإن غلب على ظنه أن النجاسة وصلت إلى الجأنب الآخر من الماء لا يجوز التطهر به وإلا جاز، ذكره فى العاية قال: وهو الأصح. وهذا لأن المذهب الظاهر عند أبي حنيفة التحرّى والتفويض إلى رأى المستعمل من غير عليه التقدير فيه من جهة الشارع.

قال العينى: وأما حديث القلتين ففيه اضطراب لفظًا ومعنى، أما اضطرابه فى اللفظ فمن جهة الإسناد والمتن. ويأتى بيانه بعد روايات الحديث إن شاء الله تعالى.

وقال الحافظ فى التلخيص: قال ابن عبد البرقى النمهيد: ما ذهب إليه الشافعى من حديث القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر، غير ثابت من جهة الأثر؛ لأنه حديث تكلم فيه جماعة من أهل العلم، ولأن القلتين لم يوقف على حقيقة مبلغهما فى أثر ثابت ولا إجماع، وقسال فى الاستذكار: حديث معلول، ردّه إسماعيل القاضى وتكلم فيه، وقسال الطحاوى: إنا لم نقل به لأن مقدار القلتين لم يثبت، وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث قد صححه بعضهم، وهو صحيح على طريقة الفقهاء؛ لأنه وإن كان مضطرب الإســـناد مخـــتلفًا فى بعض ألفاظه فإنه يجاب عنه بجواب صحيح، بأنه يمكن الجمع بين الروايات، ولكنى تركته لأنه لم يثبت عندنا بطريق استقلالي يجب الرجوع إليه شرعًا فى تعين مقدار القلتين.

وأما التقييد بقلال هجر فلم يبت مرفوعًا إلا من رواية المغيرة بن صقلاب عند ابن عدى وهو منكر الحديث، قال النفيلى: لم يكن مؤقمًا على الحديث، وقال ابن عدى وهو منكر الحديث، قال النفيلى: لم يكن مؤقمًا على الحديث، لحتواب الشافعي وقوا كون المراد قلال هجر بكثرة استعمال العرب ها في أشعارهم كما قال أبو عبيد في كتاب الطهور، وكذلك ورد القييد بسها في الحديث الصحيح، قال البيهقى: قلال هجر كانت مشهورة عندهم؛ وله أشهر رسول الله تلا مأ مأرى ليلة المعراج من نبق سدرة المنتهى بقلال هجر، قال الحفاني: قلال هجر مشهورة الصنعة معلومة القدار، والقلة لفظ مشترك وبعد صوفها إلى أحد معلوماتسها وهى الأواني تبقى مترددة بين الكبار والصغار، والدليل على أنسها من الكبار جعل الشارع الحد مقدرة على تقديره على أنه أشار إلى أكبرها لأنه إلى فائدة في تقديره بقلتين صغيرتين مع القدرة على تقديره بواحدة كبيرة، وقد تبين بذلك ثبوت كون القلة تزيد على قربتين.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن سؤر السباع والدواب نجس، وإلا لم يكن لسؤاهم والجواب عبد معنى، وعلى نجاسة بولها وروثها؛ لأن التي ﷺ قيد عدم تنجس الماء الذي ترده السباع بالقلمين، فإن المعتاد من السباع إذا وردت الماء أن تخوض فيه وتبلل وقد لا تخلو أعضاؤها من التلوث بأبوالها ورجيعها، وفي ذلك اختلاف يأتي بيانه إن شاء الله تعلق. ودل يعتطوقه على أن الماء الكثير كالقلمين إذا حلت فيه نجاسة طهور، لكن ما لم يتغير؛ لحديث ثوبان: "الماء طهور إلا ما غلب على ريحه أو على طعمه" رواه الدارقطنى، ولما جاء عن أبي أمامة مرفوعًا "إن الماء لا ينجسه شيء إلا ما

غلب على ريحه وطعمه ولونه" رواه ابن ماجه والطيرانى، وهما وإن كانا ضعيفين لأن فى سندهما رشدين بن سعد وهو متروك، فقد قام الإجماع على العمل بمعناهما. ودلً يمفهرمه على أنه إذا كان الماء دون القليين ينجس بملاقاة النجاسة وإن لم يتغير.

وهذا المفهوم يخصص حديث جابر مرفوعًا "إن الماء لا ينجسه شيء" رواه ابن ماجه، وفي إسناده طريف بن شهاب وهو ضعيف متروك عند من قال بالفهوم كالشافعي، ومن لم يقل به كمالك أجراه على عمومه؛ فإن الماء قلّ أو كثر لا ينجس عنده إلا بالتغوى وما قاله الشافعي من تخصيص منطوق هذا الحديث بمفهوم حديث القلتين غير مسلم؛ فإنه مفهوم مخالفة، وهو أضعف من دلالة المنطوق فلا يقوى على تخصيصه.

عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عِبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثْنِي أَبِي أَنَّ رَسُولَ اللهِ
 قَالَ: إذَا كَانَ اللهَ قُلْتَيْنَ لا يَنْجُس.

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقي والحاكم وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (لا ينجس) يفتح الجيم وقد تضم، من بابي تعب وقتل، وهو تفسير لقوله في الرواية الأولى: (لم يحمل الحبث) كما تقدم. ومناسبة الحديث بالترجة أنه ﷺ سئل عن الماء وما ينوبه من الدواب والسباع، فأجاب بأن الماء إذا بلغ قلتين لا ينجس، فدل يمفهومه على أن الماء إذا خالطه شيء من النجاسات التي تحصل غالبًا عند مخالطة الدواب للماء، وكان أقل من قلتين، ينتجس.

﴿ باب ما جاء في بئر بضاعة ﴾

أى: فى بيان حكم مانها، وبضاعة بكسر الموحدة وضمها، وهو المخفوظ فى الحديث والأكثر لفة. دار لبنى ساعدة بالمدينة، وهم بطن من الحزرج، وبئرها معلومة. قال فى البدر المدير: بضاعة اسم لصاحب البئر، وقيل: اسم لموضعها، وهى بئر بالمدينة بصق رسول الله ﷺ وبرّك وتوضأ فى دلو وردّه فيها، وكان إذا مرض مريض يقول له: اغتمل بمائها، فيغتمل، فكأنما نشط من عقال، وهى فى ديار بنى ساعدة معروفة.

عَـــنْ أَيـــى سَعِيد الْحُدْرِى أَلَهُ قِيلَ لِرُسُولِ اللهِ ﷺ: اتّتَوَطَّأُ مِنْ بِثْرِ بُثُورَ اللهِ ﷺ: اتّتَوَطَّأُ مِنْ بَثْرِ بُلُولَ اللهِ عَلَيْ الْحَيْضُ وَلَحْمُ الْكِلابِ وَالتَّئْنُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: الْمَاءُ طَهُورٌ لا يُنجِّسُهُ شَيْءٌ.

والحديث أخرجه أيضًا : الشافعي وأحمد والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (أتوضا) بناءين بصيفة الخطاب للنبي ﷺ، وفي نسخة:
(أتوضا) بالنون والتاء على صيفة المتكلم مع الغير، أي: أيجوز لنا التوضؤ منها ؟ وقول
النووى: إن الثانية تصحيف، ردّه العراقي في شرح أيي داود. قوله: (يطرح فيها
الحيض) أي: يلقى فيها الحرق التى تمسح بسها المرأة دم الحيض أو تجعلها على الفرج
بين فخذيها، والحيض بكسر الحاء المهملة وفتح المثناة التحتية: جمع حيضة بكسر ففتح.
قوله: (والنتن) بنون مفتوحة فتاء مثناة ساكنة وتكسر أو بفتحتين، وهو الشيء
الذي له رائحة كريهة، من قولهم: نتن ينتن، من بابي ضرب وتعب فهو نتن كقريب،
فكسر، ويقال: أنن فهو منتن ونتن تتونة ونتانة، من باب قرب فهو نتين كقريب،
والمراد: أن الناس يلقون الحيض ولحوم الكلاب والنين في الصحارى خلف يوتسهم

فيجرى عليها السيل ويلقيها فى تلك البئر؛ لأنسها كانت منخفضة وكان ماؤها كثيرًا لا تغيره هذه الأشياء، وليس المراد أن الناس يلقونسها فيها، لأنه كان من عادتسهم فى الجاهلية والإسلام تنسزيه الماء وصونه عن النجاسات، فلا يتوهم أن الصحابة وهم أطهر الناس وأنزههم كانوا يفعلون ذلك عمدًا مع قلة الماء عندهم، أو أن الذى كان يفعل ذلك المنافقون.

قوله: (الماء طهور) (أل) في الماء للعهد، والمعهود ماء بنر بضاعسة، ويحتمسل أن تكون للاستغراق وهو الأقرب، و(طهور) بفتح الطاء المهملة أى طاهر مطهر كما تفيده صيفة المالفة. قوله: (لا ينجسه شيء) أي: ما لم يتغير، وإلا تنجس بالإجماع؛ لأنه بالتغير خرج عن كونه ماء مظهرًا فلم يبق على الطهورية، وما جاء في بعض الطرق من أن ماء هذه البنر كان كنقاعة الحناء فهو محمول على لون مائها.

قال العينى: وبسهذا الحديث استدل مالك على أن الماء لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه وإن كان قليلاً ما لم يتغير أحد أوصاف. والجواب عن هذا أن هذه البنر كانت في حدور من الأرض، والسيول كانت تكسح هذه الأقذار من الطرق والأفنية وتحملها فتلقيها فيها، وكان الماء لكثرته لا يؤثر فيه وقوع هذه الأشباء ولا تغيره، فسألوا رسول الله م عن شأنسها ليعلموا حكمها في الطهارة والنجاسة، فكان من جوابه هله لهم أن الماء لا ينجسه شيء، يريد الكثير منه الذي صفته صفة ماء هذه البنر في غزارته؛ لأن السؤال إنما وقع عنها فخرج الجواب عليها.

على أن بعضهم قد تكلم فى هذا الحديث، منهم ابن القطان فى كتابه الوهم والإيهام، وضعفًه، وقال: إن فى إسناده اختلاقًا فقوم يقولون: عبيد الله بن عبد الله بن رافع، وقوم يقولون: عبد الله بن عبد الله بن رافع، ومنهم من يقول: عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع، ومنهم من يقول: عبد الله، ومنهم من يقول: عن عبد الرحمن بن رافع. قال: فنحصل فيه خمسة أقوال، وكيفما كان فهو لا يعرف له حال.

وقوله: (يريد الكثير منه إخ)، فيه نظر لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو مقرر.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الماء لا يتنجس بوقوع شيء فيه سواء اكان قليلاً أم كثيرًا ولو تغيرت أوصافه، لكن قام الإجماع على أن الماء إذا تغير احد أوصافه بالنجاسة خرج عن الطهورية، فكان الاحتجاج به على نجاسة ما تغير بحلول نجسة فيه لا بالاستثناء في حديث: "إن الماء طهور إلا إن تغير ربحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه" رواه البيهقي عن أبي أمامة، ورجح أبو حاتم إرساله، وقال المادقطني: لا يثبت هذا الحديث، فلذا لم يحتج بسهذا الاستثناء، فلا ينجس الماء بما لاقاه ولو كان قليلاً إلا إذا تغير. وقد ذهب إلى ذلك ابن عباس وأبو هربرة والحسن المصرى وابن المسيب وعكرمة وابن أبي لبلى والثورى وداود المظاهرى والنخعى والنجعي والحديث وإن وجابر بن زيد ومالك والغزالي، ومن أهل البيت القاسم والامم يجيى، والحديث وإن ورد على سبب خاص وهو بئر بضاعة فلفظه عام، والعيرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وذهب ابن عمر ومجاهد وإسحاق، ومن أهل البيت الهادى والمؤيد بالله وأبو طالب والناصر، وكذا الشافعية وأحمد والحنفية إلى أنه ينجس القليل بما لاقاه من النجاسة وإن لم تنغير أوصافه، إذ تستعمل النجاسة باستعماله؛ لحديث "إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها؛ فإنه لا يدرى أين باتت يده" وسيأتي للمصنف، فنهى الله النائم عن غمس يده وعلل النهى بخشية النجاسة، ومعلوم أن النجاسة التي قد تكون على يده وتحفى عليه لا تغير الماء، ولخبر: "إذا ولغ الكلب فإناء أحدكم فليفسله سبعًا"، وفي رواية: "فليرقه ثم ليفسله سبعًا"، فإن الأمر بالفسل والإراقة دليل النجاسة، ولحديث "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم"، رواهما المصنف، ولحديث: "استفت قلبك وإن أفتاك المفتون"، عند أحمد وأبي يعلى والطبراني وأبي نعيم مرفوعًا. ولحديث: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" أخرجه النسائي وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم والترمذي من حديث الحسن بن على.

قالوا: فحديث "الماء طهور لا ينجسه شىء" مخصص بسهذه الأدلة، واختلفوا فى حد القليل الذى يجب اجتنابه عند وقوع النجاسة فيه، فقيل: ما ظنّ استعمالها باستعماله، وإليه ذهب أبو حنيفة والمؤيد بالله وأبو طالب، وقيل: ما دون القلتين، على اختلاف فى قدرهما، وإليه ذهب الشافعي وأصحابه والناصر والمنصور بالله.

وأجاب القاتلون بأن القليل لا يتنجس بالملاقاة للنجاسة إلا إن تغير، بأن ما استدلوا به من الأحاديث لا يدل دلالة جازمة على مدّعاهم، وعلى فرض أنسها تدلل فهى محمولة على ما إذا تغير أحد أوصاف الماء، جمّا بين الأدلة، وبأن الاستدلال بسهذه الأحاديث على ظنّ استعمال النجاسة باستعمال ذلك الماء موجب للدور؛ لأنه لا يعرف القليل إلا بظنّ الاستعمال ولا يكون ذلك الطن إلا بموفة القلة، وعلى أن الظن لا ينضبط بل يختلف باختلاف الأشخاص. وأيضًا جعل ظن الاستعمال مناطًا يستازم استواء القليل والكثير.

 نجاسة لم تغيره، فحديث الباب يدل بعمومه على عدم خروجه عن الطهارة نجرّد ملاقاة النجاسة، وحديث القلنين يدل بمفهومه على خروجه عن الطهورية بملاقاتسها، والمنطرق مقدّم على المفهوم.

قال فى الروضة الندية: قد دل حديث القلين على أن الماء إذا بلغ قلين لم يحمل الحبث، ولكنه كما قيد حديث: "الماء طهور الحبث، وإذا كان دون القلين فقد يحمل الحبث، ولكنه كما قيد حديث: "الماء طهور لا ينجسه شيء" بتلك الزيادة التي وقع الإجماع عليها، كذلك يقيد حديث القلين بسها، فيقال: إنه لا يحمل الحبث إذا بلغ قلين في حال من الأحوال إلا في حال تغير بعض أوصافه بالنجاسة، فإنه حينذ قد حل الحبث بالمشاهدة وضرورة الحبث، فلا منافاة بين حديث القلين وبين تلك الزيادة المجمع عليها، وأما ما كان دون القلين فهو مظنة لحمل الحبث، وليس فيه أنه يحمل الحبث قطفًا وبنًا ولا أن ما يحمله من الحبث يخرجه عن الطهورية، لأن الحبث المذى لم يغير.

وحاصله: أن ما دل عليه مفهوم حديث القلتين من أن ما دونسهما قد يحملها، وأما أنه الحبث لا يستفاد منه، إلا أن ذلك المقدار إذا وقعت فيه نجاسة قد يحملها، وأما أنه يصر نجسًا خارجًا عن كونه طاهرًا فليس في هذا المفهوم ما يفيد ذلك، ولا ملازمة بين همل الحبث والمنجاسة عن الطهورية؛ لأن الشارع قد نفى النجاسة عن مطلق الماء كما في حديث أبي سعيد المتقدّم وما شهد له، ونفاها عن الماء المقيد بالقلتين كما في حديث عبد الله بن عمر المتقدّم أيضًا، وكان النفى بلفظ هو اعم صبغ العام فقال في الأول: "لم ينجسه شيء" الأول: "لا ينجسه شيء" وقال في الثابي أيضًا كما في تلك الرواية: "لم ينجسه شيء" المام مصرّحًا بأنه يصبر الماء نجسًا كما وقع في تلك الزيادة التي وقع الإجماع عليها؛

فإنسها وردت بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث، فكانت من المخصصات المتصلة بالنسبة إلى حديث عبد الله بن عبر الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما، على القول الراجع فى الأصول وهو أنه يبنى العام على عمر رضى الله تعلق عنهما، على القول الراجع فى الأصول وهو أنه يبنى العام على الحاص مطلقًا، فتقرر بسهذا أنه لا منافاة بين مفهوم حديث القلتين وبين سائر الأحاديث، بل يقال فيه: إن ما دون القلتين إن حمل الحبث هملاً استلزم تغير ربح الماء أو لونه أو طعمه، فهذا هو الأمر الموجب للنجاسة والحزوج عن الطهورية، وإن حمله حملاً لا يغير تلك الأوصاف فليس ذلك الحمل مستلزمًا للنجاسة.

وقال الشوكان فى الدور البهية: الماء طاهر ومطهر، لا يخرجه عن الوصفين إلا ما غير ريحه أو لونه أو طعمه من النجاسات، ولا فرق بين قليل وكثير، وما فوق القلتين وما دونسهما، ومتحرّك وساكن.

قال شارحه في الروضة الندية: لا يخرج الماء عن الوصفين، أى: عن كونه طاهرًا ومطهرًا إلا ما غير أحد أوصافه الثلاثة، من النجاسات لا من غيرها، وهذا المذهب هو أرجح المذاهب وأقواها والدليل عليه ما أخرجه أحمد وصححه وأبو داود والترمذى وحسناه وانساني وابن ماجه والداوقطني والبيهقي والحاكم، وصححه أيضًا يجي بن معين وابن حزم من حديث أبي سعيد قال: قيل: يا رسول الله أتتوضأ من بتر بضاعة وهي بتر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والدن؟ فقال رسول الله ﷺ: "الماء طهور لا ينجسه شيء"، وقد أعله ابن القطان باختلاف الرواة في اسم الراوى له عن أبي سعيد واسم أبيه، وليس ذلك بعلة. وقد اختلف في أسماء كثير من الصحابة والتابعين على أفوال، ولم يكن ذلك موجبًا للجهالة، على أن ابن القطان نفسه قال بعد ذلك الإعلال: وله طريق أحسن من هذه، ثم ساقها عن أبي سعيد، وقد قامت الحجة بتصحيح من صححه من أولئك الأثمة، وله شواهد منها حديث سهل بن سعد عند

الدارافطنى وحديث ابن عباس عند أحمد وابن خزيمة وابن حبان وحديث عائشة عند الطبران فى الأوسط وأبي يعلى والبزار وابن السكن، كلها بنحو حديث أبي سعيد، وأخرجه بزيادة الاستثناء الدارقطنى من حديث ثوبان بلفظ: "الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ربحه أو طعمه"، وأخرجه أيضًا مع الزيادة ابن ماجه والطبرانى تعديث أبي أهامة بلفظ: "إن الماء طهور، إلا إن تغير ربحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه"، وفى إساندهما من لا يحتج به، وقد اتفق أهل الحديث على ضعف هذه الزيادة، لكنه قد وقع الإجماع على مضمونها كما نقله ابن المنذر وابن الملقن فى البحر، فمن كان يقول بحجية الإجماع كان الدليل عنده على ما أفادته تلك الزيادة هو الإجماع، ومن كان لا يقول بحجية الإجماع كان ذلك الإجماع مفيذاً لصحة تلك الزيادة لكونها قد صارت مما أجمع على معناها بالقبول، مفيذاً لهسمة تلك بالإجماع.

﴿ باب الماء لا يُجْنبِ﴾

أى: فى بيان أن الماء لا يوصف بالجنابة أى: النجاسة، ويجنب بضم المثناة التحتية وكسر النون من راجَنبَ، ويجوز فتح الياء وضم النون من رجَنبَ، من باب قرب، وكذا فتحهما، من بابي منع وفرح. أفاده فى القاموس، والجنابة فى الأصل: البعد، وصف بسها المحدث حدثًا أكبر لأنه يبعد عن مواطن الصلاة ونحوها من الطاعات، ثم استعملت فى النجاسة لأنسها تبعد وتجنب فلا تستعمل.

عَسْنِ الْمِنِ عَبْسِ قَالَ: اعْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِي ﷺ فِي جَمْنَةً فَجَسَاءَ النَّسِي ﷺ لِيَوْصَنَا مِنْهَا أَوْ يُغْتَسِلَ فَقَالَتْ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا.
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: إِنَّ الْمَاءَ لَا يَخْسَبُ.

والحديث أخرجه أيضًا : الترمذى والنسائي والبيهقي وأحمد.

○ معنى الحديث: قوله: (بعض أزواج النبي ﷺ) هي ميمونة رضى الله تعالى عنها لم عنها الله تعالى عنها لما أخرجه الدارقطنى من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت: أجنبت فاغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة، فجاء النبي ﷺ يغتسل منه فقال "الماء ليس عليه جنابة"، فاغتسل منه ولما رواه ابن ماجه من حديث ميمونة أيضًا أن النبي ﷺ توضأ بفضل غسلها من الجنابة.

قوله: (ف جفنة) بفتح الجيم وسكون الفاء: هى القصعة الكبرة وجمهها جفان وجفنات، وهو متعلق بمحذوف حال من فاعل (اغتسل) أى: مدخلة يدها في جفنة تغترف منها ليطابق قوله: (إن الماء لا يجنب)، ويحتمل أن تكون (ف) يمعنى (من) أى: اغتسلت مفتوفة من جفنة. قوله: (أو يفتسل) شك من أحد الرواة. والذى فى الترمذى: "فأراد أن يتوضأ"، بدون شك. قوله: (إنى كنت جبًا) تعنى: وقد الخسلت منها، والجنب بضم الجيم والنون: من يجب علمه الفسل بالجماع أو خروج المنى، ويطلق على الواحد وغيره والمذكر وغيره بلفظ واحد، وقد يجمع على أجناب وجنين. قوله: "لا يجب أى لا ينجس؛ لما فى النسائى من حديث ابن عباس أن بعض أزواج النبى # اغتسلت من الجنابة فتوضا النبى الله من مشاكلة، وكان ميمونة فهمت أن العضو الذى عليه

الجنابة في الحكم كالعضو الذي عليه النجاسة، فيحكم بنجاسة الماء من غمس العضو الجنب كما يحكم بنجاسته من غمس العضو المنتجس فيه، فين لها أن الأمم بخلاف ذلك.

قال في النهاية: في حديث ابن عباس: الإنسان لا يجنب، وكذا الثوب والأرض، يريد أن هذه الأشياء لا يصير شيء منها جنًا بحتاج إلى الغسل لملامسة الجنب إياها.

واحتج مالك والنحعى والحسن البصوى والثورى بحديث الباب على طهورية الماء المستعمل، وأجاب القاتلون بأن الماء المستعمل طاهر غير مطهر، بأن ميمونة إنما اغترفت من الجفنة ولم تنغمس فيها؛ إذ يعد الاغتسال داخل الجفنة عادة، وعلى فرض أنسها اغتسلت في نفس الجفنة فلا يصلح دليلا لهم؛ للاحتمال، والدليل متى تطرّقه الاحتمال سقط به الاستدلال، وهذا كله مع قطع النظر عما ورد في حديث ابن عباس عن ميمونة قالت: أجنب أنا ورسول الله ك فاغتسلت من جفنة وفضلت فيها فضلة فجا النجي الله وقال: "إن الماء لا يجنب". رواه البغوى في شرح السنة والمصايح.

أما مع النظر إليه فلا دليل فم فيه البتة؛ لتصريحه بأن الفسل من الجفنة لا فيها، وأنه فضل منها فضلة، والحكم بطهارة تلك الفضلة لا يقتضى طهورية الماء المستعمل. أفاده في المرقاة.

ضفه الحديث: دل الحديث على جواز تظهر الرجل بفضل طهور المرأة وإن
 خلت به، وبالأولى إذا لم تخل به. وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعى وجمهور العلماء،
 وسياتى تمام الكلام على بقية المذاهب فى هذه المسألة فى باب النهى عن الوضوء بفضل
 وضوء المرأة إن شاء الله تعالى.

﴿ باب البول في الماء الراكد)

أى: فى بيان حكم البول فى الماء الساكن الذى لا يجرى، وراكد: اسم فاعل من ركد يركد ركودًا من باب قعد، إذا سكن فلا يجرى.

عَـــن أَبِى هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِي ﷺ قَالَ: لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ
 ثُمَّ يَغتسلُ منهُ.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يبولنَ أحدكم) يعنى: أيتها الأمة، فيشمل الذكر والأنثى. والني بصيغة خطاب المذكر تفليًا، وإلا فلا فرق فى ذلك بين الذكر والأنثى. قوله: (ثم يغتسل منه) برفع (يغتسل) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أى: ثم هو يغتسل، والجملة بمنسزلة علة النهى، أى لا يبولنَ أحدكم فى الماء الساكن؛ لأنه يغتسل أو يتوضأ منه بعد، و(ثم) للاستبعاد فكأنه قال: كيف يبول فيه وهو يحتاج إليه للغسل أو غيره ؟.

وقال ابن مالك: يجوز الجزم عطفًا على محل (يبولن) لأنه مجزوم وبنى على الفتح لنون التوكيد، فيكون المنهى عنه كلا من البول والغسل فيه، واعترضه القرطبي بأنه لو أراد النهى عن كلّ لقال: ثم يغتسلن، بالتأكيد، وردّ بأنه لا يلزم من تأكيد المنهى عنه أنه لا يعطف عليه منهى آخر غير مؤكد؛ لاحتمال أن يكون للتأكيد معنى في احدهما ليس في الآخر.

وقال ابن مالك أيضًا: يجوز النصب بإضمار (أن) وإعطاء (ثم) حكم واو الجمع، واعترضه النووى بأنه يقتضى أن المنهى عنه الجمع بينهما دون إفراد أحدهما، وهذا لم يقله أحد، بل البول فيه منهى عنه سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أو لا. وأجاب عنه ابن هشام بأنه إغا أراد إعطاء رثم حكم (الواو) في النصب لا في المعية، وأيضًا فإن ما أورده النووى إنما جاء من قبيل المفهوم لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته.

وقد أجاب ابن دقيق العيد عنه يقوله: إنه لا يلزم أن يدل على عدة أحكام لفظ واحد، فيؤخذ النهى عن الجمع بينهما من هذا الحديث إن ثبتت رواية النصب، ويؤخذ النهى عن الجمع بينهما من هذا الحديث إن ثبتت رواية النصب، ويؤخذ في الماء الراكد. رواه مسلم وابن ماجه. وحديث أبي هريرة أن النبي على قال: "لا يبولن أحدكم في الماء الراكد"، رواه ابن ماجه وفي رواية له عن ابن عمر مرفوعًا: "لا يبولن أحدكم في الماء الناقع"، وحديث أبي هريرة مرفوعًا: "لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب"، رواه مسلم، وحديثه الثاني في الماب. أفاده الحافظ وغيره.

والحاصل: أنه قد ورد النهى عن كل منهما على انفراده، وهو يستلزم النهى عن فعلهما جميعًا بالأولى، وقد ورد النهى عن الجمع بينهما فى الحديث الآتى، وكذا فى هذا إن صحت رواية النصب، ويكون دالاً على النهى عن كل واحد على رواية الجزم، أما على رواية الرفع فيكون المنهى عنه البول فى الماء لما يترتب عليه من نجاسته أو النفرة منه فلا يغتسل منه عند الحاجة إليه، وتقدم هذا فى حديث: "لا يبولن أحدكم فى مستحمه ثم يغتسل فيه"، وقوله: (منه) أى من الماء الدائم، وهو هكذا فى رواية البخارى من طريق أبى الزناد، وكذا لمسلم من طريق ابن سيرين، وفى رواية للبخارى من طريق أخرى: "ثم يغتسل فيه"، وكل من اللفظين يفيد حكمًا بالنص وحكمًا بالاستنباط؛ وذلك أن الرواية بلفظ (هنه) تدل على منع الانغماس بالنص، وعلى منع التاسلول بالاستنباط، والرواية بلفظ (هنه) بحكس ذلك. أفاده الحافظ.

وفی روایة الترمذی "ثم یتوضاً منه"، وفیها دلیل علی أن النهی لا یختص بالغسل بل الوضوء مثله، ولو لم یود هذا لکان معلومًا لاستوانهما فی المعنی المقتضی للنهی.

قال الدوى: وهذا النهى في بعض المياه للتحريم، وفي بعضها للكراهة، فإن كان الماء كثيرًا جاريًا لم يحرم البول فيه لمفهوم الحديث ولكن الأولى اجتنابه، وإن كان قليلاً جاريًا فقد قال بعض الشافعية: يكره، والمختار أنه يحرم؛ لأنه يقذره وينجسه على المشهور من مذهب الشافعي وغيره، ولعل هذا مجمل حديث جابر أن النبي ﷺ نسهى المشهور من مذهب الشافعي وغيره، ولعل هذا مجمل حديث جابر أن النبي ﷺ نسهى القليل وغيره. وإن كان كثيرًا راكلًا فقيل: يكره، والمختار الحرمة؛ لأن النهي يقتضى التحريم، ولأنه ربما أدّى إلى تنجسه بالإجماع إذا تغير أو إلى تنجسه عند أبي حنية ومن وافقه في أن الماء الذي لا يبلغ الغدير العظيم ينجس بوقوع نجس فيه، وإن كان راكلًا قليلاً فالصواب حرمة البول فيه لأنه ينجسه، والتغوّط في الماء كالبول فيه بل هو أقبح، فيلاً فلا الماء الذكور، ولا مخالف في هذا إلا ما حكى عن داود من أن النهى محتص بالبول في نفس الماء وأن الغائط ليس كالبول، وهذا خلاف من أن النهى محتص بالبول في نفس الماء وأن الغائط ليس كالبول، وهذا خلاف

مَ قَالَ: قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: يكره الأغتسال في الماء الراكد قليلاً كان أو كثيرًا، وكذا يكره الاغتسال في العين الجارية، قال الشافعي رحمه الله تعالى: أكره للجنب أن يغتسل في البتر معينة كانت أو دائمة وفي الماء الراكد قليله وكثيره، وهذا كله على كراهة التنسزيه لا التحريم. وينظر ما القرينة الصارفة للنهى عن التحريم. وقال العينى: احتج أصحابنا بسهذا الحديث على أن الماء الذى لا يبلغ الغدير العظيم إذا وقعت فيه النجاسة لم يجز به الوضوء قليلاً كان أو كثيرًا، واستدلوا به إيضًا على أن القلين تحمل النجاسة لأن الحديث مطلق، فياطلاقه يتناول الماء القليل والكثير والقلين والأكثر، ولو قلنا: إن القلين لا تحمل النجاسة لم يكن للنهى فائدة، على أن هذا أصح من حديث القلين. ومن الشافعية من يقول: إنما ينجس الماء بالبول فيه إذا كان دون القلين، وكذا قال الحطابي.

قلت: هذا تحكم بلا دليل وترك لإطلاق الحديث، وكيف يقاربه حديث القلتين مع الكلام فيه كما ذكرنا.

وقال فى شرحه على البخارى: وقال ابن قدامة: ودليلنا حديث القلتين وحديث بنر بضاعة، وهذان نص فى خلاف ما ذهب إليه الحنفية، وقال أيضًا: بئر بضاعة لا تبلغ إلى الحدّ الذى يمنع التنجس عندهم.

قلت: لا نسلم أن هذين الحديثين نص في خلاف مذهبنا، أما حديث القلتين فلأنه وإن كان بعضهم صححه فإنه مضطرب سندًا ومتنًا، والقلة في نفسها مجهولة، والعمل بالصحيح المتفق عليه أقوى وأقرب، وأما حديث بئر بضاعة فإنا نعمل به فإن ماءها كان جاريًا، وقوله: بئر بضاعة لا تبلغ إلى غير صحيح لأن البيهقي روى عن الشافعي أن بئر بضاعة كانت كثيرة الماء واسعة، وكان يطرح فيها من الأنجاس ما لا يغير ها لوئا ولا ريحًا ولا طعمًا.

فإن قالوا: حديثكم عام فى كل ماء، وحديثنا خاص فيما يبلغ القلتين، وتقديم الحاص على العام متعين، كيف وحديثكم لابد من تخصيصه فإنكم وافقتمونا على تخصيص الماء الكثير المستبحر، وإذا لم يكن بد من التخصيص، فالتخصيص بالحديث أولي مِن التخصيص بالراى من غير أصل يرجع إليه ولا دليل يعتمد عليه ؟ قلنا: لا

نسلم أن تقديم الخاص على العام متعين، بل الظاهر من مذهب أبي حيفة هل ترجيح العام على الخاص في العمل به، وقوفهم: التخصيص بالحديث أولى من التخصيص بالرأى، إنما يكون إذا كان الحديث المخصص غير مخالف للإجماع، وحديث القلنين خبر آحاد ورد مخالفًا لإجماع الصحابة فيردَ، بيانه أن ابن عباس وابن الزير هي أفنيا في زنجي وقع في بئر زمزم بنسزح الماء كله، ولم يظهر أثره في الماء، وكان الماء أكثر من قلمين، وذلك بمحضر من الصحابة هي ولم ينكر عليهما أحد منهم، فكان إجماعًا، وخبر الواحد إذا ورد مخالفًا للإجماع بردَ، يدلُ عليه أن على بن المديني قال: لا يثبت هذا الحديث عن الدي هي وكفى به قدوة في هذا الباب.

وقال أبو داود: لا يكاد يصح لواحد من الفريقين حديث عن النبي ﷺ في تقدير الماء، وقال صاحب البدائح: ولهذا رجع أصحابنا في التقدير إلى الدلائل الحسية دون الدلائل السمعيــة.

وحديث الزنجى الذى أشار إليه ما جاء عن ابن سيرين أن زنجيًّا مات في بنر زمزم فأمر ابن عباس بإخراجه ونزح مائها، فغلبتهم عين جاءت من الركن فأمر بسلمها بالقباطي والمطارف حتى نزحوها، ثم انفجرت عليهم عين. رواه الدارقطني مرسلاً؛ فإن ابن سيرين لم ير ابن عباس وإنما سمع من عكرمة وهو ثقة، فالحديث صحيح محتج به. والقباطي: جمع قبطية، وهي ثوب رقيق أبيض منسوب إلى القبط، والمطارف: أردية من خزّ مفردها مطرف بكسر الميم وضمها، أفاده في البحر.

وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث ثما استدلً به أصحاب أبي حنيفة على تنجيس الماء الدائم وإن كان أكثر من القلتين؛ فإن الصيغة صيغة عموم، وأصحاب الشافعي يخصون هذا العموم، ويحملون النهى على ما دون القلتين، وعدم تنجيس القلتين، فما زاد إلا بالتغير مأخوذ من حديث القلتين، فيحمل هذا الحديث العام في النهى على ما دون القلتين، جمّا بين الحديثين. وفرق أحمد بين بول الآدمي وما في معناه من العذرة المائمة وغير ذلك من النجاسات. فأما بول الآدمي وما في معناه فينجس الماء وإن كان أكثر من القلتين، وأما غيره من النجاسات فتعير فيه القلتان، وكأنه رأى أن الحبث المذكور في حديث القلتين عام بالنسبة إلى النجاسات، وهذا الحديث خاص بالنسبة إلى بول الآدمي، فيقدم الخاص على العام بالنسبة إلى النجاسات الواقعة في الماء الكثير، ويخرج بول الآدمي وما في معناه من جملة النجاسات الواقعة في القلتين بخصوصه، فنجس الماء دون غيره من النجاسات، ويلحق بالبول المنصوص عليه ما يعلم أنه في معناه.

واعلم أن هذا الحديث لابد من إخراجه عن ظاهره بالتخصيص أو التقييد؛
لاتفاقهم على أن الماء المستبحر الكثير جدًا لا تؤثر فيه النجاسة، على أن الماء إذا غيرته
النجاسة امتنع استعماله، فمالك – رحمه الله تعالى – إذا حمل النهى على الكراهة
لاعتقاده أن الماء لا ينجس إلا بالتغيير لابد أن يخرج صورة التغير بالنجاسة عن الحكراهة، فإن الحكم هنا التحريم، فإذن لابد من الحروج عن الظاهر عند الكل،
فلأصحاب إلى حنيقة أن يقولوا: خرج عنه المستبحر الكثير جدًا بالإجماع فيبقى ما
عداه على حكم النص فيدخل تحته ما زاد على القلتين، ويقول أصحاب الشافعي:
خرج الكثير المستبحر بالإجماع الذى ذكرتموه، وخرج القلتان فما زاد بمقتضى حديث
القلتين فيبقى ما نقص عن القلين داخلاً تحت مقتضى الحديث، ويقول من نصر قول
أحد رحمه الله تعالى: خرج ما ذكرتموه ويقى ما دون القلتين داخلاً تحت النص إلا أن

ولمخالفهم أن يقول: قد علمنا جزمًا أن هذا النهى إنما هو لمعنى في النجاسة وعدم النقرّب إلى الله تعالى بما خالطها، وهذا المعنى تستوى فيه سائر الأنجاس، ولا ينجه تخصيص بول الآدمى منها بالنسبة إلى هذا ألمعنى فإن المناسب فذا المعنى أعنى التسرّه عن الأقذار أن يكون ما هو أشدّ استقذارًا أوقع في هذا المعنى وأنسب له، وليس بول الآدمى بأقذر من سائر النجاسات بل قد يساويه غيره أو يترجح عليه، فلا يبقى لتخصيصه دون غيره بالنسبة إلى المنع معنى، فيحمل الحديث على أن ذكر اليول وقع تنبيهًا على غيره تما يشاركه في معناه من الاستقذار، والوقوف على مجرد الظاهر هاهنا مع وضوح المعنى وشموله لسائر الأنجاس ظاهرية محضة.

وأما مالك – رحمه الله تعالى – فإذا حمل النهى على الكراهة يستمر حكم الحديث في القليل والكثير غير المستثنى بالإنفاق وهو المستبحر، مع حصول الإجماع على تحريم الاغتسال بعد تغير الماء بالبول. فهذا يؤدّى إلى حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين، وهي مسألة أصولية، فإن جعلنا النهى للتحريم كان استعماله في الكراهة والتحريم استعمال اللفظ الواحد في حقيقته ومجازه، والأكثرون على منعه، وقد يقال على هذا: إن حالة التغير مأخوذة من غير هذا اللفظ فلا يلزم استعمال اللفظ الواحد في معنيين عنتلفين، وهذا متجه إلا أنه يلزم منه التخصيص في هذا الحديث.

فقه الحديث: دل الحديث بمنطوقه على حرمة البول فى الماء الراكد، لكن محله
إذا لم يكن كثيرًا مستبحرًا، ويلحق بالبول التغوّط بل هو أقبح، ودل بمفهومه على
جواز البول فى الماء الجارى لكن الأولى اجتنابه، وقد تقدم بيانه، وعلى نجاسة البول.

♦ عَـــنْ أَبِى هُريرةَ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ
 الدَّائم وَلا يَفْتَسَلْ فِيه منْ الجَنَابة.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والبيهقي وابن ماجه.

معنى الحديث: قوله: (ولا يغتسل فيه من الجنابة) بالرفع على أنه نفى بمعنى
 النهى، وبالجزم على النهى. وهذا الحديث صريح فى المنع من كل واحد من البول
 والاغتسال فى الماء الراكد على انفواده.

وقد استدل بحديثي الباب على أن الماء المستعمل يخرج عن كونه مطهرًا؛ لأن النهى هاهنا عن مجرّد الفسل، فدلّ على وقوع الفسدة بمجرّده، والمفسدة خروجه عن كونه مطهرًا إما لنجاسته أو لعدم طهوريته، ومع هذا فلا بلدّ من تقييده بما دون القلتين على مذهب المشافعية ومن وافقهم، وبغير المستبحر على مذهب الحنفية؛ لأن القلتين فأكثر عند الشافعية والمستبحر عند الحنفية لا يؤثر فيه الاستعمال، والوضوء كالفسل في هذا الحكم لأن المقصود من النهى النسرّة عن التقرّب إلى الله تعالى بالمستقدرات، والوضوء يقدر الماء كما يقذره الغسل.

وقد ذهب إلى أن الماء المستعمل غير مطهر أكثر العترة وأحمد بن حنبل والليث والأوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين عنهما وأبو حنيفة في رواية عنه، واحتجوا بأحاديث الباب وبحديث النهى عن التوضؤ بفضل وضوء المرأة، وبما رواه مسلم وابن ماجه عن أبي هريرة على عنه أن النبي فل قال: لا يغتسلن أحدكم في الماء الدائم وهو جنب، فقالوا: يا أبا هريرة كيف يفعل ؟ قال: يتناوله تناولاً. واحتج لهم في البحر بما روى عن السلف من تكميل الطهارة بالتيمم عند قلة الماء لا بما تساقط منه.

وأجيب عن الاستدلال بما ذكر بأن علة النهى لا تنحصر فى الاستعمال بل يحتمل أن يكون النهى للاستخباث والاستقدار، والدليل إذا تطرّقه الاحتمال سقط به الاستدلال، وبأن الدليل أخص من الدعوى؛ لأن غاية ما فيه خروج المستعمل للجنابة، والمنتع خروج كل مستعمل عن الطهورية. وعن حديث النهى عن التوضؤ بفضل وضوء المرأة بمنع كون الفضل مستعملاً، ولو سلّم فالدليل أخص من الدعوى لأن

المدّعي خروج كل مستعمل عن الطهورية لا خصوص هذا المستعمل، وبالمعارضة بما أخرجه مسلم وأحمد من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة، وأخرجه أحمد أيضًا وابن ماجه بنحوه من حديثه وأخرجه أيضًا أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه من حديثه بلفظ: اغتسل بعض أزواج النبي 紫 ف جفنة فجاء النبي ﷺ ليتوضأ منها، أو يغتسل... الحديث. وأيضًا حديث النهي عن التوضؤ بفضل وضوء المرأة فيه مقال سيأتي بيانه في بابه، وعن الاحتجاج بتكميل السلف الطهارة بالتيمم لا بما تساقط، بأنه لا يكون حجة إلا بعد تصحيح النقل عن جميعهم، ولا سبيل إلى ذلك لأن منهم من قال بطهورية المستعمل كالحسن البصرى والزهرى والنخعي وإحدى الروايات عن مالك والشافعي وأبي حنيفة، ونسبه ابن حزم إلى عطاء وسفيان الثورى وأبي ثور وجميع أهل الظاهر، وبأن المتساقط قد فني لأنسهم لم يكونوا يتوضؤون إلى إناء، والملتصق بالأعضاء حقير لا يكفي بعض عضو من أعضاء الوضوء، وبأن سبب الترك بعد تسليم صحته عن السلف وإمكان الانتفاع بالبقية هو الاستقذار، وبسهذا يتضح عدم خروج المستعمل عن الطهورية، ويتحتم البقاء على البراءة الأصلية ولا سيما بعد اعتضادها بكليات وجزئيات من الأدلة كحديث: "خلق الماء طهورًا" وحديث مسحه ﷺ رأسه بفضل ماء كان بيده، وغيرهما. كذا في نيل الأوطار وغيره، وقال مالك ومن ذكر معه آنفا: إنه طاهر مطهر؛ لقوله تعالى:﴿وَأَلْزَلْنَا منَ السَّمَاء مَاء طَهُورًا ﴾ الفرقان/٤٨. ولما سيأتي للمصنف عن الرّبيع بنت معرّد أن النبي ﷺ توضأ فمسح رأسه بفضل ماء في يده، وفي حديث آخر أنه مسح رأسه ببلل لحيته، وعن ابن عباس أنه ﷺ اغتسل فنظر لمعة من بدنه لم يصبها الماء فأخذ شعرًا من بدنه عليه ماء فأمرّه على ذلك الموضع، أفاده النووى في شرح المهذب.. قالوا: ولأنه ماء لاقى طاهرًا فبقى مطهرًا كما لو غُسلَ به ثوب طاهر؛ ولأنه مستعمل فجازت الطهارة به كالمستعمل فى تجديد الوضوء، ولأن ما أذى به الفرض مرة لا يمتنع أن يؤذى به ثانيًا، كما يجوز للجماعة أن يتيمموا من موضع واحد، وكما يجرج الطعام فى الكفارة ثم يشتريه ويخرجه فيها ثانيًا، وكما يصلى فى الثوب الواحد مرارًا، ولأنه لو لم تجز الطهارة بالمستعمل لامتنعت الطهارة لأنه يمجرّد جريان الماء على بعض العضو يصبر مستعملاً فإذا سال على باقى العضو ينبغى أن البلل لا يرفع الحدث، وهذا متروك بالإجماع، فدل على أن المستعمل مطهر، وأدلة هذا القول وإن نوقش فى بعضها لكن يؤيدها أن طهورية الماء ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع فلا يخرجه عنها إلا دليل صحيح صويح، ولا دليل كذلك.

وما ذكره أصحاب القول الأول من الأدلة النافلة للماء المستعمل عن الطهورية فقد علمت أنها غير صالحة للاحتجاج بسها على ذلك. قال في الروضة الندية: الحق ان المستعمل طاهر ومطهر؛ عملاً بالأصل وبالأدلة الدالة على أن الماء طهور لا يخرج عن كونه طهورًا بمجرّد استعماله للطهارة إلا إن تغير بذلك ريحه أو لونه أو طعمه، وأن إخراج ما جعله الله طهورًا عن الطهورية لا يكون إلا بدليل ربعني: ولا دليل).

وقال ابن المنذر: روى عن على وابن عمر وأبي أمامة وعطاء والحسن ومكحول والنخعى أنسهم قالوا فيمن نسى مسح رأسه فوجد في لحيته بللاً: يكفيه مسحه بذلك. قال: وهذا يدل على أنسهم يرون المستعمل مطهرًا، وبه أقول.

وعن أبي حنيفة ثلاث روايات: (الأولى) أنه نجس نجاسة مغلظة، وهي رواية الحسن بن زياد عنه، وهي شاذة غير مأخوذ بـــها.

(الثانية) نجس نجاسة مخففة، وهى رواية أبي يوسف عنه، قال عبد الحميد القاضى: أرجو ألا تثبت رواية النجاسة عن أبي حنيفة. (الثالثة) طاهر غير مطهر، وهي رواية محمد بن الحسن عنه، وهو الصحيح المفتى به عندهم، وبه قالت الشافعية. ومن أدلة من قال بالطهارة حديث أبي جحيفة قال: خرج علينا رسول الله بالهاجرة فأتى بوضوء فترضاً، فجعل الناس يأخذون من فضل وضونه فيتمسحون به. رواه الشيخان واانسائي، وحديث أبي موسى عند الشيخين قال: دعا البي بلله يقدح فيه ماء فغسل يديه ووجهه فيه ومج ثم قال لهما (يعني أبا موسى وبلالاً): أشربا منه وأفرغا على وجوهكما ونحوركما)، وحديث السائب بن زيد قال: ذهبت بي خالتي إلى البي بلله قالت: يا رسول الله، إن ابن أختى وقع رأى مرض) فمسح رأسي ودعا لي بالبركة ثم توضاً فشربت من وضوئه الحديث رواه الشيخان والترمذي والنسائي، وحديث جابر قال: جاء النبي بلله وإنا مريض لا أعقل فعرضاً وصبّ على من وضوئه فعقلت... الحديث رواه الشيخان والنسائي.

فإن قال القائل بنجاسة الماء المستعمل: إن هذه الأحاديث غاية ما فيها الدلالة على طهارة ما توضأ به ﷺ ولعل ذلك من خصائصه. قلنا: هذه دعوى غير نافعة؛ فإن الأصل أن حكمه ﷺ وحكم أمته واحد، إلا أن يقوم دليل يقضى بالاختصاص، ولا دليل، وأيضًا الحكم بأن الشيء نجس حكم شرعى يحتاج إلى دليل يلتزمه الحصم فما هو ؟ فإن قال: لى أدلة (منها) حديث أبى هريرة السابق: لا يبولن أحدكم إلح؛ فإنه قرن بين الغسل فيه والبول، أما البول فينجس الماء فكذا الغسل للنهى عنهما ومنها الإجماع على عدم الانتفاع به. ومنها أنه أزيل به مانع من الصلاة فانتقل المنع إليه كغسالة النجس.

قلنا: يجاب عن الأول بأنه أخذ بدلالة الاقتران وهي ضعيفة؛ لأنه لا يلزم من الاقتران اشتراك القريبين فى الحكم كما فى قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثُمَرِهِ إِذَا ٱلْمَرَ وَآثُوا حَقُّهُ يَوْمَ حَصَاده﴾ الانعام/111. فالأكل غير واجب والإيناء واجب، وبقول أبي هريرة: "يتناوله تناولاً" كما تقدّم، فإنه يدلّ على أن النهى إنما هو عن الانغماس لا عن الاستعمال، وإلا لما كان بين الانغماس والتناول فرق. وعن الثانى بمنع الإجماع، فقد علمت أن مالكًا ومن ذكر معه يجوزون الانتفاع به مطلقًا، وكذلك تجوز به إزالة النجاسة عند الحنفية. وعن الثالث بالفرق بين المانع الحقيقي والحكمي.

فقه الحديث: دل الحديث على النهى عن البول فى الماء الراكد، لما يترتب
 عليه من إفساد الماء، وعلى النهى عن الغسل من الجنابة فيه؛ لحوف أن تؤدّى كثرة
 الاغتسال فيه إلى النغير.

﴿ باب الوضوء بسؤر الكلب﴾

أيجوز أم لا؟ والسؤر في الأصل: الباقى من الماء في الإناء بعد الشرب، ثم عمّ استعماله في الباقى من كل شيء، وجمعه: أسآر، واسم الفاعل منه: سآر مثل: حبار على غير قياس، والقياس مستر لأنه من (أسأر) يقال: إذا شربت فاستر، أي أبق شيئًا من الشراب في الإناء.

عَـــن أبـــى هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِي ﷺ قَالَ: طُهُورُ إِنّاءِ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ
 الْكَلْبُ أَنْ يُعْسَلُ صَبْعُ مَرَار أُولاهُنَ بَتُراب.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم وأحمد والبيهقي.

معنى الحديث: مناسبة الحديث للترجمة: أن الأمر بفسل ما ولغ فيه الكلب
 يدل على تنجسه فلا يصح الوضوء منه، وكذا يقال فيما بعده.

قوله: (طهور إناء أحدكم) بضم الطاء المهملة وهو الأشهر، وبفتحها أيضًا أى مُطَهِّره، وهو مبتدأ خبره (أن يغسل) والتقدير: مطهر إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب غَسَلُه سبع مرات، فأن مصدرية. وظاهره العموم فى الآنية، ومفهومه يخرج غيره كالحوض والمستنقم، وبه قال الأوزاعي والمالكية، وقال العراقي: ذكر الإناء خرج محد جرالهال لا للتقييد. وبه قالت الحنفية والشافعية والحنابلة.

ولوغاً، من بابي نفع وشرب، وحذفت واوه في المصارع كما في يقع، وولغ يلغ من ولوظاً، من بابي نفع وشرب، وحذفت واوه في المصارع كما في يقع، وولغ يلغ من بابي نفع وشرب، وحذفت واوه في المصارع كما في يقع، وولغ يلغ من بابي يوعد وورث لفق، ويولغ مثل وجل يوجل لفة أيضًا، ويتعدّى بالهمزة، يقال: أو لفته، وقل البياء والمي أيضًا بالباء و(من) و(في) يقال: ولغ الكلب بشرابنا ومن شرابنا وفي شرابنا. قال ابن الأثير: وأكثر ما يكون الولوغ في السباع. وقال ثعلب: الولوغ أن يدخل لسانه في الماء وغيره من كل ماتع فيحرّكه، زاد ابن درستويه: شرب أو لم يشرب. قال ابن مكى: فإن كان غير ماتع يقال: لعقه، وقال المطرزى: فإن كان فارغًا يقال: لحمه. ومفهوم الشرط في قوله: (إذا ولغ) يقتضى قصر الحكم على ذلك، يقال: ألحمه الأمرط في قوله: (إذا ولغ) يقتضى قصر الحكم على ذلك، لكن إذا قلنا: إن الأمر بالفسل للتنجيس يتعدّى الحكم إلى ما إذا لحس أو لعق مثلاً ويكون ذكر الولوغ للغالب، وأما إلحاق بلقى أعضائه كيده ورجله، فالمذهب المنصوص أنه كذلك لأن فيمه أشرفها؛ فيكون الباقي من باب أولى، وخصه في القديم بالأول.

وقال الدووى فى شرح مسلم: اعلم أنه لا فرق عندنا بين ولوغ الكلب وغيره من أجزائه، فإذا أصاب بوله أو روثه أو دمه أو عرقه أو شعره أو لعابه أو عضو من أعضائه شيئًا طاهرًا فى حال رطوبة أحدهما وجب غسله سبع مرات إحداهن بالتراب، ولو ولغ كلبان أو كلب واحد مرّات فى إناء، فالصحيح أنه يكفى للجميع سبع، ولو وقعت نجاسة أخرى فى الإناء الذى ولغ فيه الكلب كفى عن الجميع سبع إحداهن

بالتراب، ولا تقوم الغسلة الثامنة بالماء وحده ولا غمس الإناء فى ماء كثير ومكنه فيه قدر سبع غسلات مقام التراب على الأصح، وكذا لا يقوم نحو الصابون والأشنان مقام التراب ولو عند عدمه على الأصح، ولا يكفى الغسل بالتراب النجس على الأصح، ولو تنجس الإناء بنحو دم الكلب أو روثه فلم تزل عينه إلا بست غسلات مثلاً حسبت واحدة على الأصح، والحنسزير كالكلب في ذلك كله.

وبسهذا قال أحمد، غير أنه قال: يقوم أشنان وصابون ونخالة ونحوها من كل ما له قرّة في الإزالة مقام التراب ولو مع وجوده وعدم تضرّر المحل به؛ لأنسها أبلغ منه في الإزالة، فنصه على التراب تنبيه عليها، ولأنه جامد أمر به في إزالة النجاسة، فألحق به ما هو أقوى منه في ذلك. أفاده في كشاف القناع وغيره، والكلب يتناول المأذون فيه وغيره وكلب البدوى؛ والحضرى لعموم اللفظ.

قوله: (أولاهن بالبراب) جملة في عمل نصب صفة لسبع مرّات، والأولى تأنيث الأول، والباء في قوله: بالبراب، للمصاحبة، أى أولاهن مصاحبة للبراب، وفي نسخة: (أولاهن بتراب)، وفي رواية صحيحة عند الترمذي والبرّار والشافعي: "أولاهن أو أخراهن"، وفي رواية صحيحة للمؤلف: "السابعة بالتراب"، وفي رواية لأبي عبيد القاسم: "أولاهن أو إحداهن"، وفي رواية للبرّار: "إحداهن بالبراحاء"، وإسنادها حسن، وفي رواية للدارقطني: "إحداهن بالبطحاء"، وهي ضعيفة لأن في إسنادها الجارود بن يزيد وهو متروك، وفي الرواية الآتية للمؤلف والنامنة: "عفروه بالتراب"، وهي أصح من رواية "إحداهن"، ولا تعارض بين هذه الروايات؛ لإمكان الجمع بحمل رواية "أولاهن" على الأحما؛ إذ الأولى أحب من غيرها اتفاقًا، وحمل رواية "السابعة" على الجواز، ورواية "إحداهن" على الإجزاء.

قال النووى في شرح مسلم: وأما الجمع بين الروايات فمذهبنا ومذهب الجماهير أن المراد: اغسلوه سبعًا، واحدة منهن بالتراب مع الماء، فكأن التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة هذا.

وتعقبه ابن دقيق العيد بأن قوله: "عفروه التامنة بالتراب"، ظاهر فى كونسها غسلة مستقلة، لكن لو وقع التعفير فى أوله قبل الغسلات السبع كانت الغسلات ثمانية، ويكون إطلاق الغسلة على التتريب مجازًا، وهذا الجمع من مرجحات تعين التراب فى الأولى.

وقال فى الفتح: وطريق الجمع بين هذه الروايات أن يقال: (إحداهن) مبهمة ورأولاهن) ورالسابعة) معينة، ورأو) إن كانت فى نفس الخبر فهى للتخيير، فمقتضى هل المطلق على المقيد أن يحمل على أحدهما؛ لأن فيه زيادة على الرواية المهينة، وإن كانت أو شكًا من الراوى فرواية مَنْ عَيْنَ ولم يشك أولى من رواية مَنْ أبسهم أو شك، فيبقى النظر فى الترجيح بين رواية "أولاهن" ورواية "السابعة" فرواية "أولاهن" أرجح من حيث المكنى أيضًا؛ لأن تتريب الأخيرة أرجح من حيث المخى أيضًا؛ لأن تتريب الأخيرة يقتضى الاحتياج إلى غسلة للتنظيف، وقد نص الشافعى على أن الأولى أوَلَى.

قال النووى: ومعنى الفسل بالتراب أن يخلط التراب فى الماء حتى يتكتر، ولا فرق بين أن يطرح الماء على التراب أو التراب على الماء أو يأخذ الماء الكدر من موضع فيفسل به، فأما مسح موضع النجاسة بالتراب فلا يجزى.

والحديث يدل على وجوب غسل الإناء من ولوغ الكلب فيه سبع غسلات مع التريب فى أولاهن كما فى حديث الباب، أو أخراهن أو إحداهن كما فى الروايات الأخر، وإليه ذهب ابن عباس وعروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وطاوس وعموو بن دينار والأوزاعى والشافعى وأحمد ابن حنيل وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وداود. وذهبت العترة والحنفية إلى وجوب الغسل ثلاثًا، وقالوا: لا فرق بين لعاب الكلب وغيره من النجاسات غير المرتبة، وهملوا حديث السبع على الندب، واحتجوا بما رواه الطحاوى والدارقطني موقوفًا على أبي هريرة أنه يغسل من ولوغه ثلاث مرات، وهو الراوى للغسل سبعًا فنيت بذلك نسخ السبع. لكن هذا مناسب لأصل بعض الحنفية من وجوب العمل بتأويل الراوى وتخصيصه ونسخه، وغير مناسب لأصول الجمهور من عدم العمل به.

ويحتمل أن أبا هريرة أفتى بذلك لاعتقاده ندبية السبع لا وجوبسها، أو أنه نسى ما رواه، وأيضًا قد ثبت عنه أنه أفتى بالغسل سبعًا، ورواية من روى عنه موافقة فتياه لروايته أرجح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الإسناد ومن حيث النظر. أما من حيث الإسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه، وهذا من أصح الأسانيد، والمخالفة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه وهو دون الأول في القوة، وأما من حيث النظر فظاهر.

وأجيب عنه بأنه يحتمل أن تكون فنواه بالسبع قبل ظهور النسخ عنده، ولما ظهر أفتى بالثلاث، وأما دعوى الرجحان فغير صحيحة لأن رجال كل منهما رجال الصحيح، فإن عبد الملك أخرج له مسلم في صحيحه، وقال أهمد والثورى: من الحفاظ. زاد الثورى: ثقة فقيه متقن. وقال أحمد بن عبد الله: ثقة ثبت في الحديث، أفاده العينى على البخارى، وأيضًا قد روى النسبيع غير أبي هريرة فلا تكون مخالفة فنياه قادحة في مروى غيره، وعلى كلّ فلا حجة في قول أحمد مع قول رسول الله على ومن جملة أعذار الحنفية عن العمل بالحديث أن العذرة أسد نجاسة من سؤر الكلب ولم تقيد بالسبع؛ فيكون الولوغ كذلك من باب الأولى، وردّ بأنه لا يلزم من كونسها أشذ فى الاستقذار ألا يكون الولوغ أشدّ منها فى تغليظ الحكم، وبأنه قياس فى مقابلة النص الصريح، وهو فاسد الاعتبار.

وأجابوا: بمنع عدم الملازمة؛ فإن تغليظ الحكم فى ولوغ الكلب إما تعبدى وإما محمول على من غلب على ظنه أن نجاسة الولوغ لا تزول بأقلَ منها، وإما لأنسهم نسهوا عن اتخاذه فلم ينتهوا فغلظ عليهم بذلك، قاله العينى.

ومن أعذارهم أيضًا أن الأمر بذلك كان عند الأمر بقتل الكلاب، فلما نسهى عن قتلها نسخ الأمر بالغسل. وتعقب: بأن الأمر بقتلها كان فى أول الهجرة، والأمر بالغسل متاخر جدًّا لأنه من رواية أبى هريرة وعبد الله بن مغفل وكان إسلامهما سنة سبع، وسياق حديث ابن مغفل الآمى ظاهر فى أن الأمر بالغسل كان بعد الأمر بقتل الكلاب، أفاده الحافظ.

وأجب: بأن كون الأمر بقتل الكلاب كان فى أول الهجرة يحتاج إلى دليل قطعى فاين هو؟ ولئن سلمنا ذلك فيحتمل أن أبا هريرة سمع ذلك من صحابى أخبره أن السمى ﷺ لما نسهى عن قتل الكلاب نسخ الأمر بالغسل سبعًا من غير تأخير، فرواه أبو هريرة عن النبي ﷺ لاعتماده على صدق المروى عنه؛ لأن الصحابة كلهم عدول، وكذلك ابن مففل أفاده العيني.

وقد خالفت الحنفية والعترة في وجوب التتريب كما خالفوا في التسبيع، ووافقهم المالكية في عدم وجوب التسبيع والتتريب لمي المشهور عندهم؛ قالوا: لأن التتريب لم يقع في رواية مالك. قال القرافي منهم: قد صحت فيه الأحاديث، فالعجب منهم كيف لم يقولوا بسها، وقد اعتذر القاتلون بأن التتريب غير واجب بأن روايته مضطربة لأنسها ذكرت بلفظ (أولاهن) وبلفظ (أحراهن) وبلفظ (إحداهن) وفي رواية:

(السابعة). وفى رواية: (الثامنة)، والاضطراب يوجب الاطراح. وأجيب بأن المقصود حصول التتريب فى مرة من المرات، وبإمكان الجمع بين الروايات كما تقدّم.

وقال الباجى فى المنتقى شرح الموطأ: واختلف قول مالك فى الكلب الذى يجب غسل الإناء من ولوغه فروى عنه ابن أبي الجهم روايتين: إحداهما: أنه فى الكلب المنهىّ عن اتخاذه. والثانية: أنه فى جميع الكلاب.

وجه الرواية الأولى: أن الأمر بذلك إنما كان على وجه التغليظ والمنع من اتخاذها، وذلك يختص بالمنهى عنه لا بالمباح، ووجه الرواية الثانية عموم الحجر ولم يختص كلبًا دون كلب، ومن جهة المعنى أنه إذا وجب غسل الإناء من ولوغها لم يتخد منها إلا ما تدعو الضرورة إليه. ولم يختلف قول مالك فى أن إناء الماء يغسل من ولوغ الكلب. واختلف قوله فى غسل إناء الطعام، فروى عنه ابن القاسم نفى غسله، وروى عنه ابن وهب وغيره إثبات غسله. وجه رواية ابن القاسم أن الأمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب إنما كان على وجه التغليظ فى اتخاذ الكلب، وإنما يحصل ذلك بغسل إناء الماء لأنه هو الذى يمكن أن تصل إليه الكلاب، وأما إناء الطعام فلا تصل إليه لقلته وكثرة التوقى فيه.

ووجه الرواية الثانية: أن هذا إناء ولغ فيه كلب فشرع غسله كإناء الماء، وقولسه: (فليفسله سبع مرات) يقتضى اعتبار العدد. والدليل على ما نقوله الحديث المذكور وفيه: (أمره بغسل الإناء سبع مرات)، والأمر يقتضى الوجوب، وغسل الإناء من ولوغ الكلب عبادة لا لنجاسة.

وذهب ابن الماجشون إلى أنه للنجاسة أو للشك ف النجاسة، والدليل على ما نقوله أن هذا حيوان يجوز الانتفاع به من غير ضرورة فكان طاهرًا. وقال الرهويّ في حاشيته على عبد الباقيّ: وأما الكلب فاختلف فيه للحديث الوارد بغسل الإناء بولوغه فيه سبع مرات، فذكر الخلاف في ذلك، ثم قال: فتحصل أن في سؤر الكلب أربعة أقوال:

أحدها: أنه طاهر. وهو قول ابن وهب وأشهب؛ لأن الكلب سبع من السباع وهى طاهرة، وهو مذهب ابن القاسم فى المدوّنة؛ لكن روايته عن مالك فيها أن الكلب ليس كغيره من السباع.

الثانى: أنه نجس كسائر السباع. وهو قول مالك فى رواية ابن وهب عنه؛ لما جاء عن النبي ﷺ من الأمر بغسل الإناء سبعًا من ولوغه فيه.

الثالث: الفرق بين الكلب المأذون فى اتخاذه وغيره. وهو أظهر الأقوال لأن علة الطهارة التي نص النبي ﷺ عليها في الهرّة موجودة فى الكلب المأذون في اتخاذه.

الرابع: الفرق بين البدوى والحضرى وهو قول ابن الماجشون فى رواية أبى زيد عنه، فمن رأى سؤر الكلب طاهرًا قال: أمر النبى ﷺ بفسل الإناء سبعًا من ولوغه فيه عبادة لا لعلة، ومن رآه نجسا قال: ما يقع به الإنقاء من الفسلات واجب لملنجاسة، وبقية السبع غسلات تعبُّد لا لعلة؛ كالأمر فى الاستنجاء بثلاثة أحجار الواجب منها ما يحصل به الإنقاء وبقية الثلاثة تعبُّد، ولا فرق فى ذلك بين أن يحرّك لسانه أو يدخل فمه فى الماء بغير تحريك. خلافًا لما قاله زرّوق.

وما ذكروه خاصّ بولوغ الكلب، فلو لعق الإناء من غير أن يكون فيه ماء أو أدخل رجله أو سقط لعابه فيه لا يستحب غسله كما لا يندب غسل حوض ولا إراقة مائه، ولا يطلب التتريب ولا يتعدّد الغسل بولوغ الكلب مرّات أو كلاب في إناء واحد قبل غسله لتداخل الأسباب كالأحداث، وغير الكلب كالخسزير لا يلحق به. قال الحافظ في الفتح: ودعوى بعض المالكية أن المامور بالفسل من ولوغه الكلب المنهي عن الاتخاذ مون المافون فيه، تحتاج إلى ثبوت تقدم النهى عن الاتخاذ على الأمر بالفسل، وإلى قرينة تدل على أن المراد ما لم يؤذن في اتخاذه؛ لأن الظاهر من اللام في المنهل، وإلى قرينة تدل على أن المراد ما لم يؤذن في اتخاذه؛ لأن الظاهر من اللام في ومثله تفرقة بعضهم بين البدوى والحضرى، ودعوى بعضهم أن ذلك مخصوص بالكلّب الكلّب وأن الحكمة في الأمر بغسله من جهة الطب؛ لأن الشارع اعتبر السبع في مواضّم منه كقوله: "صبوا على من سبع قرب"، وقوله: "من تصبح بسبع قرات عجوة"، وتعقب بان الكلّب الكلّب لا يقرب الماء فكيف يؤمر بالفسل من ولوغه؟ وأجاب حفيد ابن رشد بأنه لا يقرب الماء بعد استحكام الكلب عنه أما في ابتدائه فلا يمتنع. وهذا التعليل وإن كان فيه مناسبة لكنه يستلزم التخصيص بلا دليل، والتعليل من ولوغ الكلب لأنه وجس، وواه معنى المنصوص، وقد ثبت عن ابن عباس التصريح بأن الفسل من ولوغ الكلب لأنه وجس. رواه محمد بن نصر المروزي بإسناد صحيح، ولم يصح عن أحد من الصحابة خلافه.

والمشهور عن المالكية أيضًا التفرقة بين إناء الماء فيراق ويغسل، وبين إناء الطعام فيؤكل ثم يغسل الإناء تعبُّدًا؛ لأن الأمر بالإراقة عام، فيخص الطعام منه بالنهى عن إضاعة المال.

وعورض بأن النهى عن الإضاعة مخصوص بالأمر بالإراقة، ويترجح هذا النابئ بالإجماع على إراقة ما تقع فيه النجاسة من قليل المانعات ولو عظم ثمنه، فنيت أن عموم النهى عن الإضاعة مخصوص، بخلاف الأمر بالإراقة، وإذا ثبت نجاسة سؤره كان أعمّ من أن يكون لنجاسة عينه أو لنجاسة طارئة كأكل الميتة مثلاً، لكن الأول أرجح إذ هو الأصل؛ ولأنه يلزم على الثابي مشاركة غيره له في الحكم كالهرّة مثلاً. ○ فقد الحديث: دل الحديث على نجاسة الكلب لأنه إذا كان لعابه نجسًا وهو متولد من جسده فجسده أولى، وقد ذهب الجمهور إلى هذا، ويدل فم أيضًا ما رواه مسلم عن أبي هريرة أنه ﷺ قال: "إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فَلْيَرِقَهُ ثم ليغسله سبع مرات". قالوا: فلو كان سؤره طاهرًا لما أمر بإراقته، ولا يقال: المراد الطهارة اللغوية التي هي النظافة، لأن جمل اللفظ على حقيقته الشرعية مقدتم على جمله على حقيقته اللغوية، ولا يقال أيضًا: إن الأمر بغسل الإناء تعدى فلا يدل على نجاسته، لأن هذا بعيد عن ظاهر الحديث لقوله فيه: طهور إناء أحدكم، وقال عكرمة ومالك في رواية عنه: إن الكلب طاهر. ودليلهم قول الله تعالى: ﴿فَكُوا مِمّا أَمْسَكُنَ عَلَيْكُمْ﴾

وأجيب عنه: بأن إباحة الأكل مما أمسكن لا تنافى وجوب تطهير ما تنجس من الصيد، وعدم الأمر للاكتفاء بما فى أدلة تطهير النجس من العموم، ولو سلم فغايته الترخيص فى الصيد بخصوصه، واستدلوا أيضًا بما ثبت عند البخارى و المصنف من حديث ابن عمر كانت الكلاب تقبل وتدبر زمان رسول الله في فى المسجد فلم يكونوا يرشون شيئًا من ذلك. وأخرجه الترمذى بزيادة: (وتبول). وردّ بأن البول مجمع على نجسته فلا يصح حديث بول الكلاب فى المسجد حجة يعارض بسها الإجماع، وأما مجرد الإقبال والإدبار فلا يدلان على الطهارة، وأيضًا يحتمل أن يكون ترك الغسل لعدم تعين موضع النجاسة، أو لطهارة الأرض بالجفاف.وقال المنذرى: إنسها كانت تبول خار خار خار المسجد، ثم تقبل وتدبر فى المسجد.

وقال الحافظ: الأقرب أن يقال: إن ذلك كان فى ابتداء الحال على أصل الإباحة، ثم ورد الأمر بتكريم المساجد وتطهيرها وجعل الأبواب عليها، واستدلوا أيضًا على الطهارة بما سيأتى من الترخيص فى كلب الصيد والماشية والزرع. وأجيب: بأنه لا منافاة بين الترخيص وبين الحكم بالنجاسة، غاية الأمر أنه تكليف شاق وهو لا ينافى التعبد به، أفاده الشوكانى، ودلّ الحديث أيضًا على نجاسة ما ولغ فيه الكلب، وعلى وجوب غسله سبع مرات، وتقدّم الحلاف فيه، وعلى أن حكم النجاسة يتعدّى عن محلها إلى ما يجاوره إذا كان ماتعًا.

عَسنِ ابْنِ مُغَفَّلُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَمَرَ بَقَتْلِ الْكلابِ ثُمَّ قَالَ: مَا لَهُمْ
 وَلَهَا؟ فَرَحْصَ فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَفِي كَلْبِ الْغَتَمِ، وَقَالَ: إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي
 الإنّاء فَاغْسلُوهُ سَبْعَ مَوَار وَالنَّامَةَ عَقْرُوهُ بَالتُرَاب.

والحديث أخرجه أيضًا : مسلم وأحمد والنسائي والبيهقي.

○ معنى الحديث: قوله: (أمر بقتل الكلاب) سبب ذلك كما في صحيح مسلم عن ابن عباس عن ميمونة أن جبريل وعد النبي 業: أن يأتيه فلم يأته، فقال النبي 業: أما والله ما أخلفني. قال: فظل رسول الله 業 يومه ذلك على ذلك، ثم وقع في نفسه جرو كلب كان تحت مسلط لنا فأمر به فأخرج ثم أخذ بيده ماء فضح مكانه، فلما أمسى لقيه جبريل على ققال له: قد كنت وعدتني أن تلقاني البارحة. قال: أجل، ولكنا لا ندخل بيئا فيه كلب ولا صورة. فاصبح رسول الله 業 يومند فأمر يقتل الكلاب حتى إنه يأمر بقتل كلب الحائط الكبر. وقيل: إنما أمر بغلك تعليظًا عليهم الأنسهم كانوا مولعين بسها، والأمر بقتل الكلاب كان أولاً ثم نسجى المكارب كان أولاً ثم نسجى النبي غير الكلب الأسود والعقور، فقد أخرج مسلم عن جابر قال: أمرن رسول الله ﷺ بقتل الكلاب حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلبها فنقتله، ثم نسهى النبي ﷺ عن قتلها وقال: عليكم بالأسود البهيم ذى القطئين فإنه شيطان. وعن ابن عمر أنه ﷺ

قال: خمس من الدوابّ ليس على المُحْرِم فى قتلهنَّ جناح: الغراب والحدأة والفارة والعقرب والكلب العقور. رواه الجماعة إلا الترمذى، وإذا جاز للمحرم فغيره بالأولى.

قال القاضى عباض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث بقتل الكلاب إلا ما استثنى، وهذا مذهب مالك وأصحابه، وذهب آخرون إلى جواز اقتنائها جميعًا ونسخ قتلها إلا الأسود البهيم. قال: وعندى أن النهى أولاً كان نسهيًا عامًا عن اقتنائها جميعًا والأمر بقتلها جميعًا، ثم نسهى عن قتل ما عدا الأسود ومنع الاقتناء في جميعه إلا المستنى. ونقل النووى عن إمام الحرمين أن الأمر بقتل الأسود البهيم كان في الابتداء وهو الآن منسوخ.

قوله: (ما لهم ولها؟) أى: أَىّ شىء ثبت للناس وحملهم على اقتناء الكلاب؟ ولفظ مسلم: "ما بالهم وبال الكلاب؟" وهذا إشارة إلى النهى عن اقتنائها.

واتفقوا على أنه يحرم اقتناء الكلاب لغير حاجة كان يقنى كلبًا إعجابًا بصورته أو للمفاخرة به فهذا حرام بلا خلاف، وأما الحاجة التي يجوز الاقتناء لها فقد بينت فى حديث الباب ونحوه، وهى الصيد وحراسة الماشية والزرع، واختلف فى اقتنائه لحراسة الدور وفى اقتناء الجرو ليُعلّم، والأصح إباحته، واختلف أيضًا فيمن اقنى كلب صيد وهو لا يصيد، أفاده النووى، وما قيل من أن قوله: ما لهم ولها ؟ دليل على منع قتل الكلاب، ونسخه غير ظاهر؛ لأنه لا يتناسب مع قوله: "فرخص فى كلب الصيد... الكلاب، ونسخه غير ظاهر؛ لأنه لا يتناسب مع قوله: "فرخص فى كلب الصيد... والتي تموس الفنم والزرع، أى: يسر وسهل فى اقتناء الكلاب التي تصيد والتي تحرس الفنم والزرع،

قوله: (والثامنة عفروه بالتراب) أى: ادلكوا الإناء فى الفسلة الثامنة بالتراب، يقال: عفرت الإناء عفرًا من باب ضرب: دلكته بالعفر أى: التراب، وعفّرته بالتنقيل مبالغة، وظاهر الحديث وجوب غسلة ثامنة وأن غسلة التراب غير الغسلات السبع بالماء، وبه قال الحسن البصرى وأحمد بن حبيل في رواية حرب الكرماني عنه، وروى عن مالك، وقد ألزم الطحاوى الشافعية بإيجاب ثماني غسلات عملاً بظاهر هذا الحديث، واعتذار الشافعي بأنه لم يقف على صحة هذا الحديث لا ينفع أصحابه الذين وقفوا على صحته، ولا سيما مع وصيته بأن الحديث إذا صحح فهو مذهبه، وجواب البيهقي عن ذلك بأن أبا هريرة أحفظ من غيره فروايته أرجح وليس فيها هذه الزيادة – مردود بأن حديث ابن مغفل مجمع على صحته وفيه زيادة، والأخذ به يستلزم الأخذ بحديث أبي هريرة دون العكس، والزيادة من الثقة مقبولة، والترجيح لا يصار إليه مع إمكان الجمع وقد تقدم بيائه، ولو سلمنا الترجيح في هذا الباب لم نقل بالتتريب أصلاً؛ لأن رواية مالك بدونه أرجع من رواية من أثبته، ومع ذلك قلنا به أبرادة الخافظ. هذا وفي بعض النسخ بعد هذا الحديث ما نصه قال أبو داود: وهكذا قال ابن مغفل وهو غير موجود في النسخ المصرية، وعلى ثبوته فلعل المنسف زاده توثيقاً وتأكياً.

○ فقه الحديث: دل الحديث زيادة على ما تقدم على بيان لطف الله تعالى ورافته بعباده حيث أباح لهم على لسان نبيه ﷺ اقتناء الكلاب للحاجة كالصيد وحراسة الماشية والزرع، ومنعهم من اقتنائها لغير حاجة؛ لما فيه من ترويع الناس ومنع الملائكة من دخول البيت، ولا يترتب عليه من نقص الأجر. فعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ قال: "لا تدخل الملائكة بينًا فيه كلب ولا صورة". رواه مسلم وغيره. وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "من اتخذ كلبًا إلا كلب زرع أو غنم أو صيد ينقص من أجره كل يوم قبراط". وعن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: "من اقتى كلبًا ليس بكلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من أجره قبراطان كل يوم". رواهما مسلم.

﴿باب سؤر الهرّة ﴾

أى: في بيان حكم سؤرها. وفي بعض النسخ: باب سؤر الهرّ.

عَنْ كَيْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِك – وَكَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ – أَنَّ أَبِا قَتَادَةَ دَخَلَ فَسَكَبَتَ لَهُ وَصُوءًا فَجَاءَتْ هِرُّةٌ فَشَرِيَتْ مِنْهُ فَأَصْفَى لَهَا الإِنَاءَ حَسِنَى مَسْسِرَبَتْ. فَأَلَتْ كَيْشَةُ. فَرَآنِي ٱلْظُرُ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَتَعْجَبِنَ يَا ابْنَةَ أَحِي ؟ فَقُلْتُ: نَعْمُ. فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إنسها لَيْسَتْ بِنَجَس، إنسها مِنَ الطَوْافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوْافَات.
 الطُوافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوْافَات.

والحديث أخرجه أيضًا : مالك وأحمد والنسائي والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (دخل فسكبت لسه وضوءًا) أى: صبت كبشة لأبي التعادة ماء فى الإناء ليتوضأ منه، فالتاء للتأنيث، ويجوز ضمها للمتكلم. ويؤيده ما فى الترمذى والمصابيح: قالت: فسكبت لسه. قوله: (فشربت منه) أى: أوادت الشرب أو شرعت فيه. وفى رواية الترمذى وابن ماجه: "فجاءت هرّة تشرب". قوله: (فأصغى لها الإناء) بصاد مهملة وغين معجمة أى: أمال أبو قنادة للهرّة الإناء ليسهل عليها الشرب. قوله: (أتعجين... إخ) أى: من إمالتي الإناء للهرّة وشربسها منه، والمراد أخوّة الإسلام على عادة العرب من أن بعضهم يقول لبعض: يا ابن أخى، ويا ابن عمى، وإن لم يكن عمًا أو ابن عمّ له فى النسب. قوله: (نعم) بفتح العين المهملة، وكنانة تكسرها، وبسها قرأ ابن مسعود،

وبعضهم يكسر النون إتباعًا لكسرة العين. وهي حرف جواب تفيد تقرير ما قبلها من إثبات أو نفي. قوله: (إنسها ليست بنجس) بفتح النون والجيم: مصدر نجس من باب فرح، فلذا لم يؤنث كما أنه لم بجمع في قوله تعالى: (إنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسُ التربة/٢٨ أي: أن اهْرَة ليست نجسة الذات، ويصح كسر الجيم أي: ليست بمتنجسة، وأكثر النسخ المصححة على الأول وعليه المعرّل، لأن النجس بالفتح في اصطلاح الفقهاء عين النجاسة، وبالكسر المتنجس.

قول... (إنسها من الطوّافين عليكم) جملة مستانفة فيها معنى التعليل، إشارة إلى ان علة الحكم بعدم نجاسة الهرّة هي الضرورة الناشئة من كثرة دورانسها في البيوت ودخولها فيها بحيث يصعب صون الأوابي والنياب ونحوهما عنها، فجعلها الله تعالى طاهرة؛ رأفة بالعباد ودفعًا للحرج. و(الطوّافين) جمع طائف، وهو لغة: المستدير بالشيء يقال: طاف بالشيء يطوف طوفًا وطوفائا: استدار به، ويطلق على الحادم الذي يخدم برفق وعناية، شبهها بالحادم الذي يطوف على مولاه ويدور حول الحائم أمن قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمُ وَلا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنُ طُوّالُونَ عَلَيْكُم ﴾ النور/٨٥. وألحقها بسهم حيث أطلق عليها الصيغة الموضوعة للعقلاء الأنسها خادمة أيضًا فإنسها تقتل المؤدات، أو إلى الأجر في مواساتهم. قوله: (والطوّافات)، ورأو) فيها بمعنى الواو، وروى الوجهان عن مالك.

والحديث يدلً على طهارة فم الهرّة وطهارة سؤرها، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وهو قول أكثر أصحاب النبي ﷺ والتابعين، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه في سؤر الهرّة الأهلية لسقوط حكم النجاسة اتفاقًا بعلة الطواف المنصوص عليها في الحديث، غير أن الإمام ومحمدًا قالاً: يكوه تنسزيها استعمال سؤرها عند

وجود غيره الأنسها لا تتحامى النجاسة، أما إذا علم نجاسته كان ولفت عقب أكلها غو فأر فهو نجس، وإذا علم طهارته كأن ولفت فى الإناء بعد شربسها من ماء كثير فلا كراهة فى سؤرها، وعلى هذا بحمل إصغاء النبي 张 الإناء ها، وحديث عائشة فى فلا كراهة فى سؤرها، وعلى هذا بحمل إصغاء النبي 张 الإناء ها، وحديث عائشة فى قالت: كنت أتوضأ أنا ورسول الله من إناء واحد قد أصابت منه الهرّة قبل ذلك. ولا ولي تلدار قطنى والطحاوى: كنت أغسل. وما فى معجم الطيرانى: سئل أنس بن مالك عن الهرّة، قال: خرج رسول الله كل إلى الإناء، فقال: يا أنس، اسكب لى وضوءاً. فسكبت له فلما قضى شحاجته أقبل إلى الإناء، وقد أتى هر فولغ فى الإناء فوقف له رسول الله ش وققة حتى شرب الهرّ ثم سألته فقال: يا أنس، إن الهرّ من سباع البيت لن يقذر شيئاً ولن ينجسه. وما فى صحيح ابن خزيمة عن عائشة أن رسول الله كل قال: إنسها ليست بنجسة، هى كبعض أهل البيت. ولى سنن الدارمي: هى كبعض ماع أهل البيت.

فقه الحديث: دل الحديث على أن من جهل شيئًا يطلب منه أن يسأل العالم
 به، وعلى طلب الرفق بالحيوان، وعلى أن سؤر الهرة طاهر على ما تقدم بيانه.

عَنْ دَاوُدُ بْنِ صَالِح بْنِ دِينَارِ التَّمَّارِ عَنْ أُمَّهُ أَنْ مَوْلاتَهَا أَرْسَلَنْهَا بهريسة إِلَى عَائِشَةَ رَضِي الله عَنْهَا فَرَجَدَتُهَا تُصَلَّى، فَأَضَارَتْ إِلَى أَنْ ضَعِيهَا، فَجَاءَتُ هِصَرَّةً فَالْكَ بَنِهُ مَنْهَا، فَلَمَّا الْصَرَفَت أَكَلَتْ مِنْ حَيْثُ أَكْلَت الْهِرَّةُ فَقَالَت: إِنَّ رَسُولَ اللهِ وَلَا قَالَ: إِنْ اللهِ وَلَا قَالَ: إِنسها لَيْسَت بِنَجَسٍ إِلَّمَا هِي مِنَ الطُّوَّا فِينَ عَلَيْكُمْ. وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ وَلا يَتَوَسَلُ اللهِ عَلَيْكُمْ. وَقَدْ

والحديث أخرجه أيضًا : البيهقي والطحاوي والدارقطني.

(* * *)

○ معنى الحديث: قوله: (بسهريسة) هي طعام من قمح ولحم أو غيره مدقوق، فعيلة بمعنى مفعولة، قال ابن فارس: الهرس دق الشيء ولذلك سميت الهريسة، وفى النوادر: الهريس الحب المدقوق بالمهراس قبل أن يطبخ، فإذا طبخ فهو الهريسة بالهاء، والمهراس بكسر الميم حجر مستطيل ينقر ويدق فيه ويتوضأ منه، وقد استعير للخشبة الني يدق فيها الحب.

قوله: (أن ضعيها) أن مفسرة لما في الإشارة من معني القول، أو مصدرية: أي اشارت إلى بوضع الهريسة. قوله: (فلما انصرفت... إلحى أي: فرغت عائشة من صلاتها أكلت من موضع أكل الهرّة. قوله: (فقالت... إلحى جواب عن سؤال مقدّر، فكانه قبل لعائشة: كيف تأكلين مما أكلت الهرّة ؟ فقالت: إنها ليست بنجس.. إلحى قوله: (بتوضأ بفضلها) أي: بسؤر الهرّة، وهذا استدلال من عائشة رضى الله تعالى عنها على أكل الهرّة بفعله ﷺ بعد استدلالها بقوله، وبالحديث احتج من قال بطهارة الهرّة وسؤرها كما تقدم، وأما الروايات التي تدلّ على عدم طهارة سؤر الهرّة فقد تقدم الجواب عن بعضها، وهاك بيان ما في بعض آخر:

أما حديث أبي هربرة: "يفسل الإناء من الفرّ كما يفسل من الكلب" فقد رواه الدارقطني من طريق يجيى بن أيوب، وقال: هذا موقوف ولا يثبت عن أبي هربرة، ويجي بن أيوب في بعض أحاديثه اضطراب. وقال البيهقي: ليس بمحفوظ. ورواه الدارقطني من طريق آخر وقال: لا يثبت هذا مرفوغا، والحفوظ أنه من قول أبي هريرة، واختلف عنه، ثم قال: حدثنا أبو بكر النيسابوري، أنا أبو الأزهر، نا على بن عاصم، نا ليث بن أبي سليم عن عطاء عن أبي هريرة قال: إذا ولغ السنور في الإناء غسل سبع مرات موقوف لا يثبت. وليث سبح الحفظ. وقال البيهقي: وعن عطاء عن

أبي هريرة، وهو خطأ من ليث بن أبي سليم إنما رواه ابن جريج وغيره عن عطاء من قوله.

وأما حديث نافع عن ابن عمر قال: لا توضئوا من سؤر الحمار ولا الكلب ولا السنور، فقد رواه الطحاوى والبيهقي، لكنه موقوف فلا تقوم به حجة.

ضَقَة الحَديث: دل الحديث على مشروعية إهداء الطعام وقبوله، وعلى جواز إشارة المصلى بيده أو عينه أو رأسه أو نحو ذلك، وعلى جواز على سؤر الهرة، وعلى طهارة الهرة وسؤرها وأن الشرب والوضوء منه غير مكروه. قال الخطابي: وفيه دليل على أن سؤر كل طاهر الذات من السباع والدواب والطير وإن لم يكن مأكول اللحم طاهرًا.

وقال بعض العلماء: يؤخذ من الحديث استحباب اتخاذ الهرّة وتربيتها، وأما حديث: حب الهرّة من الإيمان، فموضوع كما قاله الصاغاني وغيره.

﴿ باب الوضوء بفضل طهور المرأة ﴾

أى: فى بيان حكم التطهير بفضل ما تطهرت منه المرأة، والوضوء بضم الواو اسم للفعل، والطهور بفتح أوله اسم للماء الذى يتطهر به، وفى نسخة: باب الوضوء بفضل المرأة، وفى أخرى: باب الوضوء بفضل وضوء المرأة، بفتح الواو، والفضل فى الأصل: بقية الشيء مطلقًا، والمراد هنا ما يبقى فى الإناء من الماء بعد أخذ شيء منه للطهارة قبل الفراغ منها كما هو موضوع أحاديث الباب، أو بعد الفراغ منها كما يدل عليه حديث ابن عباس السابق فى باب الماء لا يجنب.

عَــنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدِ
 وَتَحْنُ جُنْبَان.

والحديث أخرجه أيضًا : البخاري ومسلم والنساني والترمذي.

○ معنى الحديث: قوله: (من إناء واحد) كان هذا الإناء من نحاس؛ لما رواه الحكم من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ في تور من شبه، والتور: الإناء. والشبه بفتحتين: النحاس الأصفر، ويجمع الإناء على آنية، وجمع الجمع أوان. قوله: (وغن جبنان) جملة اسمية وقعت حالا من المعلوف و المعلوف عليه، وتشية جبب لعة، والأفصح لزوم حالة واحسدة للمفرد وغيره وهي لهسة القرآن قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُتُمْ جُنُهُ) المائدة/١٠ وقال غالا : ﴿وَإِنْ كُتُمْ جُنُهُ) المائدة/١٠ وقال غالا : ﴿وَلا جَنُهُا إِلاَّ عَابِرِي سَبِيلٍ الساء/٢٥. وقد تقدم أن الجنب من وجب عليه الفسل بجماع أو خروج منى. ووجه مطابقة الحديث للترجمة أن الغسل مشتمل على الوضوء.

○ فقه الحديث: دل الحديث على أن الجنب ليس بنجس. وأما النهى عن انفماس الجنب في الماء الدائم فهو للنسزيه كراهية أن يستقذر، لا لأنه يصير نجسًا بانغماس الجنب فيه؛ لأنه لا فرق بين جميع بدن الجنب وبين عضو من أعضائه، وعلى جواز اغتسال الثين من إناء واحد، ومثله الأكثر، وعلى أن الماء القليل لا يخرج عن الطهورية بغمس الجنب يده فيه، لا فرق بين الرجل والمرأة، نوى الاغتراف أم لا.

عَـــنْ أُمْ صُبَيَّة الْجُهَيَّةِ قَالَتِ: اخْتَلَقَتْ يَدِى وَيَدُ رَسُولِ اللهِ ﷺ في الْوَصُوء منْ إنّاء وَاحد.

والحديث أخرجه أيضًا : البخارى في الأدب المفرد، وأحمد وابن ماجه والبيهقي.

- معنى الحديث: قوله: (اختلفت يدى ويد رسول الله ﷺ... الخ) تعنى: أنه كان يغترف تارة قبلها وتارة بعدها كما تقدم في حديث عائشة عند النسائي من قولها: يبادري وأبادره حتى يقول: دعى لي. وأقول أنا: دع لي. ولا يقال: كيف يجوز ذلك وأم صببة لم تكن محرمًا ولا زوجًا له ﷺ؟ لأنه يحتمل أن يكون قد سدل بينهما حجاب على الإناء ويأخذان الماء من ورائه، أو أن هذا التوضؤ محمول على حالتين، فكان ﷺ يتوضأ من الإناء في وقت ثم تتوضأ منه بعده؛ وهذا بعيد لأنه خلاف ظاهر الحديث من أنه كانت تختلف يدهما في وقت واحد.
- فقه الحديث: فيه دليل على جواز اغتراف المحدث من الماء القليل، وأن ذلك لا يمنع من التطهر بذلك الماء ولا بما يفضل منه وإن لم ينو الاغتراف، وعلى جواز توضؤ الاثنين ولو ذكرًا وأنشى من إناء واحد.
- حَدَّثَان مُسَدَّدُ ثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نافِعٍ ح وَثَنَا عَبْدُ اللهِ بِنُ مَسْلَمَةَ
 عَــنْ مَالِك عَنْ نَافعِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ الرُّجَالُ وَالنَّسَاءُ يَتَوَصَّنُونَ فِي رَعَانِ رَسُولٌ اللهِ 議. قَالَ مُسَدَّدٌ: مِنَ الإنّاءِ الْوَاحِدِ جميهًا.

والحديث أخرجه أيضًا : النسائي والبيهقي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (قال مسدد: من الإناء الواحد... إلخ، وفي رواية ابن ماجه: من إناء واحد، فقد انفرد مسدد بقوله: (من الإناء الواحد) وأما قوله: (جميعًا) فمن روايتى مسدد وعبد الله، وهي حال من الواو في يتوضئون، وظاهره أنسهم كانوا يتناولون الماء من إناء واحد في وقت واحد، وعليه فيكون ذلك خاصا بالزوجات واغارم، وعلى أن المراد ما يشمل الأجانب، فمعناه أنسهم كانوا يتوضئون جميعًا في موضع واحد هؤلاء على حدة وهؤلاء على حدة كما قاله ابن التين، وليس المراد أن

كل الرجال والنساء اجتمعوا؛ لأن الجمع المحلى بأل يفيد العموم إلا إذا دل الدليل على الخصوص كما هنا فيراد به الجنس فيقع على أقل الجمع بقرينة العادة، ولا ينافيه قوله: (من الإناء الواحد)، وما في صحيح ابن خزيمة من طريق المعتمر عن عبيد الله عن نافع عمر أنه أيصر النبي في أوضحابه يتطهرون والنساء معهم من إناء واحد كلهم يتطهرون منه. ولا قولسه: (جيعًا) لأنه يصدق على من يتناوبون الطهارة من إناء واحد كل في وقت، وأنسهم تطهروا منه جيعًا. وإنما حملناه على ما ذكر لاستبعاده اجتماع الرجال والنساء الإجانب في وقت واحد على إناء واحد.

 فقه الحديث: دل الحديث على جواز توضؤ الاثنين فأكثر من إناء واحد اغترافًا منه، قال الحافظ في الفتح: فيه دليل على أن الاغتراف من الماء القليل لا يصيّره مستعملاً؛ لأن أوانيهم كانت صغارًا كما صرّح به الشافعي في (الأم) في عدة مواضع.

حَدَّثُونا مُستَدُّدُ ثَنَا يَخْيى عَنْ عَمْيَد اللهِ حَدَّثُونى ئافِعْ عَنْ عَبْد اللهِ بْنِ عُمْرَ
 قَـــالَ: كُنَّا نَتَوَصَّأً تَحْنُ وَالنَّسَاءُ وَنَعْتَسَلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ. زاد فيه:
 ئىدلى فيه أيديننا.

والحديث أخرجه أيضًا : اليبهقى والحاكم.

○ معنى الحديث: قوله: (كنا نتوضا نحن والنساء ونغتسل) أى: كان كل رجل منا يتوضاً ويغتسل مع زوجته من إناء واحد، وفى بعض النسخ إسقاط قوله: (ونغتسل). قوله: (ندلى فيه أيدينا) أى: ندخل أيدينا فى الإناء لنغترف منه، وفى بعض النسخ: (زاد: ندلى... إلخ).

فقه الحديث: دل الحديث على جواز توضؤ الرجال والنساء واغتسالهم من
 إناء واحد، والمراد توضؤ النساء واغتسالهن مع أزواجهن؛ لأن الألف واللام فى

﴿ باب النهي عن ذلك ﴾

أى: عن تطهر الرجل بفضل طهور المرأة والعكس.

حَدَّثَ اَ خَمْدُ بْنُ بُولُسَ ثَنَا زُهْيَرٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عَبْدِ الله ح وَثَنَا مُسَدَّدٌ
 أَبُسو عَوَائَةَ عَن دَاوُدَ بْنِ عَبْدُ الله عَنْ حُمَيْدِ الْحِمْيُوِى قَالَ. لَقيتُ رَجُلا صَحِبَ النَّبِي ﷺ أَنْ عَلَيْهِ سِنِينَ كَمَا صَسِحِبُهُ أَبُو هُرِيْرَةً قَالَ: نسهى رَسُسولُ الله ﷺ أَنْ تَعْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَصْلِ الوَجُلِ أَوْ يَعْتَسِلَ الرَّجُلُ بِفَصْلِ الْمَرْأَةِ. زَادَ مُسَدَّدٌ: وَأَيْهُتُونَ فَ جَمِهًا.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والبيهقي والنسائي.

○ معنى الحديث: قوله: (نسهى رسول الله ﷺ... إخى النهى هنا للتنسزيه، هما بين حديثي النهى فى البب وأحاديث الباب السابق وما تقدم فى باب: (الماء لا بجنب). قولسه: (بفضل الرجل) أى: بالماء الباقى بعد غسله أو بعد شروعه فى الغسل، فيكره للرجل أن يعتسل بفصل المرأة. قوله: (زاد للمرأة أن تغتسل بعد الرجل بفضله، ويكره للرجل أن يعتسل بفصل المرأة مجتمعين، والواو مسدد) أى: في روايته. قوله: (وليفترفا جيعًا) أى: إلى الخذ الرجل والمرأة مجتمعين، والواو للمطف على نسهى والمعلوف محذوف، أى: وقال: وليفترفا، واللام للأمر والأصل فيها الكسر حملا على لام الجر، وسُرَيْم تفتحها كلام الإبتداء، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر، وتحريكها بعد (ثم) أجود، والاغتراف أخذ الماء باليد، يقال: غرف الماء

يغرفه من بابي ضرب ونصر: أخذه بيده كاغترفه، وفى رواية ابن ماجه: ولكن يشرعان جمعًا.

 فقه الحديث: دل الحديث على النهى عن تطهر كل من الرجل والمرأة بفضل طهور الآخر، وعلى جواز تطهرهما من إناء واحد فى وقت واحد، ويأتى إن شاء الله تعالى تفصيل الحكم فى ذلك.

والحديث أخرجه أيضًا : الترمذي وأحمد والبيهقي وابن ماجه.

ععنى الحديث: قوله: (نسهى أن يتوضأ الرجل... إلح) بسهذا الحديث احتج من منع تطهر الرجل بفضل طهور المرأة سواء أشرَعًا فى الطهارة معًا أم خلت به المرأة، وسواء أكانت حائضًا أم جنبًا أم لا، وهو قول عمر بن الخطاب وعبد الله بن سرجس والحكم بن عمرو وسعيد بن المسيب وابن حزم، وهو أحد مذاهب فى المسألة.

الثانى: منع تطهر الرجل بفضل طهور المرأة إذا خلت به، وجوازه إذا تطهرا مكما، وإليه ذهب داود وإسحاق وأحمد فى روايته، قائلاً: إن الأحاديث فى جواز ذلك ومنعه مضطربة لكن صح عن عدّة من الصحابة المنع فيما إذا خلت به.

وأجيب: بأن اضطراب الأحاديث إنما يضرّ عند تعذر الجمع، وهو هنا تمكن بحمل أحاديث النهى على التنسزيه، وبأن الجواز مطلقًا روى عن جمع من الصحابة منهم على وابن عباس وجابر وأبو هريرة وأنس وعائشة وأم سلمة وميمونة وأم هانئ.

الثالث: منع تطهره بفضلها إذا كانت جنبًا أو حائضًا وإلا فلا منع، ولا دليل على هذا التخصيص وقد نسب هذا القول لابن عمر والشعبي والأوزاعي. الرابع: أنه لا يجوز تطهر كلّ بفضل طهور الآخر، إلا أن يغترفا ممّا أخذاً بظاهر الحديث السابق، لكنه معارض بحديث: (الماء لا يجنب) وحديث أم صبية فى الباب السابق وحديث عائشة فيه، فقد تقدم أنه روى من عدّة طرق وفى أحدها: يبادرى وأبادره حتى يقول: دعى لى، وأقول أنا: دع لى، وهى أقوى منه.

الخامس: منع تطهر كلّ بفضل طهور الآخر وإن شرعا معًا، ونسب إلى أبي هريرة وأحمد وحكاه ابن عبد البر عن قوم، وهو مردود بصريح الأحاديث السابقة الدالة على الجواز.

السادس: جواز تطهر كلّ يفضل طهور الآخر مطلقًا، وهو مذهب الجمهور وروى عن أحمد، وهو المختار لما ثبت فى الأحاديث الصحيحة السابقة من تطهره ﷺ بفضل بعض أزواجه وتطهره معهنّ.

وأجابوا عن أحاديث النهى بحملها على ما تساقط من الأعضاء، أو أن النهى محمول على النسزيه، على أن الحظابي قال: إنَّ أحاديث النهى إنَّ ثبت فهى منسوخة، ولا يقال إن فعل النبي ﷺ لا يعارض قوله الحاص بالأمة. لأنا نقول إن تعليله الجواز بأن الماء لا يجبب مشعر بعدم اختصاص ذلك به، وأيضًا النهى مختص بالأمة لأن لفظ (الرجل) يشمله ﷺ بطريق الظهور، نعم لو لم يرد ذلك التعليل كان فعله ﷺ مخصصًا للنهى من عموم الحديثين السابقين، وقد نقل النووى الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس.

وتعقبه الحافظ بأن الطحاوى قد أثبت فيه الخلاف، وقد علمته، وأكثر أهل العلم على جواز تطهر الرجل من فضل طهور المرأة، والأخبار فى ذلك أصح، فأما غسل الرجل والمرأة ووضوؤهما من الإناء الواحد جميعًا فقد نقل الطحاوى والقرطبى والنووى الاتفاق عليه، وفيه نظر لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه، وحكاه ابن عبد البر عن قوم كما تقدم.

فقه الحديث: دل الحديث على النهى عن تطهر الرجل بفضل طهور المرأة،
 وتقدم بيانه.

﴿ باب الوضوء بماء البحر ﴾

أى: فى بيان أنه يجوز التطهر بماء البحر وإن وقعت فيه نجاسة؛ لأنه لا يتنجس لكثرته وعدم تغيره، والبحر: متسع من الماء الملح أو من الماء مطلقًا وجمعه بحور وأبحر وبحار، وتصغيره أبيحر لا بحير، كما فى القاموس.

عَنْ سَعِيد بْنِ سَلَمَة مِنْ آل ابْنِ الأَزْرَقِ أَنَّ الْمُغْيِرَة بْنَ أَبِي بُرْدَةَ وَهُوَ مِسَنْ بَسِنِي عَيْدِ الدَّارِ أَخْبَرَهُ أَلَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرْيُرَةَ يَقُولُ: سَلَّا رَجُلُ النَّبِي ﷺ فَقَالَ: يَسِا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا تُرْكَبُ الْبَحْرِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ الطَّهُورُ تُوحُسُأَنَا بِهَاءِ الْبَحْرِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ الطَّهُورُ مَاوَّهُ الْحَلِي مَنَا اللَّهِ ﷺ: هُوَ الطَّهُورُ مَاوَدُ الحَلِي مَادُهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللهُولُولُ اللهُ ال

والحديث أخرجه أيضًا : مالك وأحمد والنسائي والحاكم وابن ماجه.

معنى الحديث: قوله: (إنا نركب البحر) أى: مراكبه من السفن، زاد الحاكم:
 نريد الصيد، والمراد به الملح؛ لأنه مظنة السؤال عنه لكونه مالحًا ومرًّا وريحه منتن.

قولسه: (ونحمل معنا القليل من الماء) أي: العذب، وفي رواية للحاكم والبيهقي: فيحمل معه أحدنا الإداوة وهو يرجو أن يأخذ الصيد قريبًا فربمًا وجده كذلك، وربمًا لم يجد الصيد حتى يبلغ من البحر مكانًا لم يظن أن يبلغه، فلعله يحتلم أو يتوضأ، فإن اغتسل أو توضأ، فإن اغتسل أو توضأ بسهذا الماء فلعل أحدنا يهلكه العطش، فهل ترى فى ماء البحر أن نغتسل به أو نتوضاً به إذا خفنا ذلك ؟ فقال: اغتسلوا منه وتوضأوا به وفى رواية للدارمى: ونحمل معنا من العذب لشفاهنا ريعني لشربنا) فإن نحن توضأنا به خشينا على أنفسنا، وإن نحن آثونا بأنفسنا وتوضأنا من البحر وجدنا فى أنفسنا من ذلك فخشينا أن لا يكون طهورًا.

قولــه: (عطشنا) بكسر الطاء المهملة، من باب علم أي: أصابنا الظمأ لفقد الماء العذب. قوله: (أفنتوضاً بماء البحر) الفاء عاطفة على محذوف تقديره: أهو طهور فنتوضأ ؟ وإنما توقفوا عن التطهر بمائه لما ذكر من أنه مرّ ما لح ريحه منتن، وما كان هذا شأنه لا يشرب، فتوهموا أن ما لا يشرب لا يتطهر به. قوله: (هو الطهور ماؤه) بفتح الطاء أي: الطاهر المطهر ماؤه. وذكر الماء يقتضي أن الضمير في قوله: (هو الطهور) للبحر؛ إذ لو أريد به الماء لما احتيج إلى قوله (ماؤه) إذ يصير المعنى الماء: طهور ماؤه، وهو فاسد، وفي لفظ للدارمي: فإنه الطاهر ماؤه. ولم يقل في الجواب: نعم. مع حصول الغرض به؛ ليقرن الحكم بعلته وهي الطهورية المتناهية في بابسها، ودفعًا لتوهم حمل لفظ نعم على الجواز على سبيل الرخصة للضرورة، ولما يفهم من الجواب بنعم من أنه إنما يتوضأ به فقط لأنه المسئول عنه، وفي إجابته بقوله: (الطهور ماؤه) بيان أن الطهورية وصف لازم له غير مقصور على حالة الضرورة وغير خاص بحدث دون حدث بل يرفع كل حدث ويزيل كل خبث. وفي شرح العيني: قوله: (هو الطهور ماؤه) (هو) مبتدأ، والطهور مبتدأ ثان وماؤه خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، ويجوز كون (ماؤه) فاعلا للطهور: ويكون (الطهور) مع فاعله خبرًا للمبتدأ لأن (الطهور) صيغة مبالغة وهي كاسم الفاعل في العمل، وهذا التركيب فيه القصر

لأن المبتدأ والخبر معرفتان، وهو من طرق القصر، وهو من قصر الصفة على الموصوف؛ لأنه قصر الطهورية على ماء المبحر، وهو قصر ادّعاني قصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير المقصور عليه، لا قصر حقيقى؛ لأن الطهورية ليست بمقصورة على ماء المبحر فقط، والمظاهر أنه قصر تعين لأن السائل كان متردّدًا بين جواز الوضوء به وعدمه، فعين له # الجواز بقوله: (هو الطهور ماؤه).

وق النيل: وتعريف الطهور باللام الجنسية المفيدة للحصر لا ينفى طهورية غيره من المياه، لوقوع ذلك جوابًا لسؤال من شك فى طهورية ماء البحر من غير قصد للحصر.

قول...: (الحل) بكسر الحاء المهملة أى: الحلال، كما فى رواية للدارمى والدارقطى، من حلّ الشيء يُحلّ بالكسر حَلاً: خلاف حرم، فهو حلال وحلّ أيضًا، فوصفه بكل منهما وصف بالمصدر. قوله: (ميته) بفتح الميم: ما مات من حيوانه بلا ذكاة، وتوك العاطف لما بين الجملتين من المناسبة فى الحكم، والعطف يشعر بالمغايرة، وسالوه ﷺ عن ماء البحر كما يعوزهم الماء، فلما جعتهما الحاجة انتظم الجواب بسهما، وأيضًا علم طهارة الماء مستفيض عند الخاصة والعامة، وعلم ميتة البحر وكونسها حلالا مشكل فى الأصل، فلما رأى السائل جاهلاً بأظهر الأمرين غير مستين للحكم فيه علم أن اخاصة أولى بالبيان، أو يقال إنه ﷺ لما أعلمهم بطهارة ماء البحر وقد علم أن فى البحر حيوانا قد يموت فيه والميتة نجس، احتاج إلى أن يعلمهم أن حكم هذا النوع من المحت حكم الميتاث؛ لئلا يتوهموا أن ماءه نجس بحلوظا فيه. قال ابن العربى: ومن على استوى الماتوى المحاف لها آخر غير المسئول عنه ويتأكد ذلك عند ظهور الحاجة إلى الحكم كما هنا.

أما ما وقع فى كلام كثير من الأصوليين من أن الجواب يجب أن يكون مطابقًا للسؤال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة، بل المراد أن الجواب يكون مفيدا للحكم المسئول عنه.

وفى قولسه: (الحلّ ميته) دليل على حلّ جميع ميتة البحر حتى كلبه وخسـزيره وإنسانه. وللعلماء فى المسألة تفصيل، قال العينى: احتج مالك والشافعى وأحمد بسهذا الحديث على أن جميع ما فى البحر حلال إلا الصفدع فى رواية عن أحمد والشافعى.

وعنهم: لا يحلّ في البحر ما لا يحلّ مثله في البرّ، وقال أصحابها: لا يؤكل من حيوان الماء إلا السمك بأنواعه؛ بقوله تعلى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْحَبَاتُ﴾ الاعراف/١٥٧ وما سوى السمك خبيث، والجواب عن الحديث أن الميتة فيه محمولة على السمك بدليل قوله ﷺ: "أحلت لنا ميتان ودمان أما الميتان فالسمك والجراد... الحديث". وكذا لا يحلّ عند الحنية السمك الطافي على وجه الماء، وهو ما مات بلا سبب ثم علا وبطئه من فوق، أمّا ما يكون ظهره من فوق فلا يكون طائي فيؤكل كما يؤكل ما في بطن الطافي وما مات بسبب كبرد الماء وحرّه. وأصل ذلك ما جاء عن جابر فيه أن النبي ﷺ قال: "ما ألقى البحر أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه وطَفًا فلا تأكلوه". وأما المصنف في باب: (الطافي من السمك من كتاب الأطعمة) وما يعيش في البحر وغيره كالضفدع والسلحفاة في حله خلاف عند المالكية.

قال الباجى فى شرح الموطأ: والحيوان جنسان بحرى وبرّى، أما البحرى فوعان: نوع لا تبقى حياته فى البرّ كالحوت، ونوع تبقى حياته فى البرّ كالضفدع والسرطان والسلحفاة، فأما الحوت فإنه طاهر مباح على أنّ وجه فاتت نفسه، وبسهذا قال مالك والشافعى. وقال أبو حيفة: ما مات منه حتف أنفه فإنه غير مباح، والدليل على صحة قولسنا قوله تعالى: ﴿ أَحلُ لَكُمْ صَيْلُ الْبُحْرِ وَظَّمَالُهُ ﴾ المتدة/٩٤. قال عمر بن الخطاب على، وهو من أهل اللسان: صيده ما صدته، وطعامه ما رمى به. وقوله ﷺ في البحسو: (هو الطهور ماؤه الحلّ ميته) واسم الميتة إذا أطلق في الشرع فإنسما يطلق على ما فاتت نفسمه من غير ذكاة ؛ ولذلك قال تعالى: ﴿ حُرُمَتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ المائدة/٣. وأما ما تدوم حياته كالضفدع والسلحفاة فهو عند مالك طاهر حلال لا يحتاج إلى ذكاة، وقال ابن نافع: هو حوام نجس إن مات حنف أنفه، ووجه قول ابن نافع أنه عوران تبقى حياته في البرّ كالطير.

وعن الحنابلة: يمل أكل جميع حيوان البحر إلا الصفدع والحمية والتمساح، قال في كشاف القناع شرح الإقناع: (وبياح جميع حيوانات البحر) لقولسه تعسالى: ﴿ أُحِلُّ كُمُّ صَيِّدُ البَّحْرِ ﴾ المائدة/٩٠. وقوله ﷺ لما سئل عن ماء البحر: هو الطهور ماؤه الحكم صيّد البحر: هو الطهور ماؤه من يفتح الدال، نص عليه واحتج بأن البي ﷺ نسهى عن قتله. رواه أهمد وأبو داود والنسانى ولاستخبائها فتدخل في قوله تعالى: ﴿ وَيُعْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ الأعراف/١٥٧ والحبة لأنسها من الحبائث وفيهما وجه، وأطلقهما في الفروع والنمساح نصًا لأن له نابه يفترس به، ويؤكل القرش كخسزير الماء وكلبه وإنسانه؛ العموم الآية والأخبار. ورى البخارى أن الحسن بن على ركب على سرج عليه من جلود كلب الماء.

والضابط عند الشافعية أن ما لا يعيش إلا في البحر فيكون عيشه في البرّ عيش مذبوح، يحلّ أكله ولو على غير صورة السمك ككلب الماء وخنسزيره، وأن ما يعيش في البرّ والبحر كالضفدع والسرطان والحية والنسناس والنمساح والسلحفاة يحرم أكله، وهذا هو المعتمد عندهم، وقيل غير ذلك.

قال العلامة محمد الرملي في نسهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ما نصه: حيوان البحر وهو ما لا يعيش إلا فيه وإذا خرج منه صار عيشه عيش مذبوح أو حيّ لكنه لا يدوه. السمك منه حلال كيف مات بسبب أم غيره طافيًا أم راسبًا لقوله تعالى: ﴿أُحلُّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ المائدة/٩٦. أي: مصيده ومطعومه، وفسر جمهور الصحابة والتابعين طعامه بما طفا على وجه الماء، وصح خبر (هو الطهور ماؤه الحلّ ميتته) نعم إن انتفخ الطافي وأضرَ حرم، ويحلُّ أكل الصغير ويتسامح بما في جوفه ولا يتنجس به الدهن، ويحلُّ شيُّه وقليه وبلعه ولو حيًّا. ولو وجدنا سمكة في جوف أخرى ولم تتقطع وتنغير حلَّت وإلا فلا، وكذا يحلُّ كيف مات غيره في الأصح مما لم يكن على صورة السمك المشهورة، فلا ينافي تصحيح الروضة أن جميع ما فيه يسمى سمكًا ومنه القرش، وهو اللخم بفتح اللام والخاء المعجمة، ولا نظر إلى تقوّيه بنابه لأنه ضعيف ولا بقاء لــه في غير البحر بخلاف التمساح لقوّته وحياته في البر. وقيل: لا يحلّ غير السمك لتخصيص الحلُّ به في خبر: "أحلت لنا ميتتان: السمك والجراد" وردُّ بما مرَّ من تسمية كل ما فيه سمكًا. وقيل: إن أكل مثله في البرّ كالغنم حلّ وإلا بأن لم يؤكل مثله فيه فلا يحلّ ككلب وحمار لتناول الاسم له أيضًا. وما يعيش دائمًا في برّ وبحر كضفدع وسرطان ويسمى عقرب الماء، ونسناس وحية وسائر ذوات السموم وسلحفاة وترسة على الأصح، قيل: هي السلحفاة، وقيل: اللجاة هي السلحفاة حرام لاستخباثه وضرره مع صحة النهي عن قتل الضفدع اللازم منه حرمته. كذا في الروضة كأصلها، وهو المعتمد، وإن قال في المجموعة: إن الصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر تحلُّ ميتنه إلا الضفدع وما فيه سمّ، وما ذكره الأصحاب أو بعضهم من تحريم السلحفاة والحية والنسناس محمول على ما في غير البحر. وأما الدنيلس فالمعتمد حله كما جرى عليه الدميري، وأفتى به ابن عدلان وأئمة عصره، وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى. فقه الحديث: دل الحديث على أنه يطلب ثمن جهل شيئًا أن يسأل أهل العلم
 عنه، وعلى جواز ركوب البحر لفير حج وعمرة وجهاد؛ لأن السائل إنما ركبه للصيد
 كما تقدم.

أما قوله ﷺ: "لا يركب البحر إلا حاجٍّ أو معتمر أو غازٍ فى سبيل الله ؛ فإن تحت البحر نارًا وتحت البحر في البار وتحت البحر في باب ركوبُ البحر فى الغزو من باب الجهاد، وسعيد بن منصور فى سننه عن ابن عمر مرفوعًا، فقد قال أبو داود: رواته مجهولون، وقال الحطابي: ضعفوا إسناده، وقال البحارى: ليس هذا الحديث بصحيح، وله طريق أخرى عند البزار وفيها ليث ابن أبي سليم وهو ضعيف.

وعلى أن خوف العطش يبح ترك استعمال الماء المعدّ للشرب فى الطهارة ؛ ولذا أقرّ النبي ﷺ السائل على المحافظة عليه وعدم التطهر به، وعلى جواز التطهر بهء الملح، وبه قال جمهور السلف والخلف، وما نقل عن بعضهم من عدم إجزاء التطهر به فعزيف. وقد أنكر القاضى أبو الحسن أن يكون ذلك قولاً لأحد، ومنه تعلم بطلان ما نسب إلى ابن عمر من قوله: ماء البحر لا يجزى من وضوء ولا جنابة ؛ إن تحت البحر نارًا ثم ماء ثم نارًا حتى عدّ سبعة أبحر وسبع نيران، وما نسب أيضًا إلى ابن عمرو بن العاص من أنه قال: لا يجزى التطهير به، وعلى فرض ثبوته فلا حجة فى أقوال الصحابة إذا عارضت المرفوع.

وعلى حلَّ جميع حيوانات البحر، وقد علمت بيانه، وعلى أن السمك لا يحتاج إلى ذكاة لإطلاق اسم الميتة عليه، ومثله باقى حيوان الماء، وعلى أن المفقى إذا سئل عن شىء وعلم أن للسائل حاجة إلى ذكر ما يتصل بمسألته استحب تعليمه إياه.

وعلى الجملة فهذا الحديث أصل من أصول الطهارة مشتمل على أحكام كثيرة وقواعد مهمة، ولذا قال الشافعي رحمه الله تعالى: هذا الحديث نصف علم الطهارة.

(باب الوضوء بالنبيذ)

عَنْ عَطَاءٍ أَنَّهُ كَرِهَ الوُصُوءَ باللَّبنِ وَالَّنبيذِ وَقَالَ: إنَّ النَّيْمُم أَعْجَبُ إَلَى منه.

نابر معنى الحديث: قوله: (كره الوضوء إخن أى رأى عطاء أن الوضوء بما ذكر مكروه تنسزيها عند فقد الماء كما يدل عليه قوله: إن التيمم أعجب إلى منه قال المينى: أما التوضؤ باللبن فلا يخلو إما أن يكون بنفس اللبن أو بماء خالطه لبن، فالأول لا يجوز بالإجماع، وأما الثاني فيجوز عندنا خلافًا للشافعي.

وقولسه: وأما الثانى فيجوز عندنا محمول على ما إذا لم يغلب لون اللبن على الماء وإلا صار مقيدًا لا يصح التطهر به اتفاق، قال في البدائع: وأما المقيد فهو ما لا تتسارع إليه الأفهام عند إطلاق اسم الماء كماء الأشجار والثمار وماء الورد، ولا بجوز التوسوز بشيء من ذلك، وكذلك الماء المطلق إذا خالطه شيء من المائعات الطاهرة كاللبن والحل ونقيع الزبيب على وجه زال عنه اسم الماء بأن صار مغلوبًا به فهو بمعنى الماء المقيد، ثم ينظر إن كان الذى خالطه ثما يخالف لونه لون الماء كاللبن وماء العصفر والزعفران تعتبر العلبة في اللون، وإن كان لا يخالف الماء في اللون ويخالفه في الطعم عصير العنب الأبيض وخله تعتبر الغلبة في الطعم. وإن كان لا يخالف المهاء المغلوب احتياطًا. المستعمل تعتبر الغلبة في الإجزاء، فإن استويا فيها فحكمه حكم الماء المغلوب احتياطًا. هذا إذا لم يكن الذي خالطه ثما يقصد منه ذلك ويظخ به أو يخلط به كماء الصابون والأضنان جاز التوضؤ به وإن تغير لون الماء أو

طعمه أو ريحه لأن اسم الماء باقي وازداد معناه وهو التطهير، وكذلك جرت السنة في غسل الميت بالماء المغلى بالسدر والحرض (بضم فسكرن: الأشنان) فيجوز الوضوء به إلا إذا صار غليظًا كالسويق المخلوط ؛ لأنه حينئذ يزول عنه اسم الماء ومعناه أيضًا. ولو تغير الماء المطلق بالطين أو التواب أو الجمّ أو النورة أو بوقوع الأوراق والثمار فيه أو بطول المكث يجوز التوضؤ به، لأنه لم يزل عنه اسم الماء وبقى معناه أيضًا، مع ما فيه من الضرورة الظاهرة لتعذر صون الماء عن ذلك.

وأما النبيذ فقد تقدم الكلام عليه وافيا وإن أبا حنيفة رجع إلى قول الجمهور من عدم جواز التطهر به، وعند مالك لا يجوز التوضؤ بالماء المخلوط باللبن، وكذا غيره من الطاهرات الحارجية إذا تغير أحد أوصافه ولو يسيرًا. وعند الشافعية والحنابلة لا يضر تغير بعض أوصافه بطاهر تغيرًا يسيرًا، بخلاف ما تغير كل أوصافه أو كل صفة منها بطاهر أو غلب عليه اجزاء طاهر مساو له في الأوصاف كماء الورد المنقطع الرائحة. وقالت الحنابلة: لا يضرّ تغير بعض أوصاف الماء في محل التطهير، فإذا كان على العضو نحو زعفران أو عجين وتغير به الماء وقت غسله لا يضرّ النطهير به.

قوله: (إن التيمم أعجب إلى منه) أى أحب إلى من الوضوء باللبن والنبيذ، وهذه العبارة تشعر بان الوضوء بسهما يجوز عند عطاء، لكن الأولى النيمم، وهو محجوج بقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجدُوا مَاءُ فَتَيَّمُوا صَعِيداً طَيِّها﴾ المائدة/٦. " تفردٌ به المصنف".

﴿ باب الرجل أيصلي وهو حاقن ؟ ﴾

أى فى بيان أنه هل يجوز للشخص أن يؤدى الصلاة وهو يدافعه البول؟ وفى معناه مدافعة الغائط أو الربح، و الحاقن والحقن فى الأصل: الذى حبس بوله، يقال: حقن الرجل بوله، من باب نصر: حبسه فهو حاقن وحقن، والحاقب الذى حبس غائطه، وأراد المصنف بالحاقن ما يعمّ حابس الغائط والبول، وبسهذا تتطابق الترجمة والأحاديث.

وفى بعض النسخ: باب الرجل يصلى وهو حقن، وفى بعضها: باب يصلى الرجل وهو حاقن، وكان اللائق ذكر هذا الباب مع أبواب الاستنجاء، أو مع أبواب ما يكره فى الصلاة كما هو ظاهر.

عَـنْ عَبْد الله بْنِ الأرقَم أَلَهُ خَرَجَ حَاجًا أَوْ مُغْتَمِرًا، وَمَعَهُ النَّاسُ، وَهُوَ يَوْمُهُ مَهُ، فَلَمَّ كَـانَ ذَاتَ يَوْمُ أَقَامَ الصَّلاةَ صَلاةَ الصَّبْحِ، ثُمَّ قَالَ: لِتَقَدَّمُ أَخَدُكُ مَمْ، وَذَهَبَ إِلَى الْخَلاءِ، فَإِنِّى سَمغتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا أَرَادَ أَخَدُكُ مُ أَنْ يُذْهَبَ الْخَلاءِ، وَقَامَت الصَّلاةُ فَلَيْبُدُا بالْخَلاء.

والحديث أخرجه أيضًا : مالك والنسائي والحاكم.

 معنى الحديث: قوله: (خوج حاجًا أو معتمرًا) أى خوج من موضعه يريد أحدهما أو هما، فأو للشك أو بمعنى الواو. قوله: (وهو يؤمهم) يعنى فى الصلاة، ولفظ البيهقى فى المعرفة أنه خوج إلى مكة صحبة قوم فكان يؤمهم، وفى رواية ابن عبد البرّ من طريق هماد بن زيد إلى ابن الأوقم أنه كان يسافر فكان يؤذن لأصحابه ويؤمهم. قولسه: (ذات يوم) تقدّم أن (ذات) ظرف زمان غير متصرف وإضافته للبيان. قوله: (وذهب إلى الحلاء) أى أتى عبد الله محل قضاء الحاجة، ففيه تضمين (ذهب) معنى (أتى)، وفي نسخة: (وذهب الحلاء)، وهذه الجملة من كلام عروة بن الزبير. قولسه: (فإن سمعت رسول الله... إلح بيان لوجه تقديم عبد الله بعض أصحابه وتأخره عن الصلاة. قوله: (إذا أراد أحدكم) الخطاب وإن كان بحسب اللفظ للحاضرين لكن الحكم عام؛ لأنه لا فوق في ذلك بين الحاضر وغيره والذكر والأنثى. قوله: (فليبدأ بالحلاء) أى بقضاء الحاجة ليفرغ نفسه من الشواغل ثم يرجع فيصلى خاليًا كما يشوش عليه وهو حاضر القلب؛ لأنه إذا صلى قبل قضاء حاجته لا يتفرّغ للعبادة لنقصان خشوعه واشتغال قلبه.

واختلف فيمن صلى وهو حاقن أو حاقب، فذهبت المالكية إلى أنه يعيد، ولهم في المسألة تفصيل. قال الباجى في شرح الموطأ: فإن لم ينصرف وتمادى على صلاته وبه من الحقن ما يعجله ويشغله فإن عليه الإعادة، قال مالك: وأحب إلى أن يعيد في الوقت وبعده، والدليل على ما نقوله الحديث المذكور، فإنه أمر يتقديم قضاء الحاجة، وفيه نسهى عن تقديم المصلاة، والنهى المناد المنهى عنه، ومن جهة المهنى أن استدامته لمدافعة الحدث عمل كثير في الصلاة شاغل عنها يمنع استدامتها، فوجب أن يكون مفسدًا لها كسائر الأعمال، وذلك أنه لا يمكنه دفعه إلا باستدامة ضم شديد لوركيه، وتكلف إمساكه بمنسؤلة من يحمل في الصلاة حملاً تقيلاً لا يستطيعه إلا يستطيعه إلا يستطيعه إلا يستطيعه إلا يستطيعه إلا يستطيعه إلا يشعل على ثلاثة أضرب:

(أحدها) أن يكون خفيفًا، فهذا يصلى به و لا يقطع.

(الثانئ) أن يكون ضامًّا بين وركيه فهذا يقطع، فإن تمادى صحت صلاته، ويستحب له أن يعيد في الوقت.

(الثالث) أن يشغله ويعجله عن استيفائها فهذا يقطع فإن تمادى أعاد أبدًا.

وقال ابن القاسم: القرقرة بمنسؤلة الحقن، وأما الغنيان فلم يجب عنه، قال القاضى أبو الوليد: عندى لا تقطع له الصلاة، والفرق بينه وبين الحقن أن الحقن يقدر على إزالته، وأما الغنيان فموض من الأمراض لا يقدر على إزالته فلا معنى لقطع الصلاة من أجله. والغنيان: اضطراب النفس حتى تكاد تتقاياً.

وروى مالك عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال: لا يصلين أحدكم وهو ضام بن وركيه. قال الباجى: هو نسهى عن الصلاة فى حال الحقن الذى يبلغ بالمصلى أن يضم وركيه من شدة حقنه ؛ لأن فى ذلك ما يشغله عن الصلاة ولا يمكنه من استيفائها، وليبدأ أولا بقضاء حاجته ثم يستقبل صلاته، وروى ابن نافع عن مالك أن من أصابه ذلك فى صلاته خرج واضعًا يده على أنفه كالراعف، ومعنى ذلك أنه قد يحمله خجله من الخروج من ذلك على التمادى على صلاته، فإذا خرج على صفة الراعف سهل عليه ذلك وبلاد إلى الخروج.

ومن يقول بعدم الفساد لا يسلم كون النهى يقتضى فساد المنهى عنه؛ لأن النهى هنا لأمر خارج لا لذات الصلاة، فلا إعادة عنده على من صلى حاقنًا إن لم يترك شيئًا من فرائض الصلاة، بل يكره له ذلك. وإلى هذا ذهبت الحنفية والشافعية والحنابلة.

قال الطحاوى: لا خلاف أنه لو شغل قلبه شيء من الدنيا لم تستحب الإعادة فكذا البول، قال أبو عمر: أحسن شيء في هذا الباب حديث عبد الله بن الأرقم هذا وحديث عائشة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يصلى أحد بحضرة الطعام ولا وهو يدافعه الأخبثان، رواه أبو داود، وأجمعوا على أنه لو صلى بحضرة الطعام فأكمل الصلاة أنــها تجزئه، فكذلك الحاقن وإن كان يكره للحاقن صلاته كذلك، فإن فعل وسلمت صلاته أجزأه وبئس ما صنع.

وما روى موفوعًا: لا يحلَ لمؤمن أن يصلى وهو حاقن جنًا، لا حجة فيه لضعف إسناده، ولو صح فمعناه أنه حاقن لم يتهيأ له إكمال صلاته على وجهها.

وقال في المنهاج وشرحه للرملي: (و) تكوه (الصلاة حاقنًا) بالنون أي بالبول (أو حاقبًا) بالباء الموحدة أي بالفائط بأن يدافع ذلك، أو حازقًا بالقاف أي مدافعًا للربح، أو حاقبًا بسهما، بل السنة تفريغ نفسه من ذلك لأنه يخلَّ بالحشوع، وإن خاف فوت الجماعة حيث الوقت متسع، ولا يجوز له الحروج من الفرض بطرة ذلك له فيه إلا إن غلب على ظله حصول ضرر بكتمه يبيح النيمم، فله حينذ الحروج منه وتأخيره عن الوقت، والعبرة في كراهة ذلك بوجوده عند التحرّم، ويلحق به فيما يظهر ما لو عرض له قبل التحرّم، ويلحق به فيما يظهر ما لو عرض له قبل التحرّم، ويلحق به فيما يظهر ما لو عرض

O فقه الحديث: دل الحديث على مشروعية الإمامة في السفر. وعلى أنه يستحب التكنية عما يستقبح التصريح به. وعلى أنه يطلب الخشوع في الصلاة، والبعد عن كل ما ينافيه فلا يدخل فيها وهو يجد شيئًا يمنعه من الخشوع. وعلى أنه ينبغى لمن فعل شيئًا مستغربًا أن يبن الدليل الشرعى الذى هله على فعله. وعلى أنه يجوز للإمام إقامة الصلاة، والأفضل أن يتولى الإقامة غير الإمام.

 عَـنْ أَبِي حَرِزَةَ ثَنَا عَبُدُ الله بْنُ مُحمَّد، قَالَ ابْنُ عِيسَى فِي حَديثه: ابْن أَبِسى بَكْسر، ثُمَّ اتَّقَقُوا: أَخُو الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّد قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَائِشَةَ فَجِيءَ بِطَعَامِهَا فَقَامُ الْقَاسِمُ يُصَلِّى فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: لا يُصَلَّى بَحَشْرَة الطَّعَام، ولا وهُو يُدَافِعُهُ الاخْتَنَان. والحديث أخرجه أيضًا : مسلم وابن حبان.

○ معنى الحديث: قوله: (لا يصلى بحضرة الطعام) بالبناء للمفعول، وفي نسخة: (بحضور الطعام)، وفي رواية مسلم: لا صلاة بحضرة الطعام، أي طعام تميل نفس مريد الصلاة إليه، أي لا يشرع أحدكم في صلاة ولو فرضاً عند حضور أي طعام تتعلق به النفس إلا بعد الأكل وأخذ النفس حاجتها من الطعام، والنفي هنا بمعنى النهي للتسزيه عند الجمهور، وللتحريم عند الظاهرية وابن حزم وأبي ثور وجماعة، وجزموا بيطلان الصلاة إذا قدّمت، والطعام المتيسر حضوره عن قرب كالحاضر، وهذا ما لم يضق الوقت بحث يخاف خروج وقت الصلاة وإلا صلى وجوبًا ولا يؤخرها محافظة على حرمة الوقت، هذا ما ذهب إليه الجمهور لما جاء عن جابر أن النبي ﷺ قال: لا تؤخروا الصلاة لطعام ولا لغيره. رواه البغوي في شرح السنة وسيأتي للمصنف، قال ابن الملك: يحمل هذا الحديث على ما إذا كان متماسكًا في نفسه لا يزعجه الجوع، أو كان الوقت ضيعًا بخاف فوته، توفيعًا بين الأحاديث.

قال فى النيل: فى الصلاة بحصرة الطعام المرغوب فيه مذاهب، فالجمهور على أن تقديم الأكل على الصلاة مندوب إذا كان الوقت متسمًا وإلا لزم تقديم الصلاة، وحكى أبو سعيد المتولى عن بعض الشافعية أن تقديم الأكل على الصلاة مطلوب ولو ضاق الوقت، وإليه ذهب ابن حزم، ونقل القاضى عباض عن أهل الظاهر أن تقديمه على الصلاة واجب إذا كان الوقت متسمًا فلو قدّمها لا تصح، ونسبه الترمذى إلى أبي بكر وعمر وابن عمر وأحمد وإسحاق، ويلحق بالطعام ما كان فى معناه مما يشغل القلب ويذهب كمال الحشوع.

قولسه: (ولا وهو يدافعه الأخيثان) أى ولا تصلَّى صلاةٌ والحالُ أن مريدها يدافعه الأنجيتان البول والغائط، وفى معناهما القىء والربح، فــــ(لا) داخلة على محذوف والواو للحال، والمدافعة إما على حقيقتها الأنسهما يدافعانه بطلب خروجهما و هو يدافعهما بمنعهما من الخروج، وإما بمعنى الدفع مبالغة، وما قبل من أن فى هذا تقديم حق العبد على حق الله تعالى – مردود بأنه ليس كذلك وإنما فيه صيانة حق الله ليدخل العبدة بي العبادة بقلب خاشع غير مشغول، قال الخطابي: إنما أمر النبى ﷺ أن يبدأ بالمعام لتأخذ النفس حاجتها منه فيدخل المصلى فى صلاته وهو ساكن الجائل لا تنازعه نفسه شهوة المعام فيعجله ذلك عن إتمام ركوعها وسجودها وإيفاء حقوقها، وكذلك إذا دافعه البول فإنه يضبع به نحو من هذا، وهذا إذا كان فى الوقت متسع، فإن لم يكن بدأ بالصلاة.

ضَقه الحديث: دل الحديث على كراهة الصلاة بحضور طعام يريد المصلى
 الأكل منه في الحال الاشتغال القلب به، ويلحق بسهذا ما في معناه نما يشغل القلب
 ويذهب كمال الخشوع في الصلاة، وعلى كراهة الصلاة حال احتياجه إلى قضاء
 الحاجة بولاً أو غائفاً.
 الحاجة بولاً أو غائفاً.

عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلاتَ لا يَحلُّ لا حَد أَنْ يَهْمَلَهُنَ:
 لا يَسدُمُ رَجُسلٌ قَوْمًا فَيَخْصُ تَفْسَسَهُ باللَّعَاءِ دُوئِهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ حَاتَهُمْ،
 ولا يَسنُطُرُ فِي قَلْوِ بَيْتٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَأْدِنَ فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ دَخَلَ، ولا يُصلّى وَهُو حَقِنْ حَقَى يَتَحَقَّفَ.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والترمذى.

 معنى الحديث: قوله: (ثلاث إلخ) مبتدأ سوّغ الابتداء به كونه صفة غذوف، والتقدير: خصال ثلاث، أو أنه على تقدير مضاف أى ثلاث خصال، وقولسه: "لا يحلّ لاحد أن يفعلهن" جملة فى محل رفع خبر، والمصدر المسبك بأن فاعل (يحلّ) أى لا يحلّ لأحد فعل واحدة منها، والمراد بعدم الحلّ الحرمة فى الثانية والكراهة فى الأولى والثالثة عند الجمهور.

قولــه: (لا يؤم الرجل) بالرفع خبر في معنى النهي، ويحتمل أن يكون مجزومًا على أن (لا) ناهية، وهذه إحدى الخصال الثلاث، ومثل الرجل المرأة للنساء عند من يجوز إمامتها لمثلها. قوله: (فيخص نفسه... إلخ) يصح رفعه عطفًا على يؤم، والمعنى: لا يحسن أن يوجد منه إمامة قوم وتخصيص نفسه بالدعاء، أي لا يحلِّ اجتماعهما لأن في ذلك توهم حصر الخير لنفسه وحجره عن غيره، ويصح نصبه بأن مقدرة بعد الفساء في جواب النفي أو النهي على حدّ ﴿لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ فاطر/٣٦. وفي رواية: "لا يَؤُمَنَّ" بنون التوكيد، فلا ناهية، ويخص منصوب بأن مضمرة بعد الفاء في جواب النهى، وقوله: (دونهم) أي دون إشراكهم معه في الدعاء ولو مرّة، وهذا في نحو القنوت من كل ما يجهر به لأن القوم مأمورون فيه بسماع الإمام، بخلاف ما لو خص نفسه بالدعاء فيما يسرّ فيه كدعاء الاستفتاح والركوع و السجود فلا يكره لأن كل واحد منهم يدعو لنفسه ؛ فإنه المحفوظ في أدعيته ﷺ في الصلاة كلها كقوله في دعاء الاستفتاح: "اللهمّ باعد بيني وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب، اللهمّ نقني من خطاياي كما ينقى التوب الأبيض من الدنس"... الحديث، رواه الجماعة إلا الترمذي عن أبي هريرة، وقوله في ركوعه وسجوده: "سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي". رواه الجماعة إلا الترمذي عن عائشة، وقوله بين السجدتين: "اللهم اغفر لي وارحمني واجبري واهدي وارزقني". رواه التومذي عن ابن عباس، وقوله في آخر الصلاة: "اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا وفتنة الممات، اللهم إنى أعوذ بك من المغرم والمأثم". رواه الجماعة إلا ابن ماجه عن عائشة، وقوله دير كل صلاة: "اللهم إلى أعوذ بك من البخل وأعوذ بك من الجين، وأعوذ بك أن أردّ إلى أرذل العمر، وأعوذ بك من فتنة الدنيا، وأعوذ بك من عنات الدنيا، وأعوذ بك من عذاب القبر". رواه البخارى والترمذى وصححه. وهذا الجمع أولى من دعوى ابن خزيمة أن حديث ثوبان موضوع، وقيل فى الجمع: إن المراد أن يدعو لنفسه وينفى الدعاء عنهم كما قال الأعرابي: اللهم ارحمى ومحمدًا ولا ترحم معنا أحدًا، وهذا حرام.

قولسه: (فإن فعل فقد خانسهم) أى إن خص نفسه بالدعاء دونسهم فقد خانسهم لأنه ضبع حقهم فى الدعاء فإنسهم يعتمدون على دعائه ويؤمّنون جيعًا اعتمادًا على تعميمه فينيغى أن يشملهم بدعائه، ولأن الجماعة شرعت ليفيض كل من الإمام والمأموم الخير على صاحبه بيركة قربه من الله تعالى، فمن خص نفسه فقد خان صاحبه، وإنما خص الإمام بالحيانة لأنه هو الداعي.

قولسه: (ولا ينظر فى قعر بيت) أى داخل بيت الغير، ففى الترمذى: لا يحلّ لامرئ أن ينظر فى جوف بيت امرئ حتى يستاذن، وقعر الشيء فى الأصل: أسفله، والجمع قعور مثل فلس وفلوس، والمراد هنا داخل أيّ مكان للغير مستور، وإنما نسهى عن ذلك لئلا يقع نظره على عورات البيت.قوله: (فإن فعل فقد دخل) أى فإن نظر فى قعر البيت بلا إذن ؛ فقد صار فى حكم الداخل فيه بلا إذن؛ لأن الاستنذان إنما شرع لئلا يقع النظر على الحرام، فلما نظر قبل الاستئذان فكأنه دخل البيت وصار مرتكبًا إثم من دخل بلا إذن.

قوله: (ولا يصلى وهو حقن) بالبناء للفاعل أى: لا يصلى أحد أىّ صلاة والحال أنه حابس بوله أو غالطه كما تقدم ؛ فهو عام لأن الفعل فى معنى النكرة والنكرة إذا جاءت بعد النفى تعمّ، فتدخل فى الصلاة المنهى عنها صلاة فرض العين والكفاية والسنة. قوله: (حتى يتخفف) بمثناة تحتية فعشاة فوقية مفتوحتين، أى إلى أن يخفف نفسه بإخراج الفضلة والربح حيث أمن خروج الوقت، وإنما نسهى عن ذلك لأن الصلاة مناجاة وتقرّب إلى الله تعالى واشتغال عن الغير، و الحاقن إن صلّى بحاله فقد خان نفسه فى حقها باشتغاله عن الصلاة بما حبسه، وإنما ذكر الاستئذان مع حالتى الصلاة للجمع بين مراعاة حق الله تعالى وحق العباد، وخص الاستئذان من حقوق العباد؛ لأن من راعى أمره الدقيق راعى ما فوقه بالأولى.

قال العينى: في هذا الحديث ثلاث منهيات:

(الأول) نسهى تستريه (الثانى) نسهى تحريم (الثالث) نسهى شفقة، حتى لو صلى وهو حاقن صحت صلاته فإن قبل: كيف يجوز أن يفرق بين أشياء بجمعها نظم واحد ؟ وقلت: قد جاء مثل ذلك كثيرًا عند قيام دليل لبعضها بصيغة مخصوصة، كما روى أنه كره من الشاة سبعًا: الدم والمرارة والحياء والغنة والذكر والأنفين والمئانة. والدم حرام بالإجماع وبقية المذكورات معه مكروهة. فإن قيل: كيف يكون ذلك هاهنا وقد نصر رسول الله بقوله: (لا يحلّ لأحد أن يفعلهن قلت: هذا خارج مخرج المبالغة في المنال هذا كثيرة في النصوص.

ضَفَه الحديث: دل الحديث على كراهة تخصيص الإمام نفسه بالدعاء دون
 المامومين، وأنه إن فعل ذلك كان خاتنا لهم، وعلى تحريم النظر داخل بيت الغير قبل
 الإذن بالدخول، وعلى نسهى انحتاج إلى قضاء الحاجة عن الدخول فى الصلاة قبل أن
 يقضى حاجته.

﴿ باب ما يجزى من الماء في الوضوء ﴾

أى: في بيان القدر الذي يكفى من الماء في الوضوء وكذا الغسل. عَنْ عَائِشَةً أَنَّ النَّبِي ﷺ كَانَ يَلْقَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَوَضَّاً بِالْمُدُ.
والحديث أخرجه أيضًا : البخارى ومسلم والنسائي وأبن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (كان يغتسل بالصاع إلى أى: بملء الصاع ونحوه، والصاع مكيال يسع أربعة أمداد، والمد مختلف فيه، فقيل: هو رطل وثلث بالعراقي، وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وفقهاء الحجاز وأبو يوسف، وقيل: رطلان، وبه أخذ أبو حنيفة ومحمد وفقهاء العراق، فيكون الصاع خسة أرطال وثلثاً على الأول وثمانية أرطال على الثان، والرطل العراقى عند الحنفية ثلاثون ومائة درهم بالدرهم المتعارف، وإليه ذهب الرافعي من الشافعية، ورجع النووى أنه ثمانية وعشرون ومائة درهم واربعة أسباع درهم. وهذا مذهب الحنابلة، وقالت المالكية: هو ثمانية وعشرون ومائة درهم.

○ فقه الحديث: والحديث يدل على مقدار الماء الذى كان يعتسل أو يتوضأ به رسول الله ﷺ وهو الصاع فى الغسل والمذ فى الوضوء، فيطلب من الأمة أن تقدى به ﷺ فى ذلك، ولتحذر من الإسراف فى الماء كما يقع ممن استولى عليهم الجهل والشيطان من الإسراف فى الماء عند الطهارة، ويعتقدون أن ذلك إحكام ها، ولم يعقلوا أن الإسراف منهى عنه شرعًا ولو على شاطئ البحر، نعوذ بالله تعالى من عمى البصيرة واستحواذ الشياطين، ومن المعلوم أن ما قارب الشيء يعطى حكمه، فالزيادة على هذا

المقدار أو النقص عنه قليلاً طاجة لا حظر فيه، وتدلّ على ذلك الأحاديث الآتية. ولا ينافي حديث الباب ما روى عن عائشة رضى الله تعالى عنها في صحيح البخارى قالت: كنت أغسل أنا والنبى ﷺ في إناء واحد من قدح يقال له: الفرق، والفرق إناء يسع ستة عشر رطلا؛ لأنه لا يدلً على أنسهما كانا يغتسلان بجميع ما فيه، بل على أنسهما كانا يغتسلان جميع ما فيه.

عَــنْ حَبِيبِ الأَلْصَارِى قَالَ: سَمِعْتُ عَبَّادَ بْنَ تَمِيمٍ عَنْ جَدَّتِهِ وَهِي أَمُّ
 عُمَارَةَ أَنْ النَّبِي ﷺ تَوْضًا قَالَى بِإِنَّاء فِيه مَاءٌ قَدْرُ ثُلْنِي الْمُدَّ.

والحديث أخرجه أيضًا : النسائي واليبهقي وابن حبان والحاكم وابن خزيمة.

○ معنى الحديث: قوله: (توضا...اخج) أى أراد الوضوء. قوله (قدر ثلنى المذ) بنصب (قدر) على الحال، والتقدير: حال كونه مقترًا بسهذا المقدار، ويجوز أن ينتصب بنسزع الحافض والتقدير: بمقدار ثلنى الملة، ويجوز الرفع على أن يكون صفة لماء، أو يكون خبر مبتدا محذوف أى هو قدر ثلنى المذ، والمعنى أن الماء الذى كان فى الإناء قدر ثلنى المذة والمعنى أن الماء الذى كان فى الإناء قدر ثلنى المذة فناطا المذ أقل ما روى من وجسه يعوّل عليه أنه توضأ به رسسول الله ﷺ.

كالوضوء بماة قدر ثلثى المذ على أن الوضوء بماء قدر ثلثى المذ مجزئ
 كالوضوء بالمذ، ومحله إذا حصل به تعميم الأعضاء.

﴿باب الإسراف في الوضوء ﴾

أى: فى بيان حكم التبذير والزيادة فى ماء الوضوء، وفى بعض النسخ: (باب الإسراف فى الماء)، وهى بمعنى الأولى. وفى بعضها: (كراهية الإسراف فى الوضوء). وفى بعضها تقديم باب الإسباغ على هذا الباب.

عَنْ أَبِى نَعَامَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُغَفَّلٍ سَمِعَ ابْنَهُ يَقُولُ: اللَّهُمُ إِنِّى أَسْأَلُكَ الْقَصْــرَ الأَبْــيَــضَ عَنْ يَمِينِ الْجَنَّةِ إِذَا دَخَلْتُهَا، فَقَالَ: يا بْنَى سَلِ اللَّه الْجَنَّة وَوَا تَعْوَدْ بِهِ مِنَ النَّارِ ؛ فَإِنِّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الأَمَّةِ قَوْمٌ يَقْتُدُونَ فِي الطَّهُورَ وَالدُّعَاء.
 الأمَّة قَوْمٌ يَقْتُدُونَ فِي الطَّهُورَ وَالدُّعَاء.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والحاكم والبيهقي وابن حبان وابن ماجه.

 قول....: (تعوذ به من النار) أى النجئ إليه تعالى وتحصن به من عذاب النار؛ يقال: عذت بفلان واستعذت به أى لجأت إليه. قال التوربشتى: إنما أنكر عبد الله على ابنه هذا الدعاء لأنه طمع فيما لا يبلغه عملا حيث سأل منازل الأنبياء، وجعله من الاعتداء فى الدعاء لما فيه من التجاوز عن حدّ الأدب ونظر الداعى لنفسه بعين الكمال، وقيل: لأنه سأل شيئًا معينا فريمًا كان مقدرًا لفيره.

قولسه: (فإن سمعت رسول الله .. إلخ) تعليل نحذوف فكانه قال له: لا تسأل شيئًا معينًا من أمور الآخرة لأن سمعت رسول الله .. إلخ. قوله: (يعتدون في الطهور) أي يتجاوزون الحمد فيه، والطهور بحتمل أي يكون بضم الطاء بمعني الفعل ويكون المعنى: يعتدون في نفس الطهور بأن يتجاوزوا الحمد بالزيادة في الفسل والمسح على العدد المشروع، أو بفتحها بمعني المطهر ويكون المعنى: يعتدون بإراقة الماء الكثير كما يفعله الموسوسون، وهذا من الإسراف والوسوسة وهي من الشيطان.

قولسه: (والدعاء) عطف على الطهور، والاعتداء فى الدعاء أن يخرج فيه عن الحدّ المشروع كان يدعو بإثم أو يصبح به أو يطلب ما لا يليق به.

○ فقة الحديث: والحديث بدلّ على أن الله فقق يطلع نبيه ﷺ على ما شاء من المغينات، وعلى أن الأمسة لا تصل كلها حيث قال ﷺ سيكون فى هذه الأمة قوم...إخ. ولم يقل: ستحدى أمق، ويؤيده قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أمق ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة. رواه الحاكم عن عمر وصححه وروى ابن ماجه نحوه. وعلى أن تجاوز الحدّ فى الوضوء والفسل وإزالة النجاسة والدعاء مذموم شرعًا كما يقع من أناس لا خلاق لهم، ويعتقدون أن ذلك الاعتداء إحكام للعبادة لاستحواذ الشيطان عليهم.

﴿ باب في إسباغ الوضوء ﴾

وفى نسخة: (باب إسباغ الوضوء)، أى: فى بيان طلب إسباغ الوضوء وإتمامه، يقال: أسبغت الوضوء: أتممته، وأسبغ الله عليه النعمة: أتمها.

عَـــنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو أَنْ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَأَى قَوْمًا وَأَعْقَابُهُمْ تَلُوحُ
 فَقَالَ: وَيُلٌ للأَعْقَابُ مِنَ النَّار، أَسْبُغُوا الْوَصُوءَ.

والحديث أخرجه أيضًا : البخاري ومسلم والبيهقي والنسائي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (رأى قوما... إخ) أى: أبصرهم عقب وضوئهم ومؤخر أقدامهم تلمع وتطهر يبوستها لم يصبها ماء، قيل: إغا تركوا الأعقاب؛ لأنسهم كانوا قريبى عهد بالإسلام وأحكامه فتساهلوا في غسل أرجلهم لظنهم أن للأكثر حكم الكل، أو أن هذا وقع منهم حين العجلة بالوضوء لصلاة العصر، فلم يعلموا بعدم إصابة الماء كما رواه مسلم عن ابن عمرو قال: رجعنا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة، حتى إذا كنا بجاء بالطريق تعجل قوم عند العصر فتوضئوا وهم عجال، فانتهينا المهملة وكسر إلهم وأعقابهم تلوح لم يحسها ماء. والأعقاب جمع عقب بفتح العين المهملة وكسر القاف وسكونسها للتخفيف، مؤنثة وهي مؤخر القدم.

قوله: (ويل للأعقاب) أى: هلاك وعذاب أليم لأصحاب الأعقاب المقصرين فى غسلها، (ويل) نكرة سوّغ الابتداء به ما فيه من الدعاء، وهو فى الأصل مصدر لا فعل له، واختلف فى معناه فقيل: الهلاك، وقيل: أشدّ العذاب، وقيل: جبل من قيح ودم فى النار، وقيل: واد فى جهنم؛ وهو الأظهر لما رواه ابن حبان فى صحيحه من حديث أبى سعِد مرفوعًا: ويل واد ف جهنم. وإغا خص الأعقاب بالذكر لأنسها السبب ف الحديث ولأنسها التي يتساهل فيها غاكًا.

قوله: (أسبغوا الوضوء) بضم الواو أى أقوه بإتيان فراتضه وسننه، والأمر بالإسباغ يدل على أن النبي ﷺ هدّدهم بالوعيد لتقصيرهم فى تعميم أعضاء الوضوء لا لأجل نجاسة كانت بأعقابسهم كما زعمه بعضهم، وهذه الجملة مؤكدة للجملة الأولى؛ لأن الأمر بالغسل فهم من الوعيد ؛ لأنه لا يكون إلا فى ترك واجب أو فعل محرّم، فلما فهم ذلك من الوعيد أكده بقوله: (أسبغوا الوضوء) فوقع تأكيدًا عامًا يشمل الرجلين وغيرهما من أعضاء الوضوء لأنه لم يقل: أسبغوا الرجلين، ولا يقال: لم ذكر الإسباغ عامًا والوعيد خاصًا ؟ لأن التقصير حصل فى الرجلين فيكون الوعيد فى مقابلة ذلك التقصير الخاص.

O فقه الحديث: والحديث يدل على وجوب تعميم أعضاء الوضوء المفروض غسلها، وعلى أن من فرّط في شيء كما وجب غسلها، وعلى أن من فرّط في شيء كما وجب عليه استحق التعذيب بالنار، فليحذر العاقل من المخالفة لينجو من العذاب، وعلى مشروعية تعليم الجاهل وإرشاده إلى ماهو خير له، و على أنه يطلب من العالم أن ينكر على من يراه مخالفا ويغلظ القول عليه ويرفع صوته بالإنكار، ولذلك ذكر البخارى هذا الحديث في باب من رفع صوته بالعلم، وقال ابن دقيق العيد: والحديث يدل على أن العقب على للنطهم ، فيطل قول من يكتفى بالتطهير فيما دون ذلك.

﴿ باب في التسمية على الوضوء ﴾

أهى مطلوبة أم لا ؟ وفى بعض النسخ: (باب النسمية عند الوضوء)، وفى بعضها: (باب التسمية عند الوضوء على الوضوء)، والتسمية مصدر سَمَّى، أى قال: باسم الله كما يأتى بيانه.

عَنْ أَبِى هُرِيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه ﷺ: لا صَلاةً لِمَنْ لا وُضُوءَ لَهُ،
 وَلا وُضُوءَ لَمَنْ لَمْ يَذْكُر اسْمَ الله تَعَالَى عَلَيْه.

والحديث أخرجه أيضًا : أحمد والترمذي والحاكم والبيهقي وابن ماجه.

○ معنى الحديث: قوله: (لا صلاة لمن لا وضوء له) لا لنفى الجنس وخبرها الجار والمجرور المتعلق بمحذوف، والتقدير: لا صلاة صحيحة لمن لا وضوء له، والمعنى أن جميع أفراد الصلاة من الفرض والنفل لا يصح عمن ليس بمتوضى، ومثل الوضوء التيمم عند فقد الماء لأنه بدل عنه، وإجماع المسلمين من السلف والحلف على أن الصلاة لا تصح إلا بالطهارة للقادر عليها، فلا ينافيه ما قيل من صحة صلاة فاقد الطهورين.

قولـــه: (ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه) لا نافية للجنس أيضًا، والتقدير: (لا) وضوء كامل أو صحيح لمن لم يقل: باسم الله أو: باسم الله والحمد لله ؛ لما ورد فى قصة نبع الماء من بين أصابعه ﷺ من قوله: "توضعوا باسم الله"، أى قالماين: باسم الله، رواه البيهقى والنسائى والدارقطنى عن أنس.

والحديث يدلُ على وجوب التسمية فى الوضوء لأن الظاهر أن النفى للصحة؛ لكونه أقرب إلى نفى الذات وأكثر لزومًا للحقيقة فيستلزم عدمها عدم الذات، وما ليس بصحيح لا يجزى، وتوقف الطاعة الواجبة على شىء يتوقف إجزاؤها على ذلك الشيء يقتضى وجوبه، وقد ذهب إلى الوجوب العترة والظاهرية وإسحاق تمسكًا بظاهر هذا الحديث.

واختلفوا أهى فرض مطلقًا أم على الذاكر فقط، قال بالأول الظاهرية وبالثاني العترف، وعن أحمد في إحدى روايتيه وجوبسها، وعليه أصحابه قالوا: وتبطل الطهارة بتركها عملًا لا سهوًا ولا يقوم غيرها مقامها، فلو قال: باسم الرحمن أو القدوس ونحوه لم يجزه، وهى واجبة أيضًا في غسل وتيمم قياسًا على الوضوء، وإن ذكوها في الأثناء سمى وبني ولم يستأنف ما فعله قبل التسمية، والأخرس يشير إليها وكذا المعتقل لسانه.

وذهبت الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنسها سنة، وهي رواية عن أحمد، ولفظها الوارد (باسم الله والحمد لله). قال في فتح القدير: لفظها المنقول عن السلف. وقبل عن النبي ﷺ: ؛ باسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام. وقبل: الأفضل: بسم الله الرحمن الرحبم، بعد التعوذ. وفي المجتبى: يجمع بينهما، وفي المخيط: لو قال: لا إله إلا الله إله الله الله الله أو الحمد لله، أو أشهد أن لا إله إلا الله — يصبر مقيمًا للسنة، وهو بناء على أن لفظ (باسم) أحمّ مما ذكرنا.

وقالت الشافعية: يجزئ أن يقول: (باسم الله) والأفضل: بسم الله الرحمن الرحيم، وفى زيادة (الرحمن الرحيم) عند المالكية قولان رجح كل منهما، فابن ناجى رجح القول بعدم زيادتـــهما، والفاكهاني وابن المتير رجحا القول بزيادتـــهما.

واحتج من قال بعدم الوجوب بحديث ابن عمر مرفوعًا: من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهورًا الأعضاء عليه كان طهورًا الأعضاء عليه كان طهورًا الأعضاء وضوئه. أخرجه الداوقطني والبيهقي، وفيه عبد الله بن الحكم الداهري وهو متروك ومنسوب إلى الوضع، ورواه الداوقطني من حديث أبي هريرة، وفيه مرداس بن محمد بن عبد الله بن أبان عن أبيه وهما ضعيفان، ورواه الدارقطني والبيهقي أيضًا من حديث

ابن مسعود وفي إسناده يجبى بن هاشم السمسار وهو متروك. قالوا: فيكون هذا الحديث قرينة لتوجه النفى في حديث الباب إلى الكمال لا إلى الصحة، كحديث: "لا صلاة لجار المسجد، إلا في المسجد" أي لا صلاة كاملة، وعديث: "لا تتم صلاة الحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيفسل وجهه ويديه إلى المرفقين ورجليه إلى المكتبين ثم يكبر الله تعالى وبحمده". حسّنه الترمذي، ولم يذكر فيه التسمية في مقام التعليم، فالتمام لم يتوقف على غير الإسباغ، فإذا حصل حصل فيه، واستدل النسائي وابن خزيمة والبيهقي على استحباب التسمية بحديث أنس قال: طلب بعض أصحاب النبي وضوءًا، فقال رسول الله تلله: هل مع أحد منكم ماء ؟ فوضع يده في الماء ويقول: توضأوا باسم الله. وأصله في الصحيحين بدون قوله: (توضأوا باسم الله. وأصله في الصحيحين بدون قوله: (توضأوا باسم الله. وأصله في الصحيحين بدون قوله: (توضأوا باسم الله.)

وقال النووى: يمكن أن يحتج في المسألة بحديث أبي هريرة: "كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بباسم الله فهو أجذم"، ولا يخفى على الفطن ضعف هذه المستندات وعدم صراحتها وانتفاء دلالتها على المطلوب، وما في الباب إن صلح للاحتجاج أفاد مطلوب القاتل بالفرضية، ولكن صرّح ابن سيد الناس في شرح الترمذى بأنه قد روى في بعض الروايات: "لا وضوء كامل"، وقد استدل به الرافعي، قال الحافظ: لم أره هكذا. فإن ثبت هذه الزيادة من وجه معتبر فلا أصرح منها في إفادة مطلوب القاتل بعدم وجوب التسمية، وقد استدل من قال بالوجوب على الذاكر فقط بحديث "من توضأ وذكر اسم الله عليه كان طهورًا لجميع بدنه"، وقد تقدم الكلام عليه. قالوا: فحملنا أحاديث الباب على الذاكر، وهذا على الناسي جمّا بين الأدلة، ولا يخفى ما

فقه الحديث: والحديث يدل على أن الصلاة لا تصع إلا بالطهارة، وعليه
 الإجماع، وعلى أن الوضوء لا يصع إلا بالتسمية وقد علمت ما فيه، والجمهور على أن

التسمية سنة أو مستحبة وهو الظاهر من مجموع الأدلة، واستدلَّ كل فريق بأدلة قد علمت من شرح الحديث، والطلوب الاقتصار على (باسم الله) وأما زيادة (الرحمن الرحيم) فلم أره منصوصًا إلا ما تقدم من كلام الفقهاء، والاقتصار على الوارد عن رسول الله 素 أولى.

عَسنِ السَّدَرَاوَرْدِى قَالَ: وَذَكَرَ رَبِيعَةُ أَنَّ تَفْسِيرَ حَدِيثِ النَّبِي ﷺ: لا وُصُسُوعَ لِمَصْلً وَيَعْتَسِلُ وَلا يَنْوِى وُصُسُوءَ لِمَصَنَّ وَيَعْتَسِلُ وَلا يَنْوِى وُصُوءًا للصلاة ولا عُسْلا للْجَنَابَة.

⊙ معنى الحديث: قوله: (أن تفسير حديث النبي ﷺ... إخ) أى: الذى رواه أبو هريرة وغيره "لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه" وجملة (أنه الذى يتوضأ...إخ) تفسير ربيعة، وخبر (أن) والضمير فيه عائد على المتطهر، وقوله: (ويغتسل) بالواو، وهي بمعنى (أو)، قد صرّح بسها في بعض النسخ، وذكر الغسل في تفسير الحديث لأنه مثل الوضوء بل هو أولى.

﴿ باب في الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها ﴾

أى: فى بيان حكم الرجل المستيقظ من نومه إذا أدخل يده فى الإناء قبل أن لمها.

عَنْ أَبِى هُرِيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلا
 يَغْمِسْ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا فَلاتُ مَرَّاتٍ، فَإِنَّهُ لا يَدْرِى أَيْنَ بَاتَتْ يَدَهُ.
 والحديث أخرجه أيضًا: مالك والبخارى ومسلم والترمذي وابن حبان.

معنى الحديث: قوله: (إذا قام أحدكم من الليل) أى: استيقظ من نوم الليل،
 وهذا خطاب للمسلم البالغ العاقل، أما الكافر والصبى والجنون ففيهم وجهان:
 أحدهما: كالمسلم البالغ العاقل الأنسهم لا يدرون أين باتت أيديهم.

والثانى: أنسهم ليسوا مثله لأن المنع من الغمس إنما يثبت بالتكليف وهؤلاء غير مكلفين، والأول أقرب فإن المنع من غمس يد المستيقظ قبل غسلها مظنة النجاسة، وهى موجودة فى يد من ذكر، وقيد بالليل لكونه محلّ النوم فى الغالب.

قولسه: (فلا يعمس يده) وفى رواية البخارى "فليغسل يده"، وفى رواية الدارقطنى والترمذى "فلا يدخل يده"، وفى رواية البزّار: "فلا يغمسنَ" بنون التوكيد، والمراد باليد هنا الكفّ دون ما زاد عليها اتفاقًا، وفى إدخال بعضها خلاف، والتعبير بالغمس ابين فى المراد من رواية الإدخال، لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة كمن ادخل يده فى إناء واسع فاغترف منه بإناء صغير من غير أن تلمس يده الماء.

قولـــه: (فى الإناء) أى: فى الماء الذى فى الإناء. قال فى الفتح: والظاهر اختصاص ذلك بإناء الوضوء. ويلحق به إناء الغسل لأنه وضوء وزيادة، وكذا باقى الآنية قياسًا لكن في الاستحباب من غير كراهة لعدم ورود النهى فيها عن ذلك، وخرج بذكر الإناء الهرك والحياض التي لا تفسد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناوفها.

قولسه: (ثلاث مرات) هكذا فى مسلم عن جابر وسعيد بن المسيب وأبى سلمة وعبد الله بن سيرين وعبد الله بن شقيق كلهم عن أبي هريرة، وفيه عن الأعرج ومحمد بن سيرين وعبد الرحن وهمام بن منبه وثابت عن أبي هريرة بدون ذكر الثلاث، وكذا رواية البخارى، ورواية (الثلاث) زيادة من عدل فنقبل. قوله: (فإنه لا يدرى أين باتت يده) زاد ابن خريمة والدارقطني في روايتهما له: (منه)؛ أي من جسده، وفي رواية للدارقطني: "فإنه لا يدرى أين باتت يده ولا علام وضعها"، والمعنى: لا يدرى الموضع الذي باتت فيه ألاقت مكانًا طاهرًا منه أم نجسًا من بثرة أو جرح أو أثر الاستنجاء بالأحجار بعد ابتلال موضع الاستنجاء بالمأح أو ينحو عرق.

واختلف في سبب النهى: قال ابن القيم: فقيل: تعبد، ويردّه أنه معلل في الحديث بقوله: (فإنه لا يدرى أبن باتت يده)، وقيل: معلل باحتمال النجاسة في يده أو مباشرة البد خلّ الاستجمار، وهو ضعيف أيضًا لأن النهى عام للمستجى والمستجمر وصاحب البثور، والمستجمر وصاحب البثور، والمستجمر وصاحب البثور، وهذا لم يقله أحد، وقيل وهو الصحيح -: إنه معلل بخشية مبيت الشيطان على يده أو مبيتها عليه، وهذه العلة نظير تعليل صاحب الشرع الاستشاق بمبيت الشيطان على الميشوم فإنه قال: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليستشق بمنخويه من الماء، فإن الشيطان يبيت على خيشومه". متفق عليه، وقال هنا: (فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده)، فعلل بعدم الدراية بمحل المبيت، وهذا السبب ثابت في مبيت الشيطان على يده، فإن اليد إذا باتت ملابسة للشيطان لم يُدرِ صاحبها أين باتت، وفي مبيت الشيطان على الخيشوم، فإن اليد إذا باتت ملابسة للشيطان لم يُدرِ صاحبها أين باتت، وفي مبيت الشيطان على الحيشوم، فإن اليد إذا باتت ملابسة للشيطان لم يُدرِ صاحبها أين باتت، وفي مبيت الشيطان على الحيشوم وملابسته لليد سرّ يع فه من عرف أحكام الأرواح واقوان

الشياطين بالمحالَ التى تلابسها، فإن الشيطان خبيث يناسبه الخبائث فإذا نام العبد لم ير في ظاهر جسده أوسخ من خيشومه فيستوطنه في المبيت، فأما ملابسته ليده فلأنسها أعمَّ الجوارح كسبًا وتصرَفُ ومباشرة لما يأمر به الشيطان من المعصية؛ فصاحبها كثير التصرف والعمل بسها، ولهذا سميت جارحة لأنه يجرح – بسها أي يكسب – وهذه العلة لا يعرفها أكثر الفقهاء.

وقال الباجي: اختلف الناس في سبب غسل اليد لمن قام من النوم: فقال ابن حبيب في واضحته: إنما أمر بذلك لما لعله أن ينال به ما قد يبس من نجاسة خرجت منه لا يعلم بــها أو غير نجاسة مما يتقذّر، وقيل: إنما ذلك لأن أكثرهم كان يستجمر بالحجارة وقد يمس بيديه أثر النجاسة، وهذه الأقوال ليست ببينة لأن النجاسات لا تخرج من الجسد في الغالب إلا بعلم من تخرج منه، وما لا يعلم به فلا حكم له، ولو كان غسل اليد بتجويز ذلك لأمر بغسل الثياب التي ينام فيها لجواز أن تخرج النجاسة منه في نومه فتنال ثوبه، أو لجواز أن يمس ثوبه موضع الاستجمار، وهذا باطل والأظهر ما ذهب إليه شيوخنا العراقيون من المالكيين وغيرهم أن النائم لا يكاد أن يسلم من حك جسده وموضع بثرة في بدنه ومس رفغه وإبطه وغير ذلك من مغابن جسده ومواضع عرقه، فاستحب له غسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه على معني التنظف والتنسزَه، ولو أدخل يده في إنائه قبل أن يغسلها لما أثم... إلى أن قال: وتعليق هذا الحكم بنوم الليل لا يدلُّ على اختصاصه به؛ لأن النائم إن كان لا يدرى أين باتت يده فكذلك المجنون والمغمى عليه، وكذلك من قام إلى وضوء من بائل أو متغوَّط أو محدث فإنه يستحب له غسل يده قبل أن يدخلها في إنائه، خلافا للشافعي ؛ لأن المستيقظ لا يمكنه التحرّز من مس رفغه ونتف إبطه وفتل ما يخرج من أنفه وقتل برغوث وعصر بثر وحك موضع عرق، وإذا كان هذا المعنى الذي شرع له غسل اليد موجودًا في المستيقظ لزمه ذلك الحكم ولا يسقط عنه أن يكون غُلَق فى الشرع على الناتم، ألا ترى أن الشرع علقه على نوم المبيت ولم يمنع ذلك من أن يتعدى إلى نوم النهار لما تساويا فى علة الحكم؟.

وقال النووى: قال الشافعي وغيره من العلماء: إن أهل الحجاز كانوا يستنجون بالأحجار، وبلادهم حارة، فإذا نام أحدهم عرق فلا يأمن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس أو على بثرة أو قذر أو غير ذلك.

والحديث يدلُ على النهى عن إدخال اليد فى إناء الوضوء عند الاستيقاظ من النوم قبل أن يغسلها. وقد اختلف فى هذا النهى، فالجماهير من العلماء المتقدمين والمتاخرين على أنه نسهى تنسزيه، فلو خالف وغمس لم يفسد الماء ولم يأثم الغامس.

وحكى عن الحسن البصرى وإسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبرى أنه ينجس إن قام من نوم الليل، مستدلين بما ورد من الأمر بإراقة الماء في قوله ﷺ: "فإن غمس يده في الإناء قبل أن يغسلها فليرق ذلك الماء" أخرجه ابن عدى وقال: هذه الزيادة منكرة لم تحفظ ومنه تعلم أن ما ذهبوا إليه من تنجس الماء ضعيف؛ لضعف ما استندوا إليه؛ ولأن الأصل في الماء واليد الطهارة فلا ينجس بالشك، وقواعد الشرع متظاهرة على هذا، والمحققون على أن هذا الحكم ليس مخصوصًا بالقيام من النوم بل المعتبر فيه الشك في نجاسة اليد، فعني شك في نجاستها كره له عمسها في الإناء قبل غسلها سواء قام من الليل أو النهار أو شك في نجاستها من غير نوم وهذا مذهب جمهور العلماء.

وحكى عن أحمد بن حبل رحمه الله تعالى رواية أنه إن قام من نوم الليل، كره كراهة تحريم وإن قام من نوم النهار، كره كراهة تنسزيه، ووافقه عليه داود الظاهرى اعتمادًا على لفظ المبيت فى الحديث، وهو ضعيف؛ فإن النبى ﷺ بئسه على العسلة بقوله 羞: (فإنه لا يدرى أين باتت يده)، ومعناه أنه لا يأمن النجاسة على يده، وهذا عام لوجود احتمال النجاسة فى نوم الليل والنهار وفى اليقظة، وذكر الليل لكونه الغالب، ولم يقتصر عليه خوفًا من توهم أنه مخصوص به بل ذكر العلة بعده.

قال الشافعي – رحمه الله تعالى–: وأحب لكل مستيقظ من النوم قائلة كانت أو غيرها ألا يدخل يده في وضوئه حتى يفسلها، فإن أدخل يده قبل أن يفسلها كرهت ذلك له ولم يفسد ذلك الماء إذا لم يكن علمي يده نجاسة.

هذا كله إذا شك في نجاسة اليد، أما إذا تيقن طهارتسها وأراد غمسها قبل غسلها فقد قال جماعة: حكمه حكم الشك لأن أسباب النجاسة قد تخفى في حق معظم الناس فَسُدُّ الباب لئلا يتساهل فيه من لا يعرف.

والأصح الذى ذهب إليه الجماهير من العلماء أنه لا كراهة فيه بل هو فى خيار بين الغمس أولا والغسل؛ لأن النبي ﷺ ذكر النوم ونيه على العلة وهى الشك، فإذا انتفت العلة انتفت الكراهة، ولو كان النهى عامًا لقال: إذا أراد أحدكم استعمال الماء فلا يغمس يده حتى يغسلها، وكان أعمّ وأحسن.

فتحصل من هذا أن غسل اليد عند الاستيقاظ من النوم وإرادة الوضوء فيه خلاف، فقال أحمد وأصحابه بوجوبه، قال فى الإقناع وشرحه فى صفة الوضوء: (ثم يغسل كفيه ثلاثًا ولو تيقن طهارتسهما، وهو سنة لغير قائم من نوم ليل ناقض لوضوء) بأن لم يكن نائمًا أو كان نائمًا بالنهار أو بالليل نومًا لا ينقض الوضوء كاليسير من جالس وقائم، فإن كان قائمًا منه أى: من نوم الليل الناقض للوضوء فغسلهما ثلاثًا واجب تعبدًا ولو باتنا مكتوفين أو فى جراب ونحوه.

وقالت الحنفية والشافعية والمالكية: إنه سنة، واحتجوا بأن التعليل بأمر يقتضى الشك قرينة صارفة عن الوجوب إلى الندب، وبحديث أنه 難 توضأ من الشنّ المعلق بعد قيامه من النوم، ولم يرو أنه غسل يده كما ثبت فى حديث ابن عباس، وبأن التقييد بالثلاث فى غير النجاسة العينية يدل على الندبية، وهذه الأمور إذا ضمت إليها البراءة الأصلية لم يق الحديث منتهضًا للوجوب ولا لتحريم ترك الغسل. قال الخطابي: الأمر فيه ليس للوجوب؛ وذلك لأنه قد علقه بالشك، والأمر المضمن بالشك، لا يكون موجبًا، وأصل الماء الطهارة وكذا بدن الإنسان، وإذا ثبتت الطهارة يقينًا لم تزل بأمر مشكوك فيه.

قال العينى في شرح البخارى: استدلّ بالحديث أصحابنا على أن غسل اليدين قبل الشروع في الوضوء سنة، بيان ذلك أن أول الحديث يقتضى وجوب الغسل للنهى عن إدخال اليد في الإناء قبل الغسل، وآخره يقتضى استحباب الغسل للتعليل بقوله: (فإنه لا يدرى أين باتت يدى يعنى في مكان طاهر من بدنه أو نجس، فلما انتفى الوجوب لمانع في التعليل ثبت السنية لأنسها دون الوجوب.

وفيه أنه لا يصح الاحتجاج به على غسل البدين قبل الوضوء، فإن هذا ورد في غسل النجاسة وذاك سنة أخرى ثابتة بأحاديث أخرى، يدلّ عليه ما ذكره الشافعي وغيره آنفا في سبب الحديث. وإذا علمت أن سبب الحديث ما تقدم، عرفت أن الاستدلال به على غسل البدين قبل الوضوء ليس على ما ينبغي.

فإن قبل: هذا قصر على السبب وهو مذهب مرجوح، قلنا: سلمنا عدم القصر على السبب لكن ليس في الحديث إلا نسهى المستقظ من نوم الليل أو مطلق النوم، فهو أخص من الدعوى – أعنى مشروعية غسل اليدين قبل الوضوء مطلقًا – فلا يصلح للاستدلال به على ذلك، ونحن لا ننكر أن غسل اليدين قبل الوضوء من السنن النابة بالأحاديث الصحيحة، إنما الكلام في الاستدلال بحديث الاستيقاظ على طلب غسل اليدين قبل الوضوء.

○ فقه الحديث: دل الحديث على نسهى المستيقظ من النوم عن غمس يده فى الإناء قبل غسلها، وهذا مجمع عليه وتقدم بيانه، وعلى أن النبى ﷺ ليس داخلا فى ذلك الحكم لقوله: (احدكم)، وعلى أنه لا يطلب غسل اليد من نحو العفلة، وعلى استحباب غسل النجاسة ثلاثا لإنه إذا أمر به فى المتوهمة ففى الحققة أولى، وعلى أن النجاسة المتوهمة لا يكفى فيها الرش، فإنه ﷺ قال: (حتى يغسلها)، ولم يقل: حتى يرشها، وعلى طلب الاحتياط فى العبادات ما لم يؤد إلى الوسوسة، وعلى استحباب استعمال الفاظ الكنايات فيما يتحاشى التصريح به فإنه ﷺ قال: (لا يدرى أين باتت يده)، ولم يقل: فلعل يده وقعت على دبره أو ذكره أو نجاسة أو نحو ذلك، وهذا إذا علم أن السامع يفهم بالكناية المقصود، فإن لم يكن كذلك فلا بد من التصريح لينغى علم أن السامع يفهم بالكناية المقصود، فإن لم يكن كذلك فلا بد من التصريح لينغى

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني، وأوله (باب صفة وضوء النبي ﷺ).

الفهرس العام لمباحث الجزء الأول

الصفعية	الموضوع
٧	مقدمسة المختصسر
11	نشاة الإمام الشارح 🚓
17	عبادة الإمام الشارح 🕸
14	تعلمه العلم وحفظه للقرآن
10	بـــذل كل ما لديـــه من قوة ومال في نصرة الدين
17	الإمام الشارح والمواعظ الدينية
14	الإمام الشارح والمرشـــدون
15	عقيــــدة الإمام الشارح زاده الله عــــــزًا وكمالاً
**	مۇلفاتـــە 🚓
Y £	مقدمــة الإمام الشــــارح
**	ترجمة الإمام الحافظ أبى داود
44	كتاب الطهارة
44	باب التخلى عند قضاء الحاجة
۳.	باب الرجل يتبـــوأ لبولـــه
**	باب ما يقول الرجل إذا دخل الخــــلاء
72	باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة

٥.	باب الرخصة فى كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة
٥٣	باب كيف التكشف عند الحاجــة
٥٤	باب كراهية الكلام عند الخـــلاء
07	باب أيرد السلام وهو يبول؟
٦.	باب فى الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر
11	باب الخاتم یکون فیه ذکر الله تعالی یدخل به الخلاء
77	باب الاستبراء من البول
٧٣	باب البول قائماً
٧٧	باب في الرجل يبول بالليل في الإناء ثم يضعه عنده
۸.	باب المواضع التي نهي عن البول فيها
۸٥	باب في البول في المستحم
94	باب النهي عن البول في الجحــر
47	باب ما يقول الرجل إذا خرج من الخلاء
4.4	باب كراهية مس الذكر باليمين فى الاستبراء
۲۰۲	باب الاستتار في الخلاء
1 • 4	باب ما ینهی عنه أن یستنجی به
114	باب الاستنجاء بالأحجار
111	باب في الاستبراء

170	باب فى الاستنجاء بالماء
171	باب الرجل يدلك يده بالأرض إذا استنجى
177	باب السسواك
1 .	باب كيف يستاك
1 £ 7	باب في الرجل يستاك بسواك غيره
1 £ £	باب غسل السواك
150	باب السواك من الفطرة
177	باب السواك لمن قام من الليل
177	باب فرض الوضوء
141	باب الرجل يجدد الوضوء من غير حدث
140	باب ما ينجس الماء
14.	باب ما جاء فی بئر بضاعة
197	باب الماء لا يجنب
199	باب البول في الماء الراكد
* 1 •	باب الوضوء بسؤر الكلب
***	باب سؤر الهسرة
***	باب الوضوء بفضل طهور المرأة
771	باب النهي عن ذلك

44.	باب الوضوء بماء البحر
7 £ 1	باب الوضوء بالنبيســذ
7 2 7	باب الرجل أيصلي وهو حاقن؟
707	باب ما يجزئ من الماء فى الوضوء
701	باب الإســـراف في الوضوء
707	باب في إسباغ الوضوء
401	باب في التسمية على الوضوء
***	باب في الرجل يُدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها